﴿ الجزء الثانى ﴾

من حاشية العلامة الصبان على شرح
العلامة الاشمونى على ألفية الامام
ابن مالك فى النحو والصرف
نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

م

﴿ وبهامشه شرح العلامة الاشمونى مع بعض تقريرات ﴾
﴿ للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى أحد أكابر علماء ﴾
﴿ السادة المالكية بالازهر حفظه الله ﴾

ماشاء الله كان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لا التى لنفى الجنس ﴾

أى لنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده وتسمى لا التبرئة باضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها لنفى الجنس نصا كونها له فى الجملة لان لا العاملة عمل ان انما تكون نصا فى نفى الجنس اذا كان اسمها مفردا فان كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعا نحو لا رجال كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد فى مطوله وأما لا العاملة عمل ليس فانها عند افراد اسمها لنفى الجنس ظهورا لعموم النكرة مطلقا فى سياق النفى ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال فان ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا ثنى اسمها أو جمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه والمهملة كالعاملة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفى الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس منفى نصا فى * تعز فلا شئ على الارض باقيا * مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) أى نصا وقوله اختصت بالاسم أى النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أى الاستغراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنها بالزائدة وفى سم أنها البيانية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه أن أصل لا رجل لا شئ من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أى وجود من لفظا أو معنى وقوله الا بالاسماء النكرات أى لانها التى تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وانما

﴿ لا التى لنفى الجنس ﴾ اعلم أنه اذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل اما رفع واما نصب واما جر فلم يكن جرا لئلا يعتقد

قول الشارح اختصت الخ قال السيد أقول ظاهر العبارة ان قصد نفى الجنس على جهة الاستغراق انما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه مستلزما لمن مع ان استغراق افراد الجنس كاف فى الاختصاص بالاسم وتضمن من انما هو علة لاستغراق النفى الا أن يريد بقوله ولا يليق ذلك الا بالاسماء أى النفى على الوجه المذكور من قصد استغراق الافراد ومن تضمن من ليكون نصا ثم رأيت الشنوانى قال ما نصه بيانا لهذه العبارة كان الحاصل انهم وضعوا لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا مضمنة معنى من البيانية تلزم من ذلك أنهم اذا قصدوا النفى المذكور اختصت بالاسم فليتأمل اهـ وسيأتى عن الرودانى ما فى قوله انهم الخ

أنه عن المنوبة فانها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الاحيان كقوله فقام يذود الناس عنها بسيفه

وقال ألا لا من سبيل الى هند
ولم يكن رفعها لئلا يعتقد
أنه بالابتداء فتعين النصب
ولان فى ذلك الحاقا للاثبات
لمشابهتها اياها فى التوكيد
فان لا لتأكيد النفى وان
لتأكيد الاثبات ولفظ
لا مساو للفظ ان اذا خففت
فى تضمن متحرك بعده
ساكن فلما ناسبتها حملت
عليها فى العمل وقد أشار
الى عملها على وجه يؤذن
بذلك فقال (عمل ان
اجعل للا فى نكره * مفردة
جاءتك) نحو لا غلام رجل
قائم (أو مكرره) نحو
لا حول ولا قوة الا بالله
وهو مع المفردة على سبيل
الوجوب ومع المكررة على
سبيل الجواز كما ستراه
(تنبيه) شروط اعمال
لا العمل المذكور على
ما أفهمه كلامه تصريحا
ولو بحاسبعة أن تكون
نافية وأن يكون منفيها
الجنس وأن يكون نفيه
نصا وان لا يدخل عليها
جار وأن يكون اسمها نكرة
وأن يتصل بها وأن يكون
خبرها أيضا نكرة فان كانت
غير نافية لم تعمل وشذ اعمال
الزائدة فى قوله لولم تكن
غطفان لا ذنوب لها * اذن
للام ذو وأحسابها عمر
وان كانت لنفى
الوحدة أو لنفى الجنس
لا على سبيل التنصيص
عملت عمل ليس كـ

مروان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ وشذ جئت

وجب ذلك لان حق المختص بقبيل أن يعمل فيه (قوله عن المنوبة) أى تضمنا لا تقديرا كما يفهم من الدماميني وذكره يس (قوله لظهورها فى بعض الاحيان) أى ضرورة كما فى حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أى يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد فى العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه الا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملا من العاملة عمل ليس للاجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان فى ذلك الخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أو لسلامته مما ذكر ولان الخ (قوله لتأكيد النفى) يعنى للنفى المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيا أكيدا قويا وهذا لا يقتضى وجود النفى أولا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) أى اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيا كما فى التضمنة المعدولة المحمول نحو ان زيدا ليس فى الدار فاندفع الاعتراض بانها لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا أو نفيا (قوله حملت عليها فى العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل الا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفا أو مجرورا (قوله يؤذن بذلك) أى بالحمل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال فى عبارته اعمال النصب فى المضاف والشبيه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفى للجنس وكونه نصا صريح فى أن لا لنفى الجنس نصا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافا للتاج السبكى حيث خص افادتها ذلك بما اذا بنى اسمها ولابن الهمام حيث ذهب الى أن المبنية أيضا ليست نصا فى العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك فى رافعة الاسم وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقا فان قيل تقدم عن سم أن الموضوعة لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها فى المضاف وشبهه والا لبنيا قلت لا نسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالروداني وانما أعرب بالمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الاول فهمت من الترجمة أما الاولان ففهمهما منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نفى الجنس انصرف الى نفيه نصا قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل ان اجعل للا لان عملها عمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ وتنكير الاسم والخبر من قوله فى نكره والاتصال من قوله الآتى وبعد ذاك الخبر اذكر لافادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم وبحث فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذاك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصا) أى أن يقصد المتكلم نفيه نصا ولا شك فى سبق هذا القصد على المشروط الذى هو عملها عمل ان فلا يرد أن كون النفى نصا فرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطا لسبق الشرط على المشروط (قوله وشذ اعمال الزائدة) أى لعدم اختصاصها فحقها الاهمال (قوله لولم تكن الخ) وجه كونها زائدة أن معنى البيت لولم يكن لغطفان ذنوب للام واعمر أى امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزارى الذى كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفى المأخوذ من لو المسلط على النفى المأخوذ من لم لان نفى النفى اثبات فلم يستفد من لا نفى أصلا فتعين أن تكون زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور وقال الروداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لان ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعنى أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أولا مثل لولم يخف الله لم يعصه اهـ وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب فى غير محله (قوله أو لنفى الجنس) أى مطلقا عن قيد الوحدة والا فالتى لنفى الوحدة لنفى الجنس أيضا لكن فى ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها لنفى الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أى أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حينئذ اسم

بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بالاضافة لا اليه (قوله بلاشئ بالفتح) وجه بان الجار دخل بعد التركيب فاجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله فى التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أى عند الجمهور أما فى المعرفة فجبرا لما فاتها من نفى الجنس وأما فى الانفصال فتنبيها بالتكرير على كونها لنفى الجنس لان نفى الجنس تكرار للنفى فى الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم أن الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفى الجنس فى النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فى الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر فى حق على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العينى فى شواهده وصار مثلا يضرب عند الامر العسير فقول البعض هو من كلام على وهو من الكامل ودخله الوقص فى جزأيه الاول والثانى خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيثم بالمثلثة اسم سارق أوراع أوحاد أقوال وهذا شطر بيت من الرجز (قوله فؤول) أى بانه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به اسم مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضى والثانى أولى من الاول لانه معترض بان العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل منوية لم يحتج الى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حينئذ تنكير اسم لا فى الحقيقة وبان العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما فى قوله * يبكى على زيد ولا زيد مثله * ولو كانت اضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الاول بان أل فى أبى الحسن وان كانت لمح الا أن الاصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وان كان أقوى منها الا أنه معنوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهى لا للزم القبح ظاهرا وعن الثانى بان الفساد فى موضع لمقتض لا يستلزم الفساد فى موضع ليس فيه ذلك المقتضى نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل وأما التأويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب اذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لانها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الاظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وان اقتصر شيخنا والبعض تبعا للتصريح على كونها غائية بمعنى الى والفعل بعدها منصوب وقوله شانى أى باغضا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أى شانئته ومن شاننا متعلق بشانئة على ما فى الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة (قوله ومشبه بالمضاف) من حيث ان كلا منهما اتصل به شئ من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شئ من تمام معناه) أى بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على أن سم نقل عن الرضى فى النداء أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف بل صرح صاحب الهمع فى النداء بان الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف والمراد بالتمام المتمم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم انما لم يبن لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وانما بنى ظريف فى لا رجل ظريف لان الصفة وموصوفها واحد فى المعنى اهـ وهذا ظاهر على القول بان بناء اسمها المفرد لتركبه معها أما على القول بانه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الاضافة التى هى من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه ودخل فى المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا أبا لك ولا أخا لك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة الى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهى مثل مثلك لانه لم يقصد نفى أب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الاب وكل من يشبهه أى لا ناصر لك والاضافة غير المحضة ليست محصورة فى اضافة الوصف العامل الى معموله فلم تعمل لا فى معرفة ولو سلم أن الاسم معرفة فهو نكرة صورة ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله جماعة كالفارسى وابن الطراوة واختاره السيوطى بان مدخول لا مفرد لكن جاء أبالك وأخالك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدى

للتخفيف

بلاشئ بالفتح وان كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة وأما نحو قضية ولا أبا حسن لها ولا هيثم الليلة للمطى وقوله بكدن ولا أمة فى البلاد فؤول وعدم التكرار فى قوله شاء ماشئت حتى لا أزال لما لا أنت شائية من شاننا شانى ضرورة اهـ واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب مضاف ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شئ من تمام معناه ويسمى مطولا وممطولا أى ممدودا ومفرد وهو ما سواهما (فانصب بها مضافا) نحو لا صاحب بر ممقوت (أو مضارعه) أى مشابهه نحو لا طالعا جبلا ظاهر (وبعد ذاك) المنصوب (الخبر اذكر) حال كونك (رافعه)

لتخفيف شذوذا واللام ومجرورها خبر وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام اذ لا وجه لمنع لا أبا فيها أو علها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به (قوله أو مضارعه) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا له فى هذا على المضاف كما حمل عليه فى الاعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قال الدماميني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضا بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول فى ولا معطى لما منعت (قوله وأما الرافع له) معادلها محذوف أى أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرافع الخ (قوله لا خلاف) أى بين البصريين اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان للخبر فلا أولى بذلك أفاده الدماميني (قوله فذهب الاخفش الخ) دليله أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيبويه أنه مرفوع الخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدا قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفى التصريح أن العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه والذى يتجه كما أشار اليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح وأن العامل فى الحقيقة هو النكرة فقط التى هى المبتدا قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا كجزء منها نسبوا ذلك الى المجموع تسمحا وبه يندفع الاستشكال بانه لو كانت لا مع اسمها فى محل رفع مبتدأ لزم أن المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادا وورد أن المبتدا لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابك فان قلت كون النكرة مبتدأ أزال بدخول الناسخ فهى الآن ليست مبتدا فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المصنف فى شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا قال ولهذا أتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم نفعل ذلك فى اسم ان لقوتها ونسخها عمل الابتداء لفظا ومحلا فتلخص ان ما فى الشارح هو التحقيق وأن ما خالفه ينبغى ارجاعه اليه بالتأويل هذا وقد وجه سيبويه عدم عمل لا فى الخبر بضعف شبهها بان حالة التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت فى الاسم لقربه وقال فى المغنى الذى عندى أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل فى الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اه أى أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع فى الفاضل كذلك قال فى شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الاخفش وسيبويه فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الاخفش يمتنع لما فيه من اعمال عاملين لا الاولى ولا الثانية فى معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل واحد اه بايضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم أو مركبا ما يرده (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا أو جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الاقرب عندى نعم ويرشحه قوله * تعز فلا الفين بالعيش متعا * (قوله فافتحا له) فتحا ظاهرا أو مقدرا كما فى المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفى قوله فافتحا قصور سيشير الشارح اليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لانهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لانه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الاصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريبا فى المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتى قريبا فى جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة اعراب وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسها ورده الروداني بانه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس فى العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما عهد فى الاسماء فالصواب أن المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجيه فينبغى حمل من قال يتضمن لا معنى من على التسمح فافهم (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب اسقاط جواب لان لا رجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بان المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة لسؤال الخ (قوله أو مقدر) أى مفروض وانما فرض لان الكلام بعد السؤال أوقع فى النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله فتضمن من فبنى لذلك) كلامه

حتما وأما الرافع له فقال
الشلوبين لا خلاف فى
أن لا هى الرافعة له عند
عدم تركيبها فان ركبت
مع الاسم المفرد فذهب
الاخفش أنها أيضا هى
الرافعة له وقال فى التسهيل
انه الاصح ومذهب
سيبويه أنه مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل
دخولها ولم تعمل الا فى
الاسم (تنبيه) أفهم
قوله وبعد ذاك الخبر
اذكر أنه لا يجوز تقديم
خبرها على اسمها وهو
ظاهر (وركب) الاسم
(المفرد) وهو ما ليس
مضافا ولا مشبها به مع
لا تركيب خمسة عشر
(فاتحا) له من غير
تنوين وهذه الفتحة فتحة
بناء على الصحيح وانما بنى
والحالة هذه لتضمنه
حرف الجر لان قولنا
لا رجل فى الدار مبنى
على جواب سؤال سائل
محقق أو مقدر سأل
فقال هل من رجل فى
الدار وكان من الواجب
أن يقال لا من رجل فى
الدار ليكون الجواب
مطابقا للسؤال الا أنه
لما جرى ذكر من فى
السؤال استغنى عنه فى
الجواب فحذف فقيل
لا رجل فى الدار فتضمن
من فبنى لذلك وبنى على
الحركة ايذانا بعروض

يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر وقول البعض كلامه كالصريح فى أن تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بان تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون باصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار اليه الناظم بقوله وركب الخ وان نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح علة لاصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبان هذا التضمن أشبه بالتضمن الذى لا يقتضى البناء كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن فى قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب عن الاول بان اشتراط كون التضمن باصل الوضع انما هو فى البناء الاصلى لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه فى شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبنى واضافة الظرف الى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك فى مواطن كثيرة وعن الثانى بان التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من (قوله لخفته) ولانه اعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى فى باب الاعراب والضمير للغير (قوله فيبنيان الخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما اياه فى اللذين والذين على القول باعرابهما لان سبب البناء وارد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى أن القائل باعراب اللذين والذين يقول بان تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان فقول البعض انهما غير حقيقيين انما يأتى على مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه (قوله تعز) أى تسل وتصبر (قوله وقد عنتهم) أى أهمتهم والشؤن جمع شأن وهو الخطب قال فى التصريح والجملة أى جملة وقد عنتهم شؤن فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى فامسى وهو عريان وقولهم ما أحد الا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعينى لان واو الحال لا تدخل على الماضى التالى الا كما قاله الموضح فى باب الحال اه قال الروداني قوله لان خبر الناسخ الخ فيه أن هذا غير مسلم على اطلاقه وحاصل ما فى التسهيل والهمع أن الخبران كان جملة بعد الا لم يقترن بالواو الا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير الا يقترن بالواو بعد كان وجميع اخواتها الا بعد جميع النواسخ هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلا وحملوا ما ورد من ذلك على انه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتهم شؤن لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد الا الايجابية وسيأتى فى باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب وصرح فى المغنى بان من شروط عملها أن لا يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العينى وقد نقل الشارح فى باب الحال جواز اقتران الماضى التالى الا بالواو وخبر لا محذوف قبل الا فلم يبطل نفيها الا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما الا فى الدار اه وكتب على قوله وقولهم ما أحد الخ ما نصه فيه أن ما لا يبطل نفيها بالا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم ابطاله بالا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو ولما تقدم فاحد مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعد الا حال لا أنه اسم ما وخبرها محذوف قبل الا كما مر فى لا بنين لان خبر ما لا يجوز حذفه اه وقال الشارح فى شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشرى قال فى قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فان ولها الخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو انما كيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب المبرد الى انهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لاعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قاله الشارح فى شرحه على التوضيح ومثله فى التصريح وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أى بلا تنوين لان تنوينه وان كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا للاسماء نظرا الى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضى

البناء وعلى الفتح لخفته
هذا اذا كان المفرد بالمعنى
المذكور غير مثنى أو
مجموع جمع سلامة وهو
المفرد (كلا حول ولا
قوة) الا بالله وجمع
التكسير مثل لا غلمان
لك أما المثنى والمجموع
جمع سلامة لمذكر
فيبنيان على ما ينصبان
به وهو الياء كقوله
تعز فلا الفين بالعيش
متعا
ولكن لوراد المنون تتابع
وقوله
يحشر الناس لا بنين ولا آ
باء الا وقد عنتهم شؤن
وذهب المبرد الى انهما
معربان وأما جمع
السلامة لمؤنث فيبنى
على ما ينصب به وهو
الكسر ويجوز أيضا
فتحه وأوجبه ابن
عصفور وقال الناظم

(قوله

الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب وقوله لا سابغات ولا جأواء باسلة * تقى المنون لدى استيفاء آجال (والثانى) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لاحيل ولا قوة الا بالله (اجعل لا مرفوعا) كقوله لا أم لى ان كان ذاك ولا أب (أو منصوبا) كقوله لا نسب اليوم ولا خلة (أو مركبا) كالاول نحو لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة فى قراءة أبى عمرو وابن كثير فاما الرفع فانه على أحد ثلاثة أوجه العطف على محل لا مع اسمها فان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفى أو بالابتداء وليس للا عمل فيه

(قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العينى فهو على حذف مضاف أى لذى الشيب وضبطه الشارح على الاوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافى (قوله لا سابغات) أى دروعا سابغات أى واسعة والجأواء كحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التى يعلوها الجأو أى السواد لكثرة الدروع وباسلة نعت الجأواء من البسالة وهى الشجاعة (قوله والثانى) مفعول أول لاجعل لكن سكن الياء ضرورة وحذفها الاساكنين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف الاوجه بل قيل ضرورة كما فى التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى أى ولا خلة اليوم وتمامه قيل * اتسع الخرق على الراقع * وقيل اتسع الفتق على الراتق * وعلى هذا القالى وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لان القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أى لا حول ولا قوة موجودان لنا لان لا حول عنده فى موضع رفع مبتدأ ولا قوة فى محل رفع معطوف على المبتدأ فالمقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على حدته أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما معا خبر واحد مرفوع بلا الاولى والثانية لانهما وان كانتا عاملتين الا أنهما متماثلتان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان وان يقدر لكل خبر على حدته كذا فى التصريح والدمامينى وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه أن الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفى على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفى الجنس بمعنى نفى الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كان يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا اهـ ببعض تصرف وكتب الروداني قوله متماثلتان أى لفظا ومعنى فلا يرد أن زيد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل باحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه أن رفع الخبر فى ذلك وفى نحو ان زيدا وان عمرا قائمان انما هو بمجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مؤثرين مطلقا ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو قائمان فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ولا فرق الا ان التثنية فى الاول بحرف العطف وفى الثانى بالصيغة ولا أثر له اهـ واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فاما الرفع) أى رفع الثانى مع فتح الاول (قوله على محل لا مع اسمها الخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا وفى عبارة الشارح هنا وفيما يأتى التسمح المتقدم بيانه والمحل فى الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل (قوله فان محلهما الخ) نقل سم عن الدمامينى أن الامر كذلك عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسمح المتقدم وفيه بعد عندى نظر لانه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ فى شئ عند سيبويه لان رفع الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر الا أن يقال النافى والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كانه عمل الآخر ونظيره غير قائم الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب أن فى الكلام تسمحا كما مر ايضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة أن الزائدة هى التى لا عمل لها أصالة والملغاة هى التى لها عمل أصالة لكن أهملت اهـ وظاهره ان الزائدة باقية على كونها للنفى وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذى لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه الا أن يكون أغلبيا والاوجه الفرق بان الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف الملغاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه) أى بل هى ملغاة عن العمل

(قوله وخبر الثانية) فيه نظر لانها لا خبر لها كما يأتى (قوله موجودان لنا) لم يجعل الخبر الا بالله بل قدره لاشتراط نفى خبرها كما مر اذ لا يعقل هذا بالنسبة للامور الوجودية دون الاعتبارية كما هنا لا سيما وهناك من يقول يجتمع معرفان على معرف واحد (قوله والعطف عليه) أى فتكون الاولى مسلطة على ما بعد الثانية فان قلت كون لا الثانية لتأكيد النفى يقتضى صحة الاستغناء فى افادة المقصود وهو نفى كل من الامرين وليس كذلك لان الكلام بدونها يحتمل نفى المجموع كما يحتمل نفى كل واحد قلت كونها لتأكيد النفى لا ينافى ان تأكيده بها يدفع احتمال نفى المجموع ويعين نفى كل واحد سم اهـ من خط الشنوانى

فى الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لا قاله الدماميني وظاهر صنيع الشارح
حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا
ليس معطوفا على مبتدا تقدم فيكون العطف من عطف الجمل ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد
عاملين وهما لا والمبتدا عند غير سيبويه والمبتدأ الاول والمبتدأ الثانى المستقل عند سيبويه على معمول واحد هو
الخبر هذا ما ظهر لى (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل من لا الاولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف
الجمل ولا يصح ان يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا
منصوبا (قوله وأما النصب فبالعطف الخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون
الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل
دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الاولى لان الاولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر عنده
كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لان العامل واحد
وهو لا الاولى كذا فى شرح الجامع بايضاح ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولا فلان مقتضى جعل
النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة
والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الاولى عند غيره وأما ثانيا فلانه يعد رفع ما بعد
الثانية بالاولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بان لا الاولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فتكون عاملة
فى الخبر بعد الثانية برده اناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبارة
الهمع وغيرهما ولا فى محلها مركبة فلا عمل لها فى الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة الناصبة
لاسمها بان كان مضافا او شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد فى التصريح أنه يجوز
أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذه الزيادة من النظر ما فيهم فتأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على
لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة
عند الاخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر
(قوله اما رفعه) وعليه فالخبر واحد ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت لا الاولى مهملة أو
عاملة عمل ليس ويجب خبران ان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا
بقسميه أى أن يكون الخبر واحدا لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد فان
جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معا
على الفتح فتنبه واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله وأما بناؤه على الفتح)
وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذوران السابقان وكذا ان
جعلت مهملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين
ان كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدا قبله فان كان يوجب ذلك وجب
خبران هكذا ظهر لى ثم رأيت فى كلام الدماميني ما ظاهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا
قوة برفع الاول على الغاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب والكلام جملتان اه (قوله فلا لغو الخ) اللغو
القول الباطل والتأثيم قولك لآخر أثمت والضمير للجنة (قوله فى نحو لا حول الخ) أى من كل تركيب تكررت
فيه لا وسبق الثانية بعطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا للعمل لا فان لم تتكرر لا فسيأتى حكمه فى قول
المصنف والعطف ان لم تتكرر لا الخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كان أحد الاسمين
غير مفرد فان كان الاول ففيه أيضا خمسة أوجه بابدال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها وهذا ما فى
التنبيه الاول وان كان الثانى تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح للعمل لا تعين
الرفع وهذا ما فى التنبيه الثانى (قوله خمسة أوجه) أى اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لان ما بعد الاولى اما مبنى على
الفتح أو مرفوع بالابتدا أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها

أو أن لا الثانية عاملة
عمل ليس وأما النصب
فبالعطف على محل اسم
لا وتكون لا الثانية زائدة
بين العاطف والمعطوف
كما مر (وان رفعت أولا)
اما بالابتداء أو على اعمال
لا عمل ليس فالثانى وهو
المعطوف (لا تنصبا)
لان نصبه انما يكون
بالعطف على منصوب
لفظا أو محلا وهو حينئذ
مفقود بل يتعين اما رفعه
كقوله
فما هجرتك حتى قلت
معلنة
لا ناقة لى فى هذا ولا جمل
واما بناؤه على الفتح كقوله
فلا لغو ولا تأثيم فيها
وما فاهوا به أبدا مقيم
فحاصل ما يجوز فى نحو
لا حول ولا قوة الا بالله
خمسة أوجه فتحهما وفتح
الاول مع نصب الثانى
وفتح الاول مع رفع الثانى
ورفعهما ورفع الاول
مع فتح الثانى (تنبيهان)

الاول أفهم كلامه انه اذا كان الاول منصوبا جاز فى المعطوف أيضا الأوجه الثلاثة الفتح والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة وا امرأة * الثانى محل جواز الاوجه الثلاث فى المعطوف اذا كان صالحا العمل لا فان لم يكن صالحا تعين رفعه نحو لا امرأة فيها وا زيد وا غلام رجل فيها ولا عمر (ومفردا نعتا لمبنى يلى منعوته أخز فيه الاوجه الثلاثة (فافتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظريف فيها (أ انصبن) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريف فيها (أو ارفع تعدل) مراعاة لمحل لا مع المنعوت نحو لا رجل ظريف فيها (وغير ما يلى) منعوت (وغير المفرد) وهو المضاف والمشبه به (تبن) لتعذر موجب البناء بالطول (والمشبه نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعا جب ظاهر (أو الرفع اقصد نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالع جبلا ظاهر وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الأخران اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرا ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد (والعطف ان لم تتكرر لا) ** (احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى) من جواز النصب والرفع دو

فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهى بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الاولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه فى خمسة ما بعد الثانية هذه الاربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها اسقط منها نصب ما بعد الاولى مضروبا فى خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعنى قوله وان رفعت أولا لا تنصبا لانه علق منع النصب على رفع الاول فافهم انه اذا كان مفتوحا أو منصوبا بان كان مضافا أو شبهه جاز فيه الاوجه الثلاثة (قوله صالحا العمل لا) بان كان نكرة (قوله تعين رفعه) أى بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها الا باعمال لا عمل ليس لان العاملة عمل ليس تختص أيضا بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لافتح لان فاءه زائدة للتحسين ولا يمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها وقوله أخز فيه الخ حل معنى لا حل اعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولمبنى صفة نعتا أو لى صفة ثانية هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء ماء باردا عندنا فماء الثانى نعت للاول فيجوز فيه الاوجه الثلاثة لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا موطئا ولا بد من تنوين باردا لان العرب لا تركب أربعة أشياء ولا يصح أن يكون ماء الثانى توكيدا لفظيا ولا بدلا لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفا حتى يكون توكيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كما فى التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظى وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة وقال فى النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلا لجواز كونهما أوضح من المتبوع ووجه الروداني جواز كونه توكيدا أو بدلا بانه لا مانع من اعتبار كونه وصف الثانى طارئا بعد التوكيد أو الابدال أو يكون وصف الاول محذوفا لدلالة وصف الثانى عليه وفيه بحث لان ما ذكره من الوجهين انما يصلح توجيها للتوكيد لا الابدال لان حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل الثانى اتحادهما تقييدا ومثل جاءنى رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظى لا من الابدال (قوله فافتح) جرى على الغالب والا فقد يكون مبنيا على غير الفتح كالياء فى النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت فى محل نصب أو يحكم بالمحل على كل اختار يس على التصريح الثانى واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبنى حيث لم تبن لان الصفة هنا هى المنفية فى المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادى فى المعنى كما قاله سم (قوله على نية) أى لنية تركيب الصفة مع الموصوف فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقا من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من الا أن يقال ما تقدم فى أصل البناء وما هنا فى كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء لان المراد به التركيب فالاولى أن يقال مشى فى كل من الموضعين على قول من القولين فى علة البناء اشارة الى الخلاف فيها هذا وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتى يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أى لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصبن) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لان الناظم لا يرى التنازع فى المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينه لو باشرتها يا وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أى مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير ما يلى لان الفاصل لا حظ له فى البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذى هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى فى هذا الباب وكان ينبغى أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء الخ) هذا مفهوم قول المصنف لمبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه فى غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنبه (قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد) أى بان يراد بغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنعه قوله أو الرفع اقصد الا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال لا عمل ليس أو الغائها (قوله دون

البناء كقوله * فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح وأما ما حكاه الاخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فان لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها (تنبيه) حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلا وامرأة فيها ولا أحد رجل وامرأة فيها فان لم يصلح له تعين الرفع نحو لا أحد زيد وعمرو فيها (وأعطوا لا) هذه (مع همزة استفهام * ما تستحق) من الاحكام (دون الاستفهام) على ما سبق بيانه وأكثر ما يكون ذلك اذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والانكار كقوله ألا طعان ألا فرسان عادية * ألا تجشؤكم حول التنانير وقوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم

ويقل ذلك اذا كان مجرد استفهام عن النفي حتى توهم الشلوبين انه غير واقع كقوله

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * اذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

وأما اذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

فعند الخليل وسيبويه ان ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع

البناء) أي لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أي فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على أن الاصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البدل الخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضي ان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب اه أي وأما المعنوي فلا يجوز تأكيد المنفي المبني به أي لانه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوي معارف وفي تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذ لا تعمل لا في معرفة فاحفظه وجوز الاندلسي بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي قال الرضي وقوله أقرب اذ لم يفصل عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي بني جوازا بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بانه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضي جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهي تقتضي الفتح (قوله رجلا) أي منه أي من الاحد فوجد الضمير المشترك في بدل البعض والنصب اما اتباع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لا مع اسمها (قوله تعين الرفع) أي على الابدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد زيد) منه بدلا البعض والاشتمال المضافان الى ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح (قوله هذه) الاولى حذفه لشمول الاعطاء لا العاملة عمل ليس أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهي الآن همزة توبيخ وانكار كذا في الشيخ يحيى والروداني وكلاهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي واستعمال الهمزة في غير الاستفهام الحقيقي مجاز كما سنوضحه في باب العطف (قوله من الاحكام) كالاعمال عمل ان وجواز الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أي على الفعل الماضي والانكار أي على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالانكار عده منكرا قبيحا لا الجحد والنفي (قوله ألا طعان) أي موجود وألا فرسان أي موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان أما على رواية من رفعها فهي خبر لا الثانية والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو اسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة وبالمعجمة من الغدو ضد الرواح وقوله ألا تجشؤكم أي الناشئ من كثرة الاكل والاستثناء منقطع والتنور ما يخبز فيه من شرح شواهد المغني للسيوطي مع زيادة (قوله ألا ارعواء) أي انكفاف والشبيبة الشباب وهو لغة حداثة السن وعند الاطباء كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة والمشيب قبل الشيب وقيل دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن شمني مع زيادة قال الدماميني وآذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفي ضمير شبيبته في الربط لان مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اه باختصار (قوله ويقل ذلك) أي الاعطاء المذكور وقوله عن النفي متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والانكار وقرر البعض العبارة بما لا ينبغي فاحذره (قوله لسلمى) هي زوجته وقوله الذي لاقاه أمثالي يعني الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر دماميني (قوله أما اذا قصد بالاستفهام) أي مع لا اذ المجموع هو الدال على التمني على المذهبين الآتيين وقوله بالاستفهام أي بالهمزة التي للاستفهام باعتبار ما كان والا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفي عن لا أفاده الروداني (قوله فيرأب) أي يصلح منصوب في جواب التمني أثأت أخربت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) أي لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك اذ لا خبر للفعل وبحث فيه الروداني بان كونها بمنزلة أتمنى ان أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فان أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل قال والحق انهما ان أرادا بانه لا خبر لها انه يحذف ولا يذكر فسلم والا فتسليط التمني على مجرد الاسم دون معنى

فيه لا يعقل والمعقول انما هو تمنى المعنى فى الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج الى خبر فلا يرد قوله والا فتسليط الخ والحاصل أن ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو تمنى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول به فلا يرد قوله ان أوجب كونه بمنزلة أتمنى الخ **(قوله وخالفهما المازنى والمبرد)** فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لان مستطاع اما خبر للا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يبطل المذهب الاول قال فى الهمع والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمنى واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر على الثانى **(قوله ولا حجة لهما)** أى للمازنى والمبرد **(قوله خبرا)** أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها وقوله أو صفة أى حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها ففى كلامه لف ونشر مرتب **(قوله ورجوعه)** أى على الوجهين فاعلا أى نائب فاعل **(قوله والجملة صفة ثانية)** أى فى محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمنى وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضى فى المنادى من أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه الا أن يخرج على ما أجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه اه سم أو يقال هو من وصف المنفى لا من نفى الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام المازنى والمبرد أيضا لان جملة ولى صفة أخرى كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسيأتى فى باب النداء جواز جعل نحو يا حليما لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف هذا وبحث الرودانى فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بانه مكابرة لمقتضى العقل اذ لا يشك عاقل تأمل فى أن المتمنى انما هو استطاعة رجوع عمر ولى فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل أن المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه **(قوله لمجرد التنبيه)** أى فتدل على تحقق ما بعدها وتقويه لتركبها فى الاصل من همزة الانكار الابطالى ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشئ ببينة كذا فى المغنى والدمامينى عليه قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا ان زيدا قائم وكذا الكلام فى أما والاكثر على أنهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه **(قوله ألا يوم يأتيهم)** مثال لدخولها على الفعلية لان ألا داخلة فى الحقيقة على ليس **(قوله وللعرض)** أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب **(قوله فتختص بالفعلية)** أى ولو تقديرا كما فى البيت ويشترط فى الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتى **(قوله الا رجلا الخ)** بعده

ترحل لمتى وتقم بيتى * وأعطيها الاتاوة ان رضيت

قال الازهرى هم الاعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ورجلا منصوب بمحذوف أى ألا ترونى رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاه يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهد المدعى الشارح ثم رأيته فى الدمامينى على المغنى ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبان شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة وأجيب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وبانه يلزمه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وبقى وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمنى ونون الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن وتختارها لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا اذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله فى البيت الثانى ترحل لمتى الخ وقيل بضم التاء من أبات أى تبيتنى عندها وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترحل لمتى أى تسرح شعر رأسى واللمة بكسر اللام هى فى الاصل

اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت وخالفهما المازنى والمبرد ولا حجة لهما فى البيت اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية ولا خبر هنالك (تنبيه) تأتى ألا لمجرد التنبيه وهى الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وقوله ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

(قوله بمتعة) هذا من خارج (قوله هذه صفته الخ) أى فجملة جزاه الخ خبرية حينئذ ويحتمل انها معترضة

وابست الاولى مركبة على الاظهر وفي الاخيرتين خلاف وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب (وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر)
جوازا عند الحجازيين ولزوما عند التميميين والطائيين (اذا المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة نحو ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت قالوا لا ضير فان خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره قال حاتم
وردّ جازرهم حرفا مصرمة
ولا كريم من الولدان مصبوح
(تنبيه) تدر في هذا الباب حذف الاسم وابقاء الخبر من ذلك قولهم لا عليك يريدون لا باس عليك اه (خاتمة) اذا اتصل بلا الخبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله
وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
حياتك لا نفع وموتك فاجع
وقوله
بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت
ركائبها أن لا الينا رجوعها وقوله
قهرت العدا لا مستعينا بعصبة
ولكن بانواع الخدائع والمكر
فضرورة والله أعلم (ظن وأخواتها)
هذه الافعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين وهي على نوعين أفعال قلوب سميت بذلك

بمفعول

الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم وقوله وتقم بيتي بضم القاف أي تكنسه والاناوة بكسر الهمزة و بالفوقية الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر (قوله وابست الاولى) أي لا استفتاحية مركبة أي من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الاظهر) أي من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالاصح فيا يوهمه قوله وفي الاخيرتين خلاف من أنه لا خلاف في تركيب الاولى غير مراد ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح في الاخيرتين بخلاف الاولى لكن في التصريح أن الاصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) الا أنهما انسلخا عن المعنى الاصلي (قوله اسقاط الخبر) ومنه لا سيما ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولان خبرها خبر في الاصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبرا له لتعريفه وتنكيرا له ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الا رسول وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وسنتكلم على القوانين في الاستثناء فان قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنظر الى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت النسبة انما وقعت للبدل بعد نقض النفي بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي اثبات أفاده الدماميني (قوله اذا المراد) باذا الشرطية أو اذا التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله لا فوت) أي لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير أي علينا بدليل وانا الى ربنا المنقلبون (قوله قال حاتم) نوزع في نسبته الى حاتم والحرف الناقة المهزولة وقيل المسنة والمصرمة بفتح الراء المشددة التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته أي سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا وقد لفق الشارح عجز بيت الى صدر بيت آخر كما بينه العيني (قوله تدر في هذا الباب الخ) كما ندر حذفهما معا في قولك لا في جواب القائل أعلى باس (قوله اذا اتصل بلا الخبر الخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لا نفع) أي لا نافعه ويحتمل انها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أي لا نفع فيها فلا شاهد فيه

﴿ظن وأخواتها﴾

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال وما الا فلا الا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف اليه فان هذه الافعال تدخل عليه و يقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه في البابين اذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدا والخبر) يشكل عليه حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أي ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصيرت الطين خزفا وأجيب عن الجميع بانه ليس في العبارة أن هذه الافعال لا تدخل الا على المبتدا والخبر وعن الاخيرين بان أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الاخبار في ثانيهما باعتبار الاول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئي له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أي أنهما متحدان أو أن المرئي الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي على نوعين) جعل الاخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين مخبر به مذهابفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بانها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غيره ظنون أتى بعد ذلك

لقيام معانيها بالقلب وأفعال تصيير وقد أشار الى الاول بقوله (انصب بفعل القلب جزأى ابتدا) يعنى المبتدأ والخبر (أعنى) بفع
القلب (رأى) بمعنى ع
وهو الكثير كقوله
رأيت الله أكبر كل ش
محاولة وأكثرهم جنو
وبمعنى ظن وهو قليل و
اجتمعا فى قوله تعا
انهم يرونه بعيدا ون
قريبا أى يظنونه ونع
فان كانت بصرية
من الرأى أو بمعـ
أصاب رئته تعدت
واحد وأما الحلـ
فستأتى و (خال) بـ
ظن كقوله أخالك
تغضض الطرف ذاهـ
يسومك مالا يستط
من الوجد وبمعنى ع
وهو قليل كقوله
دعانى الغوانى عمه
وخلتنى * لى اسم
أدعى به وهو أول
كانت بمعنى تكبر أو
فهى لازمة و (علم
بمعـنى تيقنت كـ
علمتك الباذل المعر
فانبعثت * الـ
واجفات الشوق والا
وقوله علمتك
فلست بآمل * نـ
ولو ظمآن غرثان
وبمعنى ظننت وهو قلي
نحو فان علمتموهن
مؤمنات فان كانت
قولهم علم الرجل
انشقت شفته العليا
أعلم فهى لازمة وأما
بمعنى عرف فسـ

يمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكر واذلك وقالوا لاتتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما
يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده فى موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى
سمعت صوت زيد فى حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس
وأفعال الحواس كلها تتعدى الى مفعول واحد وبأنها لو تعدت الى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب
ظن ويبطل الاول كون الثانى فعلا والفعل لا يكون فى موضع الثانى من باب أعطى ويبطل الثانى أنها لا يجوز
الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اه همع وللاخفش ومن وافقه اختيار الثانى ودفع هذا الابطال بأن من
باب ظن مالا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتى فلتكن سمع مثل ماذكر فتدبر (قوله لقيام
معانيها) أى التضمنية (قوله جزأى ابتدا) أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثانى
جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال فى تسهيله وهما أى المفعولان من التقديم والتأخير ما لهما مجردين أى
عن هذه الافعال واثباتهما من الاقسام والاحوال ما لخبر كان اه قال الدمامينى فمن الاحوال أنه لا يكون جملة
طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدا وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر تقله فعلى اضمار
القول أى وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم أخبر تقله كما أول قول الشاعر وكونى بالمكارم ذكرينى
بانه خبر معنى أى تذكرينى (قوله رأى بمعنى علم الخ) يستثنى منه أرى المبنى للمفعول فانه استعمل بمعنى أظن ولم
يستعمل بمعنى أعلم وان استعمل فى الاكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقانى عن الرضى (قوله يرونه) أى
يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول قال الشيخ يحيى
لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل لا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف
للواقع (قوله أو من الرأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد
حله فيتعدى الى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح
بعضهم كما فى الدمامينى بان رأى الاعتقادية متعدية الى اثنين وقال الرضى لا دلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل
كذا على أن رأى التى من الرأى متعدية الى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة الى مفعولين كرأى أبو حنيفة
كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا الى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا
كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح فى جواز استعمال أفعال هذا
الباب متعدية الى واحد هو مصدر ثانى الجزأين مضافا الى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر
هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه فى العبارة وفى الدمامينى ما يخالف
ذلك وعلله بان المضاف اليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الافعال مستدعية فى المعنى لشيئين ينعقد منهما
المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتتمة للآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه
عن الرضى أوجه فتأمل (قوله أصاب رئته) بالهمز عضو ذو شعبتين فى القلب (قوله اخالك) بكسر الهمزة على
غير قياس وقد تفتح وذاهو مفعوله الثانى تغضض الطرف أى تكفه يسومك أى يكلفك والضمير المستتر
للهوى (قوله دعانى) أى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل وخلتنى
الياء مفعول أول وجملة لى اسم مفعوله الثانى وقوله فلا أدعى به الظاهر انه على تقدير همزة الاستفهام الانكارى
أى أفلا أدعى به وهو أول اسم لى وجملة وهو أول حال وقد عمل خال هنا فى ضميرين لشئ واحد وهو خاص بافعال
القلوب فلا يقال ضربتنى كما سنبسطه (قوله أو ظلع) من باب نفع كما فى المصباح أى عرج (قوله المعروف)
بالنصب مفعول الباذل أو الجر باضافة الباذل اليه فانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه
(قوله سنانا) أى معدا للانعم والندى الجود والغرثان بفتح المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله علم
الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحتين فتعدى الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا فى القاموس (قوله شفته
العليا) أما مشقوق السفلى فافلح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان)

و (وجدا) بمعنى علم نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجود فان كانت بمعنى أصاب تعدت الى واحد ومصدرها الوجدان (
أى التضمنية) أى فى الجملة فلا يرد زعم على بعض الاقوال (قوله تقله) قال الشيخ المدابغى فى باب التوابع قلى يقلى كرمى ويقلى كيرضى

وان كانت بمعنى استغنى أوحزن أوحقد فهى لازمة و (ظن) بمعنى الرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا * فعردت فيمن كان عنها معردا وبمعنى اليقين وهو قليل نحو وظنوا أنهم ملاقو ربهم وأما التى بمعنى اتهم فستأتى و (حسبت) بمعنى ظننت كقوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف وتحسبهم أيقاظا وهم رقود وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا وفى مضارعها لغتان فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الاكثر فى الاستعمال ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة والمحسبة فان كانت بمعنى صار أحسب أى ذا شقرة أو حمرة و بياض كالبرص فهى لازمة (وزعمت مع عد) بمعنى الرجحان فالاول كقوله زعمتنى شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا ومصدرها الزعم قال السيرافى هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا وقال الجرجانى هو قول مع علم وقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة يقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب فان كانت بمعنى تكفل أو رأس تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف وان كانت بمعنى سمن أو هزل فهى لازمة (تنبيه) الاكثر تعدى زعم الى أن وصلتها نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله قد زعمت انى تغيرت بعدها ومن ذا الذى يا عز لا يتغير والثانى كقوله فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * ولكنما المولى شريكك فى العدم فان كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و (حجا) بمعنى ظن كقوله قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * حتى ألمت بنا يوما ملمات وان كانت بمعنى غلب فى المحاجاة أو قصد أو رد تعدت الى واحد وان كانت بمعنى أقام أو بخل فهى لازمة و (درى) بمعنى علم كقوله دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد

الاغتباط

بكسر الواو كما فى القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهى لازمة) ومصدر الاولى وجد بتثليث الواو ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم أى بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان شبت) بفتح الشين وضمها كما فى القاموس أى اتقدت صاليا هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرها فعردت بالعين المهملة فالراء المشددة أى انهزمت (قوله وظنوا أنهم ملاقو ربهم) التلاوة الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أى ميتا (قوله وفى مضارعها لغتان) بخلاف التى بمعنى عد فهى بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا فى القاموس فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمحسبة والمحسبة) أى بفتح السين وكسرها (قوله مع عد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال أى يمشى متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثليث الزاى كما فى القاموس (قوله قال السيرافى الخ) ساق كلام السيرافى دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل مناف للمدلول الا أن يجاب بان المراد بالاعتقاد الظن كهو فى قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجانى وكلام ابن الانبارى ليقابل بكل منهما القول الاول أما مقابلته بكلام الجرجانى فلاشتراط الجرجانى فى الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل وأما مقابلته بكلام ابن الانبارى فلاشتراط ابن الانبارى عدم الصحة واطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد فعلم أن بين القول الاول وقول الجرجانى التباين بناء على أن المراد بالاعتقاد فى الاول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الاول وقول ابن الانبارى العموم والخصوص من وجه نعم ان حمل كلام ابن الانبارى على أن الزعم يستعمل فى القول من غير صحة غالبا كما ان كلام كثير فلا ينافى أنه قد يستعمل فى القول الصحيح كما فى قول أبى طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم

ودعوتنى وزعمت أنك ناصح * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافى العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجانى وقول ابن الانبارى فالتباين لاشتراط الصحة فى أولهما لان المعلوم لابد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها فى ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها فى الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الهمع فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر اه وفى القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء فى الاولى وعلى فى الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبنى للفاعل فضد الجد كما فى الصحاح (قوله الى أن) أى المشددة والمخففة منها بدليل الامثلة و كزعم فى أكثرية التعدى الى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح و بعكسهما هب فان تعديه الى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا فى المغنى والدمامينى (قوله والثانى) أى عد (قوله المولى) أى الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أول أى مخالطك فى حال الغنى والعدم كقفل الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض باضافته اليه فمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله فى المحاجاة) فى القاموس حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلبته (قوله أو رد) أى أوساق أو حفظ أو كتم كما فى التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصب له أو رافع له والنصب أرجحهما والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أى دم على

والاكثر فيه أن يتعدى الى واحد بالباء تقول ذريت بكذا فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد بنفسه والى آخر بالباء نحو قل لوشا
الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به وتكون بمعنى ختل أى خدع فتتعدى لواحد نحو دريت الصيد أى ختلته (وجعل الذ كاعتقد) فى المعنى نح
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت
للعامل كذا والتى بمعنى أنشأ فقد مضى الكلام عليها فى بابها وأما التى بمعنى صير فستأتى (وهب) (١٥) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله فقلت

أجرنى أبا خالد * وا
فهبنى امرأ هالكا أى
اعتقدنى و (تعلم) بمعنى
اعلم كقوله * تعلم شفا
النفس قهر عدوّها *
فبالغ بلطف فى التحيل
والمكر والكثير المشهو
استعمالها فى أن وصلتها
كقوله فقلت تعلم أن
للصيد غرة * والا تضيعها
فانك قاتله وقوله تعا
رسول الله أنك مدركى
* وفى حديث الدجال
تعلموا ان ربكم ليس
باعور أى اعلموا فان
كانت بمعنى تعلم الحساب
ونحوه تعدت لواحد فقا
بان لك أن أفعال القلوب
المذكورة على أربعة
أنواع * الاول ما يفيد
فى الخبر يقينا وهو ثلاثة
وجد وتعلم ودرى والثانى
ما يفيد فيه رجحانا وهو
خمسة جعل وحجا و
وزعم وهب * والثالث
ما يرد للامرين والغالب
كونه لليقين وهو اثنا
رأى وعلم * والرابع
يرد لهما والغالب كونه
للرجحان وهو ثلاثة ظن
وخال وحسب (تنبيه
انما قال أعنى رأى ا

آخره ايذانا بان أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين اذ منها ما لا ينصب الا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ومنها اللازم نحو جبن وحزن
وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب وهى أفعال التصيير (والتى كتصيرا) من الافعال فى الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ
ووهب وترك ورد (أيضا بها انصب) بعد أن تستوفى فاعلها (مبتدأ وخبرا) نحو * فصيروا مثل كعصف مأكول * ونحو فجعلناه هباء منثورا
ونحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وكقوله

الاغتباط وهى تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (قوله والاكثر فيه الخ) عطف على مقدر أى هذا
الاستعمال قليل والاكثر الخ أى الكثير اذ لا كثرة فى الاستعمال الاول (قوله فان دخلت عليه همزة النقل الخ)
محله اذا لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى وما أدراك
ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام ولا يبعد عندى منع التقييد
وجعل الجملة سادة مسد الثانى المتعدى اليه بالحرف لما فى الهمع والمغنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى اليه
بالحرف فتكون فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه
عد الشارح وغيره له مما يدل على الرجحان كما سيأتى الا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل
كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الاطول ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى الى اثنين وقد نقل فى الهمع عن السكاكى
زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح الكافية أى اعتقدوا وقال ابن
الناظم أى ظنوا وقال الزمخشرى أى صيروا كذا فى شرح الغزى فالتمثيل بالآية مبنى على غير ما ذكره الزمخشرى
(قوله تعدت الى واحد) أى بنفسها فلا ينافى ان جعل بمعنى أوجب يتعدى الى ثان بحرف الجر كما فى المثال
(قوله بمعنى ظن) احترازا عن هب أمرا من الهبة وهب أمرا من الهيبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به
فى الهمع أو أراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله
والا تضيعها أى هذه الوصية فانك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى
المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات
الى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بان معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فأى
فرق أفاده سم (قوله فى الخبر) أى فى ثبوته للمخبر عنه سم (قوله كتصيرا) تضعيف صار أخت كان وربما أتى
بالهمزة بدل التضعيف فقيل أصار كما فى التمثيل وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست
من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال نحو لادخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما فى الغزى وهو
ضرب العامل فى المثل نحو ضرب الله مثلا قرية واضرب لهم مثلا أصحاب القرية لكن الذى اختاره المصنف فى
تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل ومما زاده
بعضهم من نبذ فى نحو نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول أول ووراء
مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفا لنبذ لان الظرف لا بد أن يكون حاويا للفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا
كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره وهو يقتضى أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها فى
ذلك وأن الظرفية للعامل لا تصح فى نحو خلفت زيدا ورائى وأجلست عمرا أمامى وهو بعيد جدا ثم رأيت
الفاضل الرودانى قال ينبغى أن لا يشك فى بطلان هذه الدعوى اذ لا شك فى صحة أبصرت الهلال فى السماء وبين
السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله فى المسجد
وتارة يحوى المفعول كالذى مر وتارة يحويهما معا كضربت زيدا فى السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال
التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضى (قوله فصيروا مثل كعصف مأكول) هو عجز بيت من
السريع الموقوف فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن
العمل بلا كاف فالاولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الاولى أو مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كما

تخذت غراز أثرهم دليلا * وما حكاه ابن الاعرابى من قولهم وهبنى الله فداءك ونحو وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض وقوله وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه ونحو لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقوله فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا (وخص بالتعليق) وهو ابطال العمل لفظا لا محلا (والالغاء) وهو ابطاله لفظا ومحلا (ما) ذكر (من قبل هب) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلا وذلك لان هذه الافعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول لان متناولها فى الحقيقة ليس هو الاشخاص وانما متناولها الاحداث التى تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين فهى ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير وانما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا قلبيين لضعف شبههما بافعال القلوب من حيث خفاء لزوم صيغة الامر كما أشار اليه بقوله (والامر هب قد ألزما * كذا تعلم) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والالف للاطلاق والامر نصب بالمفعولية والجملة خبر المبتدا وهو هب

فى الروداني بانه نظير لا أبالك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أكل حبه وبقى تبنه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاى اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة أثرهم أى عقب رحالهم ودليلا بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا فى القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع الى الحدثان فى البيت قبله وهو قوله

رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا

والحدثان بالكسر كما فى القاموس وحدثان الامر ابتداؤه وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه وفى العينى ما يقتضى أنه محرك مثنى لانه فسره بالليل والنهار وعليه فالضمير فى فرد للمقدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أى حزن وقال العينى بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت والحزين الخاشع اه ففى كلامه تناف لان فاعلا انما يصاغ من المبنى للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) المناسب لما قبله من قوله واتى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والامر هب قد ألزما أن يكون خص ماضيا مبنيا للمجهول ويرجح الاول قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو ضمير الشأن وقوله وجوز الالغاء وقوله والتزم التعليق بناء على أن الرواية فى هذين بصيغة الامر كما هو المشهور ثم التخصيص اضافى أى بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق فى نحو تفكر وأبصر أو التخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور ومما اختص به الافعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو أن رآه استغنى وظننتنى داخلا وظننتك داخلا وهو يجوز وضع نفس مكان الضمير الثانى نحو ظننت نفسى عالما قال ابن كيسان نعم والاكثرون لا وألحق بها فى ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجوز ذلك فى بقية الافعال فلا يجوز ضربتنى مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب انى ظلمت نفسى وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما الشئ واحد وقيل لان الغالب فى غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربتنى مثلا لربما سبق الى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مصدر الثانى مضافا الى الاول فجاز فيها ذلك وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها أكثر وان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الا اياك ويمتنع الاتحاد فى هذا الباب وفى غيره ان أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ضرب عمرا الا هو وهذا حاصل ما فى الهمع مع زيادة من الدماميني وفى المغنى وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو وهزى اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك من الرهب أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وقس (قوله وذلك) أى تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أى تأثيرا كتأثير الفعل غيرها فى المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدا قائما فراده بمتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله التى تدل) أى دلالة تضمنية (قوله أسامى) أى الواقعة مفاعيل ثانية غالبا (قوله بخلاف أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهى قوية فى العمل (قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أى غيرهما أى فلا ينضم اليه والى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدماميني هذا مذهب الاعلم وذهب غيره الى أنها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج قال سم وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله ألزما ماض مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف

والبصريون

(واغير الماضى) وهو المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (من سواهما) أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب (اجعل كل ماله) أى للماضى (زكن) أى علم من الاحكام من نصب مفعولين هما فى الاصل مبتدأ وخبر نحو أظن زيدا قائما وباهذا ظن زيدا قائما وأناظان زيدا قائما ومررت برجل مظنون أبوه قائما وأعجبنى ظنك زيدا قائما ومن جواز الالغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه (وجوّز الالغاء لا فى حال (الابتدا) بالفعل بل فى حال توسطه أو تأخره وصدق ذلك بثلاث صور الاولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين والالغاء والاعمال حينئذ سواء كقوله

شجاك أظن ربع الظاعنينا

روى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أحزنك وأظن لغو وبنصبه على أنه مفعول أول لاظن وشجاك المفعول الثانى مقدم * الثانية أن يتأخر عنهما والالغاء حينئذ أرجح كقوله

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام

الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شئ نحو متى ظننت زيدا قائما والاعمال حينئذ أرجح

والبصريون يجيزونه ولو رفع الامر على أنه مبتدأ أوّل وهب مبتدأ ثان وقد الزما خبر المبتدأ الثانى والرابط محذوف تقديره ألزمه ليسلم من ذلك (قوله واغير الماضى) مفعول ثان لاجعل ومن سواهما حال لازمة من غير أتى به لبيان الواقع أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولى لا تساغ الا من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بانهما لا يصاغان من فعل قلبى لا يخفى بطلانه اذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما الان معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى والمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله فى القلبى) قيد به لاخراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) ان عطف على جواز فلا اشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافى ما سيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجواز جواز الاتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل فى حال توسطه أو تأخره) لكن يقبح الالغاء اذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده لالغائه ويقل اذا أكد باسم اشارة أو ضمير عائدين الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذلك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ورأيت بخط الشنوانى على هامش شرح التسهيل للدمامينى نقلا عن سم ما نصه ذكر المرادى أن لجواز الالغاء هنا قيدين أهملهما المصنف أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الالغاء الثانى أن لا ينفى الفعل فان نفى امتنع فيمتنع نحو زيد قائم لم أظن لبناء الكلام على النفى ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى وهو محل نظر اذ قد يدفع الاوّل بانه لا حاجة لاستدراكه لانه من باب التعليق اذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد اه أى يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفى للالغاء بقول الشاعر * وما إخال لدينا منك تنويل * على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى فى نكته عن أبى حيان شيخ المرادى قال سم وينبغى أن يكون كاللام غيرها من المعلقات اه وقد تصرف البعض فى عبارة السيوطى بلا فهم صحيح فوقع فى الخلل حيث قال عقب الشرط الاوّل فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا فى الابتدا لان المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شئ كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لان العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الاعمال أقوى لان اللفظى أقوى وان توسط ورجحه فى التوضيح وكل من التعليلين لا يجرى فى نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح الآتى اذ ليس فيه على تقديره عامل معنوى كما ستعرفه وانما يجريان فى نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى أحزنك ربع الظاعنين أى منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع ربع وتعين الاعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغى أن يقع فيه خلاف بين بصرى وكوفى وأما قول المصنف فى تسهيله والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين فالظاهر عندى أن مراده بمرفوع الفعل ما يصلح مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فاعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدا وخبره فاعتراض البعض بانه يلزم على الالغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبى مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثانى) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدمامينى وغيره شجا فى البيت اسما مضافا الى الكاف لا فعلا ماضيا والشجا الحزن والمعنى أن سبب حزنك ربع الاحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس الفائتة (قوله أن يتأخر عنهما) وجملته حينئذ استئنافية كما فى المغنى (قوله فلا يرهبكم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتعال (قوله بل يتقدم عليه شئ)

وقيل واجب ولا يجوز الغاء المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش (وانو ضمير الشان) ليكون هو المفعول الاول والجزآن
جملة فى موضع المفعول
الثانى (أو) انو (لام
ابتدا) لتكون المسئلة
من باب التعليق (فى
موهم الغاء ماتقدما)
كقوله

أرجو وآمل أن تدنو
مودتها
وما إخال لدينا منك تنويل
وقوله كذاك أدبت
حتى صار من خلقى
أنى رأيت ملاك الشيمة
الأدب

فعلى الاول التقدير اخاله
ورأيته أى الشان
وعلى الثانى لالك ولادينا
فالفعل عامل على
التقديرين نعم يجوز أن
يكون مافى البيتين من
باب الالغاء لتقدم مافى
الاول وأنى فى الثانى
على الفعل لكن الارجح
خلافه كما عرفت فالحمل
على ماسبق أولى (والتزم
التعليق) عن العمل
فى اللفظ اذا وقع الفعل
قبل شئ له الصدر كما اذا
وقع (قبل نفى ما) النافية
نحو لقد علمت ماهؤلاء
ينطقون (وان ولا)
النافيتين فى جواب
قسم ملفوظ أو مقدر
نحو علمت والله ان زيد
قائم وعلمت ان زيد
قائم وعلمت والله لازيد
فى الدار ولا عمرو
وعلمت لازيد فى الدار
ولا عمرو (لام ابتداء
أو) لام جواب (قسم كذا) نحو ولقد علموا لمن اشتراه وكقوله ولقد علمت لتأتين منيتى ان المنايا لاتطيش سهامها

أى سواء صلح لان يكون معمول الخبر كمنى فى المثال أولم يصلح كأنى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز الخ وانما جوز تقدم ذلك الالغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشئ المتقدم بان لايكون معمولا للفعل فان كان معمولا له كمنى فى المثال ان جعل معمولا للفعل لا للخبر امتنع الالغاء عند البصريين لان المتقدم على ظن حينئذ معمولها فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لانه أجنبى من الفعل اذ معمول المعمول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لان العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وان سبقه شئ غيرهما (قوله ولا يجوز الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لافى الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بأن لايتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لموهم الغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لان الفعل فيهما مسبوق بشئ وانما يكون هذا التمثيل مناسبا لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وان سبق بشئ غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قول المصنف وانو الخ بان يراد انو وجوبا وذلك اذا لم يسبق الفعل شئ وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز الخ أو استحسانا وذلك اذا سبق بشئ غير معموليه وان اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فتأمل (قوله وآمل) من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو كما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أى اعطاء (قوله كذاك) أى مثل الادب المذكور وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها مايقوم به والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشان عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشأن المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى محل الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على مايوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لايصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ماسبق) أى حمل البيتين على نية ضمير الشأن أو لام الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية ولا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ماهؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس (قوله وان) أى سواء كانت عاملة أو مهملة وان لم يمثل الشارح الا للمهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل ان أو عمل ليس أو مهملة وان اقتصر الشارح فى التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله فى جواب قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن فى المغنى مايظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم وقال فى محل آخر لا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اهـ وان كلا (قوله علمت والله ان زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم فى محل نصب سد مسد المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له اذا لم ينضم الى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر فى غير صدر الجملة المعلقة أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلان المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشئ الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا ماقالوه ولقائل أن يقول العلم انما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهى التى فى محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوز المصرح فى قول الناظم فى باب اعراب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة ولا منافاة أو يخص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أى كنفى ما وان ولا (قوله نحو ولقد علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ فى محل نصب سدت مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العينى وجملة القسم المقدرة وجوابه فى محل نصب سدت مسد المفعولين على ماقيل وفيه مامر ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بان يكون أقسم على العلم وأقسم

(والاستفهام ذا) الحكم (له انحتم) سواء كان بالحرف نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم أى الحزبين أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا أم خبرا نحو علمت متى السفر أم مضافا اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أم فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى نصب على المصدر بما بعده أى ينقلبون منقلب أى انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر لا يعمل فيه ما قبله (تنبيهات) الاول اذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه وهو الاجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف الى مستفهم به وجاز أيضا رفعه لانه المستفهم عنه فى المعنى وهذا شبيه بقولهم ان أحدا لا يقول ذلك فأحدا هذا لا يستعمل الا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لانه والضمير فى لا يقول شئ واحد فى المعنى * الثانى من المعلقات أيضا لعل نحو وان أدرى لعله فتنة لكم ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ولو الشرطية كقوله وقد علم الاقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر وان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلق انما هو اللام لا أن ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان * الثالث قد عرفت أن الالغاء سبيله عند وجود سببه الجواز والتعليق سبيله الوجوب وأن الملغى لا عمل له ألبتة والمعلق عامل فى المحل

على الاتيان (قوله والاستفهام) أى ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدمامينى (قوله ذا الحكم) أى التعليق لا التزامه لقوله انحتم (قوله وان أدرى الخ) أى ما أدرى جواب هذا السؤال وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو ببعيد على التنازع والجملة على كل فى محل نصب بادرى (قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعى ورده فى المغنى بان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثانى للتعدية (قوله أم مضافا اليه المبتدأ) أى أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف الى من فقول الشارح أو مضافا اليه المبتدأ هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كما مر لا يقال ما له الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو فى من لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا (قوله فأى نصب على المصدر الخ) عبارة الفارضى فأى اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لان الاصل ينقلبون أى منقلب بمعنى أى انقلاب فقدم لان له صدر الكلام (قوله منقلبا أى انقلاب) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافى ما أسلفه من كونها استفهامية لان الاستفهامية لا تكون صفة كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (قوله فلا يعمل فيه ما قبله) ما لم يكن حرف جر نحو ممن أخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى أى حال أتيت أو مضافا نحو غلام من أنت (قوله جاز نصبه) أى على أنه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرنى عن زيد لان زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق فان وقع بعد التاء كاف فهى حرف خطاب قال الشهاب فى حواشى البيضاوى استعمال أرأيت بمعنى أخبرنى مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشئ وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل رأى التى بمعنى علم أو أبصر فى الاخبار والهمزة التى للاستفهام عن الرؤية فى طلب الاخبار لاشتراكهما فى مطلق الطلب ففيه مجازان اه باختصار (قوله وهو الاجود) وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول الثانى وقد نقل الدمامينى عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بأنه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا) لعل أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بادرى فلا تعلق غيره كما فى الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشرى وأيده صاحب المغنى فى الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدمامينى انما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بان لها الصدر كالاستفهامية اذ كل ما له الصدر يعلق نعم لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتما) أن ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا وثراء المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير (قوله فى خبرها) أى أو اسمها المتأخر نحو علمت أن فى ذلك لعبرة أو معمول خبرها نحو علمت أن زيدا لفى الدار قائم (قوله والظاهر أن المعلق انما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها فى الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالى حرفى توكيد كما مر فهى مصدرة حكما كما نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق أن) أى ولا يحتاج الى ما سبق من اشتراط وجود اللام فى خبرها لان أن أيضا لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق ونقل عن غيره أنه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجويز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر ان لتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر ان فلا خلاف فى الحقيقة (قوله الجواز) أى فى غير المصدر أما اذا كان الملغى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لان المصدر لا يعمل فى متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم وفى غير اقتران المفعول الاول المتقدم على عامله بلام الابتداء فالالغاء حينئذ واجب على ما مر (قوله والمعلق عامل فى المحل) أى فى محل الجملة بعد أن كان

حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملغى فى اللفظ عامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقا أخذا من المرأة المعلقة التى لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى هذا اللقب لهذا المعنى * الرابع قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم أما ترى أى برق ههنا (لعلم عرفان وظن تهمة * تعديه لواحد ملتزمه) نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ أى لا تعرفون وتقول سرق مالى وظننت زيدا أى اتهمته واسم المفعول منه مظنون وظنين قال الله تعالى وما هو على الغيب بظنين أى بمتهم وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه الى مفعولين كما رأيت وإنما خص شر علم وظن

عاملا فى لفظ كل من الجزأين أو فى محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التى اتصل بها الا بالنسبة لتوابعها وأن العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكا مفعول به أو أن الاصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اه ولا يخفى كفاية الظواهر فى أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ما هى بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب فى معنى الجملة أى ولا موجعات القلب والا لزم عمل أدرى فى مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل أن يكون جملة فى الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا أو تقديرا نحو والذى مر على الوجه الاول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لانه بمعنى وزيدا مستخفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين (قوله أفعال غيرها) أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلا غير قلبى كما فى الامثلة غير أولم يتفكروا الخ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يمثل له الشارح أو لا لشئ أصلا كما فى أولم يتفكروا ويختص التعليق فى القسم الاول أعنى غير القلبى بالاستفهام بخلاف القلبى هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغنى بقوله تعالى أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة بناء على الظاهر كما قاله الشمنى ان ما نافية لكن فى التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الافعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشمنى وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شئ بصاحبكم من الجنون أى ليس به شئ منه اه وعليه لا يخالف فتأمل (فائدة) الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه سدت مسد الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو وان لم يتعدّ اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر فهى فى موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وان كان يتعدى الى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شان زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير وقال الفارسى مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا فى الهمع ومثله فى المغنى وزاد أن القول الاخير رد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح فى محل آخر القول بالبدلية قال وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل فى محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق عما عن المجرور اذ الاصل أولم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من اضافة الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعديه وملتزمة نعت تعديه أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعديه لواحد ملتزمة) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية الى اثنين بان الاولى تتعلق بنفس الشئ وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته والثانية باتصاف الشئ بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف الى زيد فى نفسه ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى والفرق فى العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظى (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فمظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غيرما) أى التركيب أو ما واقعة على

بالتنبيه لانهما الاصل اذغيرهما الا بنصب المفعولين الا اذا كان بمعناهما وأيضا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج
عن القلبية غالبا
بخلافهما (ولرأى)
التى مصدرها (الرؤيا)
وهى الحلمية (انمى) أى
انسب (ما العلما *
طالب مفعولين من
قبل انتمى) أى انتسب
ما موصول صلته انتمى
فى موضع نصب مفعول
لانمى وطالب حال من علم
ولرأى متعلق بانمى والعلما
متعلق بانتمى وكذلك من
قبل والتقدير انسب
لرأى التى مصدرها
الرؤيا الذى انتسب
لعلم متعدية الى مفعولين
من الاحكام وذلك لانها
مثلها من حيث الادراك
بالحس الباطل قال
الشاعر
أبو حنش يؤرقنى وطلق
* وعمار وآونة أثالا
أراهم رفقتى حتى اذا ما
* تجافى الليل وانخزل
انخزالا
اذا أنا كالذى يجرى لورد
* الى آل فلم يدرك بلالا
فهم من أراهم مفعول
أول ورفقتى مفعول ثان
وانما قيد بقوله طالب
مفعولين من قبل لئلا
يعتقد أنه أحال على علم
العرفانية فان قلت ليس
فى قوله الرؤيا نص على
المراد اذ الرؤيا تستعمل
مصدر الرأى مطلقا
حلمية كانت أو يقظية
قلت الغالب والمشهور كونها مصدر الحلمية (ولا تجز هنا) فى هذا الباب (بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول) ويسمى اقتصارا أما الثانى
فبالاجماع وفى الاول وهو حذفهما معا اقتصارا خلاف فعن سيبويه والاخفش المنع

المعنى وفى ش فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالهما فى غير ما يتعديان فيه الى المفعولين (قوله غالبا) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم اذا اشتقت شفته العليا فانه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن مغتفر لانه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به لمجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم (قوله من الاحكام) أى الا التعليق والالغاء خلافا للشاطبى كما فى التصريح وغيره (قوله أبو حنش يؤرقنى الخ) أبو حنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله أثالا مرخم فى غير النداء للضرورة ويؤرقنى أى يسهرنى وآونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا فى القاموس وقول البعض وأوان جمع آن مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى أثالا واذا الاولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل واللام فى لورد تعليلية والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد والآل بالمد قال فى المصباح هو الذى يشبه السراب اه والسراب كما فى القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء وقال فى القاموس الآل السراب أو خاص بما فى أول النهار اه والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء وبحث الدمامينى فى الاستشهاد بذلك بان القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتى حالا وضعف بان رفقتى معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بان الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محضة ولك أن تقول المحقق كونهم رفقته فى اليقظة لا كونهم رفقته فى المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر صنيعه أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمى (قوله أو يقظية) فى تعبيره باليقظية دون البصرية اشعار بان الرؤيا قد تكون مصدر الرأى العلمية والبصرية هذا ومذهب الحريرى والمصنف أن الرؤيا لا تكون الا مصدر الحلمية وعليه لا اشكال (قوله الغالب الخ) أى وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال فى القاموس الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله فى هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما أما فى الثانى فظاهر وأما فى الاول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول فى غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغى أن محل امتناع الحذف اذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم أما اذا أريد ظننت ظنا عجيبا أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد اعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو ابهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغى الجواز أفاده الروداني ومما يجوز الحذف أيضا تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت فى الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه فى التسهيل (قوله ويسمى اقتصارا) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا لاقتصار على نسبة الفعل الى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى الى واحد فى صورة حذف أحدهما فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافى ذلك نص البيانيين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لان نظرهم الى المعانى الحاصلة فى الحال ونظر النحاة الى الالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق فى المغنى البيانيين ويحتمل أن الاقتصار لا التنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمتجه عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الاولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثانى فبالاجماع) انما أجمع هنا واختلف فيما بعده لان المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظننت زيدا قائما فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال فى الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا واختلف فى حذف أحدهما اختصارا

مطلقا كما هو ظاهر اطلاق النظم وعن الاكثرين الجواز مطلقا تمسكا بنحو أعنده علم الغيب فهو يرى أى يعلم وظننتم ظن السوء

وقولهم من يسمع يخل
وعن الأعلم الجواز فى
أفعال الظن دون أفعال
العلم أما حذفهما لدليل
ويسمى اختصارا فجائز
اجماعا نحو أين شركائى
الذين كنتم تزعمون وقوله
بأى كتاب أم بأية سنة
* ترى حبهم عارا على
وتحسب وفى حذف
أحدهما اختصارا
خلاف فمنعه ابن ملكون
وأجازه الجمهور من ذلك
والمحذوف الاول قوله
تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم
فى قراءة يحسبن بالياء
آخر الحروف أى ولا
يحسبن الذين يبخلون
ما يبخلون به هو خيرا
ومنه والمحذوف الثانى
قوله ولقد نزلت فلا
تظنى غيره * منى بمنزلة
المحب المكرم أى فلا
تظنى غيره واقعا منى
(وكتظن) عملا ومعنى
(اجعل) جوازا (تقول)
مضارع قال المبدوء
بتاء الخطاب فانصب به
مفعولين (ان ولى *
مستفهما به) من حرف
أو اسم (ولم ينفصل
عنه) بغير ظرف أو
كظرف) وهو الجار
والمجرور (أو عمل) أى
معمول (وان ببعض ذى)
المذكورات (فصلت يحتمل) فمن ذلك حيث لا فصل قوله علام تقول الرمح يثقل عاتقى * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل
كرت وقوله متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما ومنه مع الفصل بالظرف قوله

لان المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلف فى حذفهما اقتصارا (قوله
مطلقا) أى فى أفعال العلم وأفعال الظن فهو فى مقابلة تفصيل الأعلم الآتى (قوله فهو يرى) أى ما يعتقده حقا
وقد يقال كما فى الروداني ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر بالمفعولين فحذفهما لدليل (قوله وظننتم ظن
السوء) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهليهم منتفيا أبدا وظن السوء مفعول مطلق ولى فى كون
الحذف هنا لغير دليل نظر لان قوله تعالى بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبدا وزين ذلك
فى قلوبكم يشعر بالمفعولين أو بما سد مسدهما وهو أن لن ينقلب الخ (قوله من يسمع يخل) أى مسموعه حقا
وجعله جماعة كالرضى من الحذف لدليل قال الروداني وينبغى أن لا يختلف فى أنه الحق لظهور أن يسمع دليل
على المفعول الاول وحال التخاطب دليل على الثانى وما قيل لا دلالة فيه على الثانى قطعا مكابرة لمقتضى الذوق
السليم اه ومنهم من تخلص عن ذلك بجعل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خبرا يحصل له
خيلة أى ظن بتنزيله منزلة اللازم (قوله وعن الأعلم الجواز فى أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اه تصريح (قوله
تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائى أو تزعمون أنهم شركائى جريا على الاكثر من تعدى زعم الى أن وصلتها ولا يرد
أن الكلام فى حذف المفعولين لا فى حذف ما يسد مسدهما لان ما يسد مسدهما بمنزلتهما (قوله وتحسب) جعل
لواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى قاله الروداني (قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله هو خيرا)
هو ضمير فصل والمفعول الاول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما يبخلون به ويصح تقديره بخلهم (قوله بالياء
آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبن بخل الذين
يبخلون الخ (قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر أما على أنه مفعول
ثان لتظن أى فلا تظنى غيره كائنا منى فليس منه فقول الشارح أى لا تظنى غيره واقعا منى موهم خلاف المراد
والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والمحب المكرم بوزن اسم المفعول
فيهما كما فى التصريح (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل ومفعوله الاول تقول (قوله عملا ومعنى) أى عند
الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح فى الالغاء والتعليق فيجريان فيه على
الاول دون الثانى (قوله جوازا) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن اذا حكى به كان بمعنى
التلفظ كما فى الروداني (قوله مضارع قال) وألحق به السيرافى قلت بالخطاب والكوفيون قل بالامر كما فى
التصريح (قوله بتاء الخطاب) أى لا بقيد الافراد والتذكير دماميني (قوله مستفهما به) أى عن الفعل
أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدماميني وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن
الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو * متى تقول القلص
الرواسما * البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به ما يعم المفعولين معا نحو أزيدا قائما تقول
ومعمول المعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا او المعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا آتيا أفاده سم
(قوله وان ببعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها
على ما بحثه سم قال لان الاصل فى ضم الجائز الى الجائز الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز عن الفصل
بكلها قال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وان ببعض ذى
الخ حشو لانه لم يفد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول الخ) ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها
وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليها قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل
والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح طعنه بالرمح ضربه وطعن فى المفازة ذهب وفى السن كبر وفى
الامر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعانا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الاخير من باب
منع فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لمكان حرف الحلق اه بالمعنى واذا الاولى ظرف ليثقل
والثانية ظرف لم أطعن والمعنى بأى حجة أحمل السلاح اذا لم أقاتل عند كر الخيل (قوله القلص) بضمتين جمع

قلوص

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملي بهم أم تقول البعد محتوما
ومنه مع الفصل بالمعمول
قوله أجهالا تقول بني لؤي * لعمر أبيك أم متجاهلينا
فان فقد شرط من هذه الاربعة تعين رفع الجزأين على الحكاية نحو قال زيد عمرو منطلق وتقول زيد عمرو منطلق وأأنت تقول زيد منطلق وأأنت تقول زيد منطلق (تنبيه) زاد السهيلي شرطا آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق وزاد في التسهيل أن يكون حاضرا وفي شرحه أن يكون مقصودا به الحال هذا كله في غير لغة سليم (وأجرى القول كظن مطلقا) أي ولو مع فقد الشروط المذكورة (عند سليم * نحو قل ذا مشفقا) وقوله
قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا
(تنبيه) على هذه اللغة تفتح أن بعد قلت وشبهه ومنه قوله
اذا قلت أني آيب أهل بلدة * وضعت بها عنه الولية بالهجر اه
(خاتمة) قد عرفت أن القول انما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن والافهو وفروعه مما يتعدى الى واحد ومفعوله اما مفرد وهو على نوعين مفرد في معنى الجملة نحو قلت شعرا أو خطبة وحديثا ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم أي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مبنيا للفاعل لنصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع وممن أجازه ابن خروف والزمخشري وأما جملة فتحكى به فتكون

قلوص الناقة الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير في الارض لشدة الوطء كذا في القاموس (قوله أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزماني ومثال الفصل بالظرف المكاني أعندي تقول زيدا جالسا (قوله شملي) مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملا وشمولا اذا عمهم كما في القاموس وفي شواهد العيني هو الاجتماع وفي المصباح جمع الله شملهم أي ما تفرق من أمرهم وفرق شملهم أي ما اجتمع من أمرهم (قوله وأأنت تقول زيد منطلق) فانه يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا في التوضيح واستشكله في التصريح بما نقله عن الموضح في الحواشي من أن الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل في أعداء لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لانها تبعده من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بهل لانها تخصص المضارع بالاستقبال والذي عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على اطلاقه واستدل لما عليه الاكثر بنحو قوله * فمتى تقول الدار تجمعنا * بنصب الدار على أنه المفعول الاول وتجمعنا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به وبحث فيه الموضح والدماميني وغيرهما بانا لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بان الفعل على هذا البحث ليس هو المسؤل عنه قال الدماميني فان قيل المسؤل عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب فاما الاسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسؤل عنه (قوله وفي شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بان المعنى وفسره في شرحه بان يكون الخ (قوله وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم) وهل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن قولان اختار ثانيهما ابن جني وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه سم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بني اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أي مسخ بني اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل اه تصريح (قوله هذا) اشارة الى ضب صاده الاعرابي قائل هذا البيت والضمير في قالت الى امرأته اسرائينا أي من ممسوخ بني اسرائين لغة في اسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وان أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن البصريين الفتح اذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أي جوازا لما مر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أي من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أي الى أهل بلدة اسم فاعل من أبت الى بني فلان أتيتهم ليلا كذا في شواهد العيني وفي القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما في التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لايهام عبارته أن القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الاصلي أيضا (قوله وهو على نوعين) بقي ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضي (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل ابراهيم في الآية منادى أو خبرا لمبتدأ محذوف (قوله وأما جملة) أي ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما في قالوا سلاما قال سلام أي سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضي اعتبار كونها ملفوظا بها قبل هذا الكلام والا لم يكن القول حكاية لها

في موضع مفعوله والله أعلم (أعلم وأرى) (الى ثلاثة) من المفاعيل (رأى وعلما) المتعديين الى مفعولين (عدوا اذا)

دخلت عليهما همزة النقل و(صارا أرى وأعلما) لان هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها الى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا ان كان لازما نحو جلس زيد وأجلست زيدا ويزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة وألبست زيدا جبة ورأيت الحق غالبا وأرانى الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا وأعلمنى الله الصدق نافعا (وما) حقق (لمفعولى علمت) ورأيت من الاحكام (مطلقا * للثان والثالث) من مفاعيل أعلم وأرى (أيضا حققا) فيجوز حذفهما معا اختصارا اجماعا وفى حذف أحدهما اختصارا ما سبق ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا اجماعا وفى حذفهما معا اقتصارا الخلاف السابق ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الاكابر وقوله وأنت أرانى الله أمنع عاصم * وأراف مستكفى وأسمح واهب
وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو أعلمت زيدا لعمرو قائم وأريت خالدا لبكر منطلق وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز لما
حذفه اختصارا واقتصارا (وان تعديا) أى رأى وعلم (لواحد بلا همز) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فلاثنين به) أى بالهمز (توصلا)

وهو كذلك وأما الحكاية بما لم يتلفظ به قبل كقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر واعلم أن الاصل فى الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجوز على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو وكذا فى الهمع وقال الرضى فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد واذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو وأنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو وأنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غائبان اه وصريح صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيته بخط الشنوانى والظاهر أن العكس كذلك قال فى الهمع وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول فى قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغى أن يلتزموه فى الملحونة اه والوجه عندى الجواز اذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (قوله فى موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم

﴿أعلم وأرى﴾

كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بان فيها موافقة الترجمة لما بعدها فى الترتيب ووجهت الاولى بان الخفة ليتعادل كل من أرى وأعلم اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى فليست احداهما تابعة فى العمل للاخرى فاثبات احدى النسختين أحسن كما زعمه يس وتبعه البعض وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها (قوله رأى) ولو حلمية نحو اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا (قوله على الفعل الثلاثى) قيد بذلك لان غير الثلاثى لا تدخل عليه همزة النقل (قوله ان كان متعديا) أى لواحد أو اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلا لانه الذى يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضا حققا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولى أو حققا متعلق قوله للثان والثالث أو صفة لمفعول مطلق أى تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطا بحققا متعلق قوله للثان والثالث أن الاطلاق عن التقييد ببعض الاحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول ردا على من اشترطه لجواز الالغاء والتعليق فى هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا فى طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لان أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولى علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أى مع ذكر الاول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا فى التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة اذ الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفى حذف أحدهما اختصارا ما سبق) أى من الخلاف ووجه القول بالمنع ما فى حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه فى الباب السابق (قوله وفى حذفهما معا الخ) قال سم قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الاول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الاول أيضا كما علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وأنت أرانى الله الخ) الاصل أرانى الله اياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول الثانى أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما فى العينى أى مطلوبا منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بان المسموع تعديه علم بمعنى عرف الى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها لا بالهمزة وأجيب بان فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديتها بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيدا جبة جائز وتوصلا اما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج الى تقدير قد معها بخلاف الاول (قوله

لما عرفت فتقول أريت زيدا الهلال وأعلمته الخبر (والثان منهما) أى من هذين المفعولين (كثانى اثنى) مفعولى (كسا) وبابه من كل فعل يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة وأعطيته درهما (فهو) أى الثانى من هذين المفعولين (به) أى بالثانى من مفعولى باب كسا (فى كل حكم ذو ائتسا) أى ذو اقتداء فيمتنع أن يخبر به عن الاول ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويمتنع الالغاء نعم يستثنى من اطلاقه التعليق فان أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثانى لان أعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى رب أرنى كيف تحى الموتى

(وكأرى السابق) المتعدى الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام (نبأ) و(أخبرا) و(حدث) و(أنبأ) و(كذاك خبرا) لتضمنها معناه كقوله

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدى الى غرائب الاشعار

وكقوله

وما عليك اذا أخبرتنى دنفا * وغاب بعلك يوما أن تعودينى

وكقوله

أو منعتم ما تسئلون فمن * حدثتموه له علينا الولاء

وكقوله

وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن

وكقوله

وخبرت سوداء الغميم مريضة * فاقبلت من أهلى بمصر أعودها

(تنبيه) دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة الى ما ينشأ عنهما فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا الى مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذى لا يتعدى ان دخلته همزة النقل تعدى الى واحد والمتعدى الى ثلاثة اذا صغته للمفعول صار متعديا الى اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد يصير غير متعد فان كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن وان كان من باب ظن لحق بباب

لما عرفت) أى فى أول الباب (قوله اثنى مفعولى) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أتى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه فى بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر * ومن يعلق ههنا فأسا * لكان أحسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذو ائتسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكان هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لانه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالمجموع وأنه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الاول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول) ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره (قوله ويمتنع الالغاء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالاعمال وجوبا كما تقول زيدا درهما أعطيت وانما امتنع الالغاء لامتناع الاخبار بالثانى عن الاول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) أى بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لان كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به فى قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية احيائك الموتى فظاهر أن أرنى كيفية احيائك تفسير لكيف بردبفه لا تأويله بالمصدر وأن سبك جملة تحى باحياء لكونها مضافا اليها أفاده الروداني وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بأن جملة كيف تحى الموتى يحتمل كونها فى تأويل مصدر مفعول أرنى أى أرنى كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم أن التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدرا (قوله نبأ وأخبرا الخ) قال شيخ الاسلام اعلم ان نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفاعيل فى كلام العرب الا وهى مبنية للمفعول اهـ وقد وقع فى القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل اليها واحد صريح واثنين سد مسدهما ان المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها فى قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم الآية الا أن يقال مراد شيخ الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفى الدمامينى من ألحق هذه الافعال بأعلم ليس قائلا بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت فى لسانهم ما ينقل عنه فاذ كروا انما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى أعلم وفى قول الشارح لتضمنها معناه اشارة الى ذلك وفى التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثانى منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر اذ الحال قيد فى عاملها على معنى فى فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمرو فى حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الاخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما المخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فان له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت زرعة الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى الى الخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذى كان يسفه عليه فى أشعاره (قوله وما عليك الخ) ما للاستفهام الانكارى أى أى شئ عليك وقوله ان تعودينى أى فى أن تعودينى متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض أن تعودينى مفعول لعليك فاسد (قوله ما تسئلون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أى أجربه كما زعموا أى بلوا كالبلو الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فاقبلت (قوله فالذى لا يتعدى الخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة الخ ولم يقل والذى يتعدى الى واحد ان دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذى يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم الاول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة الخ (قوله لحق بباب ظن) أى

كان وكانت وع للمفعول فى ذلك

المطاوع اه (خاتمة) أجاز الاخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية

الثنائية معاملتهما فى النقل الى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه أظننت زيدا عمرا فاضلا وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت ومذهبه فى ذلك ضعيف لان المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد وليس فى الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما الا ما سمع ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن يقال ألبست زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز اجماعا والله أعلم

(الفاعل) (الفاعل) فى عرف النحاة هو الاسم (الذى) أسند اليه فعل تام أصلى الصيغة أو مؤول به (كمرفوعى) الفعل والصفة من قولك (أتى *زيد منيرا وجهه نعم الفتى) فكل من زيد والفتى فاعل لانه أسند اليه فعل تام أصلى الصيغة الا أن الاول متصرف والثانى جامد ووجهه فاعل لانه أسند اليه مؤول بالفعل المذكور وهو منيرا فالذى أسند اليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤول به نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا والتقييد بالفعل

فى التعدى الى اثنين لا فى سائر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان فى باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كأعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ومطاوع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاوع المتعدى الى واحد لازم ككسرته فانكسر (قوله الثنائية) أى المتعدية الى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى فى النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان منه ما ينقل بها الى اثنين كفهم والى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب فى جواب النفى (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لان الخارج على القياس لا يقاس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على أعلم وأرى لان لبس متعد لواحد فالهمزة انما تعديه الى الثانى فقط فكان الاولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة

﴿الفاعل﴾

(قوله فى عرف النحاة) وأما فى اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل) أى على وجه الاثبات أو النفى أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب زيد وان ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الاسناد الاسناد أصالة فتخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لان الاسناد فيهما تبعى قال يس على أنا لا نسلم الاسناد فى البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الاول قال شيخنا أى فالمذكور لم يسند اليه أصلا وكلامنا فيه لا فى المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح فى شرحه على التوضيح لا حاجة الى هذا القيد لان المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند اليه فعل لان اسم كان لم يسند اليه كان لان معناه ليس منسوبا اليه وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظر يعلم مما قدمناه فى باب كان وأخواتها (قوله أصلى الصيغة) المراد بأصالتها عدم تحويلها الى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسرتين لان الفعل فيهما ليس أصلى الصيغة لان الصيغة الاصلية بفتح فكسر نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقانى كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أى الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتى ومعنى كونه مؤولا بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كمرفوعى أتى) عدفاعل أتى ونعم واحدا كما أشار اليه الشارح لان الرافع فى كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير فى نحو قاما وقم (قوله والمؤول به) أى لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كى ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وانما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا فى التصريح واستثنى الدمامينى باب التسوية ان جعلنا سواء فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبنى يقوم زيد وظهر لى أقام زيد بدليل ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولا حجة فيهما أما الاول فلاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قوله

بدا لى من تلك القلوص بداء

وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء لان المفسر هنا فى الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذى هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم كذا فى المغنى وأما الثانى فلما يأتى وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبى بمعلق وقال الدمامينى تبعا للمغنى تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثانى والآية الثانية لان الاسناد حينئذ فى الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر لى جواب أقام زيد وهذا التقدير

لا

(قوله عدا الخ) أظهر منه ان قوله نعم الخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التعميم فى العامل

يخرج المبتدأ أو بالتام نحو اسم كان وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل وذكراً أو مؤول به لادخال الفاعل المسند اليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه (تنبيه) للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقي * الاول الرفع وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن أو الباء الزائدتين نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو وكفى بالله شهيدا وقوله

ألم يأتيك والانباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد

ويقضى حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز في تابع المجرور الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو ما جاءني من رجل كريم وكريم وما جاءني من رجل ولا امرأة ولا امرأة فان كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد لان شرط جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه * الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه

لابد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه اهـ فالاقوال أربعة وصرح بعضهم بان اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المبتدأ) أورد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فان زيد من زيد قائم أسند اليه مؤول بالفعل وأجاب سم بان المتبادر من قوله أسند اليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر (قوله وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بانها صيغة أصلية فيحتاج الى ابدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر فالمصدر نحو أعجبني ضرب زيد الامير واسمه نحو أعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيهات نجد والظرف نحو أعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو أفي الله شك وهذان بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) أي سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكراه كوحدته فلا يتعدد فالفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا في أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل في أجزائه وأما قوله

* فتلقفها رجل رجل * فالاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أي متناوبين فحذف الفاعل وأقيم الحال مقامه (قوله باضافة المصدر) أي بالمصدر المضاف أو الباء سببية ليجري كلامه على الاصح من أن العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم الى أن المجرور بالمصدر والحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله بمن أو الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات هيهات لما توعدون (قوله بما لاقت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والانباء تنمي أي تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبني على عدم اختصاص المحلي بالمبنيات والجمل وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب في آخر الكلمة وهذا قول الاكثر والثاني أنه تقديري لا محلي بناء على اختصاص المحلي بهما وأيد بقول الرضي معنى كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لاقتضائه أن المحلي لا يكون في المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلي والتقديري بأن المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير منها والقيام المانع هنا بالحرف الاخير ويمكن اجراء كلام الشارح على هذا القول بان يراد بالمحلي ما قابل اللفظي (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار في الاول لكونه حرفا زائدا وقوته في الثاني لكن في حاشية شيخنا أن ما أضيف اليه المصدر أو اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة اهـ وهذا هو الذي سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله

وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أي على المجرور بمن وكذا اذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل أو لكن لانهما بعد النفي والنهي لاثبات الحكم لما بعدهما نعم ان قصد ببل نقل النفي لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما في باب النائب عن الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) أي بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل كما في التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضربا زيدا أو اطعام في يوم بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لجموده وذهب السيوطي الى أنه في مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا أول بمشتق تحمل وضربا زيدا في معنى اضرب واطعام في معنى أن يطعم وهذا أول بمشتق والفعل المؤكد بالنون في نحو لا يسدنك وكون الفاعل

(قوله كوحدته) لان الاثر الواحد لا ينشأ الا من واحد (قوله فالفاعل الخ) فيه ان الثاني تابع كما مر وتوقف معنى الفعل على شيء آخر لا يمنع التبعية (قوله بحذف الفاعل) فيه ان المعتبر الظاهر فيكون الثاني تابعا باسقاط العاطف ولو كان من باب الحذف لذكر في المواضع الآتية

لان الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى باحدهما عن الآخر وأجاز الكسائى حذفه تمسكا بنحو قوله فان كان لا يرضيك حتى تردنى * الى قطرى لا اخالك راضيا وأوله الجمهور على أن التقدير فان كان هو أى ما نحن عليه من السلامة * الثالث وجوب تاخيره عن رافعه فان وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما فى نحو زيد قام واما فاعلا محذوف الفعل كما فى نحو وان أحد من المشركين استجارك ويجوز الامران فى نحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه والارجح الفاعلية لما سيأتى فى باب الاشتغال والى هذا الثالث الاشارة بقوله (وبعد فعل) أى وشبهه (فاعل) فاعل مبتدأ خبره فى الظرف قبله أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فان ظهر) فى اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فهو) ذاك (والا) أى وان لم يظهر فى اللفظ (فضمير) أى فهو ضمير (استتر) نحو قم وزيد قام وهند قامت

فيه محذوف فالعلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفا بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثانى والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد الاصل ما قام أحد الا زيد وفى استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتمال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظا فكأن المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل فى باب التنازع عن الدمامينى ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل بزيد على أن يكون الاصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى أسمع بهم وأبصر اه وهو نص فيما قلناه أولا فلله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو مذكور وكون الاصل ما قام أحد الا زيد هو بالنظر الى المعنى ونظر النحاة الى الالفاظ قال يس وبقى سادس وهو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمر فى أحدهما مع الاتيان بالا أخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لان الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة فالاولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلوله الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغى تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله تمسكا بنحو قوله فان كان الخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضيك أيضا وان لم يتعرض له الشارح فى التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتى للغاية بمعنى الى كما فى العينى وقطرى بفتح القاف والطاء رجل خارجى (قوله على أن التقدير فان كان هو) أى فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخيره) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد فى زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما فى نحو وان أحد الخ) أى على الاصح من أن جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فاجازوا كون أحد مبتدأ مخبرا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتى) من أن الاصل فى الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك اصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية فى الآية الثانية بان مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه الرودانى بأن مرجح الفعلية أقوى لانه أمر معنوى كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فانها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما فى علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثرما وطالما كذا قالوا قال الشاطبى وهو غير متعين فى قلما لانها تستعمل للنفى المحض فيمكن أن تكون حرفا نافيا كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفى المحض أى غالبا وقد تستعمل لاثبات الشئ القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هى وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل ثم رأيته فى المغنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه الا جملة فعلية صرح بفعلها وأن ايلاءها فعلا مقدرا يفسره المذكور فى قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كما فى أتاك أتاك اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وانما خص الفعل بالذكر لانه الاصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوى أى وبعد مفهم فعل الخ فلا اقتصار فى كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا اذ المراد باختصاصه كما مر فى محله عن الشمنى أن يكون ما أضيف اليه الظرف صالحا لان يبتدأ به وهو هنا كذلك لان المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله فان ظهر) أى الفاعل فى المعنى أى داله والمراد بالفاعل فى المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أى الفاعل فى الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى وفيه أن مرجع الضمير الفاعل فى قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه

الواجب

لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ (٢٩) محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيدا وقيل ضرورة وقد روى مثلثا الرفع على ماذكرنا والنصب على المصدر أى تمشى مشيها والخفض بدل اشتمال من الجمال (وجرد الفعل) من علامة التثنية والجمع (اذا ما أسندا * لاثنين) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (أو جمع) كفاز الشهدا) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة (وقد يقال) على لغة قليلة (سعدا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا) العمرون ويسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه

وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله

نسيما حاتم وأوس لدن فا ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز

وقوله نصروك قومى فاعتززت بنصرهم * ولو انهم خذلوك كنت ذليلا وقوله

يلومونني فى اشتراء النخيـ ـل قومى فكلهم يعذل

وقوله رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى * فاعرضن عنى بالخدود النواضر ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار أخرجه مالك فى الموطأ ثم قال لكننى أقول فى حديث مالك ان الواو فيه

الواجب التأخير عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله والا فضمير استتر بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدا من الفاعل فى نحو زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف فى التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفى كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الاعلم وابن عصفور فى قول الشاعر

صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه فى الجملة اه وكذا فى التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلا للجمال أعنى وئيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهى التأنى والجندل الحجر وانما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه فى المغنى أنه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لان هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدا (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا (قوله على ماذكرنا) أى من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام فنى قوله الفعل ما تقدم فى قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قام زيد وعمرو وقاموا زيد وعمرو وبكر ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لانه لم تسمع فى ذلك وضعفه فى المغنى بانه اذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشرى فى لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) فى الدمامينى ينبغى على هذه اللغة ترك العلامة جوازا فى قولك قام اليوم أخواك ووجوبا فى قولك ما قام الا أخواك كما يفعل فى علامة التأنيث أى على أحد القولين فى الفصل بالا كما يأتى وانه اذا قيل قاما وقعدا أخواك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف الا أنها فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة وجوز فى المغنى فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر فى المهمل قال وهذا أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين من غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أومخرجى هم والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرا ومخرجى خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التى هى لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناظم سابقا

والثان مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر

(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماه أى خذلاه وأسلماه الى عدوه والمبعد قال فى التصريح اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبى من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم القريب كما فى التصريح أو الصاحب الذى يهتم بصاحبه كما فى غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلونى البراغيث) عبر باكلونى مع أن حقها أكلتنى أو أكلننى لان الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالاكل مجازا كذا فى شرح الجامع والمغنى (قوله يتعاقبون) أى تأتى طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكننى أقول الخ) تبع فيه المرادى قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلى وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين

علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا فقال ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ وبعضهم أنها لغة أزدشنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو (للظاهر بعده مسند) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير (٣٠) ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال أو التقديم والتأخير لان الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشان اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت أسماء للزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا (ويرفع الفاعل فعل أضمرا) أي حذف من اللفظ اما جوازا كما اذا أجيب به استفهام محقق (كمثل زيد في جواب من قرا) اذا جعل التقدير قرأ زيد ومنه ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله أي خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وقراءة ابن قصد
كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم وقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ببناء الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لافعال محذوفة كأنه قيل من يسبح ومن يوحي ومن زينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحي الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفات لاعتضاد التقدير الاول بصريحها اما الآية الاولى

(قوله لانه حديث مختصر) أي من الراوي يعني أن الراوي اختصر اللفظ النبوي الذي هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوي ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو في يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجمل في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله البهوتي فاعترضه بحث سم بان اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر أي فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتي من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في صحيح البخاري (قوله مجردا) أي من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان لله ملائكة الخ) لم يذكر تمام الحديث لاخذه مما سبق (قوله أزدشنوءة) حي من اليمن ويقال أيضا أسد شنوءة بالسين المهملة بدل الزاي وقد وجد هكذا في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما الا هما وانما قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء الخ) أي ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمت التاء الخ) الفرق بينها وبين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهم توهموا عليهما الوجود الفاعل على صورتهما بخلافها وأيضا الاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ايهام قاله سم (قوله لازم) أي عند هؤلاء الاقوام المخصوصين (قوله واما اسناد الفعل مرتين) أي ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأي مانع من القول باحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة لو قال وهو بعد ذلك كان أولى فان قلت كيف يتصور اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك عقلا اذا اتحد الفاعلان في المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أي ملفوظ بداله وان كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ولئن سألتهم من خلق السموات والارض وقوله أو مقدر أي غير ملفوظ بداله (قوله يسبح له فيها الخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارئ (قوله ضارع) أي مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أي محتاج وما مصدرية أي من أجل اطاحة الاشياء المطيحة أي المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع مفعل فاعل موضع اضطرارا (قوله لافعال محذوفة) أي قياسا على الاصح الا اذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لانا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر الخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر الخ لان الاستفهام بالفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الا لمانع هنا منه كما في آية قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر فان

ولثبوته فيما يشبهها وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفيما هو على طريقتها وهو قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير (٣١) وأما البواقى فبالرواية الاخرى وهى

رواية البناء للفاعل نعم
فى غير ما ذكر يكون
الحمل على الثانى أولى
لان المبتدأ عين الخبر
فالمحذوف عين الثابت
فيكون الحذف كلا
حذف بخلاف الفعل
فانه غير الفاعل أو أجيب
به نفى كقوله
تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه
من الوجد شئ قلت بل
أعظم الوجد
أى بل عراه أعظم
الوجد أو استلزمه فعل
قبله كقوله
أسقى الاله عدوات الوادى
وجوفه كل ملث غادى
كل أجش حالك السواد
أى سقاها كل أجش واما
وجوبا كما اذا فسر ع
بعد الفاعل من فعل
مسند الى ضميره أ
ملابسه نحو وان أحد
من المشركين استجارك
وهلا زيد قام أبوه أى وا
استجارك أحد استجارك
وهلا لابس زيد قام أبو
الا أنه لا يتكلم به لان
الفعل الظاهر كالبدل
من اللفظ بالفعل المضمر
فلا يجمع بينهما (وتا
تأنيث تلى الماضى اذا
كان لانثى) لتدل على
تأنيث الفاعل وكان حقها
أن لا تلحقه لان معناها فى
الفاعل الا أن الفاعل

لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى فى الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى الافعال الخمسة وسواء
فى ذلك التأنيث الحقيقى (كأبت هند الاذى) والمجازى كطلعت الشمس (وانما تلزم) هذه التاء من الافعال

قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند اليه اهـ وفيه كما قال الرودانى تبعا لحفيد السعد أن المسؤل عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال اذا سأل عن الفاعل آلله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لانهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى آلله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الاطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن فى رعايتها بايراد الجواب جملة اسمية ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اهـ أى لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فلثبوته فيما يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فما الدليل على أنه مبتدأ أو وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها قلت ووقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتها) من حيث ان كلا سؤال عن شئ ولكون التناسب بين الآية الاولى والآية التى شبهها بها أتم منه بين الاولى وآية قال من يحيى العظام عبر فى الاول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما اعتضاد التقدير الاول فى البواقى الخ (قوله فبالرواية الاخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير ما ذكر) أى فى غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ما ذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بذلك فى جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط (قوله أو أجيب به نفى) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفى بالجملة الفعلية كما فى الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما لو قيل

تجلدت حتى قيل لا وجد عنده • فقلت مجيب القول بل أعظم الوجد

فالارجح أن التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله أسقى الاله الخ) العدوات بضمتين جمع عدوة بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما والغادى الآتى فى الغداة والاجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى سمع رعد شديد وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل أجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل الخ على الاسناد المجازى لان أسقاه الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله واما وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله أو ملابسه) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للامرين على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) أى وجوبا أو جوازا على التفصيل الآتى وكالماضى الوصف نحو أقائمة هند وقوله لانثى أى مسند لانثى والمراد بالانثى المؤنث حقيقة أو مجازا أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما كالمضاف الى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أى من أول الامر ولا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التى فى الفاعل على انه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة وأيضا فى عدم الاكتفاء بتاء الاسم اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل فى ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن الا أن يقال تقيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء الخ) فان قلت يلزم لحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لانه الآخر قلت لما كان بعض افراد الفاعل تأنيثه لفظى كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ولم يكتف فى هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء فى ذلك) أى فى تلو تاء التأنيث الماضى (قوله التأنيث الحقيقى) معنى حقيقية التأنيث حقيقية اطلاق المؤنث على الشئ ومعنى مجازيته

(فعل) فاعل (مضمر متصل) سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والهندان قامتا أم مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا (أو) فعل فاعل ظاهر متصل (مفهم ذات حر) أي فرج وهو المؤنث الحقيقي كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلع والعينان نظرا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات وقد أفهم ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند ماقام الا هي وماقام الا أنت ولا في الظاهر المجازي التأنيث نحو طلع الشمس ولا في الجمع غير ماذكر على ماسيأتي بيانه (تنبيهان) الاول يضعف اثبات التاء مع المضمر المنفصل * الثاني تساوي هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (ترك التاء) كما (في * نحو أتى القاضي بنت الواقف) وقوله * لقد ولد الاخيطل أم سوء * وقوله ان أمرأ غره منكن واحدة * بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور والاجود الاثبات (والحذف مع فصل بالافضلا) على الاثبات (كما زكا

مجازيه اطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فان تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امرأة هند لان الفاعل وان كان ضميرا مؤنثا متصلا يعود على التمييز كما في الدماميني وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لما ستعرفه في قول المصنف والحذف في نعم الفتاة الخ وانما لزمت مع المضمر لخفاء حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف عليه مذكر نحو هند قامت هي وزيد كما لزم في نحو قامت هند وزيد وكما لزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لانه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أي بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثاني لدلالة الاول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح حذفت لامه اعتباطا وجعل كيد ودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله أي فرج) المراد به كما في يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبرا فقط كما في الطير وبه يجاب عن ايراد أن الحر خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا نعم قال في النكت يرد عليه اسم الجنس الذي واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فان التاء تلحق المسند اليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى اهـ (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أي تأنيثا معنويا فقط كزينب أو معنويا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كنملة يؤنث وان أريد به مذكر قاله أبو حيان والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا تلزم في المضمر المنفصل) أي بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التأنيث أي بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير ماذكر) نحو قام الهنود وذكره هذا في حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم في المضمر الخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الاول الخ) قيل لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعلمه من قول المصنف * والحذف مع فصل بالافضلا * وهو ممنوع لان من أفراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو انما قام أنت وانما قام هي (قوله في اللزوم) أي باحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أي بسبب أحد الامور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتي أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتي وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لان تاءهما للخطاب لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أي بغير الا بدليل ما يأتي وفي التعبير بقد والاباحة اشعار بان الاثبات أجود (قوله كما في نحو) أي كالفصل الذي في نحو أو كالترك الذي في نحو وانما أتى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا (قوله والاجود الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقي التأنيث وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازي التأنيث أو الاجود الحذف نقل الدماميني عنهم الثاني قال لاظهار الفضل الحقيقي على غيره ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغي أن اثبات العلامة أحسن ونازعه سم بان كثرة الاثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام اياها (قوله مع فصل بالافضلا) وقيل واجب ومثل الاسوي وغير وان كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه ويدل على أنهما مثل الا قوله اذ معناه الخ قاله سم

(قوله

الافتاة ابن العلا) اذ معناه ماز كأحد الافتاة ابن العلا ويجوز ماز كت نظرا الى اللفظ وخصه الجمهور بالشعر كقوله

مابرئت من ريبة وذم
في حربنا الا بنات العم

وقوله فما بقيت الا الضلوع الجراشع * قال الناظم والصحيح جوازه في النثر أيضا وقد قرئ فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم ان كانت الا صيحة واحدة (والحذف قد يأتى) مع الظاهر الحقيقى التأنيث (بلا فصل) شذوذا حكى سيبويه قال فلانة (ومع ضمير ذى) التأنيث (المجاز) الحذف (فى شعر وقع) أيضا كقوله

فاما ترينى ولى لمة
فان الحوادث أودى بها

وقوله

فلا مزنة ودقت ودقها
ولا أرض أبقل ابقالها

(والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر) والسالم من مؤنث كما مر (كالتاء مع) المؤنث المجازى وهو ماليس له فرج حقيقى مثل (احدى اللبن) أعنى لبنة فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال وقامت الهنود وقام الهنود وقامت الطلحات وقام الطلحات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ومنه وقال نسوة في المدينة (تنبيه) حق كل جمع

(قوله اذ معناه ماز كأحد) أى فالمسند اليه بالنظر الى المعنى الذى هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أى الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت والجمع فى هذا البيت وفى آية فاصبحوا الاترى الامساكنهم وان كان للتكسير الا أن جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع مااعترض به البعض (قوله وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان فى الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقى التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لانه لم يسمع (قوله بلا فصل) أى لا بالا ولا بغيرها (قوله ذى التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذى الاطلاق المجاز أى الذى يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى أن الاطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر فى محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير المؤنث ذى المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فاما ترينى) ان شرطية أدغمت فى ما الزائدة وجملة ولى لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة أودى بها أى أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف تبل الروى بحرف متحرك كما فى عالم لوجوب توافق القوافى فى التأسيس كذا قال العينى وتبعه غيره وهو انما يتم لو كان الروى هاء الضمير وهم بل كونه رويا كما قرر فى محله فينبغى أن يقال لاجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروى وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافى فى الردف أيضا (قوله فلا مزنة) هى السحابة البيضاء ودقت ودقها أى أمطرت كامطارها وأبقل ابقالها أى أنبتت البقل كانباتها وقيل التذكير فى أبقل على اعتبار المكان والتأنيث فى ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من اعادة ضميرين على مجاز التذكير والتأنيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه وممن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكى فى عروس الافراح فقول التصريح التذكير فى أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء فى ابقالها غير مسلم ونص الدمامينى فى حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى التأنيث باعتبار التأويل وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به الى ان اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع مادل على جماعة فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبقر فان حكمهما كذلك قاله سم قال ابن جنى اذا أنثت الجمع أعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته أعدت الضمير مذكرا فتقول ذهبت الرجال الى اخوتها وذهب الرجال الى اخوتهم كذا فى يس والظاهر أن هذا على سبيل الاولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر فى القولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبى ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان وكذلك ماجاء من هذا النحو بالالف والتاء نحو لدات حكم التاء معه التخيير اه وفى كلام الشارح فى التنبيه الآتى ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أى من جمع مؤنث حقيقى التأنيث فخرج نحو طلحات وتمرات فيجوز الوجهان فى نحوهما كما قاله المصنف فى تسهيله فى الاول والشاطبى فى الثانى (قوله حقيقى) لا حاجة اليه اذ الفرج لا ينقسم الى حقيقى ومجازى (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالالف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعى على ما للدمامينى والذى للسيوطى استواء الامرين فى الاربعة وتقدم رجحان الاثبات فى المجازى وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع احدى اللبن أى فى أصل الجواز فلا يرد اختلافهما فى الرجحان (قوله وقام الهنود) انما لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لان المجازى الطارئ أزال الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال قاله الدمامينى (قوله لتأوله بالجماعة) أى وهى مؤنث مجازى قال فى شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث فى نحو النساء والهنود حقيقى لان الحقيقى الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الآحاد اه وفيه عندى نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل مسند فى الحقيقة الى آحاد الجمع الا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده فى التصريح بالمعرب وقال ان المبنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان تمحل انه جمع الذى اه أى اسم جمع الذى وكاسم الجمع اسم

أن يجوز فيه الوجهان الا أن سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح أوجبت التذكير فى نحو قام الزيدون والتأنيث فى نحو قامت الهندات وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ووافقهم فى الثانى أبو على الفارسى واحتجوا بقوله آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقوله فبكى بناتى شجوهن وزوجتى * والظاعنون الى ثم تصدعوا وأجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد وبان التذكير فى جاءك للفصل أولان الاصل النساء المؤمنات أولان أل مقدرة باللاتى وهو اسم جمع (والحذف فى نعم الفتاة) وبئس الفتاة (استحسنوا) أى رأوه حسنا (لان قصد الجنس فيه بين) فالمسند اليه الجنس وأل فى الفتاة جنسية خلافا لمن زعم أنها عهدية ومع كون الحذف حسنا الاثبات أحسن منه (والاصل فى الفاعل أن يتصلا) بالفعل لانه كجزء منه ألا ترى ان علامة الرفع تتأخر عنه فى الافعال الخمسة (والاصل فى المفعول أن ينفصلا) عنه بالفاعل لانه فضلة (وقد يجاء بخلاف الاصل) فيتقدم المفعول على الفاعل اما جوازا واما وجوبا وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (وقد يجى المفعول قبل الفعل) وفاعله وهو أيضا على ثلاثة أوجه جائز نحو فريقا هدى وواجب نحو من أكرمت وممتنع ومنه ما أوجب تأخره

الجنس الجمعى كنقر ونخل كما مر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أى لتأتى التأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ) أى لان الواحد كالمذكور حينئذ وعند الاسناد الى الواحد يجب ماذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل انه الزمخشرى

ان قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى وجوبا أو جوازا (قوله شجوهن) أى لشجوهن أى حزنهن وتصدعوا تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أى لانه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بان قضيته جواز التذكير فى نحو جاءت الحبليات ودفع بظهور أن التغيير المشترط فى التكسير هو الاعتباطى كما فى بنات لا التصريفى فانه لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبان التذكير فى جاءك الخ) اعترض على الاجوبة الثلاثة عن التذكير فى جاءك أما الاول فلما تقدم من ان الراجح فى الفصل بغير الا الاثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم اجماع السبعة على مرجوح وأما الثانى فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصرى وأما الثالث فلان أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الاول بانه مشترك الالزام اذ الظاهر أن الكوفيين أيضا يرجحون الاثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثانى بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بان الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله فى نعم الفتاة) قال السيوطى مثله نعم فتاة هند (قوله لان قصد الخ) مقتضاه جواز الوجهين فى نحو صارت المرأة خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ماقامت امرأة لان المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم لافراد الجنس انما جاء من النافى بخلاف ماقامت من امرأة فبالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبى ونقل ابن هشام أن الاكثر فى المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا فى يس (قوله والاصل) أى الغالب والراجح هذا شروع فى الحكم السابع (قوله والاصل فى المفعول أن ينفصلا) تصريح بما علم من الجملة الاولى وقال سم هذا لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الاصل فى كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش اه ونوقش بانه لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الاصل فى كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بان معنى كون الاصل فى كل منهما الاتصال ان الاصل اتصال أحدهما أيا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح فى ذلك امتناع مجىء المفعول معه بخلاف الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله وقد يجاء بخلاف الاصل لا يفيد أن المجى بخلاف الاصل فى كلها (قوله وقد يجاء الخ) أفاد بقد أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجىء المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا كما فى أكرمتك فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الاصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرا وقد يكون ممتنعا نحو ضربنى زيد ومخالفة الاصل فى الاول ممتنعة وفى الثانى جائزة وفى الثالث واجبة (قوله وقد يجى) قصره على لغة من يقول جايجى وشايشى بالقصر (قوله وواجب) فى مسئلتين أن يكون المفعول مماله الصدر نحو من أكرمت أياما تدعوا وغلام من أكرمت وغلام أى رجل تضرب أضرب وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو وربك فكبر فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا فى التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالحصر فيه نحو انما ضرب زيد عمرا والتباسه نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربنى زيد ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشددة ومعموليها الا أن يسبقها أما نحو أما انك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها أو كونه معمول فعل تعجبى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب ومنهم من أطلق فى المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضا فيمتنع لم زيدا أضرب ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بان أو كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما

أو توسطه على ما سيأتي بيانه (وأخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (ان لبس حذر) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابني أخي فان أمن اللبس (٣٥) لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى وأضنت سعدى الحمى (تنبيه) ما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز نحو ضرب أحدهما الآخر وبان تاخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو تقدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه لا يؤدي الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو أضمر الفاعل) أي وأخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوبا بان وقع الفاعل ضميرا (غير منحصر) نحو أكرمتك وأهنت زيدا (وما بالا أو بانما انحصر) من فاعل أو مفعول ظاهرا كان أو مضمرا (أخر) عن غير المحصور منهما فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرا الا زيد أو الا أنا وانما ضرب عمرا زيد أو أنا والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضربت الا عمرا أو انما ضرب زيد عمرا وانما ضربت عمرا (وقد يسبق) المحصور فاعلا كان أو مفعولا غير المحصور (ان قصد

المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائي أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بان بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمرا المرضي زيد ويجوز ان زيدا عمرا المرضي أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني (قوله ان لبس حذر) أي ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بان كان تقديريا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أي لفظية كالمثال الاول أو معنوية كالمثال الثاني (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أي تعاونوا كما في كتب اللغة (قوله محتجا بان العرب الخ) لو قال محتجا بان العرب تجيز الاجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير وبنحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبان الاجمال الخ) مبني على أن لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وأن الاول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وأن الاول متحقق دون الثاني وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبان تاخير البيان الخ) هذا في المجمل لا في الملبس (قوله يجوز في نحو فما زالت الخ) أي فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير أن ما استدل به ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شيء فيه قال سم قال يس وهذا الجواب لا يجدي الناظم نفعا لما سيأتي له في باب التعدي واللزوم من ان الحذف مع أن وأن يطرد مع أمن اللبس واحترز بامن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شيء التباسا اه وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف في بعض الابواب شموله له عنده في بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال سم وأما بالنسبة للوجه الاخير فهو أنه لا يلزم من ايراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اه وكأن وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بان الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدا في غير النسخ اذا خيف الالتباس أي فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي الى مثل ذلك) أي لان اللازم عليه اما الاجمال وهو لا يضر أو الالباس الغير الضار (قوله أي وأخر المفعول الخ) المراد بوجوب تاخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تاخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب اضافي بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أي متصلا اذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلا والفرض انه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) أي فيه وقوله عن غير المحصور أي فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف الا أنه اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل فقولك ما ضرب عمرا الا زيد لقصر مضروبية عمرو على زيد أي انه لم يحصلها لعمرو الا زيد وقولك ما ضرب زيد الا عمرا لقصر ضاربية زيد على عمرو أي انه لم يتعد أثرها الا الى عمرو (قوله وما ضربت الا عمرا) كان الاولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد الا اياك لان العموم السابق في قوله ظاهرا كان أو مضمرا في المحصور فيه وكذا يقال في انما ضربت عمرا وفي نسخ اسقاط قوله وما ضربت الا عمرا (قوله وقد يسبق الخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع الا ومنع في باب المبتدا والخبر حتى حكموا بشذوذ

ظهر) بأن كان الحصر بالا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب الا زيد عمرا أو ما ضرب الا عمرا زيد ومن الأول قوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا * عشية آناء الديار وشامها وقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط الا جبأ بطلا ومن الثاني قوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بي كلامها وقوله وما أبي الا جماحا فؤاده * ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل فان لم يظهر القصد بأن كان الحصر بانما أو بالا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ وذلك واضح (تنبيه) الذي أجاز تقديم المحصور بالا مطلقا هو الكسائي محتجا بما سبق وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولي والشلوبين حملا لالا على انما وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الانباري الى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير (وشاع) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف ربه عمر) وقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر لأن الضمير فيه وان عاد على متأخر في اللفظ الا أنه متقدم في الرتبة (وشذ) في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نحو زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الناظم والنحويون الا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقوله وما نفعت أعماله المرء راجيا * جزاء عليها من سوى من له الأمر وقوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وذكر لجوازه وجها من القياس وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها وقد أجاز بعض النحاة ذلك

قوله وهل الا عمل المعمول وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشية الخ) منصوب على الظرفية والآناء كالأبعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهي الكلام الشر والعداوة وشامها فاعل هيجت (قوله جبأ) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجبان (قوله وما أبي الا جماحا) أي اسراعا وجواب لما في بيت بعده (قوله الذي أجاز) أي قبل المصنف وعبارته توهم أنه تقدمت اشارة الى أن هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع أنه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي (قوله مطلقا) أي فاعلا كان أو مفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهي هو الأصح اه وعليه فما تقدم من الأبيات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ما هيجت درى وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور أي بالا مطلقا أي فاعلا كان أو مفعولا ووجه الدماميني هذا المذهب بأنه اذا قدم المحصور فيه بالا كأن قيل ما ضرب الا زيد عمرا فان أريد أن زيدا وعمرا مستثنيان معا والتقدير ما ضرب أحد أحدا الا زيد عمرا أفاد أن الضرب انما وقع من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تأخير المحصور فيه لأن مفاده أن ضرب عمرو محصور في زيد وهذا لا ينافي أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذور آخر وهو استثناء شيئين بأداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما ستعرفه في باب الاستثناء وان أريد أن عمرا مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل الا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ما قبل الا فيه في قولهم لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد الا زيد أفاضل اه وللكسائي اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل الا فيه فتدبر (قوله في نية التأخير) أي فتقدمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وباذ وقوله قدرا أي مقدرة (قوله وشذ) أي على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما استعمله (قوله والصحيح جوازه) أي نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة وعن بمعنى بعد وقوله كما يجزى أي جزى وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومي بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل في سوء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقيل هو دعاء عليه بالأبنة لأن الكلاب انما تتعاوى عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجو (قوله وجها من القياس) يعني أنه قاسه على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتي قريبا وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالأصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول في الشعور لأن في الفعل المتعدي اشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن في كلام الشارح على الحل الأول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الأخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أي من أوجه النظر والرأي (قوله وممن أجاز ذلك الخ) اختار هذا المذهب أيضا الرضي (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض الخ) قالوا في قوله جزى الخ

الضمير

فى الشعر دون النثر وهو الحق والانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر (تنبيهات) الاول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على
ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسئلة اجماعا كما امتنع صاحبها فى الدار وقيل فيه خلاف واختلف فى نحو ضرب
أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الصحيح لانه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم الثانى كما
يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدما حكما كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل
نحو أدب ولدك فى الصغر ينفعه فى الكبر أى التأديب ومنه اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل الثالث يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
سوى ما تقدم فى ستة مواضع * أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو وبناء على أن المخصوص
مبتدأ الخبر محذوف أو خبر
لمبتدأ محذوف * الثانى
أن يكون مرفوعا باول
المتنازعين المهمل ثانيهما
كقوله جفونى ولم
أجف الاخلاء اننى
* لغير جميل من خليلى
مهمل على ما سيأتى فى بابه
* الثالث أن يكون مخبرا
عنه فيفسره خبره نحو ان
هى الاحياتنا الدنيا
* الرابع ضمير الشأن
والقصة نحو قل هو الله
أحد فاذا هى شاخصة
أبصار الذين كفروا
* الخامس أن يجر
برب وحكمه حكم
ضمير نعم وبئس فى
وجوب كون مفسره
تمييزا وكونه مفردا كقوله
ربه فتية دعوت الى ما *
يورث المجد دائبا فاجابوا
ولكنه يلزم أيضا التذكير
فيقال ربه امرأة لا ربها
ويقال نعمت امرأة
هند * السادس أن
يكون مبدلا منه الظاهر
المفسر له كضربته زيدا
قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع انتهى (خاتمة) قد يشتبه الفاعل بالمفعول وأكثر
ما يكون ذلك اذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل فى موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم
المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهى صحيحة قبله والا
فهى فاسدة فلا يجوز أعجب زيدا ما كره عمرو وان أوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز أعجبنى الثوب
فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكننى السفر ولا
تقول أمكنت السفر والله أعلم (النائب عن الفاعل) (ينوب مفعول به عن فاعل) حذف

الضمير عائدا الى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى (قوله فى الشعر) أى للضرورة (قوله امتنعت
المسئلة اجماعا) أجمع هنا واختلف فى نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا فى مرجع الضمير وملابسه
واتحاده فى زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أى لما مر من
اختلاف العامل (قوله فى نحو ضرب أباها غلام هند) أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على
ما اتصل بالفاعل المتأخر (قوله بناء على أن المخصوص الخ) أما على انه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه
الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتى فى بابه) أى من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه
(قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره) كان الاولى أن يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن
لئلا يتكرر مع ما بعده والاصح أن الضمير فى الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها والا
كان التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو ممنوع الا أن يجاب بأن الضمير راجع الى الموصوف بقطع
النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم فى باب المبتدا وهو ضمير
غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها أو يؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر
باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة وانما يؤنث اذا كان فى الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى نحو انها
هند حسنة انها قمر جاريتك فانها لا تعمى الابصار ولا يفسر بجملة فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه
سلفت فى باب كان وأخواتها (قوله وكونه مفردا الخ) أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية
والجمع وليس بمسموع مغنى (قوله دائما) أى دائما (قوله ولكنه يلزم أيضا التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من
هذه الجهة (قوله قد يشتبه الفاعل) أى فى الواقع بالمفعول أى فى الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى
الاشتباه (قوله اسما ناقصا) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه الا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه
الا بضميمة كالموصوفة وبالتام ما عداه وقيل أراد بالناقص خفى الاعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة
ذلك) أى الفاعل الصواب والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعا) أى فى عبارة المتكلم أعم من أن يكون
رفعه صوابا أو خطأ (قوله اسما بمعناه) أى الناقص وقوله فى العقل اما أن تكون فى بمعنى من بيانا للمعنى أو
متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الاولى أى مماثلا له فى العقل وعدمه وانما ذكره دفعا لتوهم أن
المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا
اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالانواع ما يشمل
الافراد (قوله وتقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل والمفعول اسمان تامان

﴿النائب عن الفاعل﴾

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذى لم يسم فاعله لصدقه على دينارا من أعطى زيد دينارا وعدم
صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وان أجيب بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على

مايـنوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر فى جميع ماذكره من الاغراض (قوله كالعلم به) نحو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بان الجهل انما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى انك تقول سأل سائل وسام سائم وقد يقال لا يشترط فى الغرض من الشئ أن لا يحصل من غيره فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوى تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر مافى التوضيح من جعله مقابلا للغرض اللفظى والمعنوى اه وعندى أن الظاهر ماشى عليه الناظم والشارح فتأمل وقوله والابهام أى على السامع كقولك تصدق اليوم على مسكين و يأتى فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل نحو طعن عمر وقتل الحسين ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اه وأراد بالبيان مايشمل علم المعانى لان ماذكر من تعلقات علم المعانى (قوله وسيأتى أنه ينوب الخ) اشارة الى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيماله من الاحكام) لا يعترض بان من جملتها أنه اذا قدم أعرب مبتدأ والنائب اذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وانه يؤنث الفعل له والنائب اذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لان كلامه هنا فى النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط لخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف فى الاولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (قوله نعم النيابة الخ) استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيماله دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير أو اسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بان والفعل المبنى للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان مارفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة مارفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولانه قد يلبس بالمصدر الرافع للفاعل وقيل بالجواز مطلقا والاصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا اضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف اليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين اضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الاصلية) هذا كالصريح فى أن المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضممن) أى ولو تقديرا كنيل وقوله مطلقا أى ماضيا أو مضارعا (قوله اكسر) أى ولو تقديرا كرد وطلب كسره ظاهرا اذا لم يكن مكسورا فى الاصل فان كان مكسورا فى الاصل فاما أن يقال يقدر أن الكسر الاصلى ذهب وأتى بكسر بدله أو يقال المراد اكسر اذا لم يكن مكسورا فى الاصل وكذلك يقال فى قوله واجعله من مضارع منفتحا والكسر هو الكثير فى لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه فى المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فتقول فى رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل فى الماضى المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح (قوله منفتحا) أى ولو تقديرا كيقال (قوله كينتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثانى) أتى به ليفيد أن هذا فى الماضى لان تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيا فى المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالى التاء المطاوعة فى المضارع باق على ما كان عليه فى المبنى للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التى للمطاوعة هى البنية بنفسها الاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا فى الشاطبى والمطاوعة حصول الاثر من الاول للثانى نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه أى دفنه فلا يضم ثانى الفعل معها اذا بنى للمجهول كما فى التصريح وانما كانت غير

لغرض اما لفظى كالايجاز وتصحيح النظم أو معنوى كالعلم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه وسيأتى أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الاصل فى النيابة عنه (فيماله) من الاحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغيره ذلك (كنيل خير نائل) بخير نائب عن الفاعل المحذوف اذ الاصل نال زيد خير نائل نعم النيابة مشروطة بان يغير الفعل عن صيغته الاصلية الى صيغة تؤذن بالنيابة (فأول الفعل) الذى تبنيه للمفعول (اضممن) مطلقا (و) الحرف (المتصل بالآخر) منه (اكسر فى مضى كوصل) ودحرج (واجعله) أى المتصل بالآخر (من مضارع منفتحا كينتحى المقول فيه) عند البناء للفاعل (ينتحى و) الحرف (الثانى التالى تا المطاوعة) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالاول اجعله بلا منازعه)

تقول تدحرج الشئ وتعوفل عن الأمر باتباع الثانى للاول فى الضم (وثالث) الفعل (الذى) بدئ (بهمز الوصل * كالاول اجعلنه كاستحلى)
الشراب واستخرج المال فتتبع الثالث أيضا للاول فى الضم (واكسر أو أشمم فا) فعل (ثلاثى أعل * عينا) واويا كان أو يائيا فقد قرئ وقيل
يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء بهما والاشمام هو الاتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روما

(وضم جا) فى بعض اللغات (كبوع) وحوك (فاحتمل) كقوله ليت وهل ينفع شيأ ليت ليت شبابا بوع فاشتريت وكقوله حوكت على نيرين اذ تحاك * تختبط الشوك ولا تشاك (تنبيه) أشار بقوله فاحتمل الى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الاولين وتعزى لبنى فقعس وبنى دبير (وان بشكل) من هذه الاشكال (خيف لبس يجتنب) ذلك الشكل ويعدل الى شكل آخر لالبس فيه فاذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب فان كان يائيا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل الى الضم أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعت العبد فانه بالكسر ليس الا وان كان واويا كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل الى الكسر أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سمت العبد فانه بالضم ليس الا (تنبيه) ما ذكره

من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الاوجه
الثلاثة مطلقا ولم يلتفت للالباس لحصوله فى نحو مختار وتضار نعم الاجتناب أولى وأرجح (وما لباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والاشمام
(قد يرى لنحو حب) ورد من كل فعل ثلاثى مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرأ علقمة
ردت الينا ولو ردوا (وما لفا باع) ونحوه من جواز الاوجه الثلاثة ثابت

معتادة لان الاصل فى التوصل الى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشئ وتعوفل عن الامر) فيه مع قوله تا المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب وفى التمثيل بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول به الا المتعدى (قوله وثالث الفعل) أى الماضى الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضى الثلاثى والرباعى (قوله كالاول) أى كالحرف الاول (قوله فتتبع) بالنصب فى جواب الامر (قوله أو اشمم) بنقل حركة الهمزة الى الواو (قوله أعل عينا) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذى لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فانه اذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل أو يائيا أى كغيض وأصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والاشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الاشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط وأصدق وقوله بين الضم والكسر بان يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبنية على وجه الافراز لا الشيوع وفى الاشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الالف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائى (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله ليت الخ) ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للاولى التى لها الاسم والخبر وشيأ مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للعينى (قوله حوكت على نيرين) أى نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث وقوله اذ تحاك أى اذ حيكت (قوله وبنى دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره ان الاشمام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن أن يقول من شكلى الضم والكسر (قوله خيف لبس) أى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (قوله يجتنب) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الاناث كما فى شرح الجامع (قوله فان كان يائيا) ينبغى أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل فانه بالكسر ليس الا ثم رأيت فى سم ما يؤيده (قوله نحو بعت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمت العبد (قوله فانه) أى فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أى مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازا أو استحسانا (قوله لحصوله فى نحو مختار وتضار) أى فى الاسم والفعل اذ الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثانى يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ورد بانهما من باب الاجمال لا من باب اللبس الذى كلامنا فيه (قوله وما لباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل لمسئلة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس فى المضاعف كالضم فى رد لالباسه بالامر فيعدل الى الكسر أو الاشمام وانما لم يعدل الى أحدهما فى قوله تعالى ولو ردوا لعادوا لامن وقوعه

بعدلو قرينة تدفع اللبس بالامر لانه لايقع بعد أداة الشرط اه ولايخفى مافى كون المترتب على الضم فى رد الباسا لانه اجمال فافهم بقى أن ظاهر كلامه يوهم أن الذى يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الاشمام والضم وليس كذلك الا فى الاشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات فالاشمام فالكسر وكان الامر فى باع بالعكس أفاده الشاطبى (قوله لما العين تلى) أى للحرف الذى تليه العين (قوله على وزن افتعل أو انفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فان اللغات الثلاث تجرى فى ذلك أيضا كما قاله الشاطبى وان أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل (قوله وتحرك الهمزة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو اشمام وان أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبى (قوله وقابل من ظرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدمامينى وغيره ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الروداني فانه حقق أن الاسناد فى الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتى بسبحان (قوله أو مجرور بحرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من ان نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب اجراء كلامه هنا عليه لكن فى الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بانه لم يذهب أحد الى ان الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا فى الهمع عن أبى حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشئ من أنواع الاختصاص كالاضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ فى محل رفع فليست الدال مضمومة كما توهم اذ الاخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف فى نيابته عن الفاعل وعدمها فالاخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدمامينى (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أى بالبناء للمجهول على اضمار السير أى اضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أى بالمنع من سير سير لان الضمير أكثر ابهاما من الظاهر أما على اضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بلى سير ان قال ما سير سير شديد كما فى الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازه) يعنى ابن درستويه ومن معه كما يأتى (قوله ويعتلل) أى يعتذر أو يتجنى لمجيء الاعتلال بالمعنيين وقوله وان يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصال تدرب من باب فرح أى تعتد أى يصر لك ذلك عادة والمراد أنه لا انقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصله دائما فيتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العينى ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة وضبطه الدمامينى والشمنى بالذال المعجمة أى يحتد لسانك (قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم افادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمنى أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بال العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم وقوله أو اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم فالموصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله كما هو) أى الحذف جواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا بدليل وأما من خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) أى بكون الضمير عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم الا أن الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج الى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وان

(لما العين تلى * فى) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو (اختار وانقاد وشبه ينجلى) فتقول اختور وانقود واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والاشمام وتحرك الهمزة بحركتهما (وقابل) للنيابة (من ظرف أو من مصدر * أو) مجرور (حرف جر بنيابة حرى) أى حقيق وما لا فلا فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صيم رمضان وجلس أمام الامير فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة بخلاف اللازم منهما نحو عند واذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع وأجاز الاخفش جلس عندك وبخلاف المبهم نحو صيم رمضان وجلس مكان وسير سير لعدم الفائدة فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه فأما قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب فمعناه ويعتلل هو أى الاعتلال المعهود أو اعتلال عليك فحذف عليك لدلالة عليك الاول عليه كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه وحيل بينهم وقوله

فبالك من ذى حاجة حيل دونها
وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ولا دل على تعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت للتعليل فاما قوله

يغضى حياء ويغضى من مهابته
فلا يكلم الا حين يبتسم

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر لا قوله من مهابته (تنبيهات) الاول ذكر ابن اباز أن الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما أن الاصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل أيضا وفى هذا الثانى نظر فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام * الثانى ذهب ابن درستويه والسهيلى وتلميذه الرندى الى أن النائب فى نحو مر بزيد ضمير المصدر لا المجرور لانه لا يتبع

تأخرت الصفة أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفته أو جعل تقدم مفهم جنسه وهو الفعل كتقدمه وانما احتيج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح كون الظرف نائبا الآن بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الاخفش بجواز انابة غير المتصرف (قوله فبالك من ذى حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيث من أجل ذى حاجة وجعل العينى اللام للاستغاثة ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كمذ ومنذ الخ) مثال للنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولا دل على تعليل) لانه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفى المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندهم لانه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغى جعله سببا للمنع نحو يقام لاجلال زيد ويهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله اذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فان لم تجئ له بان كانت لغيره لم يمتنع انابة مجرورها (قوله يغضى حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين على بن الحسين رضى الله تعالى عنهما والاغضاء ادناء الجفون بعضها من بعض واستقرب الرودانى جعل النائب ضميرا عائدا على الظرف المفهوم التزاما من يغضى لان الاغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على ما مر أى على الوجه الذى مر فى ويحتمل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثانى) أى فى مثاله لان مناقشته انما هى فى المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتى فى قول الناظم

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز برا ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحول عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم أنه لا خلاف فى انابة المجرور بحرف جر زائد وأنه فى محل رفع كما فى ما ضرب من أحد فان جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب فى محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بانه وحده بعد الفعل المبنى للفاعل فى محل نصب نحو مررت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلى والرندى أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز اه همع باختصار ولا يبعد عندى جواز تقديمه حتى على الاول والثالث لان علة المنع التباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا وكالمجرور الظرف فاعرفه (قوله الرندى) بضم الراء وسكون النون نسبة الى رندة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) أى الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا فى التصريح فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير بزيد سيرا فهؤلاء عنهم المراد بمن فى قول الشارح سابقا فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه اه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة

على المحل بالرفع ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان الفعل لا
يؤنث له فى نحو مر بهند وانا سير بزيد سيرا وأنه انما يراعى محل يظهر فى الفصيح نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب بخلاف مررت بزيد الفاضل
بالنصب ومر بزيد الفاضل بالرفع لانك (٤٢) تقول لست قائما ولا تقول فى الفصيح مررت زيدا ولا مر زيد على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على
محله بالرفع والنائب فى الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة فى نحو لم يضرب من أحد مع امتناع من أحد لم يضرب وقالوا فى كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند * الثالث مذهب البصريين أن النائب انما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل ان النائب المجموع (ولا ينوب بعض هذى) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (ان وجد * فى اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقوله
لم يعن بالعلياء الا سيدا * ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى
وقوله وانما يرضى المنيب ربه * مادام معنيا بذكر قلبه وواقفهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب كما فى البيتين (تنبيه) اذا فقد قال
المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقيل المجرور وقال أبو حيان ظرف مكان
(وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن) نحو كسى زيد اجبة وأعطى عمر ادرهم بخلاف مالم يؤمن التباسه

لمحل النائب كما فى تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد أو بالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) أى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه أنهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فانه وجيه (قوله ولنا) أى المقوى لنا معشر الجمهور وقوله سير بزيد سيرا رد لدعواهم من أصلها لان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالاولى عدم انابة ضميره وقوله وانه انما يراعى الخ رد أول للدليل الاول وقوله على أن ابن جنى رد ثان له وقوله يظهر فى الفصيح احتراز من نحو تمرون الديار وقوله والنائب فى الآية رد للدليل الثانى وقوله ضمير الخ أى لا عنه بل المجرور فى محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أى المعلوم من السياق أى لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أى من العوامل اللفظية الاصلية رد أول للدليل الثالث وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المجرور بأصلى لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أى صح أن يتقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا فى عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر وقوله مع امتناع من أحد أى لان من لا تزاد الا بعد النفى لا لوقوع أحد فى الاثبات لان نفى ضميره مسوغ كقوله * اذا أحد لم يعنه شان طارق * نص عليه ابن مالك كما فى التصريح وقوله وقالوا فى كفى بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند اليه فى صورة الفضلة وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تحمل من أنثى لان جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه فى صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أى خلافا للفراء ومذهبه فى غاية الغرابة اذ الحرف لا حظ له فى الاعراب أصلا (قوله ان وجد فى اللفظ) احتراز عما لو وجد فى المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر فى اللفظ فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابة الثانى عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه فى التسهيل (قوله مطلقا) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أى ورد ضرورة أو شذوذا (قوله المنيب) من الانابة وهى الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصى (قوله كما فى البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بان النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفر وغاية ما فيه انابة المفعول الثانى وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال فى شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم فى الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصلى وقوع الضرب أمام الامير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لانه أشرف جزأى مدلول العامل وقوله وقيل المجرور أى لانه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أى لان فى انابة المجرور خلافا ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان كذا فى الهمع وبحث فيه سم بان شرط انابة المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولويته ظرف الزمان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثانى خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أى فى تركيب أمن فيه الالتباس

نحو أعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا ان يقال فيه أعطى زيدا عمرو بل يتعين فيه انابة الاول لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذا (تنبيه) فيما ذكره من الاتفاق نظر فقد قيل بالمنع اذا كان نكرة والاول معرفة حكى ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد ينوب الاشارة بقد الى ان ذلك قليل بالنسبة الى انابة الاول أو انها التحقيق اهـ (في باب ظن و) باب (أرى المنع) (٤٣) من اقامة المفعول الثاني (اشتهر) عن النحاة وان أمن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائم ولا أعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا أرى منعا) من ذلك (اذا القصد ظهر) كما في المثالين وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الاول ولقوم في الثاني فان لم يظهر القصد تعينت انابة الاول اتفاقا فيقال في ظننت زيدا عمرا وأعلمت بكرا خالدا منطلقا ظن زيد عمرا وأعلم بكر خالدا منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا أعلم بكرا خالد منطلقا لما سلف (تنبيهات) الاول يشترط لانابة المفعول الثاني مع ماذكره ان لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انابته اتفاقا الثاني أفهم كلامه أنه لاخلاف في جواز انابة المفعول الاول في الابواب الثلاثة وقد صرح به في شرح الكافية وأما الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي وابن الناظم الاتفاق على منع انابته والحق أن الخلاف موجود فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو أعلم زيدا فرسك مسرج الثالث احتج من منع انابة الثاني في باب ظن مطلقا بالالباس فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان كان الثاني نكرة نحو ظن قائم زيدا لان الغالب كونه مشتقا واحتج من منع انابته مطلقا في باب أعلم وهم قوم منهم الخضراوي والابذي وابن عصفور بان الاول مفعول صريح والآخران مبتدأ أو خبر شبها بمفعولي أعطى وبان السماع انما جاء بانابة الاول كقوله

قال سم قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لان غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقدمه ويكون ذلك دافعا للالباس كما قيل بمثله في ضرب موسى عيسى وصديقي صديقك فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة أجيب بانه هنا يمكن الاحتراز بالكلية باقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فانه لا طريق الى دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت انابة الثاني توهم فاعليته بمعنى الكون الاصل انابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا للتأخر لزوما فضعفت دلالته على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضي أولوية انابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقا) أي سواء كان الاول معرفة أو نكرة طردا للباب (قوله لما سلف) أي لنظير ما سلف لان السالف هو قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذا فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظنونا أنه الآخر في باب ظن ولان يكون معلما ومعلما به في باب أرى (قوله يشترط لانابة المفعول الثاني) أي الظن لانه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه وكباب ظن في امتناع انابة الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها الكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفي انابة المفعول الثاني اذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الاول المذاهب الثلاثة في انابة غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال وفي كلام الشاطبي ما يؤيده اهـ وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الاصح فتدبر (قوله مع ماذكره) أي من أمن اللبس (قوله أفهم كلامه) قيل وجه الافهام أنه حكى خلافا في انابة الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على انابته في باب كسا وسكت عن الاول في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في انابته وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على انابته الا أن يقال لم يسكت عنه لانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أي من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ومثال الثاني ظننت صديقك زيدا (قوله وبعود الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثاني صار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفي عند تأخير النائب وتقديم المفعول الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا اولا رتبته التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثاني معرفة والاول نكرة لعدمه (قوله بان الاول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والآخران مبتدأ أو خبر أي في الاصل شبها أي في نصبهما بمفعولي أعطى أي فاطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله في التصريح ورد سم هذه الحجة بانها

ونبشت عبد الله بالجو أصبحت ✽ كراما مواليها لئاما صميمها ✽ الرابع حكى ابن السراج أن قوما يجيزون انابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه اخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائى نيابة التمييز فاجاز فى امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال والى ذلك أشار فى الكافية بقوله وقول قوم قد ينوب الخبر (٤٤) ✽ بباب كان مفردا لا ينصر ونباب تمييز لدى الكسائى ✽ لشاهد عن القياس نائى اه

لا تقتضي المنع بل أولوية انابة الاول وهذه الحجة والتى بعدها يفيدان امتناع انابة الثالث أيضا قال الاسقاطى ولا تجرى هذه الحجة فى باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبشت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أى الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا فى التصريح (قوله انابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم انابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائى كما فى الهمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بان الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبرا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو فى ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وماسوى النائب) أى وتابعه مما علقا بالرافع أى تعلق به من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع له أى لذلك النائب وقوله النصب له أى لماسوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متعددا وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره فى أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجرورا الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بانه كان الاولى أن يقول لفظا ان كان مما يظهر اعرابه ومحلا أو تقديرا ان لم يكن كذلك ليدخل المبنى والمقدر وأجاب الرودانى بان المراد باللفظى أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالمحلى أن يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك فى قول الناظم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابله لفظا بحلا ظاهرة فى ارادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض القاعدة وجعل الشاطبى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أى عند الجمهور المانعين انابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أى على النيابة والرابط للخبر بالمبتدا الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدا هو الرابط (قوله فيبرز فى التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا فى رزقهما عشرين والعمرون زيدوا فى رزقهم عشرين وان شئت حذفت المجرور

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسط ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصبا أو رفعا ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لانه لا يفسر فى هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وأن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سيأتى ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم ان نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو فى الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصا الا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كمصور وجوب

واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل الا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائبا واحدا (وماسوى) ذلك (النائب مما علقا ✽ بالرافع) له (النصب له محققا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا أو محلا ان يكنه (تنبيه) قال فى الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس ✽ مع نصب فاعل رووا فلا تقس أى قد حملهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به فاعراب الآخر كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله مثل القنافذ هداجون قد بلغت ✽ نجران أو بلغت سوآتهم هجر ولا يقاس على ذلك اه (خاتمة) اذا قلت زيد فى رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز للتثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور

النصب

(اشتغال العامل عن المعمول) (قوله ويشترط) لا يظهر فى الرافع ودعوى انه ان تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرافع خلاف مرادهم على انه لا يسعى لمنع الاشتغال فى المصدر وما معه حينئذ (قوله وأن لا يفصل) أى بالنسبة للفعل دون الوصف (قوله لعارض) فيه ان ما امتنع كونه مفسرا الغاه ولا لعارض والظاهر أن للمرفوع ضابطا آخر وتأمل فى المقام

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل) أى حقيقة باب الاشتغال أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظا أو محلا فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سيأتى بيانه فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال

النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ما قبله ابتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما فى المغنى وأن يكون واحدا الا متعددا على ما فيه من الخلاف الآتى قريبا قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى واياى فارهبون واياى فاعبدون واياى فاتقون ونحوه لان الفعل اشتغل بعمله فى الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا والتقدير واياى ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد فى حواشى الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل اياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذى هو أعم من الاشتغال وفى كلام الرودانى تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال اضافة مضمر الى اسم لادنى ملابسة أى مضمر لاقى اسما متقدما فى ذات واحد فيدخل ما اذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو واياى فارهبون فان تقديره ان كنتم ترهبون أحدا فاياى ارهبوا ارهبون فالفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل ان ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا اه أى لان الفاء انما تمنع اذا كانت فى محلها ومشغول به ويشترط أن يكون ضميرا معمولا للمشغول أو من تتمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه ونحو زيد حذف الضمير الشاغل يقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله ان مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لانه نكرة فى سياق الاثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسما واحدا فلا يجوز أن يقال زيدا درهما أعطيته اياه لانه لم يسمع وأجازه الاخفش اذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر فى أكثر من واحد كما فى المثال وعن الرضى أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا وبكرا ضربتهم الا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار الى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوّ فى ذا الباب الخ وقوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله اياه بنفسه أو بملابسه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابس ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو ان زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح فى الخاتمة كالتوضيح يقتضى انه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبى حيان ويؤيده ما فى شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ فنى الضابط قصور فزيد فى المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وان كان لا يعمل قام فى زيد لو فرضناه فارغا من الضمير لان عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدماميني (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضا مشتغل وليس كذلك الا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) أى لصلح فى حد ذاته لنصبه وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وان منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف ان لم يك مانع حصل ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها الا لذاته الا انا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لانه من الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (قوله والباء فى بنصب الخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للضمير والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه اليه بواسطته كزيدا مررت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتى أعم مما هنا لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف الى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الاعم قاله

من ضمير عنه باعادة العامل والالف واللام في المحل بدل من الضمير والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصبه لفظ ذلك الاسم السابق أي نحو زيدا ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق انصبه) اما وجوبا واما جوازا راجحا أو مرجوحا أو مستويا الا أن يعرض ما يمنع النصب على ما يأتي بيانه (بفعل أضمرا * حتما) أي اضمارا حتما أي واجبا أو هو حال من الضمير في أضمر أي محتوما وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك الفعل المضمر (لما قد أظهرا) اما لفظا ومعنى كما في نحو زيدا ضربته اذ تقديره ضربت زيدا ضربته واما معنى دون لفظ كما في نحو زيدا مررت به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت به (تنبيه) يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت زيدا أنت لم تضربه لم يجز للفصل بأنت (والنصب حتم ان تلا) أي تبع الاسم (السابق ما) أي شيأ (يختص بالفعل) وذلك كادوات الشرط (كان وحيثما) وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو ان زيدا لقيته فاكرمه

سم (قوله باعادة العامل) أي بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أي على مذهب الكوفيين وان اختار المصنف خلافه (قوله اما وجوبا الخ) أشار بهذا التفصيل الى أن الامر في كلام الناظم للاباحة المقابلة للمنع الصادقة بالايجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد اذا الفجائية وليتما (قوله أو هو حال) عطف على مقدر مستفيد من الكلام السابق تقديره هو وصف لمحذوف أو هو حال أي حال سببي أي محتوما اضماره لكن فيه حذف مرفوع السببي وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أي محتوما فيه شئ لا يخفى (قوله كالبدل) أي العوض فالمراد البدل اللغوي فلا اعتراض وقوله من اللفظ أي التلفظ (قوله فلا يجمع بينهما) أي لان الجمع ينافي العوضية وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثاني تأكيد للاول أو المفعول الثاني لرأيت الاول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير اني رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لي والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعد والجمع على هذا في رأيتهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهرا) ولا محل للجملة الظاهرة على الصحيح لانها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر في اشتغال المنصوب الذي كلامنا الآن فيه وأما في اشتغال المرفوع فلا لان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة التفسير بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم في محل نصب اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم الخ لكان منصوبا وفي نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بانه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وقال أبو علي الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله * لا تجزعي ان منفسا أهلكته * مجزومان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أي ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمار ان وان لم يسغ اضمار لام الامر الا في ضرورة لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقدم مثلها واستغنى بجواب ان الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيدا ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة انظر المغني وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة بل هو الاولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما أتى بها لضرورة التفسير (قوله واما معنى) أي واما موافقة له في المعنى قال سم بقي أن لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيدا ضربت أخاه فان ضرب أخي زيد ملزوم أي عرفا لاهانة زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملفوظ به وضعا أو لزوما عرفيا على معنى المقدر فالاول كما في زيدا مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور المتعدي بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعلى فانه بمعنى المحاذاة والثاني كما في زيدا ضربت أخاه أي أهنت وزيدا ضربت عدوه أي أكرمت وكما في زيدا مررت بغلامه أي لابست (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أي لا يفصل أي بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أي فيتعين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيأتي الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها الا الهمزة يختص بالفعل اذا رأته في حيزها وانما خصوا هل بذكر ذلك لان الاستفهام أصلي تضمني في وضع غيرها وطارئ عليها بالتطفل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص كاخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافي وواو العطف وفائه وثم والشرط وان كما في الهمع وأنا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا على الشرط وانما كانت أما لان دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل ولانها أعم موردا لانها ترد لطلب التصديق نحو أقام

(قوله وطارئ) أي فرعا فتوهم عدم الاختصاص

زيد

زيدواطلب التصور نحوأزيدقائم أم عمرو ونحوأقائم زيدأم قاعدوهل لاتكون الالطلب التصديق وبقية الادوات لاتكون الالطلب التصور فان قلت المسنداليه فى نحوأزيدقائم أم عمرو والمسند فى نحوأقائم زيدأم قاعدمتصوران للمتكلم قبل استفهامه وكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له فى الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين على التعيين وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين الى زيد لان هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذالحاصل عنده فى الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين لابعينه وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين لابعينه الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الاولين والاخيرين باعتبار تعيين المسنداليه أوالمسند فى الاولين وعدم التعيين فى الاخيرين وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وأن المطلوب تصور المسنداليه أوالمسند أوقيد من قيودهما نقله الدماميني على المغنى واستحسنه وذكر فى محل آخر أن هل أنت لطلب التصور نادرا كما فى قوله عليه الصلاة والسلام لجابر ابن عبدالله هل تزوجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قولهم بقية الادوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق وممن عدأم من أدوات الاستفهام السكاكى فى المفتاح وأبوحيان وغيره من النحاة ثم قال انى استشكل عدهم أم منها أما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فشاركته له فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف الاترى أنك اذا أبدلت أم باوكان مابعدها مستفهما عنه كما كان مع أم وان كان المطلوب مع أم التعيين دون أوكما بسطه فى المغنى فى بحث أم ولم يقل أحد بان أومن أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلانسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها اه ببعض ايضاح قال الشمنى لعلهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقى أو المجازى سابقا عليها والمنقطعة مصاحبة فى الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اه ولم يعدها من الزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدماميني فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قدحصل التصديق بان أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بان زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثانى فتكون من لطلب التصديق على قياس ماسبق فى نحو أزيدقائم أم عمرو قلت فرق بينهما لان السائل عن جاءك لم يتصور خصوص زيد أوغيره بهذا السؤال فاذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحوأزيدقائم أم عمرو اذلايفيد جوابه تصور التصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اه ببعض ايضاح وستاتيك بقية مباحث الاستفهام فى باب العطف (قوله وحيثما عمرا الخ) التمثيل بهذه الامثلة مجازاة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول مايختص بالفعل كالادوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل فى النثر والنظم وسيجىء أنه لايليها فى النثر الا الفعل الصريح مالم تكن أداة الشرط اذا مطلقا أوان والفعل ماض (قوله ولايجوز رفع) كان الاولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغى جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدا بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام (قوله والحالة هذه) أى كونه مبتدأ (قوله نعم قديجوز الخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم الخ أفاد به تقييده بما اذا لم يقدر فعل يرفع الاسم ولوقال فيجوز الخ تفريعا على قوله ولايجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سم يمكن أن يستفاد ذلك أى جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بان يقال المراد بحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله مايختص بالفعل اذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس الا لتحصيل الفعل فلوحصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اه (قوله مطاوع) قيد به لان كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لاتجزعى) أى لاتخافى الفقر ان منفس بضم الميم وكسر الفاء أى مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما امتنعت امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لاتجزعى الخ عينى (قوله فان أنت الخ) أى ان لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب الى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطى فى شرح شواهد المغنى (قوله وان لم تنتفع بعلمك) أى فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لايقع الاشتغال الخ) قال الروداني أى لايقع وقوعا

وحيثما عمرا لقيته فاهنه وهلا بكرا ضربته وأين زيدا وجدته ولايجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لانه لورفع والحالة هذه لخرجت هذه الادوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قديجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر كقوله

لاتجزعى ان منفس أهلكته

فى رواية منفس بالرفع وقوله

فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الاوائل

التقدير ان هلك منفس أهلكته وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك (تنبيه) لايقع الاشتغال بعد أدوات

(قوله وان المطلوب) لايقال التصور حاصل أيضا لانا نقول لما كان الجواب بالمفرد أوثر التصور ولك ان تقول ان المطلوب تصور المعين من حيث افراده تدبر (قوله فرق) لايخفى أن المطلوب بالهمزة فى مثاله التصور كامر (قوله تقييده) وان كان الكلام فى المنصوب تدبر (قوله بان يقال الخ) لايوافق مامر

الشرط والاستفهام الافى الشعر وامافى الكلام فلا يليهما الاصريح الفعل الااذا كانت أداة الشرط اذا مطلقا أو

ان والفعل ماض فيقع فى الكلام فتسوية الناظم بين ان وحيثما مردودة (وان تلا الاسم (السابق ما بالابتدا * يختص) كاذا الفجائية وليتما (فالرفع التزمه أبدا) على الابتداء وتخرج المسئلة عن هذا الباب الى باب المبتدا والخبر نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته فلو نصبت زيدا وبشرا لم يجز لان اذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال فى نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو بنصب زيد و (كذا) التزم رفع الاسم السابق (اذا الفعل) المشتغل عنه (تلا) أى تبع (ما) أى شيأ (لم يرد * ماقبل معمولا لما بعد وجد) كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول زيد ان زرته يكرمك وهل رأيته وهلا كلمته وهكذا الى آخرها بالرفع (قوله حسنا سبق ان الايلاء لفظا واجب على خلاف

حسنا لانه يقع بعدها فى النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أى غير الهمزة بقرينة ماتقدم اذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لاتدخل فى النثر الا على الفعل الصريح فكان الاولى ذكرها (قوله وأما فى الكلام) أى النثر وقوله فلا يليهما الاصريح الفعل أى فى باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافى صحة ايلائهما الاسم اتفاقا اذا لم تر الفعل فى حيزها نحو وأين زيد ويستثنى من كلامه أمافان الاسم يليها ولو كان فى حيزها فعل نحو وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود على الاشتغال بتقدير بعده أى وأما ثمود فهديناهديناهم أو هو جار على القول بانها ليست أداة شرط كما نقل عن أبى حيان أفاده سم ويس (قوله الا اذا كانت أداة الشرط اذا) أى لانها لا تجزم قال الروداني مثل اذا فى ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو لو ذات سوار لطمتنى لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أى سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أو ان) لانها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون فى الامهات (قوله والفعل ماض) أى لفظا نحو ان زيد القيته فاكرمه أو معنى نحو ان زيد لم تلقه فانتظره والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضى فانها لم تجزمه لفظا اما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فيليها غيره ظاهرا قاله المصرح (قوله فتسوية الناظم الخ) أجيب بأن التسوية بينهما فى وجوب النصب وفى مطلق الاختصاص بالفعل وان كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لاتقتضى غير ذلك (قوله ما بالابتدا) أى بذى الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أى على الصحيح وللرد على المقابل اكد بقوله أبدا (قوله وتخرج المسئلة عن هذا الباب الخ) أى لانه يعتبر فى الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح فى ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه اطلاق كلام الناظم من عده منه لان العامل صالح للعمل فى الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتما بشر زرته) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم ازالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوزه ابن أبى الربيع بناء على الازالة قال فى المغنى والصواب أن انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد مثلا (قوله اذا المفاجأة) من اضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية الابتكاف (قوله لا يليهما فعل) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لان اختصاص واو الحال بالابتداء ليس فى جميع الاحوال بل فى حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا (قوله فى نحو خرجت الخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز الخ أى لما يأتى فى الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا يمتنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو انى لزيد ضربته (قوله مالم يرد الخ) أى شيأ لم يرد ماقبله معمولا لما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط الخ) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو برفع زيد لاغير كما فى التسهيل وشروحه وكلا النافية فى جواب القسم ولهذا قال سيبويه فى قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقيسا دون اسقاط الخافض لان أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب فى نحو زيدا سأضربه أو سوف أضربه كما فى الهمع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية فى قوله والاستفهام (فائدة) كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولا ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده لان الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشرى كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤل عنها المحذوفة والاصل سل بنى اسرائيل عن الآيات التى آتيناهم لخصته من المغنى والدمامينى (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيد لاناضاربه زيد ماضربته زيد كم ضربته زيد انى ضربته زيد

الذى

الذى ضربته زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
لان لها الصدر ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا يفسر عاملا فيه أى على الوجه المعتبر فى هذا
الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون
التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال فالمجعول دالا دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله
ولهذا صرح المصنف بان دلوى فى * يا أيها المائح دلوى دونكا * مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن
اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بايضاح وزيادة
(قوله لانه بدل من اللفظ به) أى لان ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن
البدل موافقة المبدل منه فلابد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل
أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح
ولا اشكال فى الاشتغال فى نحو زيد التضربه أولا تضربه لما فى الروداني عن شرح المقرب أن لام الامر ولا يعمل
ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما يلزمان الصدر كما لم يلزم ذلك
فى نحو لم ولما وان فما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وانما اختير النصب
لان وقوع هذه الاشياء أخبار المبتدا قليل بل قيل بمنعه (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه ان أحسن فى
التعجب دال على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جىء به على صورة الامر ولا دلالة له
على الطلب وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع
دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشرى انه أمر حقيقة وفيه ضمير
المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لان فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله
فلا يفسر عاملا (قوله لان الضمير) أى المجرور بالباء فى محل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره
فى محل رفع (قوله وانما اتفق السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل
الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة
فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما فى المبتدا من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب
الاسم اذ لا يعمل الجواب فى الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن
فيه والرفع مختار فى العموم كالآية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى
وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى بلا فاصل اهـ أى ولا يمنع من اختيار
التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه اشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا
يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجماعة زيادتها فى الخبر مطلقا وقيد الفراء
وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح (قوله فى نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا
بفعل أو ظرف أو موصوفا باحدهما على ما تقدم (قوله وقائلة) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة
باليمن والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما فى المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم فالمعنى
من زنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب فى الشرط) فهم الجماعة أن المراد فى اسم الشرط ولهذا
قال اللقانى لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم
يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اهـ ومثل اذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد
باذا ويحتمل عندى أن المراد فى فعل الشرط يعنى أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجز
أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لان الجواب لا يعمل فى فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب
فيما قام مقام فعل الشرط فتأمله فانه وجيه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما
من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده فى معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر
السين وسكون الياء وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله فى التصريح (قوله

ولا يجوز النصب لان هذه
الاشياء لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فلا يفسر عاملا
فيه لانه بدل من اللفظ
به (واختير نصب) أى
رجح على الرفع فى ثلاثة
أحوال الاول أن يقع
اسم الاشتغال (قبل فعل
ذى طلب) وهو الامر
والنهى والدعاء نحو زيدا
اضربه أو ليضربه عمرو
أولا تهنه واللهم عبدك
ارحمه أولا تؤاخذه
وبكرا غفر الله له وانما
وجب الرفع فى نحو زيد
أحسن به لان الضمير
فى محل رفع وانما اتفق
السبعة عليه فى نحو
الزانية والزانى فاجلدوا
لان تقديره عند سيبويه
مما يتلى عليكم حكم الزانية
والزانى ثم استؤنف
الحكم وذلك لان الفاء
لا تدخل عنده فى الخبر
فى نحو هذا ولذا قال فى
قوله
وقائلة خولان فانكح
فتاتهم
ان التقدير هذه خولان
وقال المبرد الفاء لمعنى
الشرط ولا يعمل الجواب
فى الشرط فكذلك ما
أشبهه وما لا يعمل لا يفسر
عاملا وقال ابن السيد
وابن بابشاذ يختار الرفع

في العموم كالآية والنصب في الخصوص كزيد اضربه (و) الثاني أن يقع (بعد ما إيلاؤه الفعل غلب) أي بعد ما الغالب عليه

أن يليه فعل فإيلاؤه مصدر مضاف الى المفعول الثاني والفعل مفعول أول لانه الفاعل في المعنى والذي يليه الفعل غالبا أشياء منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه فان فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه الا في نحو أكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته أم عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا ومنها النفي بما أو لا أو ان نحو ما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا ضربته وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا نحو قام زيد وعمرا أكرمته وانما رجح النصب للمناسبة بين الجملتين لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته

مما

في العموم) أي ذي العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه اشارة الى أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فإيلاؤه الخ (قوله لانه الفاعل في المعنى) أي لانه الذي يلي الاشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) أي هذا ان اتصلت بالاسم المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فالمختار الرفع أي لان الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لانه لا يحوج الى تقدير هذا ان لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ والا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لان البعدية ظاهرة في الاتصال (قوله الا في نحو الخ) أي مما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أي واجب بدليل قوله وحكم بشذوذ الخ وانما وجب لان الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لان السؤال عن الاسم انما أوجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال في نحو أزيدا ضربت أم عمرا لا ضميرا انما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب اجماعا (قوله أثعلبة الخ) ثعلبة ورياح وطهية والخشاب قبائل ومراده مدح الاولين وذم الآخرين وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة الخ والفوارس صفة ثعلبة ورياحا بالياء التحتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية ان كان عدلت بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدلية ان كان بمعنى ملت أي ملت بدلهم الى طهية والخشابا بالخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله النفي بما الخ) قيد بالثلاثة لان لم ولما ولن لا يليها الاسم الا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلمته) مقتطع من كلام أي لا زيدا رأيته ولا عمرا كلمته لان لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض وعندي أنه يقوم مقام تكرار لا الاتيان بدل لا الاولى بما النافية كما في المثال لانهما مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة اذ كل منهما لفظ ثنائي آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لان مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الاسماء والافعال على السواء فيرجع الى مرجح عدم الاضمار فغير صحيح لانه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح (قوله يستويان) لان لكل مرجحا يساوي عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما في الشاطبي وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمرا أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته اذا لم يأت بعده شئ لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمرا أكرمته لان تقدم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب وبهذا يعلم ما أفاده البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين في ترجح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لسبق كل جملة سابقة يترجح لسبق كل جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا اه وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيته في مغنيه ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلبا للمناسبة الخ) ولم يعارضه ان الاصل عدم التقدير لانه يضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل في المغني عن الامام الرازي أن التخالف قبيح فاندفع ما قيل ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لان التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك

فان الرفع فيه أجود لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله وبقوله فعل يستقر أولا من العطف على جملة ذات وجهين وسيأتي (تنبيهان) الاول تجوز الناظم في قوله على معمول فعل اذ العطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت الثاني لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت القوم حتى زيدا أكرمته وما قام بكر لكن عمرا ضربته فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين فلو قلت أكرمت خالدا حتى زيد أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة اذ لا تقع حتى العاطفة الا بين كل وبعض ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفي وشبهه * ثانيها أن يجاب به استفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت ومثل المنصوب المضاف اليه نحو غلام زيد ضربته جوابا لمن قال غلام أيهم ضربت * ثالثها أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود ويكون نصبه نصا في المقصود كما في انا كل شيء خلقناه بقدر اذ النصب نص في عموم خلق الاشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود وفي الرفع ايهام كون الفعل وصفا مخصصا وبقدر هو الخبر وليس المقصود لايهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب وقال النصب في الآية مثله في زيدا ضربته قال وهو عربي كثير وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه في موضع الخبر للمبتدا والجملة خبران وبقدر حال وانما كان النصب نصا في المقصود لانه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر

ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (قوله فان الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدا وأما عمرا فاهنه قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا مع أما لكونها في غير محلها أو اذا كانت زائدة قال الدماميني ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لان الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بانه أتي به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما أخرج هذا بقوله بلا فصل لانه أصرح في اخراجه (قوله تجوز الناظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيه بالعاطف) اعطاء لشبيه العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجيح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيدا أكرمته) محل كون زيدا منصوبا بالفعل مقدر اذا لم يجعل معطوفا على القوم وأكرمته تأكيدا أي لأكرمت زيدا الذي تضمنه أكرمت القوم أشموله زيدا الا لأكرمت القوم وان أوهمه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتي والرفع في غير الذي مر رجح اذ لا وجه لتعينه غايته أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده يس (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته يرفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف اليه) أي الى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور (قوله اذ النصب نص الخ) اعترضه الرضي بان المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبرا اذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلابد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان وأجاب السعد بان الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه على انه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بان المعنى الاول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فان مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الاول أعم منه في الثاني مفهوما بل وصدقا عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لايهامه ما ذكره الشارح (قوله وفي الرفع ايهام كون الفعل الخ) انما قال ايهام لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفا وبقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا وبقدر حالا من الهاء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أي له تعالى وهذا مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب) أي لانه يدفعه المقام فلا ينظر اليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الاكثر والوجه اعتباره مرجحا وأورد الروداني أن ايهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدرا لا من باب الاشتغال والاصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التي فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بان احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أي من أجل

أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التى بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضى أنهم فعلوا فى الزبر أى صحف الاعمال كل شئ مع أنهم لم يفعلوا فيها شيأ اذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة فان قلت يستقيم المعنى على النصب اذا جعل الظرف نعتا لكل شئ لان المعنى حينئذ فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما فى آية وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المعطوف) أى غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمته فالمختار رفعه ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية الصدر فعلية العجز كما فى التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق فى قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط أن يكون فى الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لان جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر ولا بد فيها من رابط كالخبر والتمثيل بما ذكر مبنى على عود الضمير الثانى الى الاسم الاول ولا يضر احتمال عوده الى الثانى لان المثال يكفى فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) فى هذا العطف حزازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لانها لافادتها السببية تربط احدى الجملتين بالاخرى كالضمير (قوله لان فى كل منهما مشاكلة) ولان سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أى للمعطوف عليه (قوله عنده) لا حاجة اليه ان رجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان رجع الضمير للمبتدأ أعنى ما والحاصل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول الخ (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أى على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الانشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله منعان النصب) أى بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما فى التصريح ولا ينافى عزو المصنف فى تسهيله الى الاخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لانه مبنى على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب فى النصب حينئذ فاعرفه (قوله يجيزونه) أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدماميني وسم قال الاسقاطى فيكون مستثنى مما يحتاج الى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره ان هذا المذهب الثانى ظاهر كلام سيبويه ما نصه ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان من والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اه ووجه الاستثناء انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل اه كلام الاسقاطى وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوى لا لفظى وأن بناء البعض الجواز فى القول الثانى على أن العطف على الكبرى وان فات التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادم للمنقول وعزوه الى التوضيح أن الخلف لفظى تقول باطل بل قول الموضح عقب مذهب الاخفش والسيرافى وهو المختار يدل على انه معنوى وظهر أن قوله تفريعا على ما ذكره مما مر ما نصه فلا حاجة الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا الى بيان وجه استثنائه خلافا لسم باطل مبنى على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسى ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم (قوله الواو كالفاء) رد بان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن سنعلم فى باب العطف أن كونها للجمع فى المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أى حيث أطلق فى المعطوف بل اطلاقه يقتضى ان ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبل الابتدائيات (قوله فى هذا) أى فى جواز الامرين على السواء اذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتى لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى

(وان تلا المعطوف) بجملة ذات وجهين غير تعجبية بان تلا (فعلا مخبرا به) مع معموله (عن اسم) غير ما التعجبية (فاعطفن مخيرا) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمته فى داره أو فعمرا أكرمته برفع عمرو ونصبه فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجيح لان فى كل منهما مشاكلة بخلاف ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته عنده فانه لا أثر للعطف فيه فان لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافى يمنعان النصب والفارسى وجماعة منهم الناظم يجيزونه وقال هشام الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم
(تنبيه) شبه العاطف فى هذا

أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول نحو أناضربت القوم حتى عمرا ضربته والثانى نحو هذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه برفع عمرو
ونصبه على السواء فيهما (والرفع فى غير الذى مر) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحا أو مساويا (رجح) على النصب
لسلامة الرفع من الاضمار
الذى هو خلاف الاصل
فرفع زيد بالابتداء فى
قولك زيد ضربته أرجح
من نصبه باضمار فعل
ونصبه عربى جيد خلافا
لمن منعه وأنشد ابن
الشجرى على جوازه قوله
فارسا ما غادروه ملحما
* غير زميل ولا نكس
وكل ومنه قراءة بعضهم
جنات عدن يدخلونها
بنصب جنات ثم اذا
عرفت ما أوردناه من
القواعد (فما أبيح) لك
فيما يرد عليك من الكلام
أن ترده اليه وتخرجه
عليه (افعل ودع ما لم يبح
لك فيه ذلك (وفصل
مشغول) من ضمير الاسم
السابق (بحرف جر
مطلقا (أو باضافة) وان
تتابعت أو بهما معا
(كوصل يجرى) فى
جميع ما تقدم فالاحكام
الخمسة الجارية مع اتصال
الضمير بالمشغول تجرى
مع انفصاله منه بما ذكر
فيجب النصب فى نحو ان
زيدا مررت به أو بغلامه
أو حبست عليه أو على
غلامه أو اكرمت أخاه
أو غلام أخيه أكرمك
ويجب فى نحو ان زيدا
أكرمته ويمتنع النصب
ويتعين الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد مر به أو بغلامه أو حبس عليه أو على غلامه أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو وكما وجب الرفع فى نحو
زيد يذمر به عمرو وقس على ذلك بقية الامثلة (تنبيه) النصب فى نحو زيدا ضربته أحسن منه فى نحو زيدا ضربت أخاه

الرابط (قوله ايضا) أى كما فى الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أى الوصف
الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الاب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا
قائم الاب وعمرا يكرمه لان مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) فى تساوى الرفع
والنصب فى المثال الثانى بحث لانه اذا نصب عمرو أفاد الكلام ان عمرا مفعول به الاكرام واذا رفع أفاد أنه فاعل
الاكرام الا اذا ابرز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيدا وعمرو يكرمه هو وعند عدم الابراز
كما فى عبارة الشارح لايتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذى يفيد مقصوده
وحينئذ لا يكون الوصف فى مثال الشارح كالفعل الذى خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى
ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الابراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيدا وعمرا أكرمته فى داره
لكان أولى (قوله فى غير) متعلق برجح على ما قاله الشيخ خالد انه الظاهر (قوله فارسا ما غادروه) أى تركوه وما
زائدة ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أى غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا غير زميل بضم الزاى وتشديد الميم أى غير
جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أى ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره الى غيره
لعجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشتغل عنه ان يكون مختصا كما مر وفارسا نكرة
محضة أجيب بان ما وان كانت زائدة فهى قائمة مقام الوصف أى فارسا أى فارس (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع
توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبى
(قوله فيما يرد الخ) حال من ما التى هى مفعول مقدم لافعل وقول البعض حال من ما على رأى سيبويه أو من
ضميره فى الخبر على رأى غيره مبنى على زعم ان ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم الى التعسف السقيم وقوله
أن ترده اليه نائب فاعل أبيح كما أشار اليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح
وهو لا يجوز فالذى ينبغى جعله بدل اشتمال من الضمير فى أبيح وضمير ترده وتخرجه الى ما أبيح واليه وعليه الى
ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذى أبيح لك رده الى ما أوردناه عليك من القواعد
وتخريجه عليه حالة كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى
تلك القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أى عامل مشغول
وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أى غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو باضافة أى بمضاف أو ذى
اضافة وقوله أو بهما معا فيه اشارة الى أن أو فى كلام المصنف مانعة خلو فيجوز الجمع واعترض الشاطبى كلام
المصنف بان الفصل لا يتقيد بما ذكر اذ يجوز زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ
فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله فى جميع ما تقدم) أى من الاحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر فى الوصل
مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا
يرد أن النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه الخ) أتى بهذا اشارة الى أنه
لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا (قوله بقية الامثلة) الاولى بقية
الاحكام الا أن يكون اسم الاشارة راجعا الى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الاحكام أى ويختار
النصب فى زيدا امر به أو بغلامه أو اكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار فى زيدا اضربه ويستوى الامران فى نحو
زيد قام وعمرو مررت به فى داره كما يستويان فى زيد قام وعمرو أكرمته فى داره ويترجح الرفع فى زيد مررت به كما
يترجح فى زيد ضربته (قوله أحسن منه فى نحو زيدا ضربت أخاه) لان المقدر فى الاول من لفظ المذكور ومعناه
وفى الثانى من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثانى وقول
البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه فى نحو زيدا مررت باخيه لانفهامه بالاولى كما ستعرفه

وفي نحـو زيدا ضربت أخاه أحسن منه في نحو زيدا مررت بأخيه (وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بالفعل) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق نحو أزيدا أنت ضاربه أو مكرم أخاه أو مار به أو محبوس عليه تريد الحال أو الاستقبال كما تقول أزيدا تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه وانما امتنع زيدا أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملا فلا يجوز أزيدا أنت ضاربه أمس أو محبوس عليه أمس وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (ان لم يك مانع حصل) يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لأل لامتناع عمل الصلة فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة فلا يجوز زيدا أنا الضاربه ولا وجه الاب زيد حسنه (تنبيه) يتعين الرفع في زيد عليكه وزيد ضربا اياه لانهما غير صفة

(قوله وفي نحو زيدا ضربت أخاه أحسن الخ) لان الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيدا مررت به مع زيدا ضربت أخاه والمنقول عن أبي حيان أن النصب في الاول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الاول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسوّ في ذا الباب وصفا) أي في الجملة اذ لا يتأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل والى هذا الاشارة بقول الشارح في جواز الخ ويرشد اليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتن ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدا أنتم ضرابه أو أنتن ضواربه (قوله ذا عمل) أي فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو أزيدا أنت ضاربه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدا الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسر المحذوف المرفوع وقائما مقامه اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيدا باضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدا آخر اه يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولاجل أوطماجي بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظر الى الموصوف المحذوف أي شخص محبوس أي مقصور وأنت ان نظر الى المبتدا الذي هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى والا لم يكن في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أي بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا والمتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه وايضاح وجه عدم وروده ان مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت تضربه وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وانما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافي قوله سوّ لان المعنى ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقي شيء آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله باجنبي كما صرحوا به في الكلام على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وحينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب بان المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي الفصل الممنوع وقوع الاجنبي بعد العامل مع تأخر المعمول عنها كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما في أزيدا أنت ضارب لان المعمول وان تقدم لفظا متأخر رتبة فكأنه لا فصل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ الفعل لا يكون مفسرا الناصب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بانه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر عن سم أن قول المصنف ان لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته لان ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل لذات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على اخراجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذي هو الاصل في الباب اه سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليكه) أي على ان زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بانه لا يصلح أن يكون اسم الفعل

(قوله وقد مر) عبارة الشارح تفيد أنه شرط للتفسير الا ان يقال لتفسير الناصب له (قوله النائب الخ) فيه ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نيابة اللهم الا على بعض الاقوال

أي

أو المصدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اهو هو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما بالنسبة الى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ماذكره من أن اسم الفعل لا محل له لان المحل على ماقلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعيين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافى جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واضرب اذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ماقيل ويؤيده مامر عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على مامر ومحل جواز النصب اذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين فى قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدأ وتعسا مصدرا لفعل محذوف هو الخبر أى تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء فى الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لان مابعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر فى باب الاشتغال عاملا قاله الدماميني وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغنى بأن اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعنى فالضمير من جملة أخرى غير جملة التفسير فقد رد الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب فى شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا ورعيا اياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال فى نحو زيدا سقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وان خالفهم فى المغنى بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيدا ليت مثله أى باينت زيدا (قوله الذى لا ينحل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا فى المثال واحترز عما ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ) يعنى أن الارتباط بينهما الذى لابد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا لضميره يحصل بتابع الشاغل الاجنبى لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء فى قوله بتابع وبالاسم سببيه لان كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه فى حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجها آخر (قوله سببى له) أى للاسم السابق (قوله نعتا) أى لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع وبقى البدل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا نعم يرد عليه أن العلقة تكون فى غير ماذكره كصلة الشاغل نحو هندا ضربت الذى تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيدا القيت عمرا والذى يحبه أى يحب زيدا وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيدا القيت عمرا ورجلا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيدا ضربت رجلا وعمرا أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوى لدخل ماذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أى بشرط أن لا يعاد معه العامل كما فى التسهيل والا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببى) كان الاحسن حذف السببى ليشمل الضمير فى نحو زيدا ضربته كما فى سم (قوله فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله) أى بسبب عمله وفى كلامه اشارة الى أن فى كلام المصنف حذفا أى بالعمل فى متبوع تابع سببى وبالعمل فى نفس الاسم ولا حاجة الى ذلك كما يعلم مما قدمناه فى قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى فى) لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أى كالمضاف (قوله فى نية تكرير العامل) يعنى أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى فى الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الرودانى عامل البدل وان كان مقدرا لكنه غير مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره ماقيل فى تأكيد الضمير فقط فان الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا

نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى ومعمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى (وعلقة) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حاصلة بتابع) سببى له جار على متبوع أجنبى منه وهو الشاغل نعتا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كعلقة بنفس الاسم) السببى (الواقع) شاغلا فكما تقول زيدا أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله فى سببيه كذلك تقول زيدا أكرمت رجلا يحبه أو أكرمت عمرا وأخاه أو عمرا أخاه فتكون العلقة عمله فى متبوع سببيه المذكور ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع الى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى فى أى أن وجود الضمير فى تابع الشاغل كاف فى الربط كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل وان كان الاصل أن يكون متصلا بالعامل أو منفصلا عنه بحرف جر ونحوه (تنبيه) لو جعلت أخاه من قولك زيدا أكرمت عمرا أخاه بدلا امتنعت المسئلة نصبت أو رفعت لان البدل فى نية تكرير العامل

(قوله رد الخ) سبق أن سقيا لك يتعين فيه أنه للتبيين ويطرد الباب فى المغنى منعه

الدماميني القول بان البدل على نية تكرار العامل الى الاخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين وعزا القول بان عامله العامل في متبوعه الى سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ومال اليه (قوله فتخلو الاولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبرا ان رفعت لعدم الرابط بين المبتدا والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق ان نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير اه دماميني (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أي على الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون الخ) كالصريح في أن ماذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام ويترجح في نحو أزيد قام ويجب العامل كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ماذكر لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقدمهما لانا نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل (قوله اذا قدرت ما كافة) أما اذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لانه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل لكان أحسن اذ الفاعلية ليست رافعة الا أن تجعل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو ان زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقاني أن أداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير ان وجدت أحدا وأجاب يس بان مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بانه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية اذا لم يرد به الاشتغال واما مانحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لان التلاوة رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أي بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغي أن يزاد الكوفيون فانهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طالب الفعل) أى من نفي أو استفهام (قوله نحو زيد ليقم) انما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الاخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصرح ان ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ فكيف يكون راجحا وفي نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو أبشر يهدوننا لان الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في أأنتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) انما استوى الامران فيه لان في كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

﴿تعدى الفعل ولزومه﴾

من اضافة الصفة الى الموصوف أى الفعل المتعدى أي بنفسه بحسب الوضع لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم وانما جعلنا الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف لان الذى سيذكره صراحة المتعدي واللازم وفي هذا الباب ذكر المفعول به (قوله الى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله أمران الاول الخ) فيه تغيير اعراب المتن الا أن يقال هو حل معنى لا حل اعراب لكن لا يخفى مافي تحميل الشارح كلام المصنف الامر الثاني من التكلف الذى لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله ان تصل) أى ولو بحسب الاصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف الليلة في تمها والنهار

فتخلو الاولى عن الرابط نعم يجوز ذلك ان قلنا أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وكذا تمتنع اذا كان العطف بغير الواو ولافادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف (خاتمة) اذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه أو ملابسا لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء نحو خرجت فاذا زيد قام وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة أو بالفاعلية نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام وذلك عند المبرد ومتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ونحو قام زيد وعمرو قعد ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده والله أعلم

(تعدى الفعل ولزومه)

(علامة الفعل المعدى) الى مفعول به فاكثر ويسمى أيضا واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل الى المفعول به أمران الاول صحة (أن تصل

* ها) ضمير راجع الى (غير مصدر به) والثاني أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نحو عمل) فانك تقول هذا الخير عمله زيد فهو معمول بخلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج بل مخروج به أو اليه فلا ينصب الا بالحرف والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو (تنبيه) هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدى نظرا الى شبهها به وربما أطلق على خبرها المفعول (فانصب به مفعوله ان لم ينب) ذلك المفعول (عن فاعل نحو تدبرت الكتب) فان ناب عنه رفعته به كما سلف (ولازم غير المعدى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره أى ما سوى المعدى هو اللازم اذ لا واسطة ويسمى قاصرا أيضا لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز لذلك (وحتم * لزوم أفعال السجايا) وهى الطبائع والمراد بأفعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له (كنهم) بكسر الهاء الرجل اذا كثر أكله وشجع وجبن وحسن وقبح وطال وقصر وما أشبه ذلك و (كذا) ما وازن (افعلل) نحو اقشعر واشمأز واطمأن أو ما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهد الفرخ اذا ارتعد (و) كذا (المضاهى) أى المشابه فى الوزن افعنلل نحو احرنجم

صمته والدار دخلتها وأما ايراد الصديق كتنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس وأجيب بان الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس كتنته باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله ها ضمير الخ) الاضافة بيانية وخرج بها هاء السكت فانها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صحة أن يصاغ من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد فى التسهيل باطراد لاخراج نحو تمرون الديار فانه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف انها) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله الى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله والا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الافعال الناقصة فتكون أل فى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لما مر (قوله ان لم ينب عن فاعل) أى ولم يضمن معنى فعل لازم والا كان لازما أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان الاولى التنبيه على هذا الان ماذكره من عدم نصب المفعول اذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعترض اللقانى كلام المصنف بان مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدى الى شئ نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا وهو مدفوع بانه متعد بحسب الاصل ومرفوعه منصوب بحسب الاصل بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذ لا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر والا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد ثالثها لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغر فاه بمعنى فتحه وفغر فوه بمعنى انفتح وكزاد ونقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى للازم ذلك اذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة اليه لازمان للقصور المذكور (قوله لازم له) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الاكل والحسن يزولان عند المرض افاده سم (قوله اذا كثر أكله) أى كان كثرة الاكل سجية له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الاكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهرى وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للاكل وفى القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة فى الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم اه فلعل قول الشارح أى كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التمثيل لافعال السجايا بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم الا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشمأز) نقل الروداني انه جاء متعديا قالوا اشمأز الشئ أى كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكذا ما وازن ما ألحق بافعلل فى الزنة والالحاق جعل مثال أنقص من آخر موازناله ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لاصل الملحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فانه لا معنى لككب وزنب وانما كان افوعل ملحقا بافعلل لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو بخلاف افعلل (قوله وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ابيضض (قوله اكوهد) أصله كهد أى أسرع اه فارضى (قوله اذا ارتعد) يعنى لامه لترقه (قوله افعنلل) أى أصلى اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصلى اللامين وافعنلل زائد احداهما وهل الزائد الثانية أو الاولى قولان وافعنلى والمشبه الافعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احرنجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض البعض بان ظاهر الشارح أنه معطوف على

افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ فاين المشبه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعنلل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدا وخبر لبيان المشبه والمضاهى فى غاية السقوط اذ لا داعى الى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الآخرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعنلل بنحو احرنجم والمضاهى افعنلل زائد احدى اللامين بنحو اقعنسس والمضاهى افعنلى بنحو احرنبى صريح فيما قلناه من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن واياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فان كلامه انما هو بالنظر لبعض تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعنلل) لو قال كافعنلل لكان شاملا لنحو احونصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهى) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله ما اقتضى) أى أفاد (قوله نحو نظف الخ) أى بضم العين فيما عدا دنس فانه بكسرها الاغير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقدر هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى التى تحتاج الى بينة (قوله أو عرضا) زاد فى المغنى أو لونا كاحمر واخضر وأدم واحمار واسواد أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس الاعلى فعيل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد ويدخل فى التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فان أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا أفاده الدنوشرى أى لدخولهما فيها حينئذ مع أنهما متعديان وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لان النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر فى تعريف السجية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الافعال أفعال السجايا (قوله كمرض وكسل الخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طاوع الخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الأثر من الاول للثانى مع التلاقى اشتقاقا والقيد الاخير لاخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثانى عن معنى الاول لتوقفه على شئ من جانب فاعل الثانى لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرته فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شئ من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لانه حينئذ مثل أضجعته فنام مما يقضى فيه كثيرا الاول الى الثانى بلا مطاوعه وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجعته فما نام لان الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والاجماع على أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض فى علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته فى عالجت تعليمه وانه يجوز أن يقال كسرته فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرته فى صحة المعنى المجازى فى النفى دون المعنى الحقيقى فاحفظه وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معا أو متعديين معا الى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وزعم أبو على أنهما جاآ لازمين مع فى شعرهم منهوى ومغتوى من هوى وغوى وهما الازمان ورد بأنهما ضرورة وقيل مطاوعان لاهويته وأغويته وضعف بأن انفعل لافتعل شاذ وزعم ابن برى أنهما يقعان متعديين الى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطانى درهما والى واحد نحو استنصحته فنصحنى ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة

يقال احرنجمت الابل أى اجتمعت وما ألحق به وهو وزنان افعنلل بزيادة احدى اللامين نحو (اقعنسسا) يقال اقعنسس البعير اذا امتنع من الانقياد وافعنلى نحو احرنبى الديك اذا انتفش للقتال واسلنقى الرجل اذا نام على ظهره وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى أى علا وركب فى قول الراجز قد جعل النعاس يسرندينى * أدفعه عنى ويغرندينى (تنبيه) يجوز فى اقعنسس أن يكون مفعولا للمضاهى والاولى أن يكون فاعلا له والمفعول محذوف أى والمضاهيه اقعنسس لما عرفت أنه ملحق باحرنجم (و) كذا حتم أيضا لزوم (ما اقتضى) من الافعال (نظافة أو دنسا) نحو نظف وطهر ووضوء ودنس ونجس وقذر (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وفرح وحزن ونهم اذا شبع (أو طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا) ودحرجت الشئ فتدحرج أما مطاوع المتعدى لاكثر من واحد فانه متعد كما

(وعدلازما بحرف جر نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته وعجبت منه وغضبت عليه (وان حذف) حرف الجر (فالنصب للمنجر) وجوبا وشذ ابقاؤه على جره في قوله
أشارت كليب بالاكف الاصابع
أى الى كليب وحيث حذف الجار في غير أن وأن فانما يحذف (نقلا) لاقياسا مطردا وذلك على نوعين الاول وارد في السعة نحو شكرته ونصحته وذهبت الشام والثاني مخصوص بالضرورة كقوله
آليت حب العراق الدهر أطعمه * وقوله
كما عسل الطريق الثعلب
أى على حب العراق وفي الطريق (و) حذفه (في أن وأن يطرد) قياسا (مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم شهد الله أنه لا اله الا هو أى من أن يدوا أى يعطوا الدية ومن أن جاءكم وبانه فان خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن

كما في المغني (قوله وعدلازما) المراد باللازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فيدخل المتعدي الى المفعول الثاني بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه اشارة الى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بان المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التي هي ايصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففي تمثيل الشارح اشارة الى أن المراد بالتعدية في المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجار (قوله وشذ ابقاؤه الخ) ويطرد في رب نحو وليل كموج البحر (قوله أشارت الخ) صدره * اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت الخ والاصل أشارت الى كليب الاكف بالاصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الاشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أى هي كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (قوله فانما يحذف نقلا) جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندي ما صنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام الوجه رجوعه اليهما معا بقرينة قوله وفي أن وأن يطرد الخ ولان الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع النصب والمحصّة ما يفيده هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسي فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الاول وارد في السعة) ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد في الصفة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة نحو مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبني على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع ان وأن قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لان المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذا لان اطراد الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو في منصوبه المسموع قاله الروداني (قوله آليت) بفتح التاء أى أقسمت خطاب للملك هجاه الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله (قوله كما عسل) بالاهمال والفتحات أى اضطرب وصدر البيت * لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل يصف رمحا بانه لدن أى لين والباء في بهز سببية وقوله يعسل متنه أى يضطرب ويهتز صدره وقوله فيه أى مع هز الكف (قوله وحذفه في أن وأن) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو مثلنا كراما ونحو فلينظر أيها أزكى طعاما وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر في جواب أيها أزكى الخ وليت شعري بجواب هل الخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعض أن الحذف في القسم الاخير واجب وتقدم فيه اعراب آخر ومنه أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كي تكرمني على جعل كي مصدرية مقدرا قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الاخفش الاصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدي الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار ان تعين الجار وتعين موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه واختار موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل أن

تفعل لاشكال المراد بعد الحذف وأما قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت أو أن الحذف لاجل الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين (تنبيهان) الاول انما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة * الثاني اختلفوا في محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائي الى أن محلهما جر تمسكا بقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة
الي ولا دين بها أنا طالبه

بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى أنهما في موضع نصب وهو الاقيس ومثل أن وأن في حذف حرف الجار قياسا كي المصدرية نحو جئتك كي تقوم أي لكي تقوم (والاصل) في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي الى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سبق فاعل) أي أن يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كمن *) من قولك (ألبسن من زاركم نسج اليمن) فان من هو اللابس فهو الفاعل في المعنى ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول في المعنى ويجوز العدول عن هذا الاصل فيتقدم ماهو مفعول في المعنى على ماهو فاعل في المعنى فيقال ألبسن نسج اليمن من زاركم (و) قد (يلزم الاصل) المذكور (لموجب عرا) أي وجد وذلك لخوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو كون الثاني

قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أي من بني اسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الاخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدي الفعل الى مفعولين (قوله لاشكال المراد بعد الحذف) أي عدم فهمه فيكون اجمالا فهو مبني على مذهب المصنف من شمول اللبس للاجمال وأنه مانع كاللبس وكذا ايراد الآية الآتية مبني على هذا أيضا لانها من الاجمال وقد مر غير مرة أن الحق أن بينهما فرقا وان الاجمال ليس ممنوعا ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب الاول أنه لا اجمال في الآية لان قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لانه لاختلافهم في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني وحاصل الثاني أن الاجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وانما يمتنع الاجمال اذا لم يقصد لنكتة (قوله لقرينة كانت) أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين ان سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط وقيل ان المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لمالهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة اذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لاجل الابهام) أي لاجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغاء تقصد الابهام اذا ناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهملة أي قبحهن ومنه ما وراء الخلق الدميم الا الخلق الدميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادي وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين اذ ليس هذا الجواب عن ايراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال في تعبيره باجاب فافهم (قوله لطولهما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بان العلة النحوية غير مطردة وبانهم فرقوا في الموصول الحرفي بين دخول الحرف على حرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل الخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما في المغني والتصريح اه وعبارة المغني بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا اه فليس في كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم (قوله تمسكا بقوله الخ) أي حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لان تكون حبيبة لي ولا لدين انا طالبه وانما زرتها لضرورة نزلت بي ففي العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار أي دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب (قوله وهو الاقيس) أي الاقوى قياسا لان قائله قاس على ما اذا كان المجرور غير أن وأن فانه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا وقائل القول الاول قاس على مجرور رب مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فأفعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بان جر دين بالعطف على توهم اللام (قوله كي المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما في المغني (قوله سبق فاعل معنى) أي وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيدا لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعني ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دماميني (قوله من ألبسن) بضم السين أمر الجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور بالالباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الاصل) التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيدا عمرا) توقف سم في جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أي والحاصل في الصورة الثانية اجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الاصل امتناع تقديم الثاني على الاول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه فتأمل

محصورا كما أعطيت زيدا الا درهما أو ظاهرا والاول ضمير متصل نحو انا أعطيناك الكوثر (وترك ذاك الاصل) لمانع وجد (حتما قد يرى) أى قد يرى واجبا وذلك كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا نحو ما أعطيت الدرهم الا زيدا أو ظاهرا والثانى ضميرا متصلا نحو الدرهم أعطيته زيدا أو متلبسا بضمير الثانى نحو أسكنت الدار بانيها فلو كان الثانى متلبسا بضمير الاول كما فى نحو أعطيت زيدا ماله جاز وجاز على ما عرف فى باب الفاعل (تنبيه) حكم المبتدا مع خبره اذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الامور الثلاثة لجواز تقدمه فى نحو ظننت زيدا قائما ووجوبه فى نحو ظننت زيدا عمرا وامتناعه فى نحو ظننت فى الدار صاحبها (وحذف فضلة) وهى المفعول من غير باب ظن (أجز) اختصارا أو اقتصارا (ان لم يضر) حذفها كما هو الاصل ويكون ذلك لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل نحو ما ودعك ربك وما قلى ونحو الا تذكرة لمن يخشى وكالايجاز فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا واما معنوى كاحتقاره فى نحو كتب الله لأغلبن أى الكافرين أو استهجانه كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت منه ولا رأى منى أى العورة فان ضر الحذف امتنع وذلك (كحذف ما سيق جوابا) لسؤال سائل كضربت زيدا لمن قال من ضربت (أو حصر) نحو ما ضربت الا زيدا وانما ضربت زيدا أو حذف عامله نحو اياك والاسد (تنبيه) قوله يضر هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا قال الله تعالى لا يضركم كيدهم

فتأمل (قوله محصورا) أى فيه (قوله أو ظاهرا والاول ضمير) اعترضه حفيد الموضح بانه يجوز تقديم الثانى على الفعل وأجيب بان لزوم الاصل اضافى بالنسبة الى امتناع تقديم الثانى على الاول لا مع الفعل (قوله أى قد يرى واجبا) اشارة الى أن حتما مفعول ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون اشارة الى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتما أو حالا من ترك على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما فى رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بان رأى بمعنى اعتقد متعدية الى واحد كما مر فى محله (قوله كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا) أى فيه قال سم ما ملخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصورا فيه نحو ما أعطيت عمرا الا زيدا اذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمرو لاجل الحصر فى زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعة للبس اه أى كأن يقال ما أعطيت عمرا عبدى الا زيدا وظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم الاسم المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيدا عمرا وبقى ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الرودانى الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى الى ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية أعطيته اياها وفيما قبله عمرو ما أعطيته الا زيدا أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثانى وجاز تأخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدا والخبر (قوله وهى المفعول من غير باب ظن) لو قال وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكأن التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما تقدم فى قوله ولا تجز هنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتى فى المفعول به لان الفعل المتعدى يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا وبهذا يعلم ما فى كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ورأى البيانيين ووافقهم فى المغنى أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المغنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربى الذى يحيى ويميت وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى أهذا الذى بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا يشكل فى جانب الله تعالى اسقاطى (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهى رأس الآية تصريح (قوله لمن يخشى) الاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلا (قوله وكالايجاز الخ) أى وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) أى الاتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أى استقباح التصريح به أى وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الاغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ما سيق) أى مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أى وكحذف المفعول فى الاشتغال نحو زيدا ضربته وفى التنازع نحو ضربنى وضربته زيد وكحذف مفعول أكرمته فى نحو جاء الذى أكرمته فى داره لان حذفه يوهم أن العائد الضمير فى داره (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف

واوى أو على أنه سنعف وقف عليه فى القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اه (قوله أى لم يضركم) المناسب أى لا يضركم (قوله ويحذف الناصبها) واذا حذف فالاصل تقديره فى مكانه الاصلى الا لمانع أو مقتض فالاول نحو أيهم رأيته اذ لا يعمل فى الاستفهام ماقبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلى أما فعل ونحو فى الدار زيد فيجب تاخير متعلق الظرف عن زيد ان قدرته فعلا لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا ونحو ان خلفك زيدا فيجب تاخير المتعلق قدرته اسما أو فعلا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثانى كتأخير متعلق باء البسملة الشريفة لافادة الحصر كذا فى المغنى وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس بانك اذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشان دخلت عليه كان فاستترفيها وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم وافتراق الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل بعده أيضا على أن ابن عصفور رجح منع التقدم فى نحو كان زيد يقوم قال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو أسقطتها فى المثال لم يرجعا الى ذلك وأجاب الشمنى بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشان بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغى الحمل على ضمير الشان متى أمكن غيره ولا يخفى ما فى قوله وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم فتأمل (قوله ان علما) اشترط فى حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لانه أحد ركنى الاسناد وعمدتيه فلا يستغنى الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيرا) أى أنزل خيرا بدليل ماذا أنزل (قوله كما فى باب الاشتغال والنداء) اذ لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كل من التحذير والاغراء فشرط التحذير أن يكون باياك نحو اياك والاسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما فى التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشرى أن المثل مستعمل فى غير ماوضع له للمشابهة بين ماوضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فاعطى حكمه فى عدم التغيير (قوله انتهوا خيرا لكم) أى انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم (قوله لازما) بان ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث وقوله أو فى حكم اللازم بان يكون بحسب الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الاول والرابع والخامس فان المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدى متعد والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له وكذلك فى الضرورة وهذا ماظهر (قوله لمعنى لازم) بالاضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى أحسن بى اذ أخرجنى من السجن فان تعديه أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعمل فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا الا فى كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا الا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر اللقانى فى حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى أنه لابد فى اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندى أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وان لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيسا خلاف ونقل أبو حيان فى ارتشافه عن الاكثرين أنه ينقاس وأما البيانى فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها

شيأ أى لم يضركم (ويحذف الناصبها) أى ناصب الفضلة (ان علما) بالقرينة واذا حذف فقد يكون حذفه جائزا نحو قالوا خيرا (وقد يكون حذفه ملتزما) كما فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء بشرطه وما كان مثلا نحو الكلاب على البقر أى أرسل الكلاب أو أجرى مجرى المثل نحو انتهوا خيرا لكم (خاتمة) يصير المتعدى لازما أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء الاول التضمين لمعنى لازم والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو فليحذر الذين يخالفون

لكونها تتعدى اليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا مادرج عليه السعد ومتابعوه وقال ابن كمال باشا الحق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمر ربهم فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج للبيان وكذا مابعده الا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع أى من تنزيل المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورا فى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى ذريتى دماميني (قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلا متعديا صار بالتضمين لازما ولهذا فصله عن فاندفع ماقاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد الى واحد وصار بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترانى قاليا مجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضا ترسى ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أى ذلك فى حال قتل الله زيادا عنى لا منى حينئذ وقيل المراد بالمجن المحل فالمعنى فى أى حالة ترانى باغضا محلى لست قاليا له لان الله قتل زيادا عنى فالاستفهام على هذا انكارى وأراد بزياد زياد بن أبيه الذى استلحقه معاوية ابن أبى سفيان بنسبه واعترف بانه أخوه لابيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله عن مع أنه مما نحن فيه ليناسب ماقبله فى الفصل عن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل الى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين الى الفاء فى نحو قلته وطلته على قول سيبويه ان الاصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم لتنتقل ضمته الى فائه فيعلم أن عينه واو كما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فان هذا التحويل لا يقضى باللزوم أما على قول ابن الحاجب ان الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما ذكر متعد فى المعنى الى مابعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض (قوله تبلت) بالفوقية فالموحدة أى أصابت ويقال أتبل بالهمزة والخريدة المرأة الحسناء والضجيع بمعنى المضاجع ببارد أى بريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد فى قوله ببارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشفى فعداه بالباء وجوز الدماميني أن يكون المراد تسقى الضجيع ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله ويصير اللازم متعديا) كان عليه ان يقول أو فى حكم المتعدى لان السادس والسابع يصير أنه فى حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال فى المغنى الحق أن دخولها قياسى فى اللازم دون المتعدى وقيل قياسى فيه وفى المتعدى الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعى اه (قوله كما أسلفته) أى فى باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد بهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) مالم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدى الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل فى غيرها من باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذا فى التسهيل وشرحه قال فى المغنى التضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وقيل قياسى فى الاولين اه (فائدة) قال الزمخشرى والسهيلى وغيرهما التضعيف يقتضى التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهمزة بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق ثم رأيت فى الكشاف مايصرح به حيث قال فى تفسير هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أى ألف المفاعلة كما عبر به فى المغنى أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المشتق منها ام وعن كون المعدود الاشياء التى يصير بها اللازم متعديا لا الافعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على

عن أمره أى يخرجون ولا تعد عيناك عنهم أى تنب أذاعوا به أى تحدثوا وأصلح لى فى ذريتى أى بارك لى ومنه قول الفرزدق

كيف ترانى قاليا مجنى
قد قتل الله زيادا عنى

أى صرفه بالقتل وقول الآخر

ضمنت برزق عيالنا
أرماحنا

أى تكفلت وهو كثير جدا * الثانى التحويل الى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ماأضربه وأفهمه * الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كامس * الرابع الضعف عن العمل اما بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون الذين هم لربهم يرهبون أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما بين يديه فعال لما يريد * الخامس الضرورة كقوله تبلت فؤادك فى المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء الاول همزة النقل كما أسلفته * الثانى تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيدا وقد اجتمعا فى قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل * الثالث المفاعلة تقول فى جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته * الرابع استفعل

للطلب أو النسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب ومنه

قوله أستغفر الله ذنبا لست أحصيه وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أي طلبت التوبة * الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا أكرمه أي غلبته في الكرم * السادس التضمين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح أي لا تنووا لان عزم لا يتعدى الا بعلى تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا ومنه رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن أي وسعتكم وبلغ اليمن * السابع اسقاط الجار توسعا نحو أعجلتم أمر ربكم أي عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه وقوله كما عسل الطريق الثعلب أي في الطريق وليس انتصابهما على الظرفية خلافا للفارسي في الاول وابن الطراوة في الثاني لعدم الابهام والله أعلم

(التنازع في العمل) (ان عاملان) فأكثر (اقتضيا) أي طلبا

استفعل كما عبر به في المغني والشارح في الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة فانه لازم كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أي نسبة الحسن ونسبة القبح فاصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل) أي استفعل ذا المفعول الواحد أي الفعل صاحب المفعول الواحد أي وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أي طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر وأما همزة النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتج الباب وأرتجه أي أغلقه لان الهمزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته الخ) الاصل كتبت الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل الى التعدى لاثنين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم في باب لان هذا على معنى من اهـ وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى الى واحد الى التعدى الى اثنين ويجوز أن لا تكونا كذلك اذ لا يلزم من وجودهما نقله اليه كما أشار اليه الشارح بقد فما هنا مبني على الاول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما في باب لا مبني على الثاني وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا تنافي فتأمل ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال في المغني ويختص التضمين عن بقية المعديات بانه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم باسمائهم فلما أنبأهم باسمائهم نبئوني بعلم اهـ (قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما قال في المغني ولا ثالث لهما أي ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين الى المفعول غيرهما ذنن (قوله كما عسل الطريق الثعلب) قال الفارضي في اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطي في المزهر (قوله لعدم الابهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتي وانما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله في المغني

﴿ التنازع في العمل ﴾

التنازع لغة التجاذب واصطلاحا أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غزى (قوله ان عاملان) أي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا في جواب من ضربت وأكرمت ووجه الرودانى كون زيدا في المثال ليس من التنازع بان الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمهما بل عمل فيها الاول وعمل الثاني في ضميره المحذوف فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع في ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقا قال في المغني أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا اهـ وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جوابا للاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة آتوني أفرغ عليه قطرا أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أي وجوبا على ما ذهب اليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا لاحتمال عمل كان في ضمير الشان فلا تكون متوجهة الى سفيهنا ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملها في ضمير الشان وهذا هو الاظهر وان استظهر الدماميني الاول نعم لا تنازع في قام أظن زيدا على الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه

(قوله التجاذب) أي بالكلام وقوله أن يتقدم بل هو طلب عاملين الخ (قوله بان الخ) أي لمطابقة الفرع لاصله الالداع ولا داعي هنا يقال اذا لم يكن في الجواب كقولك زيدا منكرا أو متعجبا بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله يطرد الباب (قوله مطلقا) نقل في النكت أن شرطه ان لا يكون أحدهما مقرونا بلا أو بل

لها

لها الى زيد ولا على الثانى لانها اذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين اعمالها فى ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدمامينى (قوله فى اسم) أى ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيدا اقام وقعد هو ونحو ماضربت وأكرمت الا اياك ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف فى الاخيرين وفى اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ماقال الشيخ خالد انه الظاهر خلافا لقول المكودى متعلق باقتضيا (قوله اتفاقا) أى ممن لايجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا اذا اتفقا فى طلب المرفوع كما سيأتى (قوله أتاك أتاك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لان كتابتهما بالياء نص فى أنهما خطاب لمذكر فيكون ماقبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف أى احبس نفسك كما قاله العينى (قوله اذ الثانى توكيد) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا قال المرادى فى شرح التسهيل ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ثمت وقد أجاز أبو على التنازع فى قوله ✱ فهيهات هيهات العقيق وأهله ✱ قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت فى الاولى أو بالاولى وأضمرت فى الثانية وأجاز ابن أبى الربيع فى نحو قام قام زيد أن يكون زيد فاعلا بالثانى وأضمر فى الاول وأن يكون فاعلا بالاول والثانى توكيد لافاعل له وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيأ واحدا فى اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد اه مع زيادة من الدمامينى (قوله والا فسد اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله والا فسد المعنى) أى المعنى المراد اذ المعنى المراد كفانى الخ ومعنى فساده افادة الكلام خلافه فاندفع ماقيل تعليله لاينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لانه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفا على كفانى ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا الطلب القليل لوقوع النفى فى حيز لو المفيدة امتناع جوابها وماعطف عليه لامتناع شرطها ونفى النفى اثبات والحال انه نفاه أولا بقوله ✱ ولو أنما أسعى لأدنى معيشة ✱ لاقتضاء لو النفى كما عرف والسعى لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع اذا جعلت الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا اذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضى وصاحب المغنى وقال الكوفيون والفارسى ان البيت من التنازع واعمال الاول ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بانه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فانك لو قلت لو دعوته أجابنى غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى ونظر فيه فى المغنى بما نوقش فيه نعم يرد أن النفى اذا دخل على كلام مقيد توجه الى تقييده الا أن يقال هذا أغلبى واعل الشارح لاحظ ماذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على هذا المحذوف قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ✱ وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

هذا ولا يخفى أن ماذكره الشارح فى توجيه البيت انما يخرجه عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه الا أن يجوز ذلك فى الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لان يعمل فيه لان الفعل لايطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا فى اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أى لافهامها مالا يصح وقوله أن لايمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل التنازع اذا طلبا نصبا كما فى زيدا ضربت وأكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لأخذ الاول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثانى طلبه كما قاله بعضهم أو لانه يلزم عليه تقدم مافى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فى غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدمامينى فيخرج المثال على ان زيدا انما طلبه أول العاملين وأما الثانى فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضى كما هو صريح عبارته لاظاهرها وان زعمه البعض الى جواز التنازع فى المتقدم المنصوب وأجازه الفارسى فى المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولا بجواز التنازع فى المتقدم ولو مرفوعا مع كونها فى غاية البعد تحتاج الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح لايهامها ماذكره فليس كذلك لمن تأمل

(فى اسم عمل) متف… أو مختلفا (قبل) أ… حال كونهما قبل ذلك الاسم (فللواحد منهما العمل) فيه اتفا… والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو أتاك أتاك اللاحقون اذ الثانى توكيد والا فسد اللفظ اذ حقه حينئذ أن يقول أتاك أتوك أو أتوك أتاك ومن نحو كفانى ولم أطلب قليل من المال ✱ فان الثانى لم يطلب قليل والا فسد المعنى اذ المراد كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لان كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعلل وفى كل من المثال والتعليل نظر أما المثال فظاهر وأما التعليل فلقصور العلة لان ذلك يقتضى أن لايمتنع تقديم مطلوبهما اذا طلبا نصبا أو عاملان فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا

(قوله الواو للحال) وحينئذ تكون مؤكدة ولكن لايفيد البيت على هذا صراحة أنه طالب الملك

وعمل مفعول به ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (تنبيهات) الاول مراده بالعاملين فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أواسم وفعل كذلك فالاول نحو آتونى أفرغ عليه قطرا والثانى كقوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته

* والثالث نحو هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله

لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا

ولاتنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب نحو ما أحسن وأجمل زيدا وأحسن به وأجمل بعمرو واختاره فى التسهيل * الثانى قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وقول الشاعر

طلبت فلم أدرك بوجهى فليتنى * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

الثالث اشترط فى التسهيل فى المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع نحو زيد قائم وقعد أخوه وقوله

كلام شارحه علم أن الخلاف فى المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أى لاالفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى فى العمل لافى التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرؤا كتابيه وقول الشاعر * لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا * وفى شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه والظاهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أواسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتونى أفرغ عليه قطرا) فاعمل الثانى ونوى الضمير فى الاول وانما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند اعمال الاول كما سيأتى (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) هاء اسم فعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والاصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفى اعراب القرآن للسمين زعم القتبى أن الهمزة بدل من الكاف فان عنى أنها تحل محلها فصحيح وان عنى البدل الصناعى فليس بصحيح اه (قوله ولم أنكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الاولى اسم رجل (قوله ولاتنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الاضمار فى المتنازع اذ الحروف لايضمر فيها وعندى فيه نظر لان المراد بالاضمار فى هذا الباب مايشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما فى ضربت وضربنى زيد وهذا يتأتى فى الحروف كما فى علم أن سيكون منكم مرضى وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب مانصه وقالوا فى لعل وعسى زيد أن يخرج انه على اعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة وقالوا لو أعمل الاول لقيل لعل وعسى زيد خارج وليس بواضح اذ لايقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى اه قال الدمامينى وانظر من الذى قال هذا من النحاة فان المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب اذا أعمل الاول أن يقال خارج مع ان خبر لعل يقترن بان كثيرا وانظر أيضا أى محذور يلزم فى حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر * يا أبتا علك أو عساكا * وقد وقع فى المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبى على الفارسى وأبى الفتح ابن جنى ماقد يشهد لان التنازع قد يقع فى الحرف اه قال يس واما فان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل فى محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) أى فعلين جامدين وقوله ولا جامد أى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرؤا كتابيه ولا البيت قال الرودانى ينبغى تقييده بما اذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع اذ لافصل سواء أعملت الاول أو الثانى نحو أعجبنى ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب) أى سواء أعملت الثانى أو الاول ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد مايقتضى العاملان ورجح هذا القول الرضى همع (قوله نحو ما أحسن الخ) هذا فى اعمال الثانى وتقول على اعمال الاول ما أحسن وأجمله زيدا وأحسن وأجمل به بعمرو وانما جىء على اعمال الثانى مع الاول المهمل بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لانه فاعل ويجب تركه عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره فى التسهيل) شرط فى شرحه للجواز اعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور دمامينى (قوله من ذلك) أى مما تعدد فيه المتنازع وهى الافعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعنى دبر والمفعول المطلق أعنى ثلاثا وثلاثين وأعمل الاخير اذ لو أعمل الاول لاضمر عقب الثانى والثالث فيه اياها ولو أعمل الثانى لاضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الاخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره فى التسهيل قاله سم (قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وأبغ والمتنازع فيه الندى وعند (قوله أن يكون غير سببى مرفوع) أى للزوم اسناد أحدهما الى السببى والآخر الى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببى من رابطه بالمبتدا واعترض بانه يكفى فى الربط رفعه لضمير السببى المضاف الى ضمير المبتدا كما كفى فى المصنف تبعا للاخفش والكسائى بضمير الازواج المرتبطات بالمبتدا فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربص أى أزواجهم وبان الفساد المتقدم حاصل فى نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع أن المتنازع فيه سببى منصوب ولا فساد فى نحو قولك زيدا كرمه واحسن اليه أخوه مع ان المتنازع فيه سببى مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدا مع كل من العاملين سواء كان السببى مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببى أو منصوبا وكوجود ضمير المبتدا مع كل العطف بالفاء

وعزة ممطول معنى غريمها * محمول على أن السببي مبتدأ والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كعمرو بذكر هذا الشرط أكثر النحويين وأجاز بعضهم في البيت التنازع (والثاني) من المتنازعين (أولى) بالعمل من الاول (عند أهل البصرة) لقربه (واختار عكسا) من هذا وهو أن الاول أولى لسبقه (غيرهم ذا أسره) أي غير البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما (تنبيه) سكتوا عن الاوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الاجماع على جواز اعمال كل منها ومن اعمال الاول قوله

كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ومن اعمال الثالث قوله

جئ ثم حالف وقف بالقوم انهم * لمن أجاروا ذوو عز بلا هون

(وأعمل المهمل) منهم وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه اليه في المعنى (في ضمير ما تنازعاه والتزم) في ذلك (ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة وسواء في ذلك كان الاول هو المهمل (كيحسنان ويسيء ابناكا) أم الثاني (و) ذلك نحو (قد بغى واعتديا عبداكا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه والاول منعه الكوفيون لانهم يمنعون الاضمار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي ومن وافقه الى وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه للدلالة عليه

نحو زيد يقوم ويقعد أبوه (قوله مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي مع ضميريهما لان الخبر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدأ الاول ويلزم على هذا الاعراب بالنسبة الى المثال أي زيد الخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ومن الغير كون ممطول خبرا ومعنى حال من غريمها وغريمها نائب فاعل ممطول (قوله بخلاف السببي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بانك اذا أعملت الاول فلابد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا (قوله كعمرو) كان الاولى حذفه لانه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (قوله والثاني من المتنازعين أولى بالعمل من الاول عند أهل البصرة لقربه) قال يس ولو كان أضعف من الاول في العمل اه ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وان اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الاول أولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لاحدهما والا ففي نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب اعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الاول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان أعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين أو حذف الضمير من الاول ان أعمل الثاني وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي أو عمل العاملين في معمول واحد ان اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأي الفراء كما سيأتي في الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره العيني بالجماعة القوية لكن في القاموس الاسرة بالضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز اعمال كل منهما) أي اذا لم يستلزم اعمال الثاني أن يضمر في الاول ضمير رفع فان الكوفيين يمنعونه كما سيأتي فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن اعمال الاول) أي بدليل الاضمار في الثاني والثالث (قوله ومن اعمال الثالث) أي بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الاولين ولم يمثل لاعمال الثاني لانه لم يحفظ اعماله في كلام العرب كما قاله المرادي (قوله في ذلك) أي في حال اعمال المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل ان هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني من ذكر وسيذكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام ذلك في الفصيح ومحل المطابقة ما لم يستو فيه المذكر والمؤنث والا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيحسنان الخ) المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان وأقائم وذاهب هما الزيدان وأقائم أنتما وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما فأنتما الاول في المثال الاخير مضمر الثاني المهمل وأنتما الثاني فاعل الاول المعمل وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المغني (قوله وهذا المثال الثاني متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافي ما سيأتي عن الفراء من أعمالهما معا في الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اه ويجاب بما قدمناه من أن المراد اتفق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والاول منعه الكوفيون) أي من حيث اشتماله على اضمار ضمير الرفع في الاول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على اعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلا ينافي هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائي الخ) تفصيل لمحذوف أي واختلفوا في كيفية اعمال الثاني مع طلب الاول الرفع قيل ما وقع فيه أشنع مما فر منه لان حذف الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر

تمسكا بظاهر قوله
تعفق بالارطى لها
وأرادها * رجال فبذت
نبلهم وكليب وقال الفراء
إن اتفق العاملان فى طلب
المرفوع فالعمل لهما
ولا اضمار نحو يحسن
ويسىء ابناكا وان
اختلفا أضمرته مؤخرا
نحو ضربنى وضربت
زيدا هو والمعتمد ماعليه
البصريون وهو ماسبق
لان العمدة يمتنع حذفها
ولان الاضمار قبل
الذكر قد جاء فى غير هذا
الباب نحو ربه رجلا
ونعم رجلا وقد سمع أيضا
فى هذا الباب من ذلك
ماحكاه سيبويه من
قول بعضهم ضربونى
وضربت قومك ومنه
قوله جفونى ولم أجف
الاخلاء اننى * لغير جميل
من خليلى مهمل وقوله
جوبنى وهويت الغانيات
الى * أن شبت فانصرفت
عنهن آمالى وقوله
وكمتا مدماة كان متونها *
جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب ولا حجة فيما
تمسك به المانع لاحتمال
افراد ضمير الجمع وقد
أجاز ذلك البصريون فى
الاحوال كلها تقول
ضربنى وضربت الزيدين
كانك قلت ضربنى من
على مالا يخفى (ولا تجئ
مع أول قد أهملا * بمضمر
لغير رفع) وهو المنصوب لفظا أو محلا

فى الفعل مفرد فى الاحوال كلها قاله يس (قوله تمسكا بظاهر قوله تعفق) أى استتر وضبطه الشارح فى شرحه على التوضيح بالغين المعجمة وفى التصريح أنه بالعين المهملة بالارطى شجر لها أى للبقرة الوحشية فبذت بتشديد الذال المعجمة أى غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه التمسك به أنه لم يضمر فى واحد من تعفق وأراد فلم يقل تعفقوا على اعمال الثانى ولا أرادوها على اعمال الاول وانما قال بظاهر لامكان تأويله بما سيأتى فى الشرح (قوله فى طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما فى طلب المنصوب ويرشد اليه عبارة الهمع ونصها وقال الفراء كلاهما يعملان فيه ان اتفقا فى الاعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد الا أن يريد العمل لمجموعهما كما فى زيد وعمرو قائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا اضمار) أى على أحد نقلين عنه ونقل عنه أنه يجوز الاضمار مؤخرا فى حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخوك هما (قوله أضمرته مؤخرا) أى ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كما فى المثال على ماهو قضية كلام التسهيل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان أعملته فمرفوع الثانى ضمير فيه وان أهملته فلا اضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء اذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذى نقله الجمهور عنه وجوب اعمال الاول حينئذ كما فى الهمع (قوله نحو ضربنى وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضربنى لا توكيد لمستتر فى الفعل لانه يمنع أن فيه ضميرا مستترا كما مر (قوله والمعتمد ماعليه البصريون) أى من وجوب اضمار ضمير الرفع فى الاول عند اعمال الثانى (قوله لان العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقانى هذا الدليل بانه لا يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يجاب بانه اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على مجوز الحذف وهو الكسائى والجزء الثانى لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضى منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل فى مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضمار) هذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذى قبله فيرد به على الكسائى ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء فى غير هذا الباب) أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل فى غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب وبحث فيه اللقانى أيضا بان جواز الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب لغرض ايراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا وللك دفعه بانه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب على الاضمار قبل الذكر فى غيره الى سماعه فى هذا الباب فكانه قال على أنه قد سمع الخ أى سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ماقيل للكسائى أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما فى قوله تعفق الخ على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يس (قوله وكمتا) أى ترى خيلا كمتا جمع أكمت من الكمتة وهى حمرة تضرب الى سواد مدماة أى شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أى جعلته شعارا أو لباسا لها والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثانى وأضمر فى الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يحتج به على الكسائى لان الضمير فى الاول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوه منه ويحتج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أى على تأوله بمن ذكر كما سيشير اليه أو تأوله بالجمع واعترض بان الافراد قبيح كما مر عن الدمامينى فكيف ينفى الحجية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمرا جائزا ولو مع قبح ينفى حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روى كما فى العينى تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه احدى التاءين مسندا الى ضمير الرجال لانهم فى معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائى حينئذ وقول العينى ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله لها الا بتكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أى الافراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله فى الاحوال كلها أى اسناد الفعل الى الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد فى الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة

(أو هلا) أي جعل أهلا (بل حذفه الزم ان يكن غير خبر) في الاصل لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اضماره قبل الذكر فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي عمرو ولا يجوز ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومر بي عمرو وأما قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * فضرورة (وأخره ان يكن هو الخبر) لانه منصوب فلا يضمر قبل الذكر وعمدة في الاصل فلا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وظنني وظننت زيدا عالما اياه أما امتناع الاضمار مقدما فادعى الشارح الاتفاق عليه وفي دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب أحدها جوازه كالمرفوع وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل الى جواز اضمار المنصوب مطلقا مقدما واحتج له وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون لانه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل (تنبيهات) الاول اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو ضربني وضربته زيد ومر بي ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه ولم يخرجه ومنه قوله

اذا هي لم تستك بعود أراكة * تنخل فاستاكت به عود اسحل

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزم ما التزما وهذا يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله

بعكاظ يعشي الناظـ * ـرين اذا هم لمحوا شعاعه

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لان في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض * الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين الاول جزمه بحذف الفضلة من الاول المهمل والثاني جزمه بتأخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل

الحرف كما في التصريح فلا يرد أن اعراب المضمرات محلي دائما لبنائها (قوله أو هلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أي جعلك أهلا له (قوله بل حذفه الزم) أي على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخره الخ كما سيتضح (قوله ان يكن غير خبر) حذف في الموضعين جواب ان التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة الى اضمارها) أي لفظا فلا ينافي أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما يهرب منه اذا كان الضمير ملفوظا به (قوله وأخره) أي اذكره مؤخرا فكلامه متضمن لشيئين ولهذا علل الشارح الامرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الاصل فلا يحذف) يرد عليه ان خبر كان ومعمولي ظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الاضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وزاد في التوضيح رابعا وهو الاظهار (قوله أحدها جوازه) أي الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما في النظم ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل الى جوازه الخ) وتضعيفه تجويز اضماره مؤخرا بالاولى سم (قوله مطلقا) أي عمدة كان في الاصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازه الكوفيون) نقل المصرح عن أبي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما والا لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن يقول اياه متقدما أو متأخرا ولا ينافي هذا ما سيأتي من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان زعمه سم لان ما سيأتي مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار حينئذ (قوله لانه مدلول عليه بالمفسر) أي وحذف المعمول لدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر) أي اذا أضمر مقدما كما مال اليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العامل الاول المهمل ومعموله اذا أضمر مؤخرا كما قال به هنا (قوله اذا هي) أي المرأة والاراكة واحدة الاراك تنخل بالبناء للمجهول والخاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد أي اختير لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر في القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب اذا والاسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الاثل يتخذ منه أجود المساويك كذا في العيني والذي في القاموس والصحاح الاسحل بالكسر شجر يستاك به وضبطت الحاء بالقلم في نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الاقرب الى قولهما بالكسر والشاهد في تنخل واستاكت حيث تنازعا عود اسحل فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضمير عود اسحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون الشعر قال في الصحاح بناحية مكة شهرا وقال في القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما والباء في بعكاظ ظرفية وقوله يعشي بالعين المهملة كيعطي أي يسيء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضي والضمير في شعاعه للسلاح والشاهد في يعشي ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اه (قوله تهيئة العامل) يعني لنحو العمل أي في الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على اعمال الثاني مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض لفصل العامل الاول من المعمول بالعامل الثاني في حال اعمال الثاني مع الحذف قال سم وكلامهم أي المجوزين

بل أجاز التقديم * الثالث يشترط لحذف الفضلة من الاول المهمل أمن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه * الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه اذا كان المفعول الاول فى باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو ظننت منطلقة وظنتنى منطلقا هند اياها فاياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه وفى حذفه ما سبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله واحذفه ان لم يك مفعول حسب * وان يكن ذاك فاخره تصب تخلص من ذلك التوهم لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف أيضا بل يؤخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال بل حذفه ان كان فضلة حتم * وغيرها تأخيره قد التزم * لاجاد قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الاصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته فكان الاحسن أن يقول واحذفه لا ان خيف لبس أو يرى * لعمدة فجئ به مؤخرا الخامس قاس المازنى وجماعة المتعدى الى ثلاثة على المتعدى الى اثنين وعليه مشى فى التسهيل فتقول على هذا عند اعمال الاول أعلمنى وأعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما ويختار اعمال الثانى نحو أعلمنى وأعلمت زيدا عمرا قائما اياه اياه وأعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما اياه اياه (وأظهر ان يكن ضمير خبرا) أى فى الاصل (لغير ما يطابق المفسرا) ضميره أى فى الافراد والتذكير وفروعهما التعذر الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة تتعين الاظهار وتخرج المسئلة من هذا الباب (نحو أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين فى الرخا) على اعمال الاول فزيدا وعمرا أخوين مفعولا أظن وأخا ثانى مفعولى يظنانى وجىء به مظهرا لتعذر اضماره لانه لو أضمر فاما أن يضمر مفردا مراعاة للمخبر عنه فى الاصل وهو الياء من يظنانى فيخالف مفسره وهو أخوين فى التثنية واما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين

اختيار احذفه عند اعمال الاول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال اعمال العامل الآخر فى المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فانه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أى ذكر الضمير مقدما عمدة فى الاصل أو فضلة فليس الاضراب راجعا لقوله والثانى جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون فى كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله لحذف الفضلة من الاول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثانى المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم اعلامه بطريق المقايسة على الابواب السابقة ومن قوله سابقا * وحذف فضلة أجز ان لم يضر * (قوله وجب التأخير) على ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثانى مع أن المراد استعنت بزيد أما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لو علله بما أسلفناه لكان مناسبا لان تعليله انما ينتج الاجمال لا اللبس لكن مر أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعم الاجمال وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أى هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض فاعترض بان الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لان من الغير المفعول الاول لانه مبتدأ فى الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لان كلا منهما عمدة فى الاصل ويمكن الجواب عن المصنف بانه عبر بالملزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العمدة وبان المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالاولى لاشرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر (قوله وفى حذفه ما سبق) أى من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفى حذفه واضماره مقدما ما سبق لان صنيعه يشعر بانه لا خلاف فى عدم جواز اضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف فى اضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أى لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله تخلص من ذلك التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شئ أصلا (قوله أو يرى لعمدة) بكسر اللام أى منتسبا للعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفى نسخ بالكاف (قوله قاس المازنى الخ) أى فى أنه اذا أعمل الاول أضمر فى الثانى ضمير المفعولين الثانى والثالث بجانبه لعودهما على متقدم فى الرتبة واذا أعمل الثانى أضمر فى الاول ضميرهما مؤخرا لما تقدم وأما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثانى المهمل كما سبق (قوله ويختار اعمال الثانى) أى عند البصريين لقربه كما مر (قوله وأعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما اياه اياه) لا يخفى أن اياه الاول ضمير المفعول الثانى واياه الثانى ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذى هو المفعول الاول لما تقدم (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسرا أى المبتدا فى الاصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنانى فى المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أى للمخبر عنه ان أتى به مطابقا للمفسر وللمفسر ان أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حينئذ بالنسبة الى المفعول الثانى لا بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فاعملنا فى مثالنا الاول وأضمرنا فى الثانى

وكذا الحكم لوأعملت الثانى نحو يظناني وأظن الزيدين أخوين أخاوأجاز الكوفيون الاضمار على وفق المخبرعنه نحو أظن ويظناني اياه الزيدين أخوين عند اعمال الاول واهمال الثانى وأجازوا أيضا الحذف نحو أظن ويظناني الزيدين أخوين (تنبيه) وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هوأن الاصل أظن ويظنني الزيدين أخوين فتنازع العاملان الزيدين فالاول يطلبه مفعولا والثانى يطلبه فاعلا فاعملنا الاول فنصبنا به الاسمين وأضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين وهو الالف وبقى علينا المفعول الثانى يحتاج الى اضماره فرأيناه متعذر المطابقة فعدلنا به الى الاظهار وقلنا أخا فوافق المخبرعنه ولم تضره مخالفته لاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى مايفسره (خاتمة) لايتأتى التنازع فى التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى وكذا نحو ماقام وقعد الازيد وماورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات والله تعالى أعلم

ضميره وهو الالف فى يظناني (قوله وكذا الحكم لوأعملت الثانى نحو الخ) صوره فى عكس المثال مع انه يمكن فيه
وهو باق على حاله بان يقال أظن ويظنني زيدوعمرو اخا اياهما أخوين لان ماذكره أشبه فى العمل بمثال المتن
وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبرعنه) أى وان خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كمانقله الاسقاطى لم
يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه اذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى فان كن نساء ثم قال وان كانت
واحدة مع أن الضمير فيهما للاولاد لظهور المقصود (قوله عند اعمال الاول واهمال الثانى) فان أعملت الثانى
وأهملت الاول قلت على مايظهر أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما اياهما (قوله وأجازوا أيضا الحذف) يعكر
عليه ماتقدم نقله عن أبي حيان (قوله وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هوأن الاصل الخ) ظاهره أن
كونها من هذا الباب انما هو بالنسبة الى المفعول الاول لا الثانى وبه صرح الموضح واستظهر سم وغيره أنها
منه بالنسبة الى الثانى أيضا باعتبار كونه مطلوبا لكل من العاملين على أنه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه
مثنى أومفردا وأطال فى ايضاح ذلك (قوله فعدلنا به) أى الاضمار أى عنه (قوله لايتأتى التنازع الخ) لان
كلا من الحال والتمييز لايضمر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معطى حيث أجازه فى الحال قال الفارضى نحو
زرنى أزرك راغبا على اعمال الثانى وزرنى أزرك فى هذه الحالة راغبا على اعمال الاول اه وفيه أن هذا مثل
اعادة لفظ الحال ولاتنازع فيه (قوله وكذا نحو ماقام الخ) لانه ان أضمر فى الفعل المهمل بدون الا انعكس
المعنى المراد من الاثبات على وجه الحصر الى النفى وان أضمر فيه مع الا بان يقال ماقام الاهو وماقعد الازيد كما
نقل عن ابن هشام فان أراد مع حذف الاهو ورد أن البصرى لايجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز
عنده وان أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضى وغيره بان هذا المنع خاص بالمرفوع أما
المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ماضربت وأكرمت الازيدا وفرق بان المنصوب فضلة لاتتوقف صحة
الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولايخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان أضمر فى الفعل المهمل
بدون الا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها ان أضمر مع الا وقد صرحوا بان المحصور فيه لايحذف ولو فضلة
وأنه يقتضى الامتناع اذا كان المنصوب عمدة فى الاصل نحو ماعلمت وظننت الازيدا قائما ولوسوى بين المرفوع
والمنصوب فى الامتناع أوالجواز لكان أحسن ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى فى
جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بالا والحصر بانما فقال الذى يفهمه المتأمل أن تخريج ذلك
انما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضى أن يقال ماقام وقعد الازيد هو لان العاملين فرغا لمابعد الا
فيعمل أحدهما فى الظاهر والآخر فى ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملغى مع ظهور
معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده الى مابعده لفظا ورتبة يلزم
أن يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لان رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة
كونه موجبا محصورا بالا التى قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الاصلى دليل على ايجابه وحصره وعروض
تقدمه لاجل اصلاح اللفظ لايعتد به مانعا مما بالاصل من الحصر وقولهم اذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير
انما هو فى الضمير الذى جاء على أصله وهو المتأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التى
يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لافادة الحصر مع أنها مثل الا فى قياس التنازع فيها أن يقال انما قام وقعد زيد هو
والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير الاصلى ولا يفوت بعروض اتصال الضمير
بعامله اه باختصار (قوله وماورد الخ) كقوله

ماصاب قلبى وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤول بانه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بانه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار
المذكور وفيه مافيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم
وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترنا بفى يقدر فى المفعول له
مقترنا باللام وفرق الروداني بتوسعهم فى الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لولم يقدر فى وقيل صمت وسرت اليوم

(المفعول المطلق) زاد في شرح الكافية في الترجمة وهو المصدر وذلك تفسير للشيء بما هو أعم منه مطلقا كتفسير الانسان بأنه الحيوان اذ المصدر أعم مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا مطلقا وفاعلا ومفعولا به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الاصل (واعلم) أن المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه ومفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول معه وهذا أول الكلام على هذه الاربعة فالمفعول المطلق ما ليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده فما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك ضربك ضرب اليم ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد توكيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك أمرك سير سير ولا سوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو عرفت قيامك ومدخل لانواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا أو ضربا شديدا أو ضربتين أو مرفوعا لكونه نائبا عن الفاعل نحو غضب غضب شديد وانما سمي مفعولا مطلقا لان حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل

به

على أن التقدير رحمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال قمت وسرت خوفا اذ لا يجوز زمنه أي الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الى جواز التنازع فيه أميل فتنبه

﴿المفعول المطلق﴾

(قوله زاد في شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بانه كان ينبغي أن يزيد مثل ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لانه لا تصريح فيما يذكره بان المفعول المطلق أي شيء هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بان المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيدا للتوكيد أو مبينا للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله الخ وقوله توكيدا الخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير للشيء الخ) جوزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أي أصالة تعليل لما بعده (قوله نظرا الى ان ما يقوم مقامه) أي المصدر أي يحل محله ويوضع في مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد خلف عنه في ذلك أي في المفعولية المطلقة وأنه أي المصدر الاصل أي والاعتبار ليس بالاصل أما اذا نظرنا الى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهي (قوله ما) أي اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا الى أنه قد يرفع نائبا عن الفاعل كما سيذكره وفيه ما سيأتي وانما خص النفي بالخبر دون غيره كالمبتدا والفاعل لانه الذي قد يجيء مبينا النوع عامله كما في ضربك ضرب اليم أو عدده كما في ضربك ضربتان (قوله مفيد الخ) مما خرج به كراهتي في قولك كرهت كراهتي على أن كراهتي مفعول به لكرهت اذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بان التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله) أي مصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد اذ ذلك شرط في التأكيد اللفظي الذي هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا هذا ما أفاده الدماميني والرضي وبحث فيه بانه يرفع التجوز كالنفس والعين ورد بان التأكيد اللفظي قد يكون لرفع التجوز في المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الامير الامير لرفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد والا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وان كان قد لا يقصد وأو في قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر الى القسمين الاخيرين كما في ضربت ضربتي الامير لا بالنظر الى القسم الاول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الاخيرين وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فما ليس خبرا) لو قال فليس خبرا لكان أحسن اذ لا دخل لما في اخراج ما ذكر ولان شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر الخ أي من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو الى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده أيضا كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثاني المؤكد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لان الذي بين نوع عامله هو المصدر الاول (قوله أو مرفوعا الخ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل (قوله لان حمل المفعول عليه) أي اطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الاخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يحوج الى صلة) أي بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج الى ذلك لغة فلا ينافي أنه مقيد عند النحاة بالاطلاق ولهذا قال في المغني المفعول اذا أطلق في اصطلاح النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه أكثر دورانا في الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور الا مقيدا بقيد الاطلاق (قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة) أي الفعل الذي يصح اسناده اليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لاجله في بعض أفراد المفعول

به نحو كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ماذكر فتأمل (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وان لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناه على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيأ آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) أي أو الظرف كما في المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أي لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضميمة شئ آخر) أي كونه غير خبر ومفيدا اما كيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كما أشار الى ذلك المصنف بقوله توكيدا الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لانا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بان تقيد الدلالة على الحدث في تعريفه بالاصالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل) صرح السيد والرضى بان المفعول المطلق هو الاثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أي ايقاعه الذي معناه أمر اعتباري وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازاني في شرح العقائد ويطلق المصدر على كل منهما وأنت خبير بان ما قالاه لا يظهر في نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور وأنه يقتضى أن المصدر المستعمل في التأثير كاثرت تأثيرا وأوقعت ايقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل ان المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضاربية والمضروبية أي الكون ضاربا والكون مضروبا وتسمى نحو الضاربية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبنى للمفعول والثاني أعني الاثر هو المختلف في كونه مخلوقا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما في شرح العقائد للتفتازاني وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبي شريف في حواشي المحلى وابن قاسم في آياته ولى فيه بحث وهو أن الثاني يتوقف حصوله على الاول فيكون أيضا مكلفا به لان ما لا يتم المكلف به الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بان مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدري ثانيا وبالتبع وكونه أمرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل (قوله من مدلولى الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس وأجيب بان ما لم يوضع يقدر يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وأما على مذهب آخرين كالسعد من أن النسبة الى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفي المقام بحث أبداه الشاطبي فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم توضع لواحد من المعنيين وأما خروجها عن التضمن فلان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة الى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لان دلالته على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الاول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلان دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه اه وأنا أقول نختار أنهما من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بانا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربض أو

منها مفعولا غاهو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر بخلافه وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شئ آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لان معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال (المصدر اسم ما سوى الزمان من * مدلولى الفعل) أي اسم الحدث لان الفعل يدل على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأمن من مدلولى (أمن) وضرب من مدلولى ضرب

(قوله نختار الخ) لك أن تقول اللفظ اسم لمجموع المادة والصيغة فنسبة دلالة المجموع على كل نسبة واحدة هي الدلالة على الجزء

(بمثله) ولو معنى دون لفظ (أو فعل أو وصف نصب) نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا و يعجبنى ايمانك تصديقا وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا (وكونه) أى المصدر (أصلا) فى الاشتقاق (لهذين) أى للفعل والوصف (انتخب) أى اختير وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل لهما وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب البصريين لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيدا أو نوعا يبين) المصدر المسوق مفعولا مطلقا (أو عدد) أى لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الاغراض الثلاثة فالمؤكد (كسرت) سيرا ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود كسرت (سيرتين) ودككتا دكة واحدة ومبين النوع كسرت (سير ذى رشد) أو سيرا شديدا أو السير الذى تعرفه ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل فالمفعول المطلق على قسمين مبهم ومختص والمختص على قسمين معدود وغير معدود (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (ما عليه) أى ما على المصدر (دل) وذلك ستة عشر شيأ ينوب عن المصدر المبين ثلاثة عشر شيأ * الاول كليته

يرض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطا بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف فاعرفه (قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر مثله فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدوث كما يأتى (قوله ولو معنى دون لفظ) أى على الاصح عند المصنف لان ما ذهب اليه الجمهور من أن العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثل على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبنى ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وسيأتى فى قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أو فعل) أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال أزيد قائم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث فى التمثيل بالآية بان الجزاء بمعنى المجزى به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير بقصد المبالغة (قوله أصلا فى الاشتقاق) بمعنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله الى أن الفعل) أى المضارع على الاصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقية زمانه لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة فى شىء واحد فهو أولى بالترجيح وأما الامر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الاصل من المضارع والماضى مشتق من الاصل منهما (قوله ان كلا الخ) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف (قوله لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الاصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة فى الفعل دلالته على الزمن وفى الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لانا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه مرتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى هذا وقد ناقش سم توهمهم أن من شأن الفرع الزيادة على الاصل بانه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجعه (قوله يبين المصدر المسوق الخ) أشار الى رجوع ضمير يبين الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح اعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج الخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المعمول (قوله كسرت سير ذى رشد الخ) ذهب بعضهم كالدماميني الى أن المضاف من النيابة اذ يستحيل أن يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وان رده البعض بما لا يسمع غير أن هذا لا يرد على المصنف لان مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر أن المعرف بال العهدية كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصصه بتحديده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تمريح والاصح الاول لما مر (قوله أى عن مصدر) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى افرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه فى الاشتقاق نحو وأنبتها نباتا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة وكذا قوله أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر (قوله

(بجد)

بجد) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا فى القاموس وبه يعلم أن الامر أيضا بكسر الجيم وضمها (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرهما ٢ مقصورا أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل قاله سم وصحح الروداني أنهما انما يكونان مصدرين اذا جريا على فعليهما نحو قهقر قهقرى وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن السير الخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سير ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الامير وسرت سير ذى رشد على ما مر بيانه ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السير حال كونه طويلا ومثله وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى إزلافا غير بعيد أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة أى الازلاف حال كونه أى الإزلاف غير بعيد الا أن هذه الحال مؤكدة وقيل حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك كذا فى المغني (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعلة (قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لان الحب ليس مرادفا للإعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله (قوله يعجبه السخون) ما سخن من المرق والبرود ما برد منه والسين والباء مفتوحتان (قوله عبد الله أظنه جالسا) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فان أرجع الى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني وكان الاولى التمثيل برفعهما على الغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اه ويعارضه ما مر من اشتراط عدم الغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل ويرد على الشارح أن كلامه الآن فى النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لان مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدية والاضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم ان أرجع الضمير الى مبين للنوع كظني أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا الى قولنا الدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لان الضمير معرفة ولا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضى كونه مبينا للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا بقى شئ آخر وهو أنه لا بد فى الآية من تقدير والاصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواه حتى ينفى والذى يمكن وقوعه على سواه انما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير فى الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة فتنبه (قوله المشار به) أى وان لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك وذهب الناظم الى أن الاتباع شرط وانما يكون اسم الاشارة نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق اصالة فى مثل ما اذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالاشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب (قوله الا أنه قليل) أى ما نحن فيه من انابة الظرف عن المصدر أما عكسه فكثير كما يأتى (قوله نحو ما تضرب زيدا) أى أى ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أى أى جلوس شئته فاجلس (قوله آلته) أى اسم آلته وقوله ضربته سوطا أى ضربة سوط (قوله فى آلة الفعل) أى المعهودة له (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الاول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثانى للفظه لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الاول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثانى لها لا باعتبار التعين أن قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما

(بجد كل الجد) ومنه ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾ وقوله * يظنان كل الظن أن لا تلاقيا * الثانى بعضيته نحو ضربته بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا * الرابع صفته نحو سرت أحسن السير وأى سير * الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء * السادس مرادفه نحو قمت الوقوف (وافرح الجذل) ومنه قوله * يعجبه السخون والبرود * والتمر حبا ما له مزيد * السابع ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا ومنه ﴿أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين﴾ * الثامن المشار به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته كقوله * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أى اغتماض ليلة أرمد وهو عكس فعلته طلوع الشمس الا أنه قليل * العاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا * الحادى عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس * الثانى عشر آلته نحو ضربته سوطا وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة * الثالث عشر عدده نحو ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم

٢ فى القاموس انه مثلث القاف والفاء مقصورا وبضمهما او بضم القاف والراء ممدودا

الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر (قوله نحو بر برة وفجر فجار) يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه بان الاول ما جمع حروف الفعل والثانى ما لم يجمعها الجمع كل من برة وفجار حروف فعله الا أن يدعى أن ذلك أغلبي أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كابره وأفجره أى صيره بارا او صيره فاجرا لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبر برة وأفجر فجارا فتأمل (قوله ان اسم المصدر) أى العلم كما فى التصريح لا مطلقا لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يرد عليه سبحان لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الروداني الضمير واسم الاشارة (قوله شنئته بغضا) فى القاموس شنأه كمنعه وسمعه شنأ ويثلث وشنأة وشنأ ومشنأة ومشنؤة وشنآنا أبغضه (قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى يشاركه فى المادة لان المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا) فيه انه اسم مصدر غير علم لا نبت مثل عطاء لاعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقى فى الاشتقاق اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النيابة أو نظرا الى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاده سم لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمى به النابت كما سمى بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دماميني (قوله نحو توضأ وضوأ الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما فى وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل الا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اهـ وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الاول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقانى وما أجيب به انما ينفع فى عدم ادخال تبتيلا فى اسم المصدر غير العلم لا فى عدم ادخال نباتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر آنفا الاعتذار عن عدم ذكره فى أمثلة اسم المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذى تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثانى وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله (قوله وأفردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر الامر فى قوله وثن الخ ولا يغنى عنه مفهوم فوحد أبدا لصدقه بكون السلب كليا أى لا يوحد غيره دائما ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اهـ سم فلا اعتراض بان جواز الافراد ظاهر لانه الاصل (قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من التثنية والجمع لان الجنس الواحد يتعدد بتعداد أنواعه وآحاده (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافى تصريح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعى والعددى فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الروداني (قوله لتقوية عامله) أى تثبيت معناه فى النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكد نقله الزركشى فى البحر المحيط فى الاصول ونقض بقوله تعالى ومكروا مكرا وقول الشاعر وعجت عجيجا من جذام المطارف وأجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كما فى الآية والبيت فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على اطلاقه (قوله ونازع فى ذلك الشارح) أى بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالاولى وان السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا وجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا ورد بان الحذف مناف

نحو بر برة وفجر فجار وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء * الاول مرادفه نحو شنئته بغضا وأحببته مقة وفرحت جذلا * الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والاصل انباتا وتبتلا * الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا وأعطى عطاء (وما) سيق من المصادر (لتوكيد فوحد أبدا) لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (وثن واجمع غيره) أى غير المؤكد وهو المبين (وأفردا) لصلاحيته لذلك أما العددى فباتفاق نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات واختلف فى النوعى فالمشهور الجواز نظرا الى أنواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين (وحذف عامل) المصدر (المؤكد امتنع) لانه انما جىء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافى ذلك ونازع فى ذلك

للتوكيد

لاتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافى ذلك فدعواه الاولوية مردودة وماذكره وان كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لنكات تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه أن نحو أنت سيرا الادليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة اليه لاينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بان جميع الامثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على مايدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد وانه لاخلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الاول لايأتى فى نحو أنت سيرا وانه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة فى قوله توكيدا أو نوعا الخ الا أن يكون مراده أن تلك الامثلة ليست من المؤكد الآن وان كانت منه بحسب الاصل فتأمل (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور وقبله هذا هو المناسب لحل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف فى سواء متسع فيكون بمعنى متسع فيه وانما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله (قوله ماضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لاثبات المنفي قبلها (قوله حجا مبرورا) يقدر فى الاول حج وفى الثانى حججت (قوله والحذف حتم الخ) فى قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أى عوضا من التلفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويح وويل قال الدمامينى والعامل المحذوف فى هذا المصدر اما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور واما فعله المهمل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الاول اقتصر الشارح فى الخاتمة (قوله وواقع فى الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء الذى ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا وطاعة وسمعا نقله الدنوشرى عن اللقانى وفى الهمع عن الشلوبين وابن مالك ان عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا انشاء وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أى المصدر الواقع وان لم يكن متعديا على ما يؤخذ من الامثلة الآتية ومن تمثيل السيوطى فى الهمع بخيبة خلافا لما وقع فى كلام الشاطبى وتبعه البعض وهذا النوع الاول يقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثانى الآتى فسماعى على الصحيح الا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصر ومؤكدا للجملة وذا تشبيه فقياسى وكذا من السماعى ما كان من الاول لا فعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل اندل يا زريق) يقتضى أن زريقا اسم رجل وفى العينى انه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندلى أو اندلوا ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بان الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لو قال وكقولهم قياما لا قعودا لكان أنسب (قوله أى قم ولا تقعد) فيه ان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوف عليه أى افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخلص أبى حيان منه بان لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدمامينى الى أن يقال انه خبر بمعنى النهى (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو دعاء) عطف على أمرا أى دعاء له أو عليه وقد مثل لهما (قوله نحو سقيا ورعيا الخ) اعلم أن من هذه المصادر ونحوها ما يسمع مضافا فنحو ويحك وويلك وويبك وسحقك والنصب واجب عند الاضافة ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء كذا فى الهمع وأطلق فى التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الاضافة وهو الاقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له اذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدمامينى وقد يرفع مبتدأ أو خبر المفيد طلبا كقوله * صبر جميل فكلانا مبتلى * أى صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبرا المكرر نحو سير سير والمحصور نحو ما زيد الا سير والمؤكد نفسه نحو له على ألف اعتراف أى هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبر انشائيا كقوله عجب لتلك قضية

الشارح (وفى) حذف عامل (سواء الدليل متسع) عند الجميع كأن يقال ماضربت فتقول بلى ضربا مؤلما أو بلى ضربتين وكقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن أراد الحج أو فرغ منه حجا مبرورا فحذف العامل فى هذه الامثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (والحذف حتم) أى واجب (مع مصدر (آت بدلا * من فعله) لانه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو على نوعين واقع فى الطلب وواقع فى الخبر فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا (كندلا اللذ كاندلا) وقوله

على حين ألهى الناس جل أمورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا بدل من اللفظ باندل والاصل اندل يا زريق المال أى اختطفه يقال ندل الشئ اذا اختطفه ومنه فضرب الرقاب أى فاضربوا الرقاب وتقول قياما لا قعودا أى قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله

فصبرا فى مجال الموت صبرا

أو دعاء نحو سقيا ورعيا

وجدعا وكيا أومقرونا باستفهام توبيخي نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك وقوله * ألؤما لا أبالك واغترابا * والثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند تذكر الشدة صبرا لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة وعند خطاب مرضي عنه أفعل ذلك وكرامة ومسرة وعند خطاب مغضوب عليه لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا فعلت ذلك ورغما وهوانا (وما سبق من المصادر (لتفصيل) أي لتفصيل عاقبة ما قبله (كاما منا) من قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء (عامله يحذف حيث عنا) أي حيث عرض لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فاما تمنون واما تفادون (كذا مكرر وذو حصر ورد) كل منهما (نائب فعل لاسم عين استند) نحو أنت سيرا سيرا وانما أنت سيرا وما أنت الا سيرا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل والحصر ينوب مناب التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الاضمار والاظهار نحو أنت سيرا وأنت تسير سيرا والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج الى اضمار فعل هنا

وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أي أمري عجب وشأني حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ ولتلك خبر والمفيد خبرا غير انشائي اه أي نحو افعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه نظر لان جاء في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالاوجه الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور وقال في الهمع ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن ادخال أل ليس مطردا في جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقي لك والرعي وقال الفراء والجرمي بقياسه اه وبقولهما أقول والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا معمول لمحذوف سيق للتبيين أي لك أعني أو لزيد أعني أو الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره ارادتي أو دعائي وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه اذا كان المجرور مخاطبا نحو سقيا لك أما اذا لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندي أن يجعل معمولا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين اذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على ان المحذور انما يلزم في سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق فان جعل نائبا عن سقى على ان الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدعا) بالدال المهملة يستعمل في قطع الانف وفي قطع الاذن كما في يس (قوله أومقرونا باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بان الاستفهام مجازي لانه خبر في المعنى وأجيب بانه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله ألؤما الخ) بضم اللام وسكون الهمزة أي أتلوم لؤما وتغترب اغترابا وقوله لا أبا لك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم اشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الاوطان (قوله والثاني) أي الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضيح لاول ما أشار اليه الشارح بقوله ما دل الخ والاربعة ستأتي في المتن (قوله حمدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الامثال فلا اتجاه للاعتراض بانه يقال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء وكلامنا عند قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين اذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلا عن الشلوبين (قوله وما سبق الخ) المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف الخ (٣) خبره فيوهم أن هذا قسيم للآتي بدلا من فعله مع أنه قسم منه فان الآتي بدلا من فعله اما واقع في الطلب كندلا واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما مسموع ولم يتعرض له واما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو مكررا الخ فالاولى جعل قوله وما لتفصيل الخ عطفا على بدلا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلا المحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أي لتفصيل المترتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة ولا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فاما صحة أو يغتنم اغتناما (قوله والتقدير فاما تمنون الخ) وفي بعض النسخ فاما تمنوا والخ بحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله كذا) أي مثل ما سبق الخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من افراد المصدر الآتي بدلا من فعله كما مر الا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا (قوله جاز الاضمار الخ) هذا ظاهر بالنسبة الى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع اضمار عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف عامل المؤكد امتنع وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح الا أن يكون جرى على رأي ابن الناظم (قوله والاظهار) أي ان لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه والا تعين الاضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وأنت أكلا وشربا قاله المصرح (قوله والاحتراز باسم العين الخ) الذي يتجه عندي ان هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند الى اسم معنى بل المصدر نفسه استند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع الخ)

(٣) قوله ويحذف الخ خبره هكذا في الاصل الذي بيدي ولعل صوابه وعامله يحذف الخ خبره تأمل اه

هذا

هذا بيان مراد وان لم يفهم من النظم اذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجواز الحذف و وجوب
الذكر مرفوعا ان جعل العامل المبتدأ أو منصوبا ان جعل فعلا (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فانه
يحتاج الى اضمار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن معه الخ علة لمحذوف أى وانما جاز حذف العامل بعد اسم
العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبرا
عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ فى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله الا مجازا) مقتضى قوله أى ذات اقبال
وادبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا مرسلا علاقته التعلق (قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا)
لا يشكل على قوله سابقا وحذف عامل المؤكد امتنع لان الامتناع عنده فى غير الصور المشار اليها بقوله والحذف
حتم الخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله والواقع بعد جملة) لا يصح كما
فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأيها قال الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا
يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هى نص فى معناه) ان أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك
وان أراد ولو مجازا فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها
لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكأنه نفسها) الانسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى
قوله لانه بمنزلة اعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله الا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح
والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال الا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم
وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر فى الجملة) أى برفع احتمال الغير (قوله كابنى أنت حقا) الذى يظهر لى أن حقا
هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع
ارادة المجاز كأن يريد بنوة الحلم لكن هذا انما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجاز
والذى فى الرضى والدماميني أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع قال الرضى المؤكد لغيره
فى الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا
فكيف يقوى واذا كان ثابتا فتكرره انما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا
بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق وأما
الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن
الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق
لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد
بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها
فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا
يذكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اهـ وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا
ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا فى الواقع فيكون حقا ولان
يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا فى الواقع وسمى مؤكدا
لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اهـ فعلى ما قالاه المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت ابنى
حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله ألبتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة والتاء للوحدة والبت القطع
أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكأن اللام
للعهد أى القطعة المعلومة منى التى لا أتردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ولفظ البتة
محقق لاستمراره وأل فى البتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها
قاله فى التصريح (قوله صرفا) أى خالصا نعت لحقا (قوله مما يلتزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه
بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر

بخلافه بعد اسم العين
لانه يؤمن معه اعتقاد
الخبرية اذ المعنى لا يخبر
به عن العين الا مجازا
كقوله فانما هى اقبال
وادبار أى ذات اقبال وادبار
(ومنه) أى ومن الواجب
حذف عامله (ما يدعونه
مؤكدا) وهو اما مؤكد
(لنفسه أو غيره فالمبتدا)
من النوعين وهو المؤكد
لنفسه هو الواقع بعد جملة
هى نص فى معناه وسمى
بذلك لانه بمنزلة اعادة
الجملة فكأنه نفسها (نحو
له على ألف عرفا) أى
اعترافا الا ترى ان له على
ألف هو نفس الاعتراف
(والثان) وهو المؤكد
لغيره هو الواقع بعد جملة
تحتمل غيره فتصير به نصا
وسمى بذلك لانه أثر فى
الجملة فكأنه غيرها لان
المؤثر غير المؤثر فيه
(كابنى أنت حقا صرفا)
فحقا رفع ما احتمله أنت
ابنى من ارادة المجاز و
(كذاك) مما يلتزم
اضمار ناصبه المصدر
المشعر

(قوله املاك) مثال يس
نقصا نقصا ومثال المحشى
لا يتجه تامل (قوله
لا يشكل) فيه أنه
مؤكد للجملة وما مر
مؤكد للعامل الا أن يقال
هو مؤكد للعامل أيضا

بالحدوث (ذو التشبيه بعد جمله) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كلى بكا بكاء ذات عضلة) أى ممنوعة من النكاح
ولزيد ضرب ضرب الملوك وله صوت صوت حمار فالمنصوب فى هذه الامثلة قد استوفى الشروط السبعة بخلاف ما فى نحو لزيد يد يد أسد لعدم
كونه مصدرا أو نحو له علم علم الحكماء (٨٠) لعدم الاشعار بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم التشبيه ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم
تقدم جملة ونحو له ضرب
صوت حمار لعدم احتواء
الجملة قبله على معناه ونحو
عليه نوح نوح الحمام
لعدم احتوائها على
صاحبه فيجب رفعه فى
هذه الأمثلة ونحوها وقد
ينتصب فى هذا الأخير
لكن على الحال وبخلاف
ما فى نحو أنا أبكى بكاء
ذات عضلة وزيد يضرب
ضرب الملوك حيث
يتعين كون نصبه
بالعامل المذكور فى
الجملة قبله لا بمحذوف
لصلاحية المذكور للعمل
فيه وإعماله يصلح المصدر
المشتملة عليه الجملة فى نحو
لى بكاء ولزيد ضرب
للعمل لان شرط اعمال
المصدر أن يكون بدلا
من الفعل أو مقدرا
بالحرف المصدرى والفعل
وهذا ليس واحدا منهما
(تنبيه) مثل له صوت
صوت حمار قوله ما ان
يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طى
المحمل لان ما قبله بمنزلة
له طى قاله سيبويه
(خاتمة) المصدر الآتى
بدلا من اللفظ بفعله
على ضربين ٥ الاول
ما له فعل وهو ما مر
* والثانى ما لا فعل له أصلا كبله اذا استعمل مضافا كقوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق البيق
فى رواية خفض الاكف فبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله الشئ بمعنى ترك الشئ فهو
على حد النصب فى نحو سقيا له بغنه او احببته بقة ويجوز أن ينصب ما بعد بله

بالحدوث) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دماميني (قوله وفاعله) أى فاعل معنى
المصدر كالباء فى مثال المصنف وارجاع الضمير الى معنى المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال
المصنف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لان فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى
والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والحمار ولم تشتمل الجملة على شئ من الثلاثة ويجاب بان معنى بكاء ذات
عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده
شيخنا (قوله كلى بكا بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الاول للضرورة ولا يقال ان البكا بالقصر اسالة الدموع وبالمد رفع
الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كلى الخ صفة لجملة أى بعد جملة كالجملة فى هذا
الكلام ليكون اشارة الى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبى (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات
يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب مناب المصدر كما زعمه البعض (قوله لعدم الاشعار
بالحدوث) لانه من قبيل الملكات قال فى الهمع لم ينصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء ذكاء الحكماء لان نصب صوت
وشبهه انما كان لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسند الى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده
لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه)
أى لان ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما
فى غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب (قوله
فيجب رفعه فى هذه الامثلة ونحوها) الذى يتجه لى صحة النصب فى نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب
صوت حمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد الخ أو على المفعولية لفعل
محذوف أى تماثل يد أسد الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا
يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور وفى النكت والدماميني جواز نصبه على المصدرية
على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل (قوله لان شرط الخ) ذهب الناظم فى تسهيله الى أنه لا يشترط
ذلك فى عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور بالجملة بل قال الدماميني بعد ذكره
أن كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الاكثر ما نصه قال الرضى وظاهر كلام سيبويه أن
المنصوب أى فى قوله له صوت صوت حمار منصوب بتصوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به فى حال
تصويت ومعالجة اه ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى احداث ما يسمع واخراجه لا نفس
ما يسمع وان زعمه المرادى فى شرح التسهيل وجعله الداعى للجمهور الى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا
بتصوت لانه بمعنى ما يسمع ليس مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد
رده الدماميني قال البعض وانما لم يكن مقدرا بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك
يؤول الحرف المصدرى والفعل به اه وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر
عن المرادى فى شرح التسهيل فى له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل (قوله ما ان يمس الخ)
ما نافية وان زائدة وحرف الساق معطوف على منكب والمحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية علاقة السيف
والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطى المحمل متجاف كتجافى المحمل وانه بلغ فى الضمور الى أن لا يصل بطنه
الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف
وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى كذا فى التصريح وغيره (قوله تذر) أى السيوق
والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو

فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهى احدى الروايتين فى البيت وسيأتى فى بابه ومثل بله المضاف وبله وويحه وويسه وويبه وهى كنايات عن الويل وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض ونصبها بتقدير ألزمه الله وهو قليل ولذلك لم يتعرض له هنا

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا كما أشار الى ذلك بقوله (ينصب مفعولا له المصدر) أى القلبى (ان أبان تعليلا) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كجد شكرا) أى لاجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحل محيلا كان انتصابه على المصدرية (ودن) طاعة (وهو) أى المفعول له (بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا) الجملة حالية ووقتا وفاعلا نصب بنزع الخافض أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل فالشروط حينئذ خمسة كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل قاله الجمهور وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما ذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد

أليق بقوله هاماتها اذ هى جمع هامة وهى الرأس وضاحيا من ضحا يضحو اذا برز عن محله بله الاكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا الى المفعول على أحد الاوجه الآتية فى بله كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات والمعنى أن هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الابدان فترك الاكف لانها سهلة القطع بالنسبة الى الرؤس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا ففتحته بنائية وبقيت رواية ثالثة وهو رفع مابعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لانها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية والمعنى عليه كيف الاكف لاتترك ضاحية عن الايدى مع أنها أسهل من الرؤس فعلى هذا بله فى البيت للاستفهام التعجبى (قوله ومثل بله الخ) أى فى وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لافى النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفى كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل أحزن (قوله وهى كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهرى أن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب وذكر شيخنا أن ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح انها كنايات عن الويل بالنظر لاصل الوضع فلا ينافى ماسيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض (قوله تقال عند الشتم والتوبيخ) أى عند ارادتهما (قوله وهو قليل أى هذا النوع الذى لافعل له من لفظه

﴿المفعول له﴾

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير اليها ومانع موصوليته أل يرجع الضمير الى الموصوف المحذوف قال المرادى فى شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا الابابدال أو عطف قال فى الهمع ولذا امتنع فى قوله تعالى ولاتمسكوهن ضرارا التعتدوا تعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به ان جعل حالا (قوله لانه أدخل منه الخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه فقوله وأقرب الخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله وأقرب الى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق تصريح (قوله كما أشار الى ذلك) أى الى أقربيته بكونه مصدرا (قوله ينصب مفعولا له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك اكراما وعليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ولذا قال فى التصريح قال الزجاج والكوفيون انه أى المفعول له مفعول مطلق اه (قوله ان أبان تعليلا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له الخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند عدمها يسمى مفعولا له والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة الشئ أى الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو جئتك جبرا لخاطرك أولا كقعدت عن الحرب جبنا (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغيره معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف ان أبان تعليلا (قوله أى لاجل الشكر) أى لاجل أن تكون شاكرا ثم (قوله كحل محيلا) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمى (قوله طاعة) أشار به الى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله قال البعض لدلالة الاول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الحذف لدليل ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر اذا دل عليه دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بمتحد خالد (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى (قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت) بان يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستك خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتك اصلاحا لحالك قاله الرضى (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة سادسها ماذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم أما العبيد

وأنكره سيبويه وكونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا

وكونه علة فلا يجوز أحسنت اليك احسانا اليك لان الشئ لا يعلل بنفسه وكونه متحدا مع المعلل به في الوقت فلا يجوز جئتك أمس طمعا غدا في معروفك ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المنافاة وفي الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك اياي خلافا لابن خروف (تنبيه) قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديريا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون اه (وان شرط) من الشروط المذكورة ماعدا قصد التعليل (فقد فاجرره بالحرف) الدال على التعليل وهو اللام أوما يقوم مقامها وفي بعض النسخ باللام أوما يقوم مقامها ففقد الاول وهو كونه مصدرا نحو والارض وضعها للانام والثاني وهو كونه قلبيا نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق بخلاف خشية املاق والثالث وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله

* فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * والرابع وهو الاتحاد في الفاعل نحو

واني لتعروني لذكراك هزة * وقد انتفى الاتحادان

في أقم الصلاة لدلوك الشمس (وليس يمتنع) جره باللام أوما يقوم مقامها (مع) وجود (الشروط) المذكورة

فذو عبيد لان هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد الخ من المفعول لاجله القياسي وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف أي مهماتذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقديرأما بمهما كهما يكن من شئ بل قدره في كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف أي مهماتذكره لاجل تملك العبيد (قوله وأنكره سيبويه) أي أنكر القياس عليه قائلا ان رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبيا) قال في التصريح لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السيوطي في الهمع الى بعض المتأخرين وعزاه الرضي الى بعضهم مع الابهام ثم رده فقال ان أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ماقاله بجواز جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أي ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا فجوز أيضا جئتك اكراما لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بل جوز جئتك سمنا ولبنا فالظاهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا اه (قوله وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد) أي مع أن المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل اه وتقدم عن الرضي رد اشتراط كونه قلبيا بقي أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي فلا يصح أن يكون علة للضرب لان الشئ لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير ارادة لانا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابني لارادة التأديب أوضربته لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لان الباعث على الشئ ليس مجرد ارادته والحاسم عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأدب الذي هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفاعلا أو على ارادة التأدب الذي هو هذا الاثر بناء على الاشتراط فاحفظه (قوله وكونه علة) أي كونه مفهما العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أونصبه على مامر (قوله خلافا لابن خروف) فانه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسيذكر الشارح جوابه وجوز ابن الضائع بمعجمة ثم مهملة تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا (قوله تقديريا) أي باعتبار التقدير والمعنى (قوله يجعلكم ترون) أي ففاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وان العامل الذي تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لانهم لا يرون لاجل الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوي جلي فان كان ولا بد من التأويل فالاقرب أن يؤول الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على اضمار ذوي أو على التأويل باسمي فاعل (قوله ماعدا قصد التعليل) أي ماعدا كونه علة فاطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وانما استثناه لانه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا اذ لا تعليل (قوله أوما يقوم مقامها) هو الباء وفي ومن زاد الشاطبي الكاف نحو واذكروه كما هداكم وفي شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكي نحو جئتك كي تكرمني وان الكاف وحتى وكي لا تدخل على المفعول له لانها لا تكون للتعليل الاسم الفعل المقرون بالحرف المصدري اه وينبغي زيادة على نحو ولتكبروا الله على ماهداكم (قوله وفي بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لانها الاصل (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أي خلعت (قوله في نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك الشمس أي الميل عن وسط السماء وزمنهما

مختلف

(كأزهد ذا قنع وقل أن يصحبها) أى اللام (المجرد) من أل والاضافة كهذا المثال حتى قال الجزولى انه ممنوع والحق جوازه ومنه قوله * من أمكم لرغبة فيكم جبر (والعكس فى مصحوب أل) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وأنشدوا) شاهدا لجوازه قول الراجز (لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء) (تنبيهان) الاول أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الامران على السواء نحو جئتك ابتغاء الخير ولا بتغاء الخير * الثانى أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على عامله منصوبا كان أو مجرورا كزهدا ذا قنع ولزهد ذا قنع (خاتمة) اذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف الى معرفة تعرف بال أو بالاضافة خلافا للرياشى والجرمى والمبرد فى قولهم انه لا يكون الا نكرة وان أل فيه زائدة واضافته غير محضة (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماله فى الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ولأن العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحا (وقت أو مكان) أى اسم وقت أو اسم مكان (ضمنا) معنى (فى) دون لفظها (باطراد كهنا امكث أزمنا) فهنا اسم مكان وأزمنا اسم زمان وهما مضمنان معنى فى لانهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث والاحتراز بقيد ضمنا فى من نحو يخافون يوما ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته فانهما ليسا على معنى فى فانتصابهما على المفعول به وناصب

مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفى المغنى أن اللام فى الدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل (قوله كأزهد ذا قنع) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور كامر (قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة (قوله أفهم كلامه أن المضاف الخ) وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسيميه فدل على استواء الامرين فيه (قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما افهامه جواز تقديم المجرور فظاهر وأما افهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة

﴿المفعول فيه وهو المسمى ظرفا﴾

أى عند البصريين واعترضهم الكوفيون بان الظرف الوعاء المتناهى الاقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح وأجيب بانهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح قال المصرح وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزماله أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الامر وان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بان الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف مقدر هذا وقال الرضى لم يصل اليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فانه يصل اليه العامل بواسطة الواو (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل اليوم فان التقدير أمس فى زمان قبل اليوم ومعلوم أن الزمان ليس فى زمان فكون أمس فى زمان مجرد تخيل وكما فى الله قبل العالم فان سن العالم الزمان فوجود الله تعالى فى زمان قبل العالم الذى منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله أى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه فالاول نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا والثانى نحو أحقا أنك ذاهب كما فى التوضيح ودخل فى التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أى وكل فانهما بحسب ما يضافان اليه لان المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه اما للزمان دائما واما للمكان دائما قاله يس وخرج ما ضمن معنى فى باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن تنكحوهن أى فى أن تنكحوهن على أحد التقديرين فان النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد قال البهوتى وأقره الاسقاطى وشيخنا والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى فى باطراد ينبغى أن يجعل ظرفا لانه مكان اعتبارى وأنا أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتى أن يتعدى اليه سائر الافعال والاطراد فى نحو وترغبون أن تنكحوهن ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجا بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتى فتدبر (قوله ضمنا معنى فى) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه لكونه فى قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها فى الظروف التى لا تتصرف كعند (قوله باطراد) بان يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه مخرج لاسماء المقادير فانها انما ينصبها أفعال السير وما صيغ من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه فى مادته كما يأتى وأجيب بانهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتى (قوله لانهما مذكوران للواقع) أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما (قوله من نحو يخافون يوما) اذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله أعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه (قوله فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه أن فى جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفى التسهيل أن تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغى حمل التنزيل عليه ولذا قال الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية (قوله وناصب

بحيث يعلم محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا و بمعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك

فانه لا يسمى ظرفا في الاصطلاح على الارجح و باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار فانما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه غير ظرف اذ لا يطرد نصبه مع سائر الافعال فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به بعد التوسع باسقاط الخافض هذا مذهب الفارسي والناظم ونسبه لسيبويه وقيل منصوب على المفعول به حقيقة وان نحو دخل متعد بنفسه وهو مذهب الاخفش وقيل على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد وعلى الاول يحتاج اليه خلافا للشارح (تنبيهان) الاول تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الاول يقتضي البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور اليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة وان الشرطية والثاني لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظورا اليه لكون الاصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني * الثاني الالف في ضمنا يجوز أن تكون للاطلاق وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن أو على بابها وهو الاظهر ما
أو بمعنى الواو وهو الاحسن لان كل واحد منهما ظرف لا أحدهما انتهى (فانصبه بالواقع فيه) قول المحشي وهو أهدى سبيلا التلاوة بلا واو اه

حيث) أي محلا (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لانا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر (قوله اجماعا) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به فقد قال المصرح قال الموضح في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما هو في زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * اه وقال أبو حيان في الارتشاف قال محمد بن مسعود أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله اه وأجيب بانه لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها مصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الاشموني فرد على ابن الناظم كما سيأتي ايضاحه (قوله فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخا ولا قرأت مكانا فما الفرق اه ويظهر لي في الفرق أن الافعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي (قوله بعد التوسع الخ) أي فهو مفعول به مجازا كما في تمرون الديار (قوله وأن نحو دخل متعد بنفسه) أي يتعدى بنفسه من غير توسع باسقاط الجار لانه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الامرين فيه تدل على أصالتهما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل لا يصح على رأي الشلوبين لانه داخل في الظرف حقيقة غاية الامر أنه من المبهم تنزيلا وانما لم يحتج اليه على رأي الاخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى في (قوله وعلى الاول) أي كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه لانه مع كونه غير ظرف مضمن معنى في بمعنى أنه مشير الى معنى في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم في دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول أيضا لخروجه بقوله ضمنا معنى في لانه عليه مضمن لفظ في بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظي ما هو أعم من أن يكون لفظها في التركيب أو ملاحظا فيه بان كان موجودا ثم حذف وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الاشموني فقيد باطراد محتاج اليه على القول الاول فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر (قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أي حالة كونه دالا على معناه بان يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور اليه أي غير ملاحظ في نظم الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا اليه) أي ملاحظا في نظم الكلام أي فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا (قوله بناء على أن أو على بابها الخ) فيه لف ونشر مرتب وفيه أن أو اذا كانت على بابها فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالالف للتثنية مطلقا (قوله وهو الاظهر) أي المتبادر الى الذهن لان الاصل بقاء أو على حالها (قوله بالواقع فيه) أي في جميعه ان استغرقه الواقع فيه أو في بعضه ان لم يستغرقه فالاول نحو صمت يوم الجمعة والثاني نحو صمت رمضان وفي عبارة المصنف تسمح سينبه عليه الشارح (فائدة) قال الدماميني الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف الى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الاول فالذي يصلح جوابا لكم فقط أو لها ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه ان لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره الا أن يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت في جوابه المحرم مثلا فان كان حدث الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا في جواب كم صمت أو كم سريت فالاول يعم جميع أيامه دون لياليه والثاني بالعكس وكذا الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بال وأما أبدا فللاستغراق

من فعل وشبهه (مظهرا كان) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك وأنا سائر غداة خلف الركب (والا) أى وان لم يكن ظاهرا بل كان محذوفا من اللفظ جوازا أو وجوبا (فانوه مقدرا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وفرسخين لمن قال كم سرت والوجوب فيما اذا وقع خبرا نحو زيد عندك أو صلة نحو رأيت الذى معك أو حالا نحو رأيت الهلال بين السحاب أو صفة نحو رأيت طائرا فوق غصن أو مشتغلا عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن (تنبيهان) الاول العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقر أو مستقر وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لان الصلة لا تكون الا جملة كما عرفت *الثانى الضمير فى فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لان الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب والاصل فانصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الاول والثانى لوضوح المقام انتهى (وكل) اسم (وقت قابل ذاك) النصب على الظرفية مبهما كان أو مختصا والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام أو بالاضافة كجئت زمن

ما يستقبل لا لاستغراق جميع الازمنة تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم الى حين وفاته ولا تقول صام أبدا وتقول لا أصوم من أبدا وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة وأسماء أيام الاسبوع وأسماء الشهور مضافا اليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم اضافته اليها كما مر وجه ذلك كما قاله الصفار أن أسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم وكذا لفظ شهر بدون اضافته الى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر باضافته عن كونه معدودا لاسم الثلاثين يوما لان الشئ لا يضاف الى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف فى ذلك الا الزجاج فذهب الى أن المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث فى جميعه وفى بعضه ويقتضى ما ذكر جواز اضافة لفظ شهر الى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل يختص ذلك بربيع الاول وربيع الثانى ورمضان اهـ باختصار وفى الهمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل فى جميعه تعميما أو تقسيطا فاذا قلت سرت يومين فالسير واقع فى كل منهما من أوله الى آخره وقد يكون فى بعض كل ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط وكذا يحتمل الامرين قولك سرت المحرم ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو يوم القتال فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لانهما فى تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان (قوله مظهرا كان) أى ان كان مظهرا فحذف حرف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والاول أنسب بقوله والا الخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى الخ) الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهى أعم منها وقوعا (قوله فيما اذا وقع خبرا الخ) قال فى التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الاضافة المبنى على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذى أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع موقع شئ آخر اهـ قال يس محل المنع اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى قاله المصرح وسيأتى عن الشاطبى أنه قد ينصب على التوسع (قوله كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمرا تقادم عهده أى كان ما تقوله واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهى المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له (قوله الثانى الضمير الخ) أشار به الى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخر الا الى أن فيه استخداما كما زعمه البعض اغترارا بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بان يكون أعاد الضمير أولا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى مدلول اللفظ (قوله وفى فيه لمدلوله) أى للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم أن المجاز لغوى لا بحذف المضاف فينافى ما بعد الا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أى اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبى وشمل كلامه ما صيغ على مفعل مرادا به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مرادا به زمان القعود فانه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان اذا أريد به المكان (قوله تقول سرت حينا ومدة) فحينا ومدة تأكيد معنوى لزمن الفعل لانه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله أسرى بعبده ليلا لان الاسراء لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق الا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله (قوله ما دل على مقدر) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح (قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضى أن العلم مجموع يوم الجمعة والذى فى كلام غيره أن العلم الجمعة فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله أو بالاضافة) لم تضف العرب لفظ شهر الا الى رمضان والربيعين مع جواز ترك الاضافة

أيضا معها والراجح جواز الاضافة الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله أو وقتا طويلا) فيه أنه جعل المختص ما دل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم (قوله وما يقبله المكان الا مبهما) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الامكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بأمور منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى الى الالباس بالمفعول به كثيرا الا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان انما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فاجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله (قوله هنا) أي في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر (قوله ما له صورة) أي هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر وحدود أي نهايات من جهاته محصورة أي منضبوطة (قوله نحو الجهات الست) أي أسمائها وانما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى مخصوصه لانها أمور اعتبارية أي باعتبار الكائن في المكان فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الامر ولانه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا كذا في التصريح (قوله وما أشبهها في الشياع كناحية الخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضي أنه قال يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شئ منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح اه والذي في الدماميني نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا ما اذلا تصلح لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثاني أنها من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والثالث وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث انها ليست شيأ معينا في الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ وظاهر اعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو وكلام المصنف يكفي في صدقه وجود نحو بعض الاشياء التي ذكرها (قوله كفرسخ الخ) الفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية ما صيغ) أي أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان وجرى الشارح في حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه في شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتي وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير الا في حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل (قوله من مادة الفعل) أي حروفه قال سم مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتي لما في أصله معه اجتمع اه وانما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجري على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أل في الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذي ذكره المصنف بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه في المادة ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبني جلوسك مجلس زيد (قوله تقول رميت الخ) قال شيخنا والبعض عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق في المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح (قوله ظرفا) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع في المادة وانما أتى به ليعلق به قوله لما في أصله الخ وانما كان زائدا لان الظرفية مفهومة من اسم الاشارة الراجع الى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام وبهذا يعلم

الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا أو وقتا طويلا (وما يقبله المكان الا) في حالتين الاولى أن يكون (مبهما) لا مختصا والمراد هنا بالمختص ما له صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والبلد وبالمبهم ما ليس كذلك (نحو الجهات الست) وهي أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت وما أشبهها في الشياع كناحية ومكان وجانب (و) نحو (المقادير) كفرسخ وبريد وغلوة تقول جلست أمامك وناحية المسجد وسرت فرسخا (و) الثانية (ما صيغ من) مادة (الفعل) العامل فيه (كمرمى من) مادة (رمى) تقول رميت مرمى زيد وذهبت مذهب عمرو وقعدت مقعد بكر ومنه وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع (وشرط كون ذا) المصوغ من مادة الفعل (مقيسا أن يقع) ظرفا (لما في أصله معه اجتمع) أي لما اجتمع معه

في أصل مادته كما مثل وأما قولهم هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الازار ونحوه فشاذ اذ التقدير هو مني مستقر في مزجر الكلب فعامله الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو أعمل في المزجر زجر (٨٧) وفي المناط ناط وفي المقعد قعد لم يكن شاذا (تنبيهان) الاول ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم وقال الشلوبين ليس داخلا تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم * الثاني انما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل على المكان بالالتزام فقط فلم يتعد الى كل أسمائه بل يتعدى الى المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة والى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ انتهى (وما يرى) من أسماء الزمان أو المكان (ظرفا) تارة (وغير ظرف) أخرى (فذاك ذو تصرف في العرف) النحوي كيوم ومكان تقول سرت يوم الجمعة وجلست مكانك فهما ظرفان وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر وأعجبني اليوم ومكانك وشهدت يوم الجمل وأحببت مكان زيد فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما

ما في كلام البعض (قوله في أصل مادته) الاضافة للبيان فالاصل في المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو مررت جلوسك مجلس زيد لانه ظرف لاصله لا لما اجتمع معه في أصله وانما لم يكتف في نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوي كما اكتفي به في المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسا قاله في المغني (قوله هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا) جعل الدماميني من متعلقة بمضاف محذوف تقديره في هذين المثالين بعده مني وفي المثالين الآتيين قربه مني وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون زجر وأخواته ظرفا والمناسب له ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أي هو مستقر مني في مزجر الكلب ومناط الثريا أي في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أي مكان نوطها وتعلقها من الشخص والاول ذم والثاني مدح كما قاله الدماميني (قوله وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الازار) أي في مكان قريب كقرب مكان القابلة أي المولدة من المولدة وكقرب محل عقد الازار من عاقده (قوله ولو أعمل الخ) أي بان قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ويظهر على هذا أن من بمعنى الى وأن خبره هو الفعل المقدر أي هو بالنسبة الى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصرح المعنى على هذا هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر الخ فلا يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لان المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بانه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا منه لان مجلس زيد مثلا وان تعين بالاضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم قال شيخنا والذي في غالب النسخ تنبيه انما استأثرت الخ واسقاط التنبيه الاول (قوله النوع الذي قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المبهم) أي لاختصاصه بقدر معلوم (قوله انه شبيه بالمبهم) أي من حيث انه ليس شيأ معينا في الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أي بهيئته الموضوعة له مطابقة وقوله وبالالتزام أي لانه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أي بنفسه (قوله في الجملة) أي من بعض الوجوه وهو الالتزام لانه لابد لحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولا في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ) أي حين اذ صيغ من مادة العامل (قوله وغير ظرف) أي مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذي التصرف الخ (قوله فذاك ذو تصرف) أي ظرف ذو تصرف أي يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد (واعلم) أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر وعين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الاربعة الاخيرة من غير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما في التسهيل قال الدماميني وأجاز بعض النحويين فيهما التصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما والذي حكاه الاخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب لكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق ويتوقد تحته نارا برفع تحت وانما يخرجان على التصرف فتأمله اه ببعض اختصار وبين مجرده من التركيب وما والالف وما هو نادره كالآن وحيث

فى الاول مبتدا وفى الثانى فاعلا وفى الثالث مفعولا به وكذا ما أشبهها (وغير ذى التصرف) منهما هو (الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين ما لا يخرج عنها أصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض وما يخرج عنها الى شبهها وهو الجر بالحرف نحو قبل وبعد ولدن وعند فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى ما شبهها لان الظرف والجار والمجرور سيان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة * ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد قال فى شرح التسهيل ولا ثالث لهما لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال انها لا تنصرف للتأنيث

ودون لا بمعنى ردىء ووسط بسكون السين فتصرف الاول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطة هذا حجر رمى به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى فى النار الآن حين انتهى فالآن مبتدأ خبره حين انتهى وتصرف الثانى كقول الشاعر لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وتصرف الثالث كقوله

ألم تريا أنى حميت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

برفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كاليراع أو سرج المجـ * ـدل طورا يخبو وطورا ينير

برفع وسط على الابتداء وروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا اذا صرح بفى فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب وقال الفراء اذا حسنت فى موضعه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم يحسن كان اسما نحو احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن فى الظرف والتحريك أحسن فى الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون فى متفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فى غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى فى داخلها وضربت وسطه أى منتصفه كذا فى الهمع والدماميني (قوله فى الاول) أى المقول الاول المشتمل على مثالى الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعد قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها) أى الامثلة السابقة وفى نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان (قوله أو شبهها) معطوف على محذوف كما سيشير اليه الشارح أى أو لزم ظرفية أو شبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية فى النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية ان جعلت أو تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الامرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها ان جعلت أو للاحد الدائر واللزوم منصبا على الاحد الدائر (قوله وهو الملازم للظرفية) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه الى النوعين بعده (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان الا بعد نفى أو شبهه والافصح فى قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى وبنيت لتضمنها معنى من والى اذ المعنى من يوم خلقت الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت ضمة تشبيها بالغايات وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف مع ضمها أو اسكانها وعوض معرب ان أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى ان لم يضف على الضم أو الكسر أو الفتح وسمى الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أفاده فى المغنى (قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها فى الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وجر متى بالى وحتى وأين بالى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا (قوله نحو قبل وبعد الخ) سيأتى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث واذا واذ ولما ومع فى باب الاضافة وعلى مذ ومنذ فى باب حروف الجر وعلى سحر فى باب ما لا ينصرف (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية اهـ وفى التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة (قوله لان الظرف والجار والمجرور الخ) لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الاولى التعليل بما قلناه آنفا (قوله ثم الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أى ومنه مبنى على السكون كاذ عند اضافة اسم زمان اليها نحو بعد اذ هديتنا أو على غيره كامس عند الحجازيين (قوله وهو غدوة وبكرة) الاولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس الى الضحوة (قوله علمين لهذين الوقتين) أى علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ اسامة علما للحقيقة الاسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى لا النوعى اذ هو لا بد منه فلا اعتراض بان

(قوله اليراع) ذباب يرى بالليل كانه نار والسرج جمع سراج والمجدل القصر يخبو من خبت النار طفئت

عدم

عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين ويؤيد ماذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا اسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لاسير الليلة الى غدوة أو بكرة قال وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتك اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة والتعيين فى هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما فى يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما الى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الاجناس النكرات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما اه بعض اختصار وقال فى الهمع ذكر بعضهم ٣ أن غدوة فى الآية انما نونت لمناسبة عشيا اه (قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه مبنى على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمنذ وماركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء فان فقد التركيب وأضيف أحدهما الى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد فى الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وخالف الحريرى فى صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الاضافة أنه يأتى فى الصباح وحده كما يختص الضرب فى قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف وكبين بين فان فقد التركيب أعرب وتصرف ومنه مودة بينكم لقد تقطع بينكم ومن قرأه منصوبا فمرفوع المحل حملا له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك فى ومنا دون ذلك وقيل غير ذلك ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين الى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتا ذا صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم وأما خثعم فيخرجونهما عن الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع وانما منع غيرهم تصرفهما لقلة اضافة المسمى الى الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات الازمان القائمة مقام موصوفاتها اذا لم توصف فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ومن غير المتصرف بالتاء أيضا حوال وحوالى وحول وحولى وأحوال وأحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل اذا استعمل فى أصل معناه فهو متصرف وان استعمل فى معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره قال صاحب ديوان الادب ويستعمل حواليك مصدرا كالحيل لان الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشئ المحيط به يطلقان بمعنى القوة (قوله فالمنصرف نحو سحر الخ) فيه أن سحرا وليلا ونهارا ونحوها متصرفة ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى نجيناهم بسحر فكيف جعلها من غير المتصرف (قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد بها التعيين فان وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف والا صرف ففى مفهومه تفصيل فلا اعتراض والعلة الاخرى فى سحر العدل عن السحر وفى عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ احدى لغتين كما يأتى (قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشية وعتمة وانما لم يذكرهما لان صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني وأشار اليه الشارح فى عشية بقوله ومن العرب الخ قال الدماميني ولا يقدح فى تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية وقوله ومن العرب الخ اشارة الى مثال آخر لغير المنصرف من غير المتصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشية أى وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين اذ لا فرق وفى بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون اشارة الى اختلاف العرب فى بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم (قوله فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم لك أن تقول هذا من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم اذا كان المضاف اليه غير قابل لنسبة الحكم اليه كما هنا اذ لا يتصور كون

والتعريف * والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمنصرف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعتمة ومساء وعشية غير مقصود بها كلها التعيين وغير المنصرف نحو سحر مقصودا به التعيين ومن العرب من لا يصرف عشية فى التعيين (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه (وذلك فى ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه وشرطه افهام تعيين وقت أو مقدار نحو كان ذلك

قوله غدوة فى الآية صوابه بكرة اه

الجلوس فى القرب بالمعنى المصدرى فلم حكم على هذا بانه غير مقيس (قوله يكثر) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر (قوله أو مقدار) أى من الزمن وان لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أى غروب الثريا وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك استخراج ما فى الضرع من اللبن مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها وأما الحلب بالتحريك فاللبن المحلوب كذا فى القاموس (قوله لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا يجتنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا (قوله صفته وعدده الخ) أى دوال هذه المذكورات (فائدة) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال فى المغنى أجاز الفارسى فى قوله تعالى وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه اه قال الدمامينى ان أريد بالدنيا الازمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال فى عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان أريد بها هذه الدار من حيث هى مكان ففيه عطف زمان على مكان وفى الكشاف ما يقتضى منعه فانه لما تكلم فى تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين أو فى أيام مواطن كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اه ووجهه بعض الافاضل بان الفعل يقتضى لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شئ من ذلك وبان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما فى الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفى المسجد أو فى المسجد ويوم الجمعة وعليه جرى جدى ابن المنير فى الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف اه باختصار

﴿المفعول معه﴾

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وان كان تالى الواو اسم فاعل مضافا الى معموله فلا تفيده الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتى لان المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الاضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للازمنة الثلاثة فتفيده الاضافة تعريفا باعتبار دلالته على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرر وامثل ذلك فى قوله تعالى مالك يوم الدين ذكره يس فى حواشى المختصر (قوله تالى الواو) فيه اشارة الى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وان جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس ويجب ذكر هذه الواو اذ لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه كما فى المغنى (قوله التى بمعنى مع) أى التى للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أى مقارنته له فى الزمان سواء اشتركا فى الحكم كجئت وزيدا أو لا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها تقتضى المشاركة فى الحكم ولا تقتضى المقارنة فى الزمان وان وجدت فى نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لانصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما فى ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدمامينى ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو اشتركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو فى مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لان المعية فى مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فانها لمجرد العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله لا آتى بما من الفعل الخ سم (قوله أو اسم يشبهه) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فلينظر وجهه ثم رأيت فى المغنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال وقد أجيز فى حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل فى المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل عليه تمثيله فيما يأتى بقدنى فتأمل وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كما فى نحو) أى كالتالى للواو فى نحو الخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا للتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وان الاشارة بنحو الى غير سيرى من بقية العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الاظهر عدم زيادة

كخفوق النجم وطلوع الشمس وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة والاصل وقت خفوق النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (تنبيه) قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافا اليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافا اليه من اسم عين نحو لا أكلمه القارظين ولا آتيه الفرقدين والاصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى (خاتمة) مما ينوب عن الظرف أيضا صفته وعدده وكليته أو جزئيته نحو جلست طويلا من الدهر شرقى مكان وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت جميع اليوم جميع البريد أو كل اليوم كل البريد ونصف اليوم نصف البريد أو بعض اليوم بعض البريد

(المفعول معه)

(ينصب) الاسم الفضلة (تالى الواو) التى بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مفعولا معه) كما (فى نحو

سيرى والطريق مسرعة) وأنا سائر والنيل وأعجبنى سيرك والنيل فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن ونحو سرت والشمس طالعة فان تالى الواو فى الاول فعل وفى الثانى جملة وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو
وبالواو نحو جئت مع عمرو وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده وبكونها تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمرى وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لابى على وأما قولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد وما أشبهه فسيأتى بيانه (بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب) ذا النصب رفع بالابتداء خبره فى المجرور الاول وهو بما سبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق أى نصب المفعول معه انما هو بما تقدم فى الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو فى القول الاحق) خلافا للجرجانى فى دعواه أن النصب بالواو اذ لو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممتنع باتفاق وأيضا فهى حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه أن
لا يعمل الا الجر كحروف الجر لا بالخلاف خلافا للكوفيين وانما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فانها اختصت بالاسم ولم
يعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطى العامل لها

كما يكون الظرف وهو قوله فى نحو قصد المنصب بناء على طريقة المصنف من اعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا الى بقية القيود التى ذكرها الشارح (قوله سيرى والطريق) يفيد أنه لا يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى اه سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فهو مما يصح فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبان لان المصدر يخبر به عن الواحد وغيره (قوله وتشرب اللبن) أى بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغى أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب والا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع الشارح لان ظاهره أن الواو فى المثال بمعنى مع وهى انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا (قوله فان تالى الواو فى الاول فعل الخ) فيه أن تالى الواو فى الاول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركنى الجملة فى الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال أن مقدره قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة وبان المراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفى الثانى جملة) أى وان كانت الواو الحالية تفيد المقارنة (قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعا للمصرح هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنييها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعا كالمعطوف فى المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل فى التعريف نحو اشترك زيد وعمرا بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضيعته) أى اذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان أما اذا قدر مفردا معطوفا على ضمير ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه (قوله فلا يجوز فيه النصب) أى فى هذا المثال الاخير (قوله للصيمرى) بفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أى لفساده لتعين أن هذا لك ولا بيك على رأى الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتى فى محله (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا أجاز فى قوله * هذا ردائى مطويا وسربالا * أن سربالا نصب على المعية هذا والجمهور على أنه معطوف بالاغير كما سيأتى (قوله فسيأتى بيانه) أى فى قوله وبعد ما استفهام الخ (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أى بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أى حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والعامل فى صاحب الحال عامل فيها (قوله انما هو بما تقدم الخ) أى بواسطة الواو فهى معدية العامل الى المفعول معه دماميني (قوله لوجب اتصال) يعنى لصح اتصال الضمير اذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن ان واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لما سيذكره الشارح فى أوائل الاستثناء (قوله فهى حينئذ) أى حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدها لما قبلها اه معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى تأخيره وذكره قبيل قوله وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله ومما رد به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى وانما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا وبقى قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أى سرت ولابست النيل (قوله خلافا للكوفيين) تبع فى حكايته عنهم المصنف فى التسهيل قال الدماميني ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاخفش انتصابه على الظرف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الاصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده اعرابه عارية كما أعطى ما بعد الا التى

وتناول اطلاق الفعل الظاهر كامثل والمقدر كقوله * فالك والتلذذ حول مجد * أى ماتصنع والتلذذ ومن اعمال شبه الفعل قوله * فحسبك
والضحاك سيف مهند * وقوله فقدنى واياهم فان ألق بعضهم * يكونوا كتعجيل السنام المسرهد وقوله لاتحبسنك أثوابى فقد جمعت
* هذا ردائى مطويا وسربالا (٩٢) نصب على المفعول معه والعامل فيه مطويا لاهذا خلافا لابى على فى تجويزه الامرين (تنبيه)
أفهم بقوله سبق أن
المفعول معه لا يتقدم
على عامله وهو اتفاق
فلا يجوز والطريق
سرت وفى تقدمه على
مصاحبه خلاف والصحيح
المنع وأجاز ذلك ابن جنى
تمسكا بقوله جمعت
وفحشا غيبة ونميمة *
ثلاث خصال لست عنها
بمرعوى وقوله أكنيه
حين أناديه لاكرمه *
ولا ألقبه والسوأة اللقبا
على رواية من نصب
السوأة واللقب يعنى أن
المراد فى الاول جمعت
غيبة ونميمة مع فحش
وفى الثانى ولا ألقبه
اللقب مع السوأة لان من
اللقب ما يكون لغير
سوأة ولا حجة له فيهما
لامكان جعل الواو فيهما
عاطفة قدمت هى
ومعطوفها وذلك فى
البيت الاول ظاهر وأما
فى الثانى فعلى أن يكون
أصله ولا ألقبه اللقب
ولا أسوؤه السوأة ثم
حذف ناصب السوأة
(وبعد ما استفهام أو
كيف نصب) الاسم على
المعية (بفعل كون
مضمر) وجوبا (بعض
العرب) فقالوا ما أنت
وزيدا ومنه قوله ما أنت والسير فى متلف * وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد والاصل ما تكون وزيدا
وكيف تكون وقصعة فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير (تنبيهان)
الاول من ذلك أيضا قوله أزمان قومى والجماعة كالذى * لزم الرحالة أن تميل مميلا فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر للجماعة

بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل) تناول أيضا الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أى ماتصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذى يؤول اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفا فى هذا التركيب لانه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره المصنف فى التسهيل ويمكن اجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ماتصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به فى هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعى للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذى الاصل فى العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فان الداعى فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره الفاكهى (قوله فحسبك الخ) أى بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به لمحذوف أى ويحسب الضحاك أى يكفيه من أحسب اذا كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الاول بنائية وعلى الثانى اعرابية وروى كما فى المغنى جر الضحاك ورفعه أيضا فالجر قيل باضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الاصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف اليه (قوله فقدنى) أى يكفينى كتعجيل خبر يكونوا أى كذوى تعجيل والمسرهد السمين (قوله فى تجويزه الامرين) أى بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوى (قوله وهو اتفاق) أى محل اتفاق وفيه أن الرضى جوز تقدمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو وأباك والنيل سرت (قوله أكنيه) بفتح الهمزة أى أدعوه بكنيته (قوله قدمت هى ومعطوفها) أى ضرورة كما سيأتى فى باب العطف (قوله فعلى أن يكون الخ) فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل وأما اللقب فمفعول به ثان لالقب تقول لقبته لقبا وبلقب كسميته اسما وباسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لاحواج المفعولية المطلقة الى تأويل اللقب بالتلقيب (قوله بفعل كون) أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن اذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فى نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به فى نحو هذا لك وأباك أجيب بقوة الداعى للفعل فى نحو ما أنت وزيدا الوجود مقتضيين له تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذى كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فان فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا فى شرح التوضيح بأنه جواز وهو الحق (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أى ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير فى متلف) بفتح الميم اسم مكان أى طريق قفر يتلف فيه سالكه وهو شطر بيت من المتقارب المثلوم وأنشده فى الهمع وما أنت ولا ثم عليه (قوله فاسم كان مستكن) صريح فى أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره يس (قوله من ذلك) أى من اضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله (قوله أزمان قومى) جمع زمن وقومى اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذى خبرها أو حال أى كالراكب الذى والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أى بسبب أن تميل والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أى بسبب أن لا تميل ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومى فيكون الضمير

والتقدير أزمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه * الثاني ن قوله بعض العرب اشارة الى أن الارجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف اه

(والعطف ان يمكن بلا ضعف) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أحق) وأرجح من النصب على المعية كما في نحو جاء زيد وعمرو

وجئت أنا وزيدا اسكن أنت وزوجك الجنة برفع ما بعد الواو على العطف لانه الاصل وقد أمكن بلا ضعف ويجوز النصب على المعيه في مثله (والنصب) على المعية (مختار لدى ضعف النسق) اما من جهة المعنى كما في نحو قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ونحو قوله اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره واللياليا وقوله فكونوا أنتم وبني أبيكم * مكان الكليتين من الطحال لان في العطف تعسفا في الاول وتوهينا للمعنى في الثاني وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى واما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى الا مع الفصل ولا فصل فالوجه

النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (والنصب) على المعية (ان لم يجز العطف) لمانع معنوي أو لفظي (يجب) فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيدا (قوله ومنه) في الدماميني أن اجمع يكون بمعنى جمع فيصح العطف لكن فيه استعمال المشترك في معنييه اه

للجماعة بل هذا أقرب ومحمل لا مصدر بمعنى ميلا ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اه (قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الامثلة ولانها أعم الافعال اه دماميني وفيه انه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل (قوله وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب اذ القائل بان النصب سماعي كما سيأتي في الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولان الاصل في الواو العطف ومحل جواز الامرين اذا قصد المتكلم مطلق النسبة فان قصد التنصيص على المعية تعين النصب وان قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدماميني (قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الامر في الاسم الظاهر انما يمتنع اذا لم يكن تابعا أما اذا كان تابعا فلا لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل لمحذوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ (قوله لانه الاصل) أي الغالب في الواو (قوله ويجوز النصب على المعيه) المحل لفاء التفريع (قوله على تقدير لو تركت الخ) أي لان مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعه اياها بالفعل (قوله وتكثير عبارة) أي تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أي معية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتفطن (قوله اذا أعجبتك) أي أوقعتك في عجب ومعنى قوله وواكل أمره والليالي على العطف اترك أمره لليالي واترك الليالي لامره وهذا وجه التعسف الذي سيذكره (قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو وهما لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا في الاول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن (قوله وتوهينا) أي تضعيفا للمعنى في الثاني ووجهه اقتضاء كون بني الاب مامورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر المخاطبين بان يكونوا مع بني أبيهم وبحث فيه بانه ينتج التعين لا الرجحان فقط والى تعين النصب مال أبو البقاء وتبعه المصرح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدا وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفا ويجب خبر المبتدا لان حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا قال غير واحد وفيه أن محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما والا جاز حذف الجواب كما سيأتي لكونه ماضيا في المعنى * واعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين الاول كون أو للتخيير والمعنى اذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحد أمرين اما النصب على المعية واما النصب باضمار عامل الثاني كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب باضمار عامل نحو علفتها تبنا وماء باردا وعلى هذا حل الشارح غير انه زاد في النوع الثاني وجها وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الاول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الاول غير مسلمة لانه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولابست النيل (قوله مما لا يصح) أي من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه فأجمعوا أمركم وشركاءكم اذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال أجمع أمره وعلى أمره أي عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة ومنه والذين تبوءوا الدار والايمان اذ الايمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولا معه أو بتقدير أخلصوا مثلا أو بتأويل تبوءوا بلزموا (قوله كما في نحو ما لك وزيدا) أي بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لانه

وماشانك وعمرا الا ان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور رفيتعين النصب على المعية هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك كما في نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا فان العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع لانتفاء المصاحبة في الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فاول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فاول علفتها بانلتها وزججن زين كما ذهب اليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والاصمعي واليزيدي (أو اعتقد اضمار عامل) ملائم لما بعد الواو ناصب له (تصب) أي وسقيتها ماء وكحلن العيون والى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما (تنبيه) بقي من الاقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده انتهى (خاتمة) ذهب أبو الحسن الاخفش الى أن هذا الباب سماعي وذهب غيره الى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه ايراد الناظم وهو الصحيح والله تعالى أعلم

(الاستثناء) الاستثناء هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل فالاخراج جنس وبالا الى آخره

لايقول بوجوب اعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وغاية ما لم يمنعوا النصب كما منعوه في هذا لك وأباك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شانك وزيدا أو بمصدر لابس منويا بعد الواو فالتقدير ما لك وملابستك زيدا وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر منويا قلت قد اعتذر عن ذلك بان المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منويا وأطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه واذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى ما ملابستك زيدا اذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اه مع حذف وسنه يعلم أن في تعين نصب زيدا في المثال على المعية نظرا الا أن يجاب بما يأتي قريبا (قوله وماشانك وعمرا) بحث فيه الدماميني بانه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شان وابقاء المضاف اليه على جره كما في قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعين النصب فيه على المعية ممنوعة ويجاب بان تعين النصب فيه اضافي أي بالنسبة الى الجر على العطف على الضمير (قوله ممتنع عند الجمهور) أي جمهور البصريين لا النحويين لان الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون اعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره والذي في الدماميني أن أهل الامصار انضموا في المنع الى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت ارادة جمهور النحويين (قوله هذا) أي ما تقدم من الاقسام الثلاثة أو الاشارة للقسم الاخير والاول أولى (قوله لانتفاء المشاركة) أي مشاركة الماء للتبن في العلف والعيون للحواجب في التزجيج الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره (قوله وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني) قال سم فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعا لبعضهم ووجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الاعلام بها فائدة اه وأنت خبير بان قوله والعيونا لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب فلا تحصل له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به (قوله فاول العامل الخ) أي ويكون ذلك مجازا مرسلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ) عطف على يجب من عطف الانشاء على الاخبار للضرورة أو جريا على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد الخ بالمبتدا على جعل يجب خبرا عن النصب محذوف تقديره عاملا له (قوله نحو كل رجل الخ) المراد بنحوه كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه ايراد الناظم) حيث بوب له مع الابواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعيا (فائدة) قال الفارضي اذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى اليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا تاديبا وطلوع الشمس اه باختصار والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب

﴿الاستثناء﴾

السين والتاء زائدتان وهو من الثني بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الاخراج الخ) الظهر لان الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدري (قوله لما كان داخلا) أي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا من أول الامر في النية أو المراد باخراج ما كان داخلا اظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافي ما قالوه انه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله (قوله فالاخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالاخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو

فتحرر

فتحرير رقبة مؤمنة أكلت الرغيف ثلثه اقتل الدمى ان حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله المصرح (قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيوعه فيهما و بنحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرا فان المستثنى فى الاستثناء المفرغ داخل حقيقة الا أن الدخول تقديرى من حيث ان المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ (قوله ما استثنت الا) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى فى الشرح (فائدة) قال فى الهمع الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يتقدم معمول تالى الا عليها فيمتنع ما أنا زيدا الا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وما مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام الا زيدا أحد وما مررت بأحد الا زيدا خير من عمرو وأجاز الكسائى تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل بقوله * فما زادنى الا غراما كلامها * وقوله * وما كف الا ماجد ضر بائس * وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزبر ووافقه ابن الانبارى فى المرفوع والاخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الا زيد عندك وما مر الا عمرو بك وما جاء الا زيد راكبا واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو ما ضرب الا زيد (قوله مع تمام أى غير مفرغ) فى تفسير الشارح اشارة الى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة الى ذلك اذ يصح ابقاء التمام على مصدريته أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر (قوله موجبا كان) أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى وبعد نفى الخ تفصيلا لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالايجاب بقرينة ما يأتى فيكون مقابلا له وهو أظهر والمراد بالانتصاب على الاول ما يعم الواجب والجائز وعلى الثانى الواجب (قوله متحتم اتفاقا) فيه نظر فان الاتباع جائز فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شذوذا فشربوا منه الا قليل منهم وسيأتى أنه فى تأويل لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس منى قال شيخنا الظاهر أن الوجوب اضافى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز فى الاسم بعد الا فى التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اه وظاهر اطلاقه جريان ما ذكر فى المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده وعبارة الدمامينى اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع قلت وأهمل الاكثرون عد هذه الجملة فى الجمل التى لها محل من الاعراب وينبغى أن تعد على هذا اه أقول ممن عدها منها صاحب المغنى فانه قال والحق أنها تسع والذى أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها ومثل الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل على قول الفراء ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا قال وأما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم اذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه اذا لم يقدر الاصل أن تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو ويوم نسير الجبال وفى نحو أأنذرتهم فى تأويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك اه ومتى كان ما بعد الا جملة فالا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلا كما فى الدمامينى عن توضيح الناظم لكن ان نصب تالى الا فهى كلكن المشددة وان رفع فكالمخففة (قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا فى نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع ظاهران لا تحتاج صحتهما الى تقدير لكن الاشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى وفى نسخ سواء كان الاستثناء متصلا وهو الموافق للاشهر لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل الى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضا أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع لتبادر المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظى فيهما وقيل معنوى (قوله ما كان بعضا من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان

يخرج التخصيص ونحوه وما كان داخلا بشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرا وهو المفرغ والقيد الاخير لادخال المنقطع على ما ستراه (ما استثنت الا مع) كلام (تمام) أى غير مفرغ موجبا كان أو غير موجب (ينتصب) الا أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقا سواء كان المستثنى متصلا وهو ما كان بعضا من المستثنى منه

من جنس المستثنى منه لانه يصدق على قام القوم الا حمارا وجاء بنوك الا ابن زيد مع انهما من المنقطع وتأويل
الجنس بالنوع انما يدفع ورود الاول لا الثانى ولانه يخرج عنه نحو أحرقت زيدا الا يده مما كان فيه المستثنى جزأ
من المستثنى منه مع أنه من المتصل ويعلم من هذا أن المراد بالبعض فى التعريف ما يشمل الفرد والجزء
واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بانه لا يشمل الاستثناء فى قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى
وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من
المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع فينبغى أن يقال ان الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد الا
مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد أحد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الاول نحو
قام القوم الا حمارا وفقد الثانى نحو الآيتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم
ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل أفاده
الشهاب القرافى وأسهل منه أن يقال فى تعريف المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الا مثلا بها (قوله أو منقطعا)
شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الا ثعبانا وان لا يسبق ما هو نص فى خروجه فلا يجوز صهلت
الخيل الا الابل بخلاف صوتت الخيل الا الابل نقل شيخنا الاول عن الحلبى والثانى عن الشارح وصرح به
الدمامينى (قوله لا ما قبلها ولا بواسطتها) هذا رأى السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسى وجماعة
من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وعدل عن قوله فى التسهيل لا بما قبلها معدى بها الا ان التعدية
انما هى معروفة فى الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا كذا فى
الدمامينى وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول أخوتك بالمنتسبين لك بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا
مستقلا معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال (قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استثنت
الا مع تمام ينتصب وألغ الا الخ بناء على أن المراد الغاؤها عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف فى عامل المنقطع أيضا
ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الاقوال وهذا كله فى المتصل وأما المنقطع
فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه
حينئذ كلام مستأنف اه لكن قال الدمامينى بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضى اما المنقطع
فمذهب سيبويه أنه أيضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد الا عنده مفرد سواء كان
متصلا أو منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها
فلهذا وجب فتح أن الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا أنه شقى والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها فى الاغلب محذوف نحو جاءنى القوم الا حمارا أى لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد
يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا فى المنقطع بمعنى
سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل وتأويل البصريين أولى لان المستثنى المنقطع يلزم
مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما فى لكن وفى سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار الفلانى
وذلك اذا كان صفة وأيضا لكن للاستدراك والا فى المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها
فى حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اه مع بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعترض بانها دخلت على الفعل
فى نحو نشدتك الله الا فعلت كذا وأجيب بانها داخلة على الاسم تأويلا اذ المعنى لا أسألك الا فعلك كذا (قوله
فيجب فى الا الخ) لو قال فهى عاملة لاتضحت نتيجة القياس الذى ركبه من الشكل الاول التى أشار اليها بقوله
فيجب فى الا الخ (قوله ما لم تتوسط) أى لان العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها اهـ (قوله
ان كان التفريغ محققا) لعدم شئ فى اللفظ يشتغل به العامل (قوله وجوازا الخ) أى لان ما يشتغل به العامل
فى نية الطرح كما سيأتى فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا ورد عليه أنه
لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا الا على القول بان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه والصحيح أن العامل
فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بانه لما كان عامل

أو منقطعا وهو ما لم يكن
كذلك وسواء كان متقدما
على المستثنى منه أو
متأخرا عنه تقول قام القوم
الا زيدا وخرج القوم الا
بعيرا وقام الا زيدا القوم
وخرج الا بعيرا القوم
وهكذا تقول مع عامل
النصب والجر (تنبيه)
ناصب المستثنى هو الا لا
ما قبلها بواسطتها ولا
مستقلا ولا أستثنى مضمرا
خلافا لزاعمى ذلك على
ما أشعر به كلامه وصرح
باختياره فى غير هذا
الكتاب وقال انه مذهب
سيبويه والمبرد والجرجانى
ومشى عليه ولده لانها
حرف مختص بالاسماء
غير منزل منها منزلة الجزء
وما كان كذلك فهو عامل
فيجب فى الا أن تكون
عاملة ما لم تتوسط بين
عامل مفرغ ومعموله
فتلغى وجوبا ان كان
التفريغ محققا نحو
ما قام الا زيد وجوازا ان
كان مقدرا نحو ما قام
أحد الا زيد فانه فى تقدير
ما قام الا زيد لان أحدا
مبدل منه والمبدل منه
فى حكم الطرح وانما لم
تعمل الجر لان عمل الجر
بحروف تضيف معانى
الافعال الى الاسماء

البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا فى المعنى للبدل وكان المبدل منه فى نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه فى نية الطرح مفرغا للبدل (قوله وتنسبها اليها) عطف تفسير على تضيف (قوله تخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير فى حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافا لبعضهم والصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارة الخ) يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الاولى أن يقول ما فى شرحه على التوضيح وانما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجز اتصال الضمير بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لان الضمير يتصل بعامله (قوله لان الانفصال ملتزم الخ) أى لعدم عملها فى حال التفريغ (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفى لفظا ومعنى والنفى معنى فقط ولم يذكر النفى لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون لانه نهى فى المعنى ويمكن ادراجه فى النهى بان يراد به النهى ولو معنى فقط كما فى الآية فان النفى فيها بمعنى النهى وكما فى قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فانه شرط فى معنى النهى أى لا تولوا الادبار الا متحرفين فتأمل ومن النفى معنى فقط ويأبى الله الا أن يتم نوره أى لا يريد الله الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين أى لا تسهل الا عليهم لكن هذه الامثلة من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقل رجل يقول ذلك الا زيد أى لا رجل يقول ذلك الا زيد وأما لو فالنفى فيها ضمنى لا قصدى فاذا قلت لو جاءنى اخوتك الا زيد الا كرمتهم تعين النصب وأما لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجىء فى الشرح (قوله وهو الانكارى) مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما ان المستفهم عنه فى الاول غير واقع ومدعيه كاذب وفى الثانى واقع ومدعيه صادق وان كان ملوما فالمراد بكون الثانى فى معنى النفى أنه فى معنى نفى الانبغاء واللياقة ويقال للاول الابطالى أيضا (قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى ان لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتى فى المتن والا كان المختار النصب نحو ماجاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا لان اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ما قاموا الا زيدا ردا لقول قائل قاموا الا زيدا لتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب فى هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامينى بل نازع أبو حيان فى اختيار النصب فيها وفى الصورة قبلها كما فى الهمع ونحو ماقام الا زيدا أحد واذا انتقض النفى أو النهى بالا كانا فى حكم الاثبات فينصب ما بعد الا الثانية نحو ماشرب أحد الا الماء الا زيدا ولا تأكلوا الا اللحم الا عمرا ومامررت باحد الا قائما الا بكرا فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفى فيه ولا نهى اذ المعنى شربوا الماء الا زيدا وكلوا اللحم الا عمرا ومررت بهم قائمين الا بكرا قاله الدمامينى وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية فى صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو ماضربت أحدا الا زيدا وبه صرح فى المغنى قال الدمامينى ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء فى هذه الصورة (قوله وبالصريمة) أى فى الرملة المنصرمة من معظم الرمل والخلق بفتحتين البالى والعافى الدارس والنؤى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر والوتد معروف (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود أى ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان الكلام فى الاستثناء من كلام تام وما فى الآية مفرغ (قوله الاول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البدل يحل محل الاول فيقال ماقام الا زيد ولا يقال ماقام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد اصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام فى الواقع وان كان بعض مدلول لفظ أحد لغة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان الا قرينة على أن الثانى كان بعض ما يتناوله الاول لولاها قاله الدمامينى (قوله عطف نسق) أى لان الا عندهم من حروف العطف فى الاستثناء خاصة اه تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ماقام الا زيد وليس لنا حرف عطف يلى العامل

وتنسبها اليها والا ليست كذلك فانها لا تنسب الى الاسم الذى بعدها شيأ بل تخرجه من النسبة فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وانما لم يجز اتصال الضمير بها لان الانفصال ملتزم فى التفريغ المحقق والمقدر فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد اه (و بعد نفى) ولو معنى دون لفظ (أو كنفى) وهو النهى والاستفهام المؤول بالنفى وهو الانكارى (انتخب) أى اختير (اتباع ما اتصل) لما قبل الا فى اعرابه فمثاله بعد النفى لفظا ومعنى ماقام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا ومامررت باحد الا زيد ومثاله بعد النفى معنى دون لفظ قوله

و بالصريمة منهم منزل خلق
عاف تغير الا النؤى والوتد

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ومثال شبه النفى لا يقم أحد الا زيد وهل قام أحد الا زيد ومن يغفر الذنوب الا الله (تنبيهات) الاول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه وعند الكوفيين عطف نسق

باطراد وأجاب ابن هشام بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعتراض على مذهب البصريين واعترض أيضا بان بدل البعض لابد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود فى نحو ما قام أحد الا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل فى المثال بالا لدلالتها على اخراج الثانى من الاول وكونه بعضا منه كما مر عن الدماميني (قوله وهو موجب ومتبوعه منفى) أى ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بان البدل هو المستثنى وحده دون القول بانه هو مع الا وهو المفهوم من قول الرضى كما جاز فى نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفى مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجوز فى ما جاء القوم الا زيد أن يجعل قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم اهـ ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده (قوله فى عمل العامل) أى مماثل العامل لما عرفت أى بقطع النظر عن النفى والاثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفى والاثبات (قوله كأنه لم يذكر) أى ولا تعلق للنفى والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بان تخالفهما فى ذلك نظيرا وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو قام زيد لا عمرو (قوله اذا تعذر البدل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها الا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فان المنفى فى المثال التبعية للنصب محلا لا لفظا قاله سم (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتى انظر ما الحكمة فى ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ومثلوا له بنحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه أى فهلا جاز جر ما بعد الا فى المثال الاول والاخير ونصبه فى الثانى والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بان ذلك ليس قاعدة مطردة فى كل محل بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد فيها الا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الاول فمال اليه فى المغنى ووجهه بانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه و يصح احلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا فى باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه الى الثانى وأما الثانى فنقله فى المغنى عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بان هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الا زيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الا زيد وهذا القول الثانى انما يأتى على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى أنه بدل من الضمير المستكن فى الخبر والاقوال الثلاثة تأتى فى رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما فى المغنى وعلى الثانى يكون الاحلال لكون المعنى ما فى الوجود اله الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه فى المغنى بما نقل الدماميني جوابه ومر فى باب لا كلام فى ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن فى الخبر المقدر (فائدة) قال فى المغنى يجوز فى نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه وهو من محاسنه رفعه اقوله

فى ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها

اهـ وقوله وهو المختار أى لان الابدال من صاحب الضمير أرجح لانه الاصل ولانه لا يحوج الى التأويل الذى فى الابدال من الضمير وهو أن صحة الابدال من الضمير لشمول النفى للضمير معنى لان معنى ما أحد يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولابد من جعل رأى فى مثاله الثانى علمية على تقييد سيبويه جواز الابدال من الضمير بكون صاحبه مبتدأ فى الحال أو فى الاصل وقال الرضى أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذ شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفنى الا زيد لان المعنى ما أنصفنى أحد كلمته الا زيد بخلاف لا أوذى أحدا يوحد الله الا زيدا فلا يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس

قال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى وأجاب السيرافى بانه بدل منه فى عمل العامل فيه وتخالفهما فى النفى والايجاب لا يمنع البدلية لان سبيل البدل أن يجعل الاول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا واثباتا نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب * الثانى اذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاءنى من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا زيد وما زيد شيأ

ينفى بل الاذى فقط اه دماميني وشمنى (قوله الاشئ) بالرفع لمراعاة محل شيأ قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شئ خبر مبتدأ محذوف أى هو شئ لا يعبأ به والا حينئذ بمعنى لكن (قوله لا يزدادان فى الايجاب) أى على غير مذهب الاخفش والمراد لا يزدادان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع (قوله الا امرأتك بالنصب) كلامه مبنى على أن النصب على الاستثناء من أحد وفر الزمخشرى من تخريج قراءة الاكثر على اللغة المرجوحة وان جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء ورد بان اخراجها من أحد لا يقتضى أنها مسرى بها بل أنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها وقال فى المغنى الذى أجزم به أن قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة وان الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد فى قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه فى آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما فى آية لست عليهم بمسيطر (قوله تقول ماقام أحد الا حمارا) نقل عن القرافى أن أحدا اذا كان فى سياق النفى لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ماذكر مثالا للمنقطع واعلم أن الا فى المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم مالهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشرى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله فاعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم فى المستثنى المنقطع واعترض بانه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالمتصل) التشبيه فى مجرد جواز الابدال وان كان برجحان فى المتصل ومرجوحية فى المنقطع (قوله يجيزون ماقام أحد الا حمار) فحمار بدل غلط صرح به الرضى وقال سم بدل كل بملاحظة معنى الا اذ معنى الا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الاحد اه وفيه أنه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد من العام خاص كما يأتى نظيره صح فتدبر (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهى الابل التى يخالط بياضها صفرة (قوله عشية) منصوب على الظرفية باجاهد فى البيت السابق مكانها أى مكان الحرب والمشرفى نسبة الى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعافرى قاله العينى وفى المصباح مشارف الارض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اه فعلم أن المنسوب اليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس فى النسبة الى مشارف مشرفى لان القياس فى النسبة الى الجمع أن تنسب الى مفرده فقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمصمم اسم فاعل الماضى حده (قوله وعامله) أى السنان وهو ما يليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الابان يقال ماقام الا حمار وليس بها الا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وان كان المراد بدون الا أشكل علينا البيت اذ لا يقال ليس بها اليعافير لافساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثانى وأن المراد امكان التسلط ولو فى مادة أخرى فافهم (قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال وزيدا لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب النقص متفاوتة فاذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو فى المرة الاخرى يزيد فى النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلون فى نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل المشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر

الاشئ لا يعبأ به برفع مابعد الا فيهن وشئ ليس زيد بشئ الا شيء بشئ ينتفع به لان من والباء لا تزادان فى الايجاب ومن ولا لا يقدران عاملتين بعده كما تقدم فى موضعه ❋ الثالث أفهم قوله انتخب أن النصب جائز وقد قرئ فى السبع مافعلوه الا قليل منهم ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك بالنصب اه (وانصب) والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه (ما انقطع) تقول ماقام أحد الا حمارا ومامررت باحد الا حمارا هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة مالهم به من علم الا اتباع الظن (وعن تميم فيه ابدال وقع) كالمتصل فيجيزون ماقام أحد الا حمار ومامررت باحد الا حمار ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس ❋ الا اليعافير والا العيس

وقوله

عشية لا تغنى الرماح مكانها ❋ ولا النبل الا المشرفى المصمم

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن ❋ لنا خاطب الا السنان وعامله

(تنبيه) شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما فى الامثلة والشواهد فان لم يكن تسلطه وجب النصب اتفاقا

نحو مازاد هـذا المال الا ما نقص وما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وحيث وجد شرط جواز الابدال فالارجح عندهـم النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (فى النفى قد يأتى) على قلة بان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله لانهم يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع قال سيبويه وحدثنى يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالى الا أبوك ناصر (١٠٠)

(تنبيه) المستثنى منـــه حينئـــذ بدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منـه ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعا مامررت بمثلك أحد اه (ولكن نصبه) على الاستثناء (اختران ورد) لانه الفصيح الشائع ومنه قوله ومالى الا آل أحمد شـيعة * ومالى الا مـذهب الحق مـذهب بنصب آل ومذهب الاول واحـترز بقوله فى النفى عن الايجاب فانه يتعين النصب كما تقدم (تنبيه) اذا تقـدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيـه مذهبان أحدهما لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختارا كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كما فى نحو مافيها أحد الا أبوك صالح كانك لم تذكر صالحا وهـذا رأى سيبويه * والثانى أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصـبه راجحا وهو اختيار المـبرد والمازنى قال فى الكافية وشرحها وعنـدى أن النصب والبدل مستويان لان لكل مرجحا فتكافآ اه

محذوف تقديره فى المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله نحو مازاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم فى محل نصب لانك لو حذفت المستثنى منـه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا فى الدماميني وهو مبنى على أن الاستثناء فى الآية منقطع أى لكن من رحمه الله يعصمه وقيـل متصل أى الا الراحم وهو الله تعالى أو الا مكان من رحمهـم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة (قوله الا ما نقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله اذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك اذا كانت زائدة متعدية وأنه يقال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصـبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفى أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم انظر ولو منقطعا نحو ماجاء الاحمار أحد فيراد باحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ماجاء الاحمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره اه بادنى تغيير وجزم البعض بالتعميم وبضعفه بعد التكلف المتقدم (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لامتناع تقدمه عليهما عند المصنف وأما قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقدمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء الا زيدا القوم والقوم الا زيدا ضربت نعم ان قدم عليهما وتوسط بين جزأى الكلام نحو القوم الا زيدا جاؤا اذا جعل زيدا مستثنى من الضمير فى جاؤا فقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا وأجاز الكسائى تقديم المستثنى أول الكلام دماميني (قوله فى النفى) أى أو شبه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفى أو كنفى الخ (قوله قد يأتى على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أولا قولان والى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى (قوله بدل كل) أى من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى (قوله ان ورد) أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد ان ورد عن العرب وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بان نصبه أرجح والا فما ورد عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا (قوله بل يكون البدل مختارا) فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس الا أن يكون مبنيا على مذهب من يرى عـدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدنوشرى (قوله لان لكل مرجحا) فمرجح البـدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة (قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالاضافة فتجويز الشيخ خالد لها سهو وقوله الا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغى أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظا ويمكن الجواب بحمل كلامه من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وقوله وهو أى تفريغ العامل السابق (قوله يكن) أى السابق أو مابعـد كما لو الا عدما أى عند غير الكسائى أما هو فيجيز النصب فى نحو ما قام الا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجرورا الخ وما فى قوله كما لو الا عدما يجوز أن تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم الا أى كذى عدم الا فى الحكم وقول البعض ان الكلام على تقدير مضاف أى كحكم عدم الا ليس بشئ قال الشيخ خالد والا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم اه وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيـه يعود الى السابق أو مابعـد فالا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر فى نحو ما على الرسول الا البـلاغ فحال هـذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد الا مبتـدأ أو كالفعل فى نحو

(وان يفرغ سابق الا) من ذكر المستثنى منه (لما بعد) أى لما بعد الا وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله أولا ما استثنت الا مع تمام (يكن كما لو الا عدما) فاجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من اعراب ولا يكون هـذا الاستثناء المفرغ الا بعد نفى أو شبهه فالنفى نحو وما محمد الا رسول

وماعلى الرسول الا البلاغ المبين وشبه النفي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يقع ذلك في ايجاب فلا يجوز قام الازيد وأما ويأبى الله الا أن يتم نوره فمحمول على المعنى أي لا يريد (تنبيهات)
الاول الضمير في يكن يجوز أن يكون عائدا على سابق أي يكون السابق في طلبه لما بعد الا كالو عدم الا وأن يعود على ما من قوله لما بعد أي يكون ما بعد الا في تسلط ما قبل الا عليه كالو عدم الا * الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكد فلا يجوز ماضربت الا ضربا وأما ان نظن الا ظنا فمتأول * الثالث قوله سابق أحسن من قوله في التسهيل عامل لان السابق يكون عاملا وغير عامل كما في الامثلة اه (وألغ الا ذات توكيد) وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد الا قبلها بدلا منه وذلك ان توافقا في المعنى ومعطوفا عليه ان اختلفا فيه فالاول (كلا * تمرر بهم الا الفتى الا العلا) فالعلا بدل كل من الفتى والا الثانية زائدة لمجرد التأكيد والتقدير الا الفتى العلا * والثاني نحو قام القوم الا زيدا والا عمرا فعمرا عطف على زيد والا الثانية لغو والتقدير قام القوم الا زيدا وعمرا ومن هذا قوله * وما الدهر الا ليلة ونهارها * والا طلوع الشمس ثم غيارها * أي وطلوع الشمس وقد اجتمع البدل والعطف في قوله مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله أي عمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل ورمله معطوف (قوله أي جملك) قال السيد أي جملك الشبيه بالشيخ في التوصل للمقصود بكل اه وبه تعلم بطلان كل ما قيل هنا وتمثيل الشارح مبني ان رمله معطوف على عمله

ماقام الازيد بخلاف هذا اللفظ وهي كونه فعلا لم يذكر له فاعل قبل الا تقتضي رفع ما بعد الا فاعلا وقس وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب ثم لا تنافي بين كون تالي الا في التفريغ مستثنى وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا في نحو ماقام الازيد وما زيد الا قائم لان الاول بالنظر الى المعنى لان تالي الا مستثنى من مقدر في المعنى اذ المعنى ماقام أحد الازيد وما زيد شئ الا قائم والثاني بالنظر الى اللفظ نقله الدماميني عن الشلوبين (قوله وماعلى الرسول الا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لان الآية التي فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فانها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين (قوله ولا يقع ذلك في ايجاب) جوزه ابن الحاجب فيه اذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز أن تقرأ في جميع الايام الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيدا اذ من المحال أن تضرب جميع الناس الا زيدا (قوله فلا يجوز قام الا زيد) لان المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد ولا قرينة في الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي نحو مامات الا زيد وأجيب بانه قليل فأجرى الحكم فيه طردا للباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بان يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت اليه طردا للباب نظير مامر (قوله لجميع المعمولات) أي المعمولات بالاصالة أما التوابع فلا تفريغ لها الا البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي في الصفات أيضا قاله سم (قوله الا المصدر المؤكد) أي لان فيه تناقضا بالنفي أولا والاثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ماسرت الا والنيل (قوله فمتأول) أي بكونه مصدرا نوعيا أي الا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض (قوله كما في الامثلة) فانه عامل فيما عدا ماعلى الرسول الا البلاغ وغير عامل في ماعلى الرسول الا البلاغ لان الخبر لا يعمل في المبتدا على الراجح نعم ان جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفي كان عاملا (قوله وألغ الا الخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون في الايجاب والنفي وشبهه (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم (قوله بدلا منه) أي بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني الازيد الا وجهه أو اشتمال نحو ما أعجبني الازيد الا علمه أو اضراب نحو ما أعجبني الازيد الا عمرو أي بل عمرو وأفاده في التصريح فقول الشارح ان توافقا في المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضي (قوله ومعطوفا عليه) أي بالواو خاصة كما في التسهيل (قوله ان اختلفا فيه) الا اذا كنت غالطا أو أردت الاضراب اه يس أي فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فالعلا بدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتى مبني على جواز الابدال من البدل واستشكل سم كون العلا بدلا اذا نصبنا الفتى على الاستثناء بان الصحيح أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون الا مؤكدة للاحتياج اليها للعمل في البدل والفرض أنها مؤكدة فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جررنا الفتى بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البدل والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء (قوله والتقدير الا الفتى العلا) صريح في أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فهو على أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا حينئذ الا مقدرة فعلم أن الا قد تعمل مقدرة أي حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر في حذف الا مزيد كلام (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أي غيابها من غارت الشمس أي غابت (قوله مالك من شيخك) أي جملك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أي بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق

السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر وتعدد المستثنى قال الدماميني مامخلصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف شيآن وموهم ذلك ان كان فى الايجاب فالاول مستثنى والثانى معمول عامل مضمر وان كان فى غيره فكذلك أو الاول بدل مثال الايجاب أعطيت القوم الدراهم الازيدا الدنانير فزيدا منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول لمحذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيأ الازيدا درهما فزيدا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول لمحذوف وماضرب أحد الابكر خالدا فبكران رفعته كان بدلا من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا الازيدا عمرا وماضرب أحدا أحدا الازيد بكرا ورده المصنف بان البدل لم يعهد تكرره الافى بدل البداء وبان حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا فى باب الاستثناء اقترانه بالا مغنيا عن الضمير والاسم الثانى غير مقترن بالا لفظا ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما فى الامثلة المتقدمة لان العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما فى ماجاءنى أحد الازيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثانى على أنه مفعول لمضمر أى وجاءنى عمرو اه وفى حاشية المغنى للدماميني أن جماعة أجاز وانصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف فى مواضع منها لاتدخلوا بيوت النبى الآية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر فى كل منهما مقصود أى لاتدخلوا فى وقت من الاوقات على حال من الاحوال الافى هذا الوقت على هذه الحال اه (قوله لاتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لالتوكيد كما أشار اليه الشارح بالاضراب (قوله بالعامل المفرغ) حمل العامل على ماقبل الا تبعا للموضح وحمله المرادى على الا أى اترك تأثير الا النصب فى واحد أى لاتجعلها مؤثرة فى واحد ويؤيد الاول قوله بما بالا اذ لو كان العامل هو الا لكان القياس أن يقول بما به وان أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرا هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فانه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير الا فيه وان كان يعلم من قوله فيما مر وان يفرغ سابق الا الخ ويؤيد الثانى عدم احواجه الى تقدير فى دع (قوله باقيا فى واحد) دفع به ايهام المتن أن المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا فى البقية هذا ان أريد بالعامل ماقبل الا كما مشى عليه الشارح فان أريد به الا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير الا النصب فى واحد أى لاتجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب فى البقية (قوله وليس عن نصب الخ) مغنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع الى الواحد أو الى التأثير ومغنى خبر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لانا نقول الافى هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها (قوله والاول أولى) أى لقربه من العامل تصريح (قوله ودون تفريغ مع التقدم) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اه وهو انما يصح على مذهب من يجيز التنازع فى المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور أى أمض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لان مابعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ماذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم (قوله وماقام الازيدا الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق الخ لان مامر فى غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز اعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير مامر فى مالى الا أبوك ناصر ونصب ماعدا هذا الواحد على الاستثناء قال وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع الخ ينبغى أن يكون باعتبار الاغلب والاشهر واعترض بانه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبى واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى ثبتت فيه (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا برجحة فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا مادرج عليه الشارح فى تقرير المتن (قوله أمافى الايجاب فطلقا) أى فى جميعها بقرينة مابعده وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الايجاب وصورة النفى فيكون قوله وحق

والا المقرونة بكل منهما مؤكدة (وان تكرر لا لتوكيد) بل لقصد استثناء بعد استثناء ولا يخلو اما أن يكون ذلك مع تفريغ أولا (فمع * تفريغ التأثير بالعامل المفرغ (دع) أى اتركه باقيا (فى واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه) أى سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مغنى) فتقول ماقام الازيد الاعمرا الا بكرا وماضربت الازيدا الاعمرا الابكرا ومامررت الابزيد الاعمرا الابكرا ولا يتعين لاشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلته به جاز والاول أولى (ودون تفريغ مع التقدم) على المستثنى منه (نصب الجميع) على الاستثناء (احكم به والتزم) نحو قام الازيدا الاعمرا الابكرا القوم وماقام الازيدا الاعمرا الابكرا أحد (وانصب لتأخير) عنه أما فى الايجاب فطلقا نحو قام القوم الازيدا الاعمرا الا بكرا وأما فى غير الايجاب فكذلك (و) لكن (جئ

بواحد * منها) معربا بما يقتضيه الحال (كما لو كان دون زائد) عليه ففي الاتصال تبدل واحدا على الراجح وتنصب ماسواه (كلم يفوا الا امرؤ الا علي) الا بكرا فعلي بدل من الواو فانه لا يتعين للابدال واحد لكن الاول أولى ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل وعلي منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي الانقطاع بنصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام أحد الا حمارا الا فرسا الا جملا ويجوز الابدال على لغة تميم (وحكمها) أي حكم هذه المستثنيات سوى الاول (في القصد حكم الاول) فان كان مخرجا لوروده على موجب فهي مخرجة وان كان مدخلا لوروده على غير موجب فهي أيضا مدخلة (تنبيه) محل ما ذكر اذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت أما اذا أمكن ذلك كما في نحو له على عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا فقيل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من أصل العدد والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه فعلى الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد اه (واستثن مجرورا

بواحد بيانا للراجح في بعض الصور الداخلة في قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الايجاب فيكون قوله وجئ بواحد مقابلا له تأمل (قوله بواحد) أي فقط وأجاز الابدي اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف (قوله كما لو كان) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير في كان والكلام على تقدير مضاف أي وجئ بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودي تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالاولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أي مجيأ كوجوده الخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة (قوله تبدل واحدا على الرجح) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع (قوله كلم يفوا) لواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فصار يفيوا انتقلت ضمة الياء الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله ويجوز الابدال) أي في واحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى المقصود من ادخال واخراج كما بينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالاخراج أنه دائما اخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة لان كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والنفي لكن اذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما للادخال في النسبة الثبوتية أي مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم (قوله محل ما ذكر) أي من أن حكمها في القصد حكم الاول هذا ما يفيده ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف في تسهيله عدم امكان استثناء بعضها من بعض قيدا فيما ذكر من التفصيل في الا المتكررة لا للتوكيد (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو له على عشرة الا ثلاثة الا أربعة فذهب السيرافي أن الاربعة كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وزعم الفراء أن المقر به في هذه الصورة أحد عشر لانك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك الا أربعة جريا على قاعدة أن الاستثناء الاول اخراج والثاني ادخال ورد بان هذه القاعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم ان قول الفراء هذا أعجوبة من الاعاجيب ويمكن أن يتكلف له وجه بجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة الا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الا أربعة فتأمل (قوله فطريق معرفة ذلك) أي كونه مقرا بسبعة في المثال (قوله في المراتب الوترية) كالاولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب * أحدها وهو الاصح أنه يعود للكل الا لدليل يخصصه بالبعض كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو الا لا الافعال السابقة وسواء سيقت الجمل لغرض واحد أولا كان عطفها بالواو أو بغيرها * ثانيها ان اتحد العامل فللكل او اختلف فللاخيرة فقط اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا * ثالثها ان سيقت لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامي ووقفت بستاني على أخوالي الا أن يسافروا فللكل والا فللاخيرة فقط نحو أكرم العلماء واعتق عبيدك الا الفاسق منهم * رابعها ان عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فللاخيرة فقط * خامسها للاخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فانه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للاول نحو قم الليل الا قليلا نصفه فالا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو استبدلت الا زيدا أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الا زيدا أصحابنا

بغير معربا * بما المستثنى
بالا نسبا) مجرورا مفعول
باستثن وبغير متعلق
باستثن ومعربا حال من
غير وبما متعلق بمعربا
وما موصول صلته نسب
والمستثنى متعلق بنسب
وبالا متعلق بمستثنى
والمعنى أن غيرا يستثنى
بها مجرور باضافتها اليه
وتكون هى معربة بما
نسب للمستثنى بالا من
الاعراب فيما تقدم

أصحابكم وملكت الا الاصاغر أبناؤنا عبيدنا وضرب الا الزيد أصحابكم أصحابنا وملكت الا الاصاغر عبيدنا أبناؤنا فالابناء فى المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسنيات وأصبى الزيدين نساؤهم الاذوى النهى واستبدلت الا الزيد الاماء نا بعبيدنا اه همع ببعض تصرف وقوله كما فى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية أى وكما فى قوله تعالى الا من اغترف غرفة بيده فانه استثناء من جملة فمن شرب منه فليس منى لا من جملة ومن لم يطعمه فانه منى لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لاباحة الاغتراف باليد لهم والذى حرم عليهم الكرع فى الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل كذا فى المغنى والدمامينى عليه وما ذكره فى الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشريكهما والاعادة لهما معا ومثل له الدمامينى بنحو اهجر بنى زيد وبنى عمرو الا من صلح فمن صلح مستثنى من بنى زيد وبنى عمرو جميعا (فائدة) يقع تالى الا خبرا لما قبلها نحو ما زيد الا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد الا قام كما فى الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو ما جاءنى زيد الا ضاحكا أو يضحك أو وقد ضحك أو يده على رأسه وجعل منه نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن وما أنعمت عليه الا شكر قال الدمامينى وهو لا ينطبق على المراد اذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء فى ترتب الثانى على الاول وليس المراد أنك لم تنعم عليه الا فى حال شكره أو فى حال عزمه على الشكر حتى تكون حالا مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثانى على أن المعنى ما أنعمت عليه الا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشرى أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل الا قائم وما مررت بأحد الا زيد خير منه أو يقوم وجعله الاخفش وأبو على والمصنف فى الاول صفة بدل محذوف أى الا رجل قائم وفى الثانى حالا قاله الدمامينى ومما جعله الزمخشرى من التفريغ فى الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالى الا خبر المحذوف موصوف بالجار والمجرور وتقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدمامينى بان الاختصاص اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما فى الآية أو بفى ورده الشمنى بانه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما فى التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها الا فى الانقطاع ولا تضاف الى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه فى التسهيل أنها اسم لكنه قال فى توضيحه المختار عندى أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدمامينى وبقى خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما فى المغنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتى بمعنى من أجل أيضا كما فى حديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هى فيه بمعنى غير على حد قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

كذا فى المغنى أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدمامينى قال السيوطى هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل وأجرى الشاطبى فى غير التفاصيل السابقة فى تكرار الا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال فى غير بالالغاء اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثن) الوجه أن يقال تنازعه استثن ومجرورا اه سم (قوله معربا) وقد تبنى على الفتح فى الاحوال كلها عند اضافتها الى مبنى كما فى التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح فى نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله الفارضى وفى التصريح تفارق غير الا فى خمس مسائل احداها أن الا تقع بعدها الجمل دون غير * الثانية أنه يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم

الاجيد * الثالثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد * الرابعة أنه يجوز أن يقال ماقام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ماقام الا زيد وعمرو ولا يجوز مع الا مراعاة المعنى * الخامسة أنه يجوز ماجئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ماجئتك لغير ابتغاء معروفك وماذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا أيضا كما سيأتى (قوله فيجب نصبها فى نحو قام القوم غير زيد) أى على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب والتمام كما تقدم فينبغى أن يجوز رفع غير قاله سم (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله وفى نحو ماقام أحد غير حمار) معطوف على قوله فى هذا المثال (قوله ويمتنع فى نحو ماقام غير زيد) أى عند غير الكسائى فانه أجاز فى نحو ماقام الا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير الخ) أى وضعها الاصلى على أن يوصف بها لانها فى معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به قال الرضى والاصل الاول والثانى مجاز (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول فى المثال فانه مبهم باعتبار عينه (قوله فان الذين جنس الخ) حاصله أن غير متوغلة فى الابهام فلابد لوقوعها صفة لمعرفة فى الآية من تأويل فاما أن يراعى أصلها من التوغل فى الابهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة فى المعنى فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التنكير وهذا هو الذى أشار اليه الشارح بقوله فان الذين الخ وحاصله التأويل فى الموصوف بتقريبه الى النكرة وأما أن يراعى ضعف ابهامها فى هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التعريف وهذا هو الذى أشار اليه الشارح بقوله وأيضا الخ وحاصله التأويل فى الصفة بتقريبها الى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض مراده بقوله وأيضا فهى اذا وقعت الخ افادة أن غيرا اذا وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف ابهامها دون أن يقول زال ابهامها فافهم بقى شئ آخر وهو أن فى غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف اذا وقعت بين ضدين كما فى صراط الذين أنعمت الآية فعلى هذين القولين تكون فى الآية صفة وعلى الاول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج الى التأويل الذى ذكره الشارح الا وقيل انها لا تتعرف مطلقا وانها فى الآية صفة ولم نعثر عليه (قوله فلما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالاضافة للمفرد على أن بعضهم بنيها حينئذ كما تقدم وعبارة الرضى فى توجيه حمل غير على الا وحمل الا على غير نصها أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها الموصوفها اما ذاتا أو صفة وأصل الا مغايرة مابعدها لما قبلها نفيا أو اثباتا فلما اجتمع مابعد الا ومابعد غير فى معنى المغايرة حملت الا على غير فى الصفة فصار مابعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو اثباتا وحملت غير على الا فى الاستثناء فصار مابعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا أن حمل غير على الا أكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف فى الاسماء أكثر منه فى الحروف فلذلك تقع غير فى جميع مواقع الا انتهت وبها يتضح كلام الشارح (قوله فيوصف بها) أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد فى حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدمامينى قال ولو ذهب ذاهب الى أنها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل فى لا فى نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على مابعده بطريق العارية على ماصرح به السخاوى اه ونظير ذلك أيضا أل الموصولة فيعرب مابعدها مضافا اليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اعراب الا الظاهر فيه ويبنى على ذلك كما أفاده الدمامينى أن الوصف بمجموع الا ومابعدها على حرفيتها أو بها وحدها على اسميتها فيكون ذكر مابعدها لبيان ماتعلقت به المغايرة (قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا فى اللفظ دالا على متعدد فى المعنى كغيرى فى المثال الآتى

فيجب نصبها فى نحو قام القوم غير زيد ومانفع هذا المال غير الضرر عند الجميع وفى نحو ماقام أحد غير حمار عند غير تميم وفى نحو ماقام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجح فى هذا المثال عند قوم وفى نحو ماقام أحد غير حمار عند تميم ويضعف فى نحو ماقام أحد غير زيد ويمتنع فى نحو ماقام غير زيد (تنبيهات) الاول أصل غير أن يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذى كنا نعمل أو شبهها نحو غير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوام باعيانهم وأيضا فهى اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فلما ضمنت معنى الا حملت عليها فى الاستثناء وقد تحمل الا عليها فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه وأن يكون نكرة أو شبهها فالجمع نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وشبه الجمع كقوله

ويشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية وانما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لاصلها
وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة فى التنكير (قوله سلمى) أى يا سلمى والدهر
نصب على الظرفية المستقرة خبر الفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده
وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمنى
(قوله صفة لغيرى) فيه تسمح اذ الصفة الا لكن لما ظهر اعرابها فيما بعدها صار كانه هى وفى النكت عن التسهيل
أن الوصف الا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله (قوله أنيخت) أى الناقة والمراد بالبلدة الاولى
صدرها وبالثانية الارض التى أناخها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبى
فاستعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة فى البيت مخصصة مع أن ما بعد الا مخالف لما قبلها اذ ما بعدها مفرد وما
قبلها جمع وسيأتى عن المغنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدماميني بان البغام هنا متعدد بحسب
المعنى فلا تخالف * واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية
كما فى الآية وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية كما فى البيت الاول والعكس كما فى البيت الثانى وأن يكون
شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بال الجنسية ولم يمثل له الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراك على
قوله وقد تحمل الا عليها (قوله لا يجوز حذف موصوفها) أى لان الوصف بها خلاف الاصل بخلاف غير (قوله فى
ذلك) أى فى عدم جواز حذف موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أى الا فيما اذا كان الموصوف
بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتى فى النعت (قوله الا حيث يصح الاستثناء)
قال سم يمكن أن يوجه بان غيرا انما حملت على الا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل الا عليها الا حيث يصح الاستثناء
(قوله اذا دانق) بكسر النون وفتحها ويقال أيضا داناق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم
كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم الا سدسا ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق
وصفه بالا وبهذا يجاب أيضا عما يقال الوصف فى هذا المثال مؤكد وسيأتى عن المغنى أن الوصف عند مطابقة
ما بعد الا لما قبلها فى الافراد مثلا مخصص قاله الدماميني (قوله لانه يجوز الا دانقا) أى بناء على جواز استثناء
الجزء من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لانه يمتنع الا جيدا) أى لان درهم نكرة فى سياق
الاثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكفى شموله للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندى رجل الا زيدا
وان أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة اذا حصلت الفائدة (قوله وقد يقال الخ) أشار بقد الى امكان دفعه
وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء فى قولهم لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل
والمنقطع وانما يمتنع فى الآية والمثال المتصل لا المنقطع قال الدماميني وهذا يقتضى لغو الشرط المذكور لكونه
لم يحترز به عن شئ وهو كلام متين وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لان الاصل فى القيود أن تكون لبيان
الواقع لا يقاومه (قوله لو فى كان فيهما آلهة الا الله الخ) أى فانه لا يجوز فى الا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها
بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ أما الاول فلان التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات
العلية لفسدتا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد
ولهذا كان الا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد
ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص نحو لو كان
معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤكد كالآية ويؤخذ هذا من قول النحاة اذا قيل له
عندى عشرة الا درهما فقد أقر له بتسعة وان قال الا درهم فقد أقر له بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل
عشرة مغايرة للدرهم وأما الثانى فلان آلهة جمع منكر فى الاثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها
كذا فى المغنى ويمثل هذا الثانى يوجه عدم صحة الاستثناء فى المثال أعنى لو كان معنا رجل الخ كما قاله سم فان
قلت لو للامتناع وامتناع الشئ انتفاؤه فتكون النكرة فى الآية والمثال فى سياق النفى فتعم قلت قال
الدماميني العرب لا تعتبر مثل هذا النفى بدليل أنهم لا يقولون لو جاءنى ديار أكرمته ولا لو جاءنى من أحد أحسنت

لو كان غيرى سلمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر
فالا صارم صفة لغيرى
ومثال شبه النكرة قوله
أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات الا بغامها
فالاصوات شبيه بالنكرة لان تعريفه بال الجنسية لكن تفارق الا هذه غيرا من وجهين
أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال جاءنى الا زيد ويقال جاءنى غير زيد ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها * ثانيهما أنه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندى درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيد لانه يمتنع الا جيدا ويجوز عندى درهم غير جيد هكذا قال جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم فى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

اليه

اليه ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز مافيها ديار وما جاءني من أحد فان قلت جوز الزمخشري في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بان النكرة في الاثبات تعم اذا قامت قرينة العموم والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن أمثلة سيبويه) أى لا لا الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله وشرط ابن الحاجب الخ لان ماذكره ابن الحاجب عكس ماذكره تلك الجماعات قال الشمني قال الرضي مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال و يجوز في قولك ما أتاني أحد الا زيد أن تقول الا زيد بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ الخ) أى لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الاصفة بل للاستثناء وأتى بالفرقدين بالالف جريا على لغة من يلزم المثنى الالف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية الا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل (قوله كانتصاب الاسم بعد الا) أى في أن نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل فيما بعد الا هو الا على الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتي قاله الدماميني وانظر اذا لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعني مقدرا فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به في محل ما بعد خلا وعدا اذا جرا كما سيأتي كل محتمل (قوله وعلى الحال عند الفارسي) فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد في الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لا في الاصل ولا في الحال (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الابهام في كل (قوله ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على الا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل (قوله ما قام أحد غير زيد) أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفي والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع في عمرو وان جاز فيه النصب أيضا نظرا الى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بالا ونصب غير مع النفي والاتصال فتلخص أن في عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح اليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بانه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية في نحو ذلك (قوله انه من العطف على المحل) أى محل مجرور غير بحسب الاصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على الا لما تقدم من أن الاصل في مجرور غير والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الاضافة أن يجرى عليه الاعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير على الا فسقط ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الاعراب في الحال أو بحسب الاصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذى هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر الخ هذا ما قاله سم وقال الاسقاطي الذى يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر الخ بيان للمراد من القسمين اه والانصاف أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة وللبيان بعد الاجمال وفي الهمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم الا انه اذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا واعلم أن تابع المستثنى بالا كتابع المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ماذكره المصنف في التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بالا مراعاة لكون الا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك في الا (قوله من الاحكام) كوقوعها

ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه
لعمر أبيك الا الفرقدان

الثاني انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد الا عند المغاربة واختاره ابن عصفور وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش * الثالث يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لان المعنى غير زيد الا زيدا وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لانه على معنى الا زيد وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل وذهب الشلوبين الى أنه من باب التوهم (ولسوى) بالكسر و (سوى) بالضم مقصورتين و (سواء) بالفتح والمد (اجعلا * على الاصح ما لغير جعلا) من الاحكام فيما سبق لانها مثلها لامرين أحدهما اجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد

وأنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان * والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف والواقع فى كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربى أن لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم فى سواكم الا كالشعرة البيضاء فى الثور الاسود وقول الشاعر ولا ينطق الفحشاء من كان منهم * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا وقوله وكل من ظن (١٠٨) أن الموت مخطئه * معلل بسواء الحق مكذوب وبالاضافة قوله فاننى والذى يحج له الناس

بجدوى سواك لم أثق

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله

واذا تباع كريمة أو تشترى

فسواك بائعها وأنت المشترى ومرفوعة بالناسخ قوله أأترك ليلى ليس بينى وبينها سوى ليلة انى اذا لصبور وبالفاعلية قوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا

وحكى الفراء أتانى سواك ومنصوبة بالـ قوله

لديك كفيل بالمنى لمؤمل وان سواك من يؤمله يشقى

هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لانها يوصل بها الموصول نحو جاء الذى سواك قالوا ولا تخرج عن الظرفية الا فى الشعر وقال الرمانى والعكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل اهـ (تنبيهات) الاول بغير) حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المد مع الكسر * الثانى أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير ويساعده قوله فى التسهيل تساويها مطلقا سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير * الثالث تفارق سوى غيرا فى أمرين أحدهما أن المستثنى

فى الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ قاله الدمامينى (قوله وأنه لا أحد منهم الخ) عطف على اجماع عطف لازم على ملزوم (قوله أن من حكم بظرفيتها) أى من النحاة فلا ينافى ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما الا ما يشمل الرمانى والعكبرى اذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها وقوله بظرفيتها أى بكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتى (قوله خلاف ذلك) أى خلاف ما حكم به من اللزوم (قوله ولا ينطق الفحشاء) أى نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعداه بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن فى قوله منا ولا من سوائنا بمعنى فى متعلقة بينطق (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل أن تكون فى البيت خبرا مقدما (قوله كريمة) أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما فى العينى وقال بعضهم لا مانع من ابقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله اذا تباع وقوله وأنت المشترى راجعا لقوله أو تشترى والمعنى اذا وجد بيع الكريمة فلا يوجد منك بل من سواك واذا وجد شراؤها فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله انى اذا) أى اذا تركتها فى هذه الحالة فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وليست اذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما فى البيت قبله (قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد وقوله يشقى أى يخيب أمله (قوله أن سوى من الظروف) أى المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض فمعنى جاء الذى سواك فى الاصل جاء الذى فى مكانك أى حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ولهذا لم يتصرف أفاده فى الهمع (قوله لانها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل الا على كونها تقع ظرفا لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وانما حذف صدر الصلة لطولها بالاضافة أو حالا معمولة لثبت مضمرا (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أى عن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر عن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكته لا تكون الا منصوبة على الظرفية وعلمه بجرها فى النثر عن مما يرد عليهم فافهم (قوله الا فى الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالابيات السابقة (قوله وهذا أعدل) أى لانه لا يحوج الى تكلف فى موضع من المواضع (قوله لان كثيرا من ذلك أو بعضه الخ) الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الاضرابية عن التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر عن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولا به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه اشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه وأما قول البعض المراد كثرته فى نفسه لانه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر عن خاصة لانه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الادلة الاربعة كثيرة بالنسبة اليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أى بكونه شاذا أو ضرورة (قوله حكى الفاسى) لا حاجة لاسناد للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم (قوله أفهم كلامه) أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وان لم يذكره المصنف هنا (قوله أن المستثنى

بغير) مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أى فى قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو
ليس لا غير بل هى مستثنى فالمحذوف ما أضيف اليه غير لا المستثنى الا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشئ
والمضاف اليه غير أفيدت مخالفته لغيره هذا ملخص ماقاله البعض وفى الدماميني مايدفع السؤال من أصله
حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء الا أو غير وتقدم ليس عليهما قال الاخفش
والمصنف أولا يكون تقول قبضت عشرة ليس الا أو ليس غير أى ليس المقبوض شيأ الا اياها أو غيرها فاضمر
اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اه باختصار نعم هذا الدفع انما يتم فى
غير على أن فى ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتى ذلك بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال
ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد الا زيد انه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام الا
زيد وما قعد الا زيد وقال فى المغنى قال السهيلى فى قوله تعالى ولا تقولن لشئ انى فاعل ذلك غدا الآية لا يتعلق
الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن أن يصل الا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لانك اذا قلت أنت منهى عن أن تقوم
الا أن يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الاصل الا قائلا الا أن
يشاء الله وحذف القول كثير اه فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمتجه أن الاستثناء
مفرغ كما عليه تأويل السهيلى وأن المستثنى مصدر تقديره الا قولا مصحوبا بان يشاء الله أو حال تقديرها الا
ملتبسا بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون الا مع الافظ ذكرها الذلك وعليهما فالباء
محذوفة من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون الا أن يشاء الله كلمة تأبيد أى لا تقولنه أبدا كما قيل فى وما يكون لنا
أن نعود فيها الا أن يشاء الله لان عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضى النهى عن قوله انى فاعل ذلك
غدا قيده بالمشيئة أولا وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشرى رجوع الاستثناء
الى النهى على ان المعنى الا أن يشاء الله أن تقوله بان يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهى يستمر الى
اتيان نقيضه اه كلام المغنى ببعض تصرف فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى
وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلى سبقه اليه ابن الحاجب لكن ليس فى كلامه أن الا محذوفة فانه قال الوجه أن
الاستثناء مفرغ على أن الاعم المحذوف حال أو مصدر الى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير الا بأن
يشاء الله أى الا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة فى الاخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط
وما فى معناه نحو ان شاء الله الا أن يشاء الله بمشيئة الله اه وهذا أولى وأسهل (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون
هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها وقال الاخفش
ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله
الدماميني (قوله وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء ووجهه أن الاسماء المتوغلة فى الابهام كمثل وغير يجوز بناؤها
على الفتح اذا أضيفت لمبنى كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ويصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف
اليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية (قوله وبالتنوين) أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع
والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أى فى ظاهر اللفظ والا فهى فى الحقيقة
جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني (قوله كما سلف) فيه أنه لم
يقيد فيما سلف بفصيح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذ الظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير
مبتدأ حذف لطول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك فى جاء الذى سواك
جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله ما نصه وعلى التقدير الاول أعنى تقدير المبتدإ فلا
اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط نحو جاء أيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة
نحو جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اه وهو
صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة باضافتها ولك أن تقول ان كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر
والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه ينافى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة

بغير قد يحذف اذا فهم
المعنى نحو ليس غير
بالضم وبالفتح وبالتنوين
بخلاف سوى * ثانيهما
أن سوى تقع صلة الموصول
فى فصيح الكلام كما
سلف بخلاف غيره
* الرابع تأتى سواء بمعنى
وسط وبمعنى تام فتمد
فيهما مع الفتح نحو فى
سواء الجحيم وهذا درهم
سواء وتأتى بمعنى مستو

(قوله لطول الخ) قد يقال
ان سوى ملازمة للاضافة
لفظا بخلاف غير
فاضافتها اللفظية كلا
اضافة فلم تفد طولا وهذا
كاف فى الفرق وهو مراد
الشارح ويكون جاريا
على رأى المصنف وبهذا
يعلم ما فى كلامه آخرا

عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بان محل ما قدمه عنهم اذا وقعت
فى تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتقصر
مع الكسر) أى أو الضم وبهما قرئ قوله تعالى لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أى مستويا
طريقنا اليه وطريقك اليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) بجر
سواء صفة لرجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل
عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما فى اشترك زيد وعمرو وأما قولهم استوى الماء
والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل (قوله
عن الواحد فما فوقه) أى ويعطف على ضميرها فى الاول شئ يتحقق به التعدد اذ الاستواء لا يعقل الا بين متعدد
فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر (فائدة) أجيز فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها فى تأويل المصدر فاعل لها لان باب التسوية مما
لا يحتاج الى سابك أو خبرا عما بعدها فما بعدها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها فى تأويل المصدر
خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لان هذه الهمزة سلخ
عنها الاستفهام وجردت للتسوية فان قيل أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الا متعددا فالجواب أن
أم هنا سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء
فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها للحقيقة الاستفهام أى الاستواء
فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان فى
علمك مستويان فى عدم النفع وذهب الرضى الى رأى آخر فى المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى
الامران سواء وما بعد سواء بيان للامرين والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء
أى ان أنذرتهم أو لم تنذرهم فالامران سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله
وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالهما فى الاحد كذا فى شرح الدمامينى على المغنى (قوله بليس وخلا الخ) والاستثناء
بما ذكر لا يكون الا مع التمام والاتصال وخلا فى الاصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا
الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا ولذلك التزموا اضمار فاعلها أما عدا فهو فى
الاصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما فى القاموس والاولى أن يكون بليس تنازعه استثن وناصبا
نظير ما مر (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعدو ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا (قوله اسم
مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا كما مر وقيل لانه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء
والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أى فى كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كله السابق
اذ النون عائد على الاناث وهن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة
له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فان كانت الاناث نساء قاله المصرح وقيل الضمير للاولاد وأنثه باعتبار الخبر
(قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك أكرمت القوم ليس
زيدا اذ المرجع فيه اسم مفعول (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره
الشارح (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم الخ) عبارة الدمامينى والتقدير فى مثل قاموا ليس زيدا ليس
قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال ومما يرد عليهم أن تقديرهم
لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن
التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أجاب الدمامينى بان قائلى ذلك انما خصوا
الفعل بالذكر لانهم انما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج فى غيره فاذا لم يكن هناك فعل
ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب
اليك بالاخوة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا فهما فعلان غير متصرفين) لو قال فالمستثنى

فتقصر مع الكسر نحو
مكانا سوى وتمد مع الفتح
نحو مررت برجل سواء
والعدم ويخبر بها حينئذ
عن الواحد فما فوقه نحو
ليسوا سواء لانها فى
الاصل مصدر بمعنى
الاستواء اه (واستثن
ناصبا) للمستثنى (بليس
وخلا * وبعدا وبيكون
بعد لا) النافية نحو قاموا
ليس زيدا وخلا عمرا
وعدا بكرا ولا يكون
خالدا أما ليس ولا يكون
فالمستثنى بهما واجب
النصب لانه خبرهما
واسمهما ضمير مستتر
وجوبا يعود على البعض
المدلول عليه بكله السابق
فتقدير قاموا ليس زيدا
ليس هو أى بعضهم
فهو نظير فان كن نساء
بعد يوصيكم الله فى أولادكم
وقيل عائد على اسم
الفاعل المفهوم من
الفعل السابق والتقدير
ليس هو أى القائم وقيل
عائد على الفعل المفهوم
من الكلام السابق
والتقدير ليس هو أى
ليس فعلهم فعل زيد
فحذف المضاف ويضعف
هذين عدم الاطراد
لانه قد لا يكون هناك
فعل كما فى نحو القوم
اخوتك ليس زيدا * وأما
خلا وعدا فهما فعلان غير
متصرفين لوقوعهما موقع
الا وانتصاب المستثنى بهما

على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر وفي مرجعه الخلاف المذكور (تنبيهان) الاول قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الاربع نصبت على الحال وقيل مستأنفة لا موضع لها وصححه ابن عصفور * الثاني لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير لا من أدوات النفي اه (واجرر بسابقي يكون) وهما خلا وعدا (ان ترد) الجر فانه جائز وان كان قليلا فمن الجر بخلا قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالي شعبة من عيالكا ومن الجر بعدا قوله أبحنا حيهم قتلا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير (تنبيهان) الاول لم يحفظ سيبويه الجر بعدا قيل ولا بخلا وليس كذلك بل ذكر الجر بخلا * الثاني قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الاول ولانهما لا يعديان الافعال الى الاسماء أي لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها عنها فاشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهي غير متعلقة اه (وبعد ما) المصدرية (انصب) حتما لانهما تعينا بها للفعلية كقوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل وقوله تمل الندامى ما عداني فانني * بكل الذي يهوى نديمي مولع وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق فقال السيرافي على الحال وهذا مشكل لتصريحهم في غير هذا الموضع بان المصدر المؤول لا يقع حالا كما يقع المصدر الصريح في نحو أرسلها العراك وقيل على الظرف وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت فالمعنى على الاول قاموا مجاوزين زيدا وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثناء

بهما جاز النصب وهما أيضا فعلان الخ لحسنت المقابلة وسلم من ايهام أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية) لانهما متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أي وجوبا (قوله وفي مرجعه الخلاف المذكور) والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق ونظر فيه الرضي بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بان البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبان المراد بالبعض ما عدا المستثنى ولي ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد لكون الاستثناء بها كالاستثناء بالا ولجريان ذلك مجرى الامثال التي لا تغير كما قالوه في حبذا زيد حيث التزم تذكير اسم الاشارة وافراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضي فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم تقترن بقد في ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفة (قوله مستأنفة) أي غير متعلقة بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى قاله المصرح (قوله وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال فان قيل اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس (قوله لا تستعمل يكون الخ) أي كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان (قوله شعبة) أي فرقة (قوله أبحنا حيهم الخ) يحتمل أن حيهم نصب بنزع الخافض أي في حيهم وقتلا مفعول به ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلا تمييز محول عنه والشمطاء التي يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز (قوله حينئذ) أي حين اذ جر بهما وقوله بما قبلهما أي في الرتبة وان تأخر في اللفظ كما في الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أي موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أي نصبا ناشئا عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة قبلهما فتكون هي الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف على هذا (قوله لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتي في نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بانه لا يلزم أن يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به في النفي نحو لم أضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا به (قوله ولانهما بمنزلة الا) أي في المعنى ورد بان ذلك لا يقتضي مساواتهما لها في جميع الاحكام ألا ترى أنهما يجران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدري لا يوصل بفعل جامد الا أن يقال هما في الاصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح في حل المعنى بمادة المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد الا أن يحمل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعد ما لانه الراجح عند الشارح كما سيشير اليه فتأمل (قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة والندامى جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل أو تلك الحال فيها معنى الاستثناء تصريح (قوله لا يقع حالا) أي لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما تعرف نحو العراك في قولهم أرسلها العراك ففي معنى التنكير لانه بأل الجنسية قاله الدماميني ثم رأيت في المغني ما يدفع الايراد عن السيرافي فانه عد من اللفظ المقدر بشيء مقدر بآخر ما خلا وما عدا وعلى قول السيرافي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيهما معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للنفي (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح

كانتصاب غير في قاموا غير زيد (وانجرار) بهما حينئذ (قد يرد) أجاز ذلك الجرمي والربعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وحيث جرا فهما حرفان) بالاتفاق (كما هما ان نصبا فعلان) بالاتفاق وسواء في الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وكخلا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم (١١٢) حاشا زيد وحاشا زيدا فاذا جرت كانت حرف جر وفيما تتعلق به ما سبق في خلا واذا نصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا (تنبيهان) الاول الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والاخفش وابن خروف وأجازه المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله

حاشا قريشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين

وقولهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع * حاشا الشيطان وأبا الاصبغ وقوله

حاشا أبا ثوبان ان أبا * ثوبان ليس ببكمة فدم

قال المرزوقي في رواية الضبي حاشا أبا ثوبان بالنصب * الثاني الذي ذهب اليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له والنصب بعده انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه (ولا تصحب ما) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا وأما قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا فشاذ (وقيل) في حاشا (حاش وحشا فاحفظهما) وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية الاول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وهو الاقرب (تنبيه) حاشا على ثلاثة أوجه الاول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها * والثاني تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفا قال في التسهيل بلا خلاف بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها

ضربت

(قوله فالذي في محل النصب على الظرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط (قوله كانتصاب غير) أي على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أي حين اذ وقعا بعد ما (قوله بالقياس) أي على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله بل بعده) أي بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أي فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتج به (قوله وحيث جرا فهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فادخل الفاء كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون (قوله وسواء في الحالين الخ) التعميم مبني على مذهب من يجيز الجر بهما مع ما المشار اليه بقول المصنف وانجرار قد يرد (قوله وكخلا حاشا) اذا جرت بالثلاثة قلت خلاي وحاشاي وعداي بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوبا أو مجرورا (قوله وفيما تتعلق به) أي وجودا وعدما اذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي تتعلق به بل في كونها لها متعلق أولا ولو قال وفي كونها تتعلق أولا ما سبق لكان أوضح وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها وقوله وفي محل الجملة أي وجودا وعدما اذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لي الخ) هذا نثر وأبو الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد قال في التصريح وجعله قرين الشيطان تنبيها على التحاقه به في الخسة وقبح الفعل فان قلت سيأتي أن حاشا انما يستثنى بها في مقام التنزيه والغفران لا ينزه منه قلت بولغ في قبح الشيطان وأبي الاصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتهما في القبح والخسة (قوله حاشا أبا ثوبان) قيل يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الاشهر والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذي بكمة والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العي الثقيل (قوله لكن لا فاعل له) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على الا أي فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى حمله على الا أنه العامل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أي مع أنه يمكن (قوله ولا تصحب ما) أي مصدرية كانت أو زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحملت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقائم وقوله فعالا بفتح الفاء في الخير وبكسرها في الشر قاله شيخنا السيد وقال الدماميني وغيره الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فاما الناس (قوله وهو الاقرب) أي لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفا بل التزمه بعضهم (قوله تنزيهية) أي مدلولها على تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضي وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤن من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه اه فان قلت ان معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرفة أيضا فلم خصوا هذه باسم التنزيهية قلت قال الشمني التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لانهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر اه يعني الاستثناء ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية انما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى نحو

بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى فى الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى حاش لله ما هذا بشرا والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب (١١٣) انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة كمعاذ الله وسبحان الله وقراءة أبى السمال حاشا لله بالتنوين أى تنزيها لله كما يقال رعيا لزيد والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى الثالث أنها تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا ويرده أن فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه * ولا أحاشى من الاقوام من أحد

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف كما مر اه (خاتمة) جرت عادة النحويين أن يذكروا لاسيما مع أدوات الاستثناء مع أن الذى بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب أيضا اذا كان نكرة وقد روى بهن قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل والجر أرجحها

ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمنى عن الرضى وأقره وذكره الدماميني أيضا لكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشى زيد الفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحذف) أى حذف ألفها الاولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام فى نحو حاش لله (قوله ينفيان الحرفية) أى لان شأن الحرف عدم التصرف أى ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أى التى هى مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران (قوله فى الآية) يعنى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل الخ) اذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما فى الكشاف (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هى مصدر لفعل لم ينطق به كما فى بله وويح أو اسم مصدر انظره ثم رأيت فى الدماميني قال اذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثانى قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة فى الفاعل كما فى هيهات هيهات لما توعدون وفسرها الزمخشرى ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني فى كونه خلاف الظاهر وأيضا هى على تفسير الزمخشرى يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل هذا وتنوين حاشا فى قراءة من نونه تنوين تنكير ان قلنا انه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا انه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني فى شرح المغنى وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح (قوله منصوب انتصاب المصدر الخ) والعامل فيها فعل من معناها (بدليل) راجع لقوله اسم أى وكل من الاضافة والتنوين يمتنع فى الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أى لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية فى زعمه أنها فى قراءة ابن مسعود حرف جر قاله فى المغنى ويظهر لى أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله (قوله أبى السمال) باللام كشداد (قوله لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر وأما معنى فلان معنى التنزيهية الابعاد والحرفية الاخراج وهما متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدماميني يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لوليت أى قلت لولا ولا ليت أى قلت لالا وسوفت أى قلت سوف وسحت وسبحلت أى قلت سبحان الله ولبيت أى قلت لبيك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى الخ) مبنى على أنه من كلام الراوى كما تدل عليه رواية الطبرانى الآتية (قوله وتوهم الشارح أنها) أى ما حاشا التى فى الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أى ما المصدرية وخبر ان مجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير (قوله بناء على أنه الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس الى الا فاطمة فليس أحب الى منها فيحتمل أن تكون هى أحب اليه ويحتمل أن يتساويا فى الحب دماميني (قوله ويرده الخ) وجه الرد أن لا فى قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفى فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوى واحتمال أن لا نافية وغير معمول لاستثنى محذوفا فيكون من كلام النبى بعيد لا يؤثر فى الادلة الظنية (قوله وانما تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد (قوله لتضمنه معنى الحرف) أى الاستثنائى وهو الا (قوله لاسيما) سى كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء قاله الدماميني (قوله مع أن الذى بعدها منبه على أولويته) أى كونه أولى بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لاسيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أى نكرة أو معرفة (قوله يوم بدارة جلجل) هى غدير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن

وهو على الاضافة وما زائدة
بينهما مثلها فى أيما
الاجلين والرفع على أنه
خبر لمضمر محذوف وما
موصولة أو نكرة موصوفة
بالجملة والتقدير ولا مثل
الذى هو يوم أو ولا مثل
شئ هو يوم ويضعفه فى
نحو ولاسيما زيد حذف
العائد المرفوع مع عدم
الطول واطلاق ما على
من يعقل وعلى الوجهين
ففتحة سى اعراب لانه
مضاف والنصب على
التمييز كما يقع التمييز
بعد مثل فى نحو ولو جئنا
بمثله مددا وما كافة عن
الاضافة والفتحة بناء
مثلها فى لا رجل وأما
انتصاب المعرفة نحو ولا
سيما زيدا فمنعه الجمهور
وتشديد يائها ودخول
لا عليها ودخول الواو على
لا واجب قال ثعلب
استعمله على خلاف
ماجاء فى قوله ولاسيما يوم
فهو مخطئ وذكر غيره
أنها قد تخفف وقد
تحذف الواو كقوله
فه بالعقود وبالايمان لاسيما
عقد وفاء به من أعظم
القرب
وهى عند الفارسى نصب
على الحال وعند غيره
اسم لا التبرئة وهو
المختار والله أعلم (الحال)

(قوله لوجود الطول)
سبق فى الموصول أن
لاسيما مستثناة من
شرط الطول كأى

ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمنى (قوله وهو على الاضافة وما زائدة بينهما) وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو ولاسى زيد زعم ابن هشام الخضراوى الاول ونص سيبويه على الثانى كذا فى الهمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمر محذوف) أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لاسيما بمنزلة الا وهى لا تقع بعدها الجملة غالبا (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دماميني (قوله فى نحو ولاسيما زيد) بخلاف نحو ولاسيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول (قوله ففتحة سى اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما وأما على الوجه الثانى باحتماليه لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد ومقتضى كلامه أن التمييز لسى وفى كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شئ مفسرة بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم رجح بانه لو كان تمييزا لسى لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبأن الشيخ فى قولنا مثلا أكرم العلماء ولاسيما شيخنا ليس نفس السى المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما وسى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه ففتحة سى بنائية وأما على قول غيره انها نكرة تامة فاعرابية كما فى الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا اذا كان نكرة (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجها بأن ما كافة وأن لاسيما بمنزلة الا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لاخراجه عما قبل لاسيما من حيث عدم مساواته ماقبلها له وضعف بأن الا لا تقترن بالواو لا يقال جاء القوم والا زيدا ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شئ والنصب بتقدير أعنى أى ولا مثل شئ أعنى زيدا (قوله ودخول الواو) أى الاعتراضية كما فى الرضى (قوله من استعمله على خلاف ماجاء الخ) اعلم أن لاسيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما فى نحو ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر فى محله قال الدماميني وما على هذا كافة اه نحو أحب زيدا ولاسيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة فى هذه الحال ونحو أحبه ولاسيما وهو راكب أو ولاسيما ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لاسيما راكبا كما يختص بزيادة محبتى راكبا كما فى قول المصنفين ولاسيما والامر كذا تركيب عربى خلافا للمرادى قال الدماميني ونظير جعل لاسيما الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء الى الاختصاص مع بقائه على حالته فى النداء من ضم أى ورفع الرجل (قوله قد تخفف) أى بحذف عينها وهى ياؤها الاولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جنى المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا فى الهمع وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لاتيما كما قرئ قل أعوذ برب النات ولامها كذلك فقالوا لاسيما (قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدماميني حكى الرضى أنه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهته بل فى كلام الشارح يعنى المرادى أن سيما بحذف لا لم يوجد الا فى كلام من لا يحتج بكلامه اه باختصار (قوله فه) فعل أمر من وفى يفى والهاء للسكت قال الدماميني والشمنى فينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها وصلا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا اجراء للوصل مجرى الوقف (قوله وهى عند الفارسى) أى اذا تجردت عن الواو والا وافق غيره لان الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني (قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فمعنى قاموا لاسيما زيدا قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام والفارسى يكتفى بالتكرير المعنوى فى لا المهملة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا لا مساوين لزيد فى القيام ولا أولى منه فلا يقال اذا أهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني

﴿الحال﴾

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه وعلى ماعليه الشخص من خير أو شر وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال

(الحال) يذكر ويؤنث ومن التأنيث قوله اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليالبا وسيأتى الاستعمالان فى النظم
وهو فى اصطلاح النحاة (وصف فضلة منتصب * مفهم فى حال كفردا أذهب) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ويخرج نحو

القهقرى فى قولك رجعت القهقرى فانه ليس بوصف اذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وفضلة يخرج العمدة كالمبتدا فى نحو أقائم الزيدان والخبر فى نحو زيد قائم ومنتصب يخرج النعت لانه ليس بلازم النصب ومفهم فى حال كذا يخرج التمييز فى نحو لله دره فارسا (تنبيهان) الاول المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة كضربى العبد مسيأ أو لتوقف المعنى عليه كقوله انما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجا الثانى الاولى أن يكون قوله كفردا أذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الاول أن فى قوله منتصب تعريفا للشئ بحكمه والثانى أنه لم يقيد منتصب باللزوم وان كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه يفهم فى حال ركوبه وان كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد فان القصد انما هو تقييد المنعوت (وكونه) أى الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على متصف (يغلب لكن ليس) ذلك (مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كما فى الحال المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا ويوم أبعث حيا والمشعر عاملها

وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول (قوله يذكر ويؤنث) أى لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الارجح فى الاول التذكير بان يقال حال بلا تاء وفى غيره التأنيث (قوله وصف) أى صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها كما قاله المصرح (قوله منتصب) أى أصالة وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفى لكن ليس ذلك مقيسا على الاصح نحو

فارجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بضم النون وفتح الخاء فمن أولياء حال بزيادة من كذا فى ابن عقيل على التسهيل وكذا فى الدمامينى عليه ثم قال قال ابن هشام ويظهر لى فساده فى المعنى لانك اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لانفسهم الولاية فتأمله اه وفى تفسير البيضاوى وقرئ نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذى له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثانى من أولياء ومن للتبعيض اه وانما قال الذى له مفعولان لانه قد يتعدى لواحد نحو أم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة فى المفعول الثانى لانها لا تزاد فيه (قوله مفهم فى حال) أى فى حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بلا تنوين كذا فى شرح السندوبى نقلا عن البصير (قوله ويخرج نحو القهقرى) لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى فى الاخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهى أو قال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقرى مثلا (قوله ما صيغ من المصدر الخ) أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى فى المسائل الست الآتية فى الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف فى شرح الكافية وصرح به ولده نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة فى المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى فى متبوعه (قوله يخرج النعت) أى لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله ويخرج التمييز) أى لانه على معنى من لا فى لانه لبيان جنس المتعجب منه وقوله فى نحو لله دره فارسا أى من كل تمييز وقع وصفا مشتقا (قوله من حيث هو هو) الاقرب فى هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض أن الضمير الاول للما والثانى تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أى باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له أو الثانى راجع للحال خبر أى من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح وانما لم يقتصر على هو الاولى لان قولك من حيث هو حيثية اطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات (قوله لان فيه خللين) أى يزولان بجعله تتميما للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينفى كون منتصب جزأ من التعريف فكان على الشارح أن يقول الاولى أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة وكفردا أذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الخ وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لامكان دفع الاول وهو أن التعريف للشئ بحكمه يوجب الدور لان الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بانه يكفى فى الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثانى بما أشار اليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا وبان المتبادر من قولنا مفهم فى حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله ليخرج الخ) تعليل للنفى وهو التقييد فيكون النفى منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أى الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا فى الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء واما للحال فمستحقا بكسرها كما قاله خالد (قوله كما فى الحال المؤكدة) أى لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول أو لعاملها كالثانى أو لصاحبها فى نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا الا فى نحو جاء القوم

بتجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وقولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله وجاءت به سبط العظام كأنما * عماسته بين الرجال لواء وغيرها نحو دعوت الله سميعا قائما بالقسط وجاء جامدا (ويكثر الجمود فى) الحال الدالة على (سعر) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (وفى كل) مبدى تاول بلا تكلف) كبعه البر (مدا بكذا) أى مسعرا أو بعه (يدا بيد) أى مقابضة (وكر زيد أسدا أى كأسد) أى مشبها الاسد وادخلوا رجلا رجلا أى مترتبين (تنبيهان) الاول قد ظهر أن قوله وفى * مبدى تاول بلا تكلف * من عطف العام على الخاص اذ ماقبله من ذلك خلافا لما فى التوضيح * الثانى تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل وهى أن تكون موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة أو دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة أو طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا أو فرعا له نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا أو أصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وأأسجد لمن خلقت طينا وجعل الشارح

جمعا لان اجتماعهم فى المجىء منتقل (قوله بتجدد صاحبها) أى حدوثه بعد أن لم يكن ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أى الايجاد وهى خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الاولى لازمة للخلق الاول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال وبعضهم قال يداها أطول على المبتدا والخبر فالحال الجملة (قوله وجاءت به) أى جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز فى غير هذا البيت كسرها أى حسن القد وقوله كأنما عماسته بين الرجال لواء أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والعلو على الرؤس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أى غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشرى وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازانى كأنها الدلالة على علو مرتبتهما ويجوز اعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله ويكثر الجمود الخ) أى ويقل فى غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الاولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله وفى مبدى تأول بلا تكلف ويقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مدا بكذا) مدا حال وبكذا صفة لمدا أى كائنا بكذا اهـ ذا مقتضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى يدا بيد أى معيدو يرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة فى الاحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافى جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة الا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اهـ ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أى مد منه (قوله سعرا) بفتح العين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ كبعه أى البر ومن المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشترى المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ أخرى كبعه البر وبالكسر حال من الفاعل الذى هو الضمير المستتر (قوله أى مقابضة) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشترى المعلوم من السياق أو بلفظ المصدر كما فى غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أى كأسد) على هذا يكون الاسد مستعملا فى حقيقته والتجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كر زيد أسدا أى شجاعا يكون الاسد مستعملا فى غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالا منه مثلا والامران صحيحان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أى أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا وضابطه أن يأتى بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض * وقال ابن جنى الثانى صفة للاول بتقدير مضاف أى ذا رجل أو مفارق رجل أى متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثانى بعطفه على الاول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما الا الفاء قال الرضى وثم وجوز بعضهم الرفع على البدلية (قوله قد ظهر) أى من قوله أى مسعرا فانه تأويل للحال الدالة على سعر (قوله خلافا لما فى التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذى لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة (قوله غير مؤولة بالمشتق) أى تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغى جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء اذ التصور ليس فى حال البشرية بل فى حال الملكية كما قاله اللقانى قيل تمثل لها فى صورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر نطفتها الى رحمها كما فى البيضاوى (قوله موطئة) بكسر الطاء أى ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات (قوله طور) أى حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أى تفضيل له أو عليه (قوله طينا) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من والاولى كما قاله اللقانى كونه منصوبا بنزع الخافض أى من طين لان طينيته غير مقارنة لخلقه

بشرا

هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف اه (والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحدك اجتهد) وكلمته فاه الى في وأرسلها العراك وجاؤا الجماء الغفير فوحدك وفاه والعراك والجماء أحوال وهي معرفة لفظا لكنها مؤولة بنكرة والتقدير اجتهد منفردا وكلمته مشافهة وأرسلها معتركة وجاؤا جميعا وانما التزم تنكيره لئلا (١١٧) يتوهم كونه نعتا لان الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب (تنبيه) اذا قلت رأيت زيدا وحده فمذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا أراد الفاعل يقول رأيت زيدا وحدي وبصحة مررت برجل وحده وبه مثل سيبويه تدل على أنه حال من الفاعل وأيضا فهو مصدر أو نائب المصدر والمصادر في الغالب انما تجيء أحوالا من الفاعل وذهب يونس الى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد (ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كبغتة زيد طلع) وجاء زيد ركضا وقتلته صبرا وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي باغتا وراكضا ومصبورا أي محبوسا

بشرا (قوله من المؤول بالمشتق) أي مفرقا وأعربيا ومتصفا بصفات بشر سوى ومعدودا ومطورا بطورا البسر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا (قوله ان عرف لفظا) أي في لسان العرب فالاتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبي (قوله فاه الى في) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه الى في قال الدماميني والى في تبيين مثل لك بعد سقيا اه والاظهر عندي قياسا على ما مر في مدا بكذا أن الى في صفة لفاه أي الكائن الى في أي المتوجه الى في وما ذكره الشارح أحد أقوال منها أن فاه معمول جاعلا ناب منابه في الحالية ويروى كلمته فوه الى في فالحال جملة المبتدا والخبر قال الدماميني ويجب الرفع ان قدمت الظرف لان التبيين لا يتقدم اه ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه الى في على كلمته وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال في التسهيل ولا يقاس عليه خلافا لهشام قال الدماميني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا اذ الحال في الحقيقة مجموع فاه الى في وأجاز هشام أن يقال قياسا عليه جاورته منزله الى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لانهم يرونه مفعولا لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه باختصار (قوله وأرسلها) أي الابل وقوله معتركة أي مزدحمة ولو قال أي معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن لان اسم فاعل العراك معارك لا معترك وقيل العراك مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أي تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أي ارسال العراك (قوله الجماء) أي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أي ساترين لكثرتهم وجه الارض وحذفت التاء من الغفير وان كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله مشافهه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء (قوله لئلا يتوهم كونه نعتا) أي ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر الا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها أو يقال حملت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طردا للباب (قوله فالمحسن والمسيء الخ) جعل الجمهور نصبهما بتقدير اذ كان أو اذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أي حالة كوني موحده أي مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر أوحد مؤول باسم الفاعل أو حالة كوني متوحده أي متوحدا به أي منفردا برؤيته فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد فعلم أنه اذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا أو اسم مصدر نائبا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضا الخ وعلم ما في كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه (قوله من المفعول) أي حالة كونه منفردا فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد (قوله يقول رأيت زيدا وحدي) أي ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع الى المفعول في الحالية من الفاعل أيضا على أنه من اضافة اسم المصدر الى مفعوله الحقيقي أو المصدر الى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الاشارة اليه كما أنه على الحالية من المفعول من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وبه مثل سيبويه) جملة معترضة (قوله تدل الخ) أي لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنواني بان مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتي فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر ويمكن دفعه بان المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لان الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتي (قوله أو نائب المصدر) أي اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد دهمت وجه الاحتمالين (قوله على الظرفيه) أي المكانية (قوله صبرا) هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس (قوله وهو) أي المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي حال على التأويل

وذهب الاخفش والمبرد الى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة وجاء يركض ركضا وقتلته
يصبر صبرا فالحال عندهما الجملة لا المصدر وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب عندهم الفعل
المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر (١١٨) فطلع زيد بغتة عندهم فى تاويل بغت زيد بغتة وجاء ركضا فى تاويل ركض ركضا وقتلته
صبرا فى تاويل صبرته
صبرا وقيل هى مصادر على
حذف مصادر والتقدير
طلع زيد طلوع بغتة وجاء
مجىء ركض وقتلته قتل
صبر وقيل هى مصادر على
حذف مضاف والتقدير
طلع ذا بغتة وجاء ذا
ركض وقتلته ذا صبر
(تنبيهان) الاول مع كون
المصدر المنكر يقع حالا
بكثرة هو عندهم مقصور
على السماع وقاسه المبرد
فقيل مطلقا وقيل فيما
هو نوع من عامله نحو
جاء زيد سرعة وهو المشهور
عنه وقاسه الناظم وابنه
فى ثلاثة الاول قولهم أنت
الرجل علما فيجوز أنت
الرجل أدبا ونبلا والمعنى
الكامل فى حال علم
وأدب ونبل وفى
الارتشاف يحتمل عندى
أن يكون تمييزا الثانى
نحو زيد زهير شعرا قال
فى الارتشاف والاظهر
أن يكون تمييزا الثالث
نحو أما علما فعالم تقول
ذلك لمن وصف عندك
شخصا بعلم وغيره منكرا
عليه وصفه بغير العلم
والناصب لهذه الحال
هو فعل الشرط المحذوف
وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان فى حال علم فالمذكور عالم ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد
الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها نحو أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر التالى لاما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى أن
المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير

مخالفة

بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الاخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الاخير ومحصل ما ذكره المصنف
والشارح من الاقوال فى المصدر المنصوب فى نحو زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعا لشيخنا (قوله
وذهب الاخفش والمبرد الخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أى نابت المذكورات عنها
فى المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر ذلك المضاف هو الحال فى الاصل فلما حذف
المضاف ناب عنه المضاف اليه فى الحالية كما تفيده عبارة المرادى ونصها وقيل هى أحوال على حذف مضاف
أى أتيته ذا ركض الخ (قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما فى
معناه وقد يتوقف فى ذلك بان غاية أمره أنه مجاز ويكفى فى صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع
نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بانه منصوب على الحال
وهو ينافى قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر فى هذا الموضع وان لم
يكن نصبه على الحال عنده (قوله فقيل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذى يظهر أنه مطرد فى النوعى وغيره كما
يطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك قال الدمامينى انما كان شبه
الحال بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فانك اذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا
من قولك هو الحق بينا وجاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا بقى الحق بين وزيد راكب واللص مكتوف ولا يمكن
اعتبار مثل ذلك فى الشبه النعتى (قوله فيما هو نوع من عامله) أى مدلول عامله (قوله قولهم أنت الرجل علما)
أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بال الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشتق اذ
معناه الكامل والعامل فيها الرجل لما ذكر أفاده المصرح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالنبالة (قوله يحتمل
عندى أن يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده بل
يحتمل فى الثالث أيضا ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم
فاعل مما بعده أى أنت العالم علما (قوله نحو زيد زهير شعرا) أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه فشعرا بمعنى
شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصرح (قوله أن
يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال فى التصريح أى تمييزا لما انبهم فى مثل
المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لان تمييز المفرد عين مميزه ألا ترى أن المثل فى قولك على التمرة مثلها زبدا
نفس الزبد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيته فى الدمامينى (قوله نحو أما علما فعالم) أى من كل
تركيب وقع فيه الحال بعد أما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه باحدهما
دون الآخر (قوله ما بعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما
قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا
تعقل (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف
اليه مصدرا لا ينحل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى
هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما
يذكر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك
وقد حكى عنه كقول الاخفش فكان ينبغى أن يذكر عنه الوجهين قاله الدمامينى (قوله مفعول مطلق) أى
منصوب بعالم أى مهما يذكر شىء فالمذكور عالم علما وفيه أن المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل

مبهما نذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم قال فى شرح التسهيل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب * الثانى
أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بداد ومعرف بال نحو
أرسلها العراك والصحيح
أنه على التأويل بمتبددة
ومعتركة كما مر (ولم
ينكر غالبا ذو الحال)
لانه كالمبتدا فى المعنى
فحقه أن يكون معرفة
(ان * لم يتأخر) عن
الحال فان تأخر كان ذلك
مسوغا لمجيئه نكرة نحو
فيها قائما رجل وقوله
* لمية موحشا طلل *
وقوله * وبالجسم منى
بينا لو علمته * شحوب
وان تستشهدى العين
تشهد (أو يخصص) اما
بوصف كقراءة بعضهم
ولما جاءهم كتاب من
عند الله مصدقا وقوله
نجيت يارب نوحا واستجبت
له * فى فلك ماخر فى
اليم مشحونا
واما باضافة نحو فى أربعة
أيام سواء للسائلين واما
بمعمول نحو عجبت من
ضرب أخوك شديدا
(أو يبن) أى يظهر
الحال (من بعد نفى أو
مضاهيه) أى مشابهه
وهو النهى والاستفهام
فالنفى نحو وما أهلكنا
من قرية الا ولها كتاب
معلوم وقوله * ماحم من
موت حمى واقيا *
والنهى (كلا *
يبغ امرؤ على امرئ
مستسهلا) وقوله
لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر فى ابعادها الاملا
* واحترز بقوله غالبا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم مررت بماء

مخالفة للاصل قاله زكريا (قوله وهذا القول عندى أولى الخ) وجه أولويته وأحقيته من القول بالحالية اطراده
فى التعريف والتنكير ومن القول بانه مفعول له قلة نصب المحلى بال مفعولا له ومن القول بانه مفعول مطلق
كون المصدر المؤكد لا يعرف ودعوى زيادة أل خلاف الاصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو
أما قريشا فانا أفضلها (قوله بداد) علم جنس للتبدد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام ووقع حالا لتأوله
بوصف نكرة أى متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح (قوله والصحيح أنه على التأويل الخ) مقابله على
ما أفاده البعض أربعة أقوال بقية الاقوال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر (قوله لانه كالمبتدا فى المعنى) أى
لكونه محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لان شبهه
بالمبتدا أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل (قوله كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة) أى قياسا على المبتدا
اذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لان الوصف لا يسبق
الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بانه كالمبتدا ولا يناسب أيضا جعل الشارح
تبعا للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغا لمجىء الحال منها وانما يناسب ما فى المغنى والرضى من أن التقديم
لدفع لبس الحال بالصفة اذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب فى غير هذه الحالة قال المصرح وعلى هذا
فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر وفى البيت يعنى لمية الخ الوصف اه وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال
البيت الثانى مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما فى المغنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال
بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائما مع حصول
اللبس فيه فتدبر (قوله لمية موحشا طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور
فالاولى أن يجعل صاحب الحال الضمير فى الخبر وحينئذ لا شاهد فيه وكذا يقال فى البيت بعده وتمامه * يلوح
كأنه خلل * بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما فى التصريح والعينى قال يس
وعلى القول بجواز الحال من المبتدا يكون عامل الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء
لضعفه وعدم صلاحيته لان تكون قيدا له اه ونقل حفيد السعد فى حواشى المطول أن العامل فى الحال من
المبتدا على هذا القول انتساب الخبر الى المبتدا لانه معنى فعلى قابل للتقييد (قوله شحوب) مصدر شحب بالفتح
يشحب بالضم أى تغير وأما شحب بضم عين الماضى فمصدره شحوبة كما فى شيخ الاسلام وجملة لو علمته بكسر التاء
معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتنى (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت
بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر فى الجار والمجرور (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أى شاق للبحر (قوله
أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك فى بعض النسخ (قوله
والاستفهام) هل المراد الانكارى أو الاعم قياسا على ما سبق فى المبتدا قيل وقيل والاظهر الثانى (قوله نحو وما
أهلكنا الخ) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفى على المشهور وفيه مسوغ آخر وهو اقتران
الجملة الحالية بالواو كما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصرح انما يحتاج الى هذا المسوغ فى الايجاب نحو أو كالذى مر
على قرية وهى خاوية على عروشها فعلم ما فى كلام البعض ومقابل المشهور قول الزمخشرى ان الجملة فى نحو
الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لانها فى أصلها للجمع المناسب للالصاق وان لم تكن الآن
عاطفة والاعتراض عليه بان الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما مدفوع بان المراد اللصوق المعنوى لا
اللفظى (قوله ماحم) أى قدر ومن موت متعلق بحمى أو واقيا والحمى الشئ المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره
وبه يعلم ما فى قول البعض والحمى ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص
بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى (قوله الاحجام) أى التأخر والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت (قوله
باقيا) حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكارى (قوله مما ورد فيه صاحب الحال الخ) أى قياسا

قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا واجاز سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث وصلى وراءه رجال قياما وذلك قليل (تنبيه) زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة * أحدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها لان الواو ترفع توهم النعتية ثانيها أن يكون الوصف بها على (١٢٠) خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا ثالثها أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين

(وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا) سبق مفعول مقدم لابوا وهو مصدر مضاف الى فاعله والموصول في موضع النصب على المفعولية أى منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون في نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير قال الناظم (ولا أمنعه) أى بل أجيزه وفاقا لابى على وابن كيسان وابن برهان لان المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به وأيضا (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر

تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندى وقوله

لئن كان برد الماء هيمان صاديا * الى حبيبا انها لحبيب وقوله

غافلا تعرض المنية للمر * ء فيدعى ولات حين اباء وقوله

فان تك أذواد أصبن ونسوة * فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال وقوله

مشغوفة بك قد شغفت وانما * حم الفراق فما اليك سبيل وقوله

اذا المرء أعيته المروءة ناشئا * فمطلبها كهلا عليه شديد

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر

عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح (قوله قعدة رجل) بكسر القاف أى مقدار قعدته (قوله لان الواو ترفع توهم النعتية) يقتضى أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذى قدمه أنه لشبهه بالمبتدا وأجيب بانه أشار الى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر (قوله على خلاف الاصل) أى لجمودها فلا يتبادر الذهن الى النعتية (قوله مع معرفة) أى أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني (قوله ما بحرف) أى غير زائد كما سيأتي وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريبا في الشرح حاصله أن الاضافة ان كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو لقيت هندا راكبة لان تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا (قوله في موضع النصب) أى ان نون حال والا كان في موضع جر بالاضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل الا التقدم على الصاحب قاله يس (قوله أى منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من ارادة جميع النحاة ويجاب عن تعبيره بذلك بانه نزل الاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم (قوله بان تعلق العامل بالحال) أى في المعنى والعمل ثان أى تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك (قوله لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين) أى مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مررت برجل كريم (قوله التزام التأخير) أى ليكون الحال في حيز الجار (قوله وأيضا فقد ورد الخ) أورد عليه أن ما استدل به من الآية والابيات محتمل للتأويل وأجيب بانه يكفى في الظنيات ظواهر الادلة ما لم يرد ها صريح لا سيما مع مساعدة القياس أفاده المرادى (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بالى وأجيب عن الاول بان تقديم الحال المحصور فيها مع الا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع الا كما أشار اليه سابقا في قوله وقد يسبق ان قصد ظهر على أنه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه في محله وعن الثانى بان التخريج على القليل اذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ قاله سم بقى أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشرى كافة صفة مصدر محذوف أى ارسالة كافة للناس لكن اعترض بان كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر قال وهذا الخط موجود في آل بنى كاكلة الى الآن اه وقد يقال هذا شاذ قال التفتازانى كافة في نحو جاء القوم كافة هو في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد دمامينى وشمنى (قوله بعد بينكم) أى فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الاول (قوله فان تك أذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأصبن خبر تك وحبال اسم ابن أخى طليحة قائل هذا البيت وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما في شيخ الاسلام وان اقتصر العينى ومن تبعه على الكسر أى هدرا حال من قتل (قوله اذا المرء) بنصب المرء على تقدير اذا أعيت المروءة المرء وبالرفع على تقدير اذا عيى المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال الا أن العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور

وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث وقد ذكر ابن الانبارى الاجماع على المنع (تنبيهات) الاول فصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بها أو كانت الحال فعلا نحو تضحك مررت بهند جاز والا امتنع الثانى محل الخلاف اذا كان الحرف غير زائد فان كان زائدا جاز التقديم اتفاقا نحو ما جاء راكبا من رجل الثالث بقى من الاسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران الاول أن يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبنى وجه هند مسفرة فلا (١٢١) يجوز باجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا فى الاضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا فيجوز قاله فى شرح التسهيل لكن فى كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضى التسوية فى المنع * الامر الثانى أن تكون الحال محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين * الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الا زيد (ولا تجز حالا من المضاف له) لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وذلك يأباه (الا اذا اقتضى المضاف عمله) أى عمل الحال وهو نصبه نحو اليه مرجعكم جميعا وقوله تقول ابنتى ان انطلاقك واحدا * الى الروع يوما تاركى لا أباليا ونحو هذا شارب السويق ملتوتا وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافية (أو كان) المضاف (جزء ماله أضيفا) نحو ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا (أو مثل جزئه فلا تحيفا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وانما جاز مجىء الحال من المضاف اليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها

على حد لا تجزعى ان منفس أهلكته * أى هلك منفس وناشئا شابا (قوله وحمل الآية الخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد على المصنف لان الاحتمال البعيد لا يقدح فى الادلة الظنية قاله سم ونقل فى التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزمخشرى الا رسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حالا قاله المصرح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين (قوله جاز) قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور الاعراب فى صاحبها فى الاول وفيها فى الثانى فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليلة نحو أحسن بزيد مقبلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا متصلا بصلة أل نحو القاصدك سائلا زيد أو بصلة الحرف المصدرى نحو أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لان غير المحضة فى نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز قال الدمامينى وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هى التى فى تقدير الانفصال وهو فى نحو مثالك مفقود فاعتراض أبى حيان بامتناع التقديم فى نحو هذا مثالك متكلما مع أن الاضافة فيه غير محضة سهو (قوله أن تكون الحال محصورة) أى محصورا فيها ويستثنى منه المحصور بالا اذا تقدمت مع الا كما مر (قوله كما اذا كان محصورا) أى فيه وكما اذا كان صاحب الحال مضافا الى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند أخوها (قوله ولا تجز حالا الخ) دخل عليه السندوبى بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدا على مذهب سيبويه ولا تأتى من المضاف اليه الا فى مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله ولا تجز حالا الخ (قوله لوجوب كون العامل الخ) أى لان الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملها واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه الى عدم وجوب ذلك لان الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدا على الصحيح واختاره المصنف فى تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع (قوله وذلك يأباه) أى الوجوب المذكور يأبى جواز مجىء الحال من المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب (قوله أى عمل الحال) أى العمل فيه بان كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف اليه أى العمل فيه من حيث انه كالفعل لا من حيث انه مضاف بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والا فغلام مثلا من غلام زيد عامل فى المضاف اليه لكن عمل الحرف المنوى لا عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاءه العمل انما هو اذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يكون ذلك الا فيما فيه معنى الحدث قاله سم ومآل الاوجه الثلاثة واحد (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب (قوله الى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق) أى مجىء الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيفا) أى لا تمل عن ذلك الى زيادة عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) اشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجىء الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قيل الصواب اسقاطه اذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجىء الحال من المضاف اليه وأجاب البهوتى

لوجود الشرط المذكور أما فى الاولى فواضح وأما فى الاخيرتين فلان العامل فى الحال عامل فى صاحبها حكما اذ المضاف والحالة هذه فى قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف اليه (تنبيه) ادعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجىء الحال من المضاف اليه فيما عدا المسائل الثلاث (١٢٢) المستثناة نحو ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده فى شرحه وفيما ادعاه نظر فان مذهب الفارسى الجواز وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على مامر فالحال (ان ينصب بفعل صرفا * أوصفة أشبهت) الفعل (المصرفا) وهى ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو الاصل فالصفة (كمسرعا ذا راحل) ومجردا زيد مضروب وهذا تجاهلى طليق فتجاهلى فى موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (و) الفعل نحو (مخلصا زيد دعا) وخشعا أبصارهم يخرجون وقولهم شتى تؤوب الحلبة والاحتراز بقوله صرفا وأشبهت المصرفا عما كان العامل فيه فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا أوصفة تشبه الجامد وهو اسم التفضيل نحو هو أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل نحو نزال مسرعا أو عاملا معنويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار اليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك) و(ليت وكأن) والظرف والجرور المخبر بهما تقول تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد عندك أوفى الدار جالسا وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجى والاستفهام المقصود به التعظيم نحو ياجارتا ما أنت جارة

معنى

بانه تجوز باسم المسئلة عن المثال تسمية للجزئى باسم كليه ويرده وصف المسائل بالثلاث لان الامثلة السابقة أكثر من ثلاثة الا أن يقال نزل الامثلة التى ذكرها لكل مسئلة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أى فى قوله لوجوب كون العامل فى الحال الخ (قوله وفيما ادعاه نظر الخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها الان تعليله بذلك يقتضى أن من لم يقل بوجوب ماذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفا) أى ان لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تاليا للام الابتداء أو القسم والا امتنع التقديم كما سيأتى (قوله أوصفة) أى لم تقع صلة لأل أى أومصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبل علامات الفرعية) أى العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها تموما لا مطلقا فلا يرد أفعل التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرف بال أو أضيف كما سيأتى لكن يرد فعيل كقتيل فانه انما يقبلها اذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى (قوله فجائز تقديمه) أى وان كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافا لمن منع فيها (قوله عاملها طليق) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سببيا مؤخرا لانا نقول ذلك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها فى الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصرح (قوله ومخلصا زيد دعا) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا جريا على القول بجوازه ورجحه الرضى (قوله شتى) جمع شتيت تؤوب الحلبة بالتحريك جمع حالب أى يرجعون متفرقين (قوله نحو ما أحسنه مقبلا) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسما ظاهرا كما فى شرح العمدة (قوله تشبه الجامد) أى فى عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الافعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس الا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيبا) هو حال من الضمير فى أفصح (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلا جامدا وظاهره ان هذا خارج بالقيد وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال فى قوله أو عاملا معنويا (قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ماذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو * يا أيها الربع مبكيا بساحته * لما فى مجىء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وان كان الاصح كما فى جامع ابن هشام الجواز وفى الهمع ان أبا حيان اختار أن اسم الاشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل فى الحال ولا الظرف ولا يلتحق بها حرف الا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كان أيضا فى الحال وفى الاشباه والنظائر أن الاصح عدم عمل كان وأخواتها وعسى فى الحال فتستثنى من العوامل اللفظية (قوله مؤخرا) أى ولا محذوفا كما صرح به فى المغنى غير مرة وان استظهر الدمامينى جواز زيد قائما جوابا لمن قال من فى الدار أى زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف (قوله المخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل أعنى أشير (قوله وليت زيدا أميرا أخوك) وسط الحال فى هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين فى ان وأخواتها اذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح ويظهر أن ان وأن ولكن كذلك (قوله كحرف التنبيه) نحو ها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيبويه فالعامل فى راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه ونحو هذا زيد قائما فالعامل فى قائما حرف التنبيه لما مر وقيل اسم الاشارة لتضمنه

معنى أشير وقيل كلاهما التنزلهما منزلة كلمة واحدة فان قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الاخيرين كذا في يس عن ابن بابشاذ واورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك وأنت خبير بان المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب اليه بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع أن اسناد العمل الى الاشياء العشرة ظاهري وأن العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كأشير وأنبه وفعل الشرط في أما علما فعالم اذ التقدير مهما يذكر انسان في حال علم وحينئذ فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا اشكال وفي المغني المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له نحو أعجبني وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله لمية موحشا طلل فان عامل الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء وان هذه أمتكم أمة واحدة فان عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الاشارة وعامل صاحبها ان ومثله وأن هذا صراطي مستقيما وقوله * ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له * فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ولك أن تقول لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال حينئذ من المعرفة وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح وأما مثال الاضافة فصلاحية المضاف فيه للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا اه باختصار وقال الرضى في باب المبتدا التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي اه (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه (قوله نحو أما علما فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لاما باعتبار نيابتها عنه (قوله هو القسم الثاني) أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل (قوله وندر) أي شذ بدليل قول الشارح فما ورد الخ وقال الموضح دل (قوله مستقرا) قال مم حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أي ثابتا غير متزلزل فهو خاص اذ لو كان عاما لم يظهر قال بعض المتأخرين وقد يقال محل عدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدلا عنه والاجاز ظهوره وعندي أن هذا متعين اذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيما كانت الحال فيه من مضمر) أي من مضمر مرجعه مضمر كما في المثال فان قائما حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أي من مفسر مضمر بفتح السين والمآل واحد ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مما تلا له وكان متقدما كان صاحب الحال متقدما فكأن العامل متقدم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو أنت قائما في الدار أبوك وما اذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو زيد قائما في الدار فلا يجوزان عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائلين بان المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اه وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال ظرفا أو حرف جر) أي مع مجروره نحو زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك اذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله ان كان غيرهما كمثال المتن (قوله واستدل المجيز) أي مطلقا (قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذا (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره فيهم ومحقبي أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلين أدراعهم في حقائبهم جمع درع ورهط الثاني معطوف على رهط الاول وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة والرهط ما دون العشرة من الرجال (قوله بنا عاذ عوف الخ) فقدم الحال وهو بادي ذلة على صاحبها أعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو خبر هو (قوله وتأول ذلك المانع) أي بان البيتين ضرورة وان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا

وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني (وندر) تقدمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما (نحو سعيد مستقرا) عندك أو (في هجر) فما ورد من ذلك مسموع يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب البصريين وأجاز ذلك الفراء والاخفش مطلقا وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو أنت قائما في الدار وقيل يجوز بقوة ان كان الحال ظرفا أو حرف جر ويضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب مطويات وخالصة وبقوله

رهط ابن كوز محقبي أدراعهم * فيهم ورهط ربيعة بن حذار

وقوله

بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة * لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

وتأول ذلك المانع (تنبيهات) الاول محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف اذا توسط كما رأيت فان تقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار امتنعت المسئلة اجماعا قاله في شرح

الكافية لكن أجاز الاخفش فى قولهم فداءلك أبى وأمى أن يكون فداءحالا والعامل فيه لك وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده اذا
تقدم الخبر وأجازه ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فهنالك ظرف فى موضع الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر
* الثانى أفهم كلامه جواز نحو فى الدار قائما زيد وهو اتفاق * الثالث قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا
مقدرا بالحرف المصدرى نحو سرنى ذهابك غازيا أو فعلا مقرونا بلام الابتداء أو قسم نحو لاصبر محتسبا ولاقومن طائعا أو صلة لال أو لحرف
مصدرى نحو أنت المصلى فذا ولك أن (١٢٤) تتنفل قاعدا قال الناظم وولده أو نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال فى
المغنى وهو وهم منهما
فانه يجوز أن يتقدم
عليه فاصلا بين النعت
ومنعوته فتقول مررت
برجل مكسورا سرجها
ذاهبة فرسه * الرابع لم
يتعرض هنا للقسم الثالث
وهى الحال الواجبة
التقديم وذلك نحو كيف
جاء زيد (ونحو زيد مفردا
أنفع من * عمرو معانا)
وبكر قائما أحسن منه
قاعدا مما وقع فيه اسم
التفضيل متوسطا بين
حالين من اسمين مختلفى
المعنى أو متحديه مفضل
أحدهما فى حالة على
الآخر فى أخرى (مستجاز
لن يهن) على أن اسم
التفضيل عامل فى الحالين
فيكون ذلك مستثنى مما
تقدم من أنه لا يعمل فى
الحال المتقدمة عليه
وانما جاز ذلك هنا لان
اسم التفضيل وان انحط
درجة عن اسم الفاعل
والصفة المشبهة بعدم
قبوله علامات الفرعية
فله مزية على العامل
الجامد لان فيه ما فى
الجامد من معنى الفعل ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه فجعل موافقا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه
اذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفؤهم ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين واعلم أن ما ذكره
الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور وزعم السيرافى أن المنصوبين فى ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع اذ فى المضى واذا فى الاستقبال وفيه
تكلف اضمار ستة أشياء وبعد تسليمه يلزم اعمال أفعل فى اذ واذا فيكون واقعا فى مثل ما فر منه (تنبيه) لا يجوز تقديم هذين الحالين على
أفعل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيد أحسن منه قائما قاعدا (والحال)

بقوله يوم القيامة وان خالصة حال من المستتر فى صلة ما وهى العاملة فى الحال وتانيث خالصة باعتبار معنى
ما لانها واقعة على الاجنة (قوله لكن أجاز الاخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتاخره
وبكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الاجماع غير مسلمة فى تقدم الخبر وفى كونها ظرفا استدرك على حكاية
الاجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لان الحال متأخرة عن العامل حينئذ (قوله مقدرا بالحرف)
أى مع الفعل واقتصر على الحرف لانه المانع من تقديم الحال كما قاله الدماميني فان كان المصدر غير مقدر
بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا (قوله أو فعلا مقرونا بلام الابتداء) أى فى غير باب ان
لتصريحهم هناك بجواز نحو ان زيدا مخلصا لمعتدر به قاله الدماميني (قوله أو صلة لال) بخلاف غير أل
فيجوز سن الذى خائفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها الا على الموصول (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير
عامل نحو سرنى ما فعلت محسنا (قوله فانه يجوز أن يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت فى جواز
التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور (قوله مكسورا سرجها ذاهبة
فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال فى المثال وان لم يمتنع من جهة أن
عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على ما يفسره
فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أى فى أى حال سواء قلنا انه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر الى
التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الاخفش لان الحال مطلقا على معنى فى هذا ما ظهر
لى وبه يعرف ما فى كلام البعض هنا تبعا للتصريح فتدبر (قوله مفردا) حال من الضمير فى أنفع ومعانا حال من
عمرو والعامل فيهما أنفع (قوله مختلفى المعنى) أى كالمثال الاول وقوله أو متحديه أى كالمثال الثانى (قوله
مستجاز) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أى منسوب الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم أن ما جاز بعد
الامتناع يجب فلا يعترض عليه بان اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة (قوله على العامل الجامد) يعنى
المعنوى كما يدل عليه ما بعده (قوله فجعل موافقا للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه
باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد يمنع
كون شبهه بالجامد أقوى والاولى عندى أن يقال خصت موافقته للجامد باغلب حاليه وهو عدم التوسط
لان ذلك أبلغ فى اظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبران
لكان مضمرة) صريح فى أن كان ناقصة والذى فى التصريح وشرح الجامع عن السيرافى أنها تامة والمنصوبان
حالان ونسب شارح الجامع القول بانها ناقصة والمنصوبان خبران لها الى بعض المغاربة (قوله اضمار ستة
أشياء) هى اذ أو اذا وكان واسمها مع الاول والثانى (قوله فيكون واقعا فى مثل ما فر منه) الذى فر منه هو
عمل أفعل النصب فى حال متقدمة عليه وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع فى
الظرف ما لا يتوسع فى غيره (قوله لا يجوز تقديم الخ) أى دفعا للبس فان قلت يندفع اللبس بجعل أحدهما
تاليا لافعل والآخر للضمير فى منه قلت يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفروه الا بالظرف والمجرور والتمييز
لسماعه فيها ولم يسمع ذلك فى الحال هكذا ينبغى الجواب ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا
زيد

زيد أحسن قائمامنه قاعدا قال واختاره الرضى (قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وان كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا فى النعت وتبعيا فى الحال اذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهها بالخبر لانه أشد من شبهها بالنعت قال فى المغنى ومن ثم اختلف فى تعددها واتفق على تعدد النعت وعلل الدمامينى الاشدية بانك لو حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت (قوله قد يجيء ذا تعدد) أى جوازا ووجوبا فالثانى بعد اما ولا نحو انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لاخائفا ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله

قهرت العدا لامستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر

والاول فيما عدا ذلك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها للرد قول ابن عصفور الآتى شاطبى (قوله فالاولى) هى المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا الآية وبغير عطف كامثلة الشارح (قوله رجلان) أى ماشيا حافيا أى غير منتعل والحالان قال المصرح امامن فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتى بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلى اه والانسب الاول (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أى قياسا على الظرف قال ابن الناظم وليس بشئ أى للفرق الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا باس به (قوله مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أى المتوسط بين الحالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من اخوته متكلما ضاحكا وانما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد فى نحو هذا بسرا الخ لان صاحب الحال وان كان واحدا فى المعنى متعدد فى اللفظ والتعدد اللفظى يكفى عنده هذا ما ظهر لى (قوله نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد فى المعنى وان تعدد فى اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح (قوله نعت للاول) أى بناء على الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات (قوله أو حال من الضمير) أى ويكون حالا متداخلة (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك فى صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله فى غير الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمرا راكبين أو كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمرو مسرعين ويظهر أن العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع فى ذلك واجب أولا استظهر العلوى الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا (قوله دائبين) أى دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق) أى مع ايلاء كل حال صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا أو تأخير الاحوال كما مثله الشارح (قوله بجعل أول الحالين لثانى الاسمين) أى ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطى مراعاة للترتيب قال الدمامينى وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعانى وهو اللف والنشر المرتب اه أى عند محققيهم لانسياق الذهن الى الترتيب ونقل الدمامينى عن ابن هشام فى حواشى التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بان النشر انما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا فى تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجعل الذى ذكره واجبا أو أولى والذى فى المغنى وجوبه قال الشمنى أى بالنسبة الى عكسه فلا ينافى ما فى الرضى أنه ضعيف أى بالنسبة الى جعل كل حال بجنب صاحبها اه باختصار والاجود عدم العطف هنا لانه ربما يوهم كون الاحوال لواحد فى وقتين أو أوقات ومن العطف بلا ايهام قول عمرو بن كلثوم

وانا سوف تدركنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا

أى طابق ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبا فالاقرب كونها للاقرب كما

لشبهها بالخبر والنعت
(قد يجيء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد)
فالاولى نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وقوله
على اذا ما جئت ليلى بخفية
زيارة بيت الله رجلان حافيا
ومنع ابن عصفور هذا النوع مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا ونقل المنع عن الفارسى وجماعة فالثانى عندهم نعت للاول أو حال من الضمير فيه والثانية قد يكون بجمع نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ونحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات وقد يكون بتفريق نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وقوله
لقى ابنى أخويه خائفا
منجديه فأصابوا مغنما
فعند ظهور المعنى يرد كل حال الى ما يليق به كما فى المثال والبيت وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثانى الاسمين وثانيهما للاول نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من زيد ومنحدرا حال من التاء

(تنبيه) الظاهر أن قد فى قوله قد يجيء للتحقيق لا للتقليل (وعامل الحال بها قد أكدا) أى الحال على ضربين مؤسسة وتسمى مبينة وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة أضرب مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله اما معنى دون لفظ كما (١٢٦) (فى نحو لا تعث فى الارض مفسدا) ثم وليتم مدبرين أو معنى ولفظا نحو وأرسلناك للناس رسولا

وقوله أصخ مصيخا لمن
أبدى نصيحته * ومؤكدة
لصاحبها نحو ولآمن
من فى الارض كلهم
جميعا ومؤكدة لمضمون
جملة وقد أشار اليها بقوله
(وان تؤكد جملة
فمضمر عاملها) أى عامل
الحال وجوبا (ولفظها
يؤخر) عن الجملة وجوبا
أيضا ويشترط فى الجملة
أن تكون معقودة من
اسمين معرفتين جامدين
نحو زيد أخوك عطوفا
وقوله أنا ابن دارة
معروفا بها نسبى
وهل بدارة يا للناس من
عار والتقدير أحقه
عطوفا وأحق معروفا
(تنبيه) قد يؤخذ من
كلامه ما ذكر من الشروط
فتعريف جزأى الجملة من
تسميتها مؤكدة لانه
لا يؤكد الا ما قد عرف
وجمودهما من كون
الحال مؤكدة للجملة
لانه اذا كان أحد
الجزأين مشتقا أو فى
حكمه كان عاملا فى الحال
فكانت مؤكدة لعاملها
لا للجملة ولذلك جعل
فى شرح التسهيل قولهم
زيد أبوك عطوفا وهو
الحق بينا من قبيل

المؤكدة لعاملها وهى موافقة له معنى دون لفظ لان الاب والحق صالحان للعمل ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيدا ووجوب اضمار عاملها من جزمه بالاضمار (وموضع الحال تجيء جمله) كما تجيء موضع الخبر والنعت وان كان الاصل فيها الافراد ولذلك ثلاثة شروط

المغنى

أشار اليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر أن قد الخ) مقابله أن قد للتقليل النسبى (قوله أى الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر فى كلامه (قوله اما معنى دون لفظ) قدمه على قسيمه لكثرته وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم (قوله فى نحو لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا وعثى يعثى عثى وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبى (قوله فى الارض) بحذف الياء لفظا ونقل فتحة الهمزة الى اللام (قوله أصخ) أى استمع (قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا الى المسند اليه فيها ان كان المسند مشتقا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف الى المسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان المسند جامدا وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا كما قاله الشنوانى وهو العطف والحنو ففى عبارته حذف مضاف أى للازم مضمون جملة (قوله فمضمر عاملها) أى وصاحبها (قوله وجوبا) لان الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله يؤخر عن الجملة وجوبا) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أى جمودا محضا ليخرج الجامد الذى فى حكم المشتق كما فى أنا الاسد مقداما وزيد أبوك عطوفا كما سينبه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه ويا للاستغاثة (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبته أو بمعنى أثبته ومحل تقدير ما ذكر ان لم يكن المبتدا أنا والا قدر نحو حقنى أمرا أو أحق مبنيا للمفعول قاله يس (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لما أخذ اسمية الجزأين ولعله كون عاملها مضمرا أو كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين فعلا كان عاملا فى الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره فى الجمود فتدبر (قوله لانه لا يؤكد الا ما قد عرف) أى على مذهب البصريين وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بان مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند اليه وتنكيره (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وانما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال فكان الاولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزأين اذا كان مشتقا أو فى حكم المشتق كان عاملا جعل فى شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو فى المثال الاول أبوك المتأول بالعاطف وفى الثانى الحق المتأول بالبين (قوله لان الاب والحق صالحان للعمل) لتأول الاول بالعاطف وكون الثانى صفة مشبهة فتأول الثانى بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ولم يجعل الاخ كالاب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة الى الاب (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضى صنيعه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الاحكام وكذا يقال فى قوله ووجوب اضمار عاملها (قوله من كونها تأكيدا) رد بان المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (فائدة) يجوز فى قوله تعالى وكأين من نبى قتل معه ربيون أن يكون ربيون نائب فاعل قتل وأن يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير النبى المستتر فى قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال ويختلف المعنى على الاول والاخيرين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان قتل الواحد لا تكثير فيه ورد بان النبى هنا متعدد لا واحد بدليل كأين وانما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا فى

أحدها أن تكون خبرية وغلط من قال فى قوله اطلب ولا تضجر من مطلب * ان لا ناهية والواو للحال والصواب أنها عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ * الثانى أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى انى ذاهب الى ربى سيهدين حالا * الثالث أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كجاء زيد وهو ناو رحله) مثال لما استكملت الشروط (وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا) يربطها (ومن الواو خلت) وجوبا لشدة شبهه باسم الفاعل تقول جاء زيد يضحك وقدم الامير تقاد الجنائب بين يديه ولا يجوز جاء ويضحك ولا قدم وتقاد (وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا) أى اذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدا محذوف من ذلك قولهم قمت وأصك عينه أى وأنا أصك وقوله

فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا

وقوله علقتها عرضا وأقتل قومها * أى وأنا أرهنهم مالكا وأنا أقتل قومها وقيل الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤول بالماضى (تنبيهان) الاول تمتنع الواو فى سبع مسائل الاولى ما سبق * الثانية الواقعة بعد عاطف نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون * الثالثة المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق لا شك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه

المغنى (قوله أن تكون خبرية) تغليبا لشبهه بالنعت فى كونه قيدا مخصصا على شبهه بالخبر فى كونه محكوما به لان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والانشائية اما طلبية أو ايقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يتخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا فى الدمامينى نقلا عن الرضى نعم ان جعلت الانشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا حينئذ نقله الشمنى عن السيد وغيره قال أبو حيان ويستثنى من الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع حالا فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب بعده

فآفة الطالب أن يضجرا * أما ترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا

(قوله ان لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى فتضجر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ وان اقتضى كلام البعض خلافه ويحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الامر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة اعراب والعطف كالعطف فى قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب أفاده فى التصريح (قوله بعلم استقبال) أى علامته كالسين ولن لانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافى بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لان المنافى للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا ويرد على التعليل الاول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا منتظرة فتأمل وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالا قال المطرزى لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك قلت وهو ان يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضا وجه استشكال الناس قول سيبويه ان لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله ان المضارع المنفى بلا يقع حالا اهـ دمامينى باختصار وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالا فى نحو كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال بعد وجود الجواب فى الآية فتأمل (قوله مرتبطة بصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والاصل الضمير بدليل الربط به وحده فى الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدمامينى (قوله وذات بدء بمضارع) فان بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوى اعراب واياك نستعين حالا من فاعل نعبد (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضى فليس شبهه به شديدا لانه وان أشبهه فى وقوعه صفة وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضى الجملة الاسمية (قوله ذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أى انو فيها وأما الضمير فى بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو وان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله حمل على أن المضارع) أى جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أى لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت فى أيديهم مالكا (قوله علقتها) بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعلقا عارضا أى غير مقصود لى (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على سبيل الاولوية لمناسبة المتعاطفين فقط والا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الاول بالمضارع لان تأويل الثانى فى وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة الخ أى فرارا من اجتماع حرفى عطف صورة قاله المصرح (قوله أو هم قائلون) من القيلولة وهى نصف النهار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لان المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشىء على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو هو الحق لا يشك فيه (قوله لا ريب فيه) فى كونه مؤكدا نظر الا اذا جعلت أل فى الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب

* الرابعة الماضى التالى الا نحو ما تكلم زيد الا قال خيرا ومنه الا كانوا به يستهزؤن * الخامسة الماضى المتلو بأو نحو لاضربنه ذهب أو مكث

ومنه قوله كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ولا تشح عليه جاد أو بخلا السادسة المضارع المنفى بلا نحو ومالنا لا نؤمن بالله مالى لا أرى الهدهد

وقوله ولو أن قوما لارتفاع قبيلة (١٢٨) * دخلوا السماء دخلتها لا أحجب فان ورد بالواو أول على اضمار مبتدا على الاصح كقراءة ابن

ذكوان فاستقيما ولا تتبعان وقوله وكنت ولا ينهنهنى الوعيد وقوله أكسبته الورق البيض أبا * ولقد كان ولا يدعى لاب نص على ذلك فى التسهيل وفى كلام ولده خلافه * السابعة المضارع المنفى بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فمالك بعد الشيب صبا متيما الثانى تلزم الواو مع المضارع المثبت اذا اقترن بقد نحو وقد تعلمون أنى رسول الله اليكم ذكره فى التسهيل (وجملة الحال سوى ما قدما) يجوز ربطها (بواو) وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء وقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون أنها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للعامل السابق (أو بمضمر) يرجع الى صاحب الحال (أو بهما) معا وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضى مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفى ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو

الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة وجملة الماضى التالى الا والمتلو باو والمضارع المنفى بلا أو بما على ما مر فلم تكون

يبق من انواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم أو لما وأما المنفى بلن فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم جاء زيد والشمس طالعة

ومنه لئن أكله الذئب ونحن عصبة جاء زيد يده على رأسه ومنه قلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو أى متعادين وقوله

البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء كونه محلا للريب والشك كما فى البيضاوى (قوله الماضى التالى الا) أى لان ما بعد الا مفرد حكما كما مر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو تمسكا بقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضى المتلو بأو) أى لانه فى تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدماميني وانما امتنعت الواو فى المضارع المنفى بما أو لا لانه فى تأويل اسم الفاعل المخفوض باضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما فاوجه صحة الواو فيهما دون لا وما ويمكن دفعه بان مضى المنفى بلم أو لما فى المعنى قربه من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أو لا فتدبره فانه نفيس (قوله ومالنا لا نؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين (قوله أول على اضمار مبتدا على الاصح) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجانى ويرد الاول وروده فى التنزيل والثانى لزوم عطف الخبر على الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون قاله الدماميني وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أى بتخفيف النون (قوله وكنت) أى وجدت وقوله ولا ينهنهنى أى يزجرنى (قوله أكسبته الورق الخ) أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان فى البيت تامة (قوله المضارع المنفى بما) كذا فى التوضيح وغيره وجزم به فى التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو حيان والقياس كونه بمنزلة ما قاله الدماميني (قوله عهدتك ما تصبو) أى تميل الى الجهل والمتيم من تيمه الحب أى استعبده وأذله (قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لاطلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال التقدير فى الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر فى لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس (قوله يجوز ربطها بواو الخ) الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط واجبا قال الدماميني هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه أو لوقوعها فى ابتداء الحال (قوله بل انها الخ) أى فالمراد تشبيه واو الحال باذ فيما ذكر لا بيان معناها (قوله على ما مر) أى من الخلاف فى امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود فى المنفى بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنفى بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنفى بلا أو ما أنه ماض فى المعنى لان كلا من لم ولما يقلبه الى المضى فساغ ربطه بالواو كالماضى لفظا (قوله فلا يمكن هنا) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال (قوله وأمثلة ذلك) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معا (قوله غير ما تقدم) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون جملة (قوله والشمس طالعة) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر فى المثال قلت التقدير موافقا طلوع الشمس مثلا (قوله ونحن عصبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لان الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف (قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ) قيل الخطاب لآدم وحواء وابليس والحية والامر عليه ظاهر وقيل لآدم وحواء فقط بدليل آية قلنا اهبطا وصححه الزمخشرى وعليه فالجمع والتعادى باعتبار ما فيهما من الذرية التى كالذر كذا قيل وفيه أن تعادى الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى

ثم راحوا عبق المسك بهم وقوله ولولا جنان الليل ما آب عامر * الى جعفر سرباله لم يمزق وجاء زيد ويده على رأسه ومنه فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون وهكذا النفي وأمثلته مع جملة الماضي غير ما تقدم جاء زيد وقد طلعت الشمس ومنه قوله نجوت وقد بل المرادي سيفه جاء زيد قد علته سكينة ومنه أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون قالوا أي قائلين وقوله وقفت بربع الدار قد غير البلى * معارفها والساريات الهواطل جاء زيد وقد علته سكينة ومنه ومالنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا (١٢٩) الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا وهكذا النفي وأمثلته مع المضارع المنفي بلم أو لما جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه قوله ولقد خشيت بأن أموت ولم تكن * للحرب دائرة على ابني ضمضم جاء زيد لم يضحك ومنه قوله كأن فتات العهن في كل منزل نزلن به حب الفنا لم يحطم جاء زيد ولم يضحك ومنه أو قال أوحي الي ولم يوح اليه شيء وقوله سقط النصيف ولم ترد اسقاطه * وهكذا النفي بلما ومنه أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله (تنبيهات) الاول مذهب البصريين الا الاخفش لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقا للكوفيين والاخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط وجواز اثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما تمسكا بظاهر ما سبق اذ الاصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه ثم جاء زيد قام أبوه وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل * الثاني تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي الا والمتلو بأو وندر قوله متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي الا قد قضيت قضاءها * الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينوى نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه وقوله نصف النهار الماء غامره أي والماء غامره * الرابع الاكثر في الاسمية

تكون الحال مقارنة ولاهما مقدران التعادي ولاذريتهما مقدرون التعادي حتى تكون الحال مقدرة وهو مبني على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال أي اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتأمل (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أي لصق به (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أي ظلامه وآب رجع (قوله وأمثلته) أي الربط بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أي الماضي التالي الا والمتلو بأو (قوله نجوت وقد بل المرادي سيفه) تمامه * من ابن أبي شيخ الاباطح طالب * والمرادي بفتح الميم ٣ نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربع الدار) الربع المنزل فالاضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامرا آهلا والساريات عطف على البلى وهي السحب التي تسري ليلا والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه في صحة الاسقاط (قوله المنفي بلم أو لما) كان المناسب اسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتي وهكذا المنفي بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفي بلم أو لما فيما سبق قسما واحدا مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر (قوله كأن فتات العهن) بضم الفاء أي ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير الحمرة (قوله سقط النصيف) هو الخمار (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أي لانها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها التوهم مضي زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ما قاله الدماميني وقد ينازع في ذلك الاشعار اذ لا يلزم من تقريبه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيته في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما المفهم للمقارنة جعله قيدا للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقترن بقد فيما يظهر (قوله مطلقا) أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما (قوله بظاهر ما سبق) أي من قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدراك على قوله وجواز اثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الاشارة يرجع الى الماضي المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) في الرضي أنهما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمني (قوله لم يلف) أي لم يجد وقضاءها بالمد (قوله نصف النهار) أي انتصف الماء غامره الضمير يرجع الى غائص لطالب اللؤلؤ وانتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أي والماء غامره) الذي يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أي وقفيز بدرهم ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أرجح حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولا للدماميني وما يؤيد ما ظهر لي

٣ قول المحشي بفتح الميم صوابه بضمها كما في القاموس اه

الجائز فيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشري
لما تقدم ومثل هذه الاسمية فى ذلك على ما يظهر جملة المضارع المنفى الجائز فيها الاوجه الثلاثة ❊ الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو
رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وأما فلما رآه مستقرا عنده فليس
مستقرا فيه هو المتعلق لانه كون خاص (١٣٠) اذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (والحال قد يحذف ما فيها عمل ❊ وبعض ما يحذف

ذكره حظل) أى منع
يعنى أنه قد يحذف عامل
الحال جواز الدليل حالى
نحو راشدا للقاصد سفرا
ومأجورا للقادم من حج
أو مقالى نحو بلى قادرين
فان خفتم فرجالا أو ركبانا
أى تسافر ورجعت
ويجب حذفه وجوبا
قياسا فى أربع صور
نحو ضربى زيدا قائما
ونحو زيد أبوك عطوفا
وقد مضتا والتى بين فيها
ازدياد أو نقص بتدريج
نحو تصدق بدرهم
فصاعدا واشتر بدينار
فسافلا وما ذكر لتوبيخ
نحو أقائما وقد قعد
الناس وأتميميا مرة
وقيسيا أخرى أى أتوجد
وأتحول وسماعا فى غير
ذلك نحو هنيأ لك أى
ثبت لك الخير هنيأ أو
هنأك هنيأ (تنبيه)
قد تحذف الحال لقرينة
وأكثر ما يكون ذلك اذا
كانت قولا أغنى عنه
المقول نحو والملائكة
يدخلون عليهم من كل
باب سلام عليكم أى
قائلين ذلك واذ يرفع
ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا أى قائلين ذلك (خاتمة) تنقسم الحال باعتبارات الاول صائدا
باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له الى المنتقلة وهو الغالب والملازمة والثانى باعتبار قصدها لذاتها وعدمه الى المقصودة وهو الغالب
والموطئة وهى الجامدة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهى التى يستفاد معناها
بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والرابع باعتبار جريانها على من هى له وغيره الى الحقيقية وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائما سكانها
والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا

ثانيا للشمنى (قوله الجائز فيها الخ) هى ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايهام العطف (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أى بقليل جدا فى نفسه (قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية والبيتين بعده (قوله جملة المضارع المنفى الجائز الخ) هو المضارع المنفى بلم أو لما (قوله يقع ظرفا) أى تاما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه فى الخبر (قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أى متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف والا فهو متعلق الظرف فى هذا التركيب (قوله وذلك) أى المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه قيما فى قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما والتقدير أنزله قيما فجملة النفى معطوفة على أنزل على عبده الكتاب وقيل حال من الكتاب فجملة النفى معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافرادا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد الى الكتاب وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة لعوجا ونظيره اعراب أحوى صفة لغثاء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مدهامتان وانما هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل أما على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء كذا فى المغنى والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه شمنى (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد يمتنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا لضعفه كاسم الاشارة والظرف (قوله وقد مضتا) الاولى فى باب المبتدا والثانية فى هذا الباب (قوله فصاعدا) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما فى التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية أى فذهب العدد صاعدا مع أن فيه الخلاف ويحتمل عندى أن المقدر انشاء أى فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية على انشائية (قوله وما ذكر لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولا وصرح كلامه لا لظاهره فقط وان زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعى (قوله وأتحول) راجع لقوله أتميميا الخ ونظر فيه بانه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تميميا الخ بل أنه يتخلق تارة بأخلاق التميمى وأخرى باخلاق القيسى فالاولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والاصل أتتخلق تخلق تميمى مرة الخ (قوله هنيأ) من هنئ بكسر النون وضمها يهنأ بتثليث النون هنأ وهناءة أى ساغ كذا فى القاموس (قوله أى ثبت لك الخير هنيأ) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هنأك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة (قوله قد تحذف الحال لقرينة) وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو أهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه (قوله الى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لهما كما فى هنيأ ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهى المستقبلة) قال فى شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لانك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لان دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اه وان مثل بذلك التخلص بان العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أى مقدرا ذلك) أنت خبير بانه اذا نظر الى أن معنى

صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور وبجعلها مستقبلة انما هو بالنظر الى الصيد
نفسه لا الى تقديره وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أولا جرى على الاول صاحب المغنى واحتج له
الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامينى (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه
الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمامينى عن المغنى مبسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محلقين
ومقصرين لان الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له لا آمنين اذ هى مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أى
فى اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لا لزمن التكلم غاية
ماهنالك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازا

﴿التمييز﴾

(قوله اسم) أى صريح (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر
من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى
من أنه يفيد معناها الا أنها مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من فى قوله بمعنى
من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز
بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على
هذا أيضا وان لم تكن الاخراج هكذا ينبغى تحرير المقام (قوله مبين) نعت لاسم أى مزيل لابهام اسم قبله مجمل
الحقيقة أو ابهام نسبة فى جملة أو شبهها اه توضيح وشرحه للشارح والاوفق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال
أى مزيل لابهام ما قبله بايضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فانه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل
اليه مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطاب شئ زيد أى شئ يتعلق بزيد وهذا الشئ مبهم يفسره نفسا واستفيد منه أن
التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأى سيبويه وأما شهرا من قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان
كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهور مبين لما قبله وهو اثنا عشر قاله فى المغنى (قوله مخرج لاسم
لا التبرئة ونحو ذنبا الخ) فانهما وان كانا على معنى من لكنها فى الاول للاستغراق وفى الثانى للابتداء أى استغفارا
مبتدأ من أول الذنوب الى ما لا يتناهى قاله فى التصريح ولك أن تجعلها فى الثانى تعليلية بل هو أظهر فتدبر وانما
عدى بمن لتضمنه معنى استتيب والا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان
ذلك (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى
البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة (قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على
غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاولى أن يقول نسبة
ليشمل تمييز النسبة فى غير الجملة كالتى فى عجبت من طيب زيد نفسا الا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا
كما يقتضيه كلامه بعد ولان المقابل فى الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا
مفسر الابهام الذات غاية الامر أن الذات اما مذكورة أو مقدرة وانما عبروا عن الثانى بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال
الدمامينى لان النسبة فى الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم انما الابهام فى المتعلق الذى ينسب
اليه الطيب فى الحقيقة اذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز فى الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق
بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء
ونحو خاتم حديدا كما سيأتى فلا قصور (قوله فتمييز الجملة الخ) قال الدمامينى تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم
السابق ان كان الثانى عين الاول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان كان غيره
وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو خسر الاشقياء أعمالا أو غير مصدر وتعدد وخيف
اللبس نحو كرم الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويجب تركها ان كان معنى التمييز فى الواقع واحدا والاسم
السابق متعددا نحو كرم الزيدون أبا اذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نظف زيد أثوابا
وكرم آباء أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الاتقياء جادوا سعيا وترجح فى نحو حسن زيد

أى مقدرا ذلك ومنه
ادخلوها خالدين لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء
الله آمنين محلقين رؤسكم
ومقصرين أى ناوين
ذلك قبل وماضية ومثل
لها فى المغنى بجاء زيد
أمس راكبا وسماها
محكية وفيه نظر
(التمييز) يقال
تمييز وتمييز وتبيين ومبين
وتفسير ومفسر وهو
فى الاصطلاح (اسم بمعنى
من مبين نكرة) فاسم
جنس وبمعنى من مخرج
للحال فانه بمعنى فى
فانه بمعنى فى ومبين
مخرج لاسم لا التبرئة
ونحو ذنبا من قوله
أستغفر الله ذنبا لست
محصيه
ونكرة مخرج لنحو
الحسن وجهه ثم
ما استكمل هذه القيود
(ينصب تمييزا بما قد
فسره) من المبهمات
والمبهم المفتقر للتمييز
نوعان جملة ومفرد دال
على مقدار فتمييز الجملة
رفع ابهام ما تضمنته

من نسبة عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل الى معموله من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا واشتعل الرأس شيبا والتمييز فى مثله محول عن الفاعل والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس ونحو غرست الارض شجرا ونحو فجرنا الارض عيونا والتمييز فيه محول عن المفعول والاصل غرست شجر الارض وفجرنا عيون الارض وتقول عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وسرعان ذا اهالة وناصب التمييز فى هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم هو العامل الذى تضمنته الجملة لا نفس الجملة وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ونص عليه فى غير هذا الكتاب وذهب قوم الى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لانه يصح أن يقال انه فسر العامل لانه رفع ابهام نسبته الى معموله وانه فسر الجملة لانه رفع ابهام ما تضمنته من النسبة وأما مميز المفرد فانه رفع ابهام ما دل عليه من مقدار مساحى أو كيلى أو وزنى (كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا) وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا خلاف (وبعد ذى) المقدرات الثلاث (ونحوها) لا يناسب معنى المثل (قوله اى اخافة الخ) الاستخدام

الاخافة بل الاهالة هى الودك اه

عينا وليت هندشفة ويترجح تركهما فى نحو حسن الزيدان أولئ بدون وجها اه بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز فى مثله محول عن الفاعل) التحويل فى تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا بناء على أن الثانى من تمييز النسبة وسيأتى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون أوقع فى النفس لان الآتى بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أى فى مثله فهو من الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الاسلوب لان هذا مما أجرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب زيد نفسا) أى من طيب نفس زيد فهو محول عن المضاف اليه الذى هو فى الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفق بما يأتى للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وان جاز أن يكون محولا عن المبتدا وعليه اقتصر البعض تبعا لشيخنا (قوله وسرعان ذا اهالة) سرعان بتثليث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض أى سرع وذا فاعل واهالة تمييز محول عن الفاعل أى اخافة وافراغا وجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا قال فى القاموس وأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له ماهذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب اهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه اهالة أو تمييز كقولهم تصبب زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل وقته اه (قوله وهو الذى يقتضيه الخ) أى حيث قال

وعامل التمييز قدم مطلقا ۞ والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

(قوله فلا اعتراض الخ) تفريع على قوله ويصح الخ لكن كان الاوضح تأخيره عن قوله لانه الخ وفى نسخ بالواو وهى واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالابهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالابهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة فعلم أن قول البعض ان قول الشارح وانه فسر الجملة الخ تتميم للفائدة ولا دخل له فى دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام (قوله ابهام ما دل عليه) ضمير دل يرجع الى المفرد وضمير عليه الى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هى له لامن اللبس وفى قوله من مقدار حذف مضاف أى من مقدر بمقدار اذ التمييز له لا للمقدار الذى هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بان المجمل الذى بينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الاولى أن يقول لانه رفع ابهام ما دل عليه المفرد من مقدر به وفيه ما كنفاء أيضا أى من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور (قوله مساحى) نسبة الى المساحة بكسر الميم وهى الذرع كذا فى القاموس (قوله وقفيز) من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعا ومن الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا جمعه أقفزة وقفزان (قوله ومنوين) تثنية منا كعصا ويقال فيه من وهو رطلان (قوله مميزه بلا خلاف) وانما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الطلب المعنوى لمعموله وقيل لشبهه أفعل من وزيجه المصرح (فائده) اذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلا على حد الرمان حلو حامض وقال غيره يعطف بالواو لانها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الامرين كذا فى الهمع (قوله وبعد ذى المقدرات) يعنى المقدر بالمقدار المساحى والمقدر بالمقدار الكيلى والمقدر بالمقدار الوزنى الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين والمتبادر من المتن أن المشار اليه الامثلة الثلاثة التى هى جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أو لا وظاهر صنيع الشارح ارجاع الاشارة الى أنواع المقدرات الثلاث كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الانواع وكانه حمل كلام المصنف على

مما أجرته العرب مجراها في الافتقار الى تمييز وهي الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب (١٢٣) عسلا ونحي سمنا وراقود خلا وما حمل على ذلك من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء وما كان فرعا للتمييز نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا (اجره اذا أضفتها) اليه (كمد حنطة غذا) وشبر أرض وسنو اتمر وذنوب ماء وحب عسل وخاتم حديد وباب ساج (تنبيهان) الاول النصب في نحو ذنوب ماء وحب عسلا أولى من الجر لان النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك الثاني انما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لان له بابا يذكره فيه ولانفراد تمييزها باحكام منها جواز الوجهين المذكورين وتمييز العدد اما واجب النصب كعشرين درهما أو واجب الجر بالاضافة كمائتي درهم ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي ومنها أنه يميز تمييز العدد اذا وقعت هذه المقدرات تمييزا نحو عشرين مدا برا وثلاثين رطلا عسلا وأربعين شبرا أرضا (والنصب) للتمييز (بعد ما أضيف) من هذه المقدرات لغير التمييز (وجبا ان كان) المضاف لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه (مثل) فلن يقبل من أحدهم (مل ء الارض ذهبا) ما في السماء قدر راحة سحابا اذ لا يصح مل ء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز نصب التمييز

الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وارجاع الاشارة اليها مرادا بها الكليات فتأمل (قوله مما أجرته العرب مجراها) انما أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وانما لم تكن مقدره بمقدار كيلي حقيقة لان هذه الاوعية لا تختص بقدر معين (قوله وهي الاوعية) أي أسماء الاوعية (قوله المراد بها المقدار) أي مقدار المقدار أي المقدر بذلك المقدار الذي هو الوعاء والذنوب الدلو أو التي فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء كذا في القاموس والحب بضم الحاء المهملة الخابية والنحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة الزق أو زق السمن خاصة كالنحى بفتح فسكون والنحى كفتى كذا في القاموس والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار (قوله وما حمل على ذلك) أي على ما أجرته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا مجمل الحقيقة مرفوع اجماله بما بعده (قوله من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء) اعترضه سم بان هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتي فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتي الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث انهما نحو المقدرات في أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل (قوله وما كان فرعا) معطوف على نحو لنا الخ (قوله نحو خاتم حديدا الخ) اعلم أن جر نحو خاتم حديد أرجح من نصبه كما سيأتي واذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعد مقدار ولا شبهه واستظهر ابن هشام رجحانيتها اتفاقا أما نحو هذا خاتمك حديدا بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف أفاده الدماميني (قوله أجره) أي جوازا نعم ان أريد نفس الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن المجرور المذكور يسمى تمييزا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزا (قوله اذا أضفتها) انما قيد لانه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وان جره بمن مقدرة كما في تمييز كم أو ظاهرة كما يأتي في قوله واجرر بمن الخ فيفوت المعنى الذي أراده سم (قوله كمد حنطة غذا) مد مبتدأ وغذا خبر هذا ما قاله المكودي وهو أقرب من جعل غذا بدلا أو حالا والخبر محذوف أي عندي وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كما يرشد اليه وسنو اتمر والظاهر على اعراب المكودي أنه مبتدأ عطف عليه ما بعده والخبر محذوف أي كالمد في جواز الجر بالاضافة ويجوز تقديره عندي وأما على الاعراب الثاني فهو معطوف على مد حنطة (قوله في نحو ذنوب ماء) أي من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد فان جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لان في جره تخفيفا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو شبر أرض فان الاظهر عدم اكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر تأمل (قوله لان النصب يدل) أي فهو نص في المقصود بخلاف الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أي أو الصنجة الموزون بها أو المكيال الذي يكال به أو الشيء الذي يمسح به (قوله انما لم يذكر تمييز العدد) أي مع أنه من تمييز المفرد (قوله ومنها أنه) أي تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزا له أي العدد فبرا وعسلا وأرضا تمييزات لتمييز العدد وهو مدا ورطلا وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى اجره اذا أضفتها أي الى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد الاضافة ولو تقديرا فدخل نحو الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقئ شحما اذ التقدير ممتلئ الاقطار ماء ومتفقئ الاعضاء شحما فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقئ شحم (قوله من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد محترز قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلا اذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضا فله وقدر من الشبيه بالمقدرات لانهما كالمقدر المساحي لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادي (قوله لا يصح اغناؤه الخ) اشارة الى وجه الشبه في قوله ان كان مثل الخ (قوله مل ء الارض) برفع مل ء على الحكاية كما أشار اليه الشارح (قوله الارض) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذي يغني عن المضاف اليه هو التمييز لانه الذي يقع في محله لا المضاف

وجازجره بالاضافة بعد حذف المضاف اليه نحو هو أشجع الناس رجلا وهو أشجع رجل (تنبيه) محل ماذكره من وجوب نصب
هذا التمييز هو اذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد وقد أعطى ذلك أيضا بالمثال اه (والفاعل المعنى انصبن) على التمييز (بأفعلا * مفضلا) له على غيره والفاعل فى المعنى هو السببى وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا (كأنت أعلى منزلا) وأكثر مالا اذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك أما ماليس فاعلا فى المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف الى جمع قائم مقامه نحو زيد أفضل فقيه فانه يصح فيه أن يقال زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا أن يكون أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو زيد أكرم الناس رجلا (وبعد كل ما اقتضى تعجبا * ميز كأكرم بأبى بكر) رضى الله تعالى عنه (أبا) وما أكرمه أبا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا وكفى بالله عالما ويا جارتا ما أنت جاره (واجرر بمن) لفظا كل تمييز صالح لمباشرتها (ان شئت) لانها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى فى وبعضه صالح لمباشرتها
وكل تمييز فانه صالح لمباشرة من (غير ذى العدد * والفاعل) فى (المعنى) المحول

ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جر التمييز بالاضافة شئ غير التنوين أو النون الا المضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل بخلاف نحو لله دره رجلا وويحه رجلا فلا يقال در رجل ولا ويح رجل اه (قوله وجازجره بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الاضافة لم يبق تمييزا بدليل صحة قولك هو أشجع رجل قلبا فتمييزه وقد يمنع عدم بقائه تمييزا وتمييزه لا ينافى كونه تمييزا لما مر فى كلام الشارح أن تمييز المقدرات عين تمييز الاعداد (قوله محل ماذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافى والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافى جواز جره بمن سم (قوله والفاعل المعنى) بنصب الفاعل بانصبن ونصب المعنى باسقاط الخافض اه سندوبى والظاهر أنه يصح جر المعنى باضافة الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى انه المتصف بالمعنى فى الحقيقة اذ المتصف بالاحسنية فى الحقيقة هو الوجه فى قولك مثلا زيد أحسن وجها وفى آخر ما سننقله عن نكت السيوطى اشارة الى هذا فتنبه (قوله هو السببى) أى المتصف فى المعنى بالشئ الجارى فى اللفظ على غيره أى غير ذلك المتصف فان المنزل مثلا هو المتصف فى المعنى بالعلو والعلو جار فى اللفظ على المخاطب (قوله اذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك) أى ولا يضر فوات التفضيل اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علوا زائدا وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولا عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السيوطى فى نكته نقلا عن ابن هشام التحقيق أن التمييز فى هذا النوع محول عن مبتدا مضاف وأصل أنت أحسن وجها وجهك أحسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانك اذا قلت حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجها محولا عن حسن وجهك وانما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه ملخصا وقد علمت الجواب (قوله أما ماليس فاعلا فى المعنى الخ) والضابط أن تمييز أفعل التفضيل اذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد أفضل رجل وان لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر مالا (قوله قائم مقامه) أى مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا) اما وضعا وهو ما أفعله وأفعل به أولا نحو لله دره فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة فى هذا البيت لان الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله أجيب بأن المقصود افادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله ولله دره فارسا) يقال در اللبن يدر ويدر درا ودرورا وكثر ويسمى اللبن نفسه درا والاقرب أن المراد هنا اللبن الذى ارتضعه من ثدى أمه وأضيف الى الله تعالى تشريفا يعنى أن اللبن الذى تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب الى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل فى الفروسية والمقصود التعجب كأنه قيل ما أفرس هذا الرجل ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو لله دره فارسا وياهاقصة من تمييز النسبة ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا وجاءنى زيد فياله رجلا وزيد حسبك به ناصرا ولله درك عالما وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله در زيد رجلا ويالزيد رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهوله ثم رأيته فى الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كما فى نحو لله در زيد رجلا وكفى بزيد رجلا اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما فى نحو طاب زيد علما (قوله لفظا) حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقا بقوله اجرر لان الجر قد يكون تقديريا (قوله وكل تمييز الخ) فيه تغيير وجه نصب غير فى كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه فى كلام المتن منصوب على المفعولية لاجرر (قوله غير ذى العدد) أى الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وانما امتنع دخول من فى المسائل المستثناة لان وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وفى العدد لا يصح الحمل لكونه متعددا والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا فى التصريح وعندى فى هذا التعليل نظر أما أولا فلانه لا يتم على جميع الاقوال الآتية فى من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى وأما ثانيا

عن الفاعل فى الصناعة (كطب نفسا تفد) اذ أصله لتطب نفسك فهذان لا يصلحان لمباشرة من فلا يقال عندى عشرون من عبد ولا طاب زيد
من نفس ومنه نحو أنت أعلى منزلا ويجوز فيما سواهما نحو عندى قفيز من بر وشبر من أرض ومنوان من عسل وما أحسنه من
رجل (تنبيهات) الاول كان ينبغى أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا وما أحسن زيدا أدبا فانه يمتنع فيه الجر بمن * الثانى تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محولا عن الفاعل فى الصناعة لاخراج نحو لله دره فارسا وأبرحت جارا فانهما وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ومن ذلك نعم رجلا زيد يجوز فيه نعم من رجل ومنه قوله فنعم المرء من رجل تهامى * الثالث أشار بقوله ان شئت الى أن ذلك جائز لا واجب الرابع اختلف فى معنى من هذه فقيل للتبعيض وقال الشلوبين يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت فى نحو ما جاءنى من رجل قال الآن المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الاخفش أنها لا تزاد الا فى غير الايجاب قال فى الارتشاف ويدل لذلك
يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها قال الحطيئة طافت أمامة بالركبان آونة * ياحسنه من قوام ما ومنتقبا بنصب منتقبا على محل
قوام * الخامس اذا قلت عندى عشرون من الرجال

فلانه يقتضى امتناع من فى نحو امتلأ الاناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الاناء ومقتضى المتن الصحة لان التمييز فى نحوه ليس فاعلا فى المعنى ولا مفعولا وقد يدفع بان الكلام فى من المعهودة فى جر التمييز وهى بيانية على أصح الاقوال كما سيأتى ومن فى المثال ليست منها لانها اما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل فى المعنى بمن غير المعهودة فى جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر (قوله عن الفاعل فى الصناعة) دخل فيه نحو زيد أطيب نفسا لان التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدا (قوله ومنه) أى من الفاعل فى المعنى المحول عن الفاعل فى الصناعة أنت أعلى منزلا فمنزلا محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أى علوا زائدا على علو منزل غيرك فلا يرد أنه اذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفى التوضيح أنه محول عن المبتدا والاصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلا مجرورا وهو أيضا صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا فى المعنى ومحولا عن المبتدا فى الصناعة لان ما صلح لان يخبر بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا فى المعنى (قوله وأبرحت جارا) أى أعجبت ويصح فى التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا فى قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل * أبرحت ربا وأبرحت جارا

حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا فى المثال متعينا لعدم التحويل لان قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بانها نفسها جارة معجبة لا بان جارها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج الى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرم زيد ضيفا قال فى المغنى ان قدر أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اه أى للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثانى من تمييز الجملة غير المحول قاله الدماميني (قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على مدلول التاء التى هى الفاعل فلزم أن يكون فاعلا فى المعنى (قوله ومن ذلك) أى من الفاعل فى المعنى الغير المحول عن الفاعل فى الصناعة (قوله نعم رجلا زيد) مثله حبذا رجلا زيد قال الشاعر

* ياحبذا جبل الريان من جبل * دماميني (قوله تهامى) بكسر التاء ان كان تخفيف ياء النسبة لاجل الروى وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيمان نسبة الى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وان وهم فيه الجوهرى هذا ما يفيده كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما فى كلام البعض وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره وأيده الدماميني بان الضمير فى نحو نعم رجلا زيد وزيد نعم رجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدا والخبر العموم اه أى وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر فى نحو لله دره فارسا والمبهم العام هو رجلا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني عن المصنف (قوله فقيل للتبعيض الخ) بقى قول ثالث وهو أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبى فى باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح فى الحواشى وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلا للزيادة لانه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد اذا كان يظهر فى الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الاصل لظهوره فى الفصيح عند حذفها فتأمل (قوله آونة) بمد الهمزة جمع أوان من قوام بفتح القاف أى قامة وما

لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر ولان تمييز العدد شرطه الافراد وأيضا فهو معرف اه (وعامل التمييز قدم مطلقا) أي ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل أما غير المتصرف فبالاجماع وأما قوله * ونارنا لم ير نارا مثلها * (١٣٦) فضرورة وقيل الرؤية قلبية ونارا مفعول ثان (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا) هو مبني للمفعول ونزرا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أي مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر أي قليل من ذلك قوله أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعي المنون ينادي جهارا وقوله وما كان نفسا بالفراق تطيب وقوله * ضيعت حزمي في ابعادي الاملا * وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه محتجين بما ذكر وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب (تنبيهان) الاول مما استدل به الناظم على الجواز قوله رددت بمثل السيد نهد مقلص * كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما وهو سهو منه لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف * الثاني أجمعوا على منع التقديم في نحو كفى بزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرفا الا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أكفاه رجلا (خاتمة) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويفترقان في سبعة أمور فأما أمور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام * وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال تجيء جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لا يكون الا اسما الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال ولا كذلك التمييز * الثالث أن الحال مبينة للهيآت والتمييز للذوات * الرابع أن الحال تتعدد كما عرفت

زائدة ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب (قوله لا يكون ذلك من جر الخ) أي بل قوله من الرجال صفة لعشرون (قوله لان تمييز العدد) أي المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا ان أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أي فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا في الاصل) أي وأعطى غير الفاعل في الاصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أي في اسناد الطيب لزيد فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه مامر من جواز التوسط لفوات الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضا على أن النظر الى الاصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغير عما كان يستحقه الخ) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله كنائب الفاعل فانه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه فاي مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا الخ) فنارا تمييز وهو متقدم على عامله وهو مثلها لانه تمييز مفرد (قوله ونزرا حال الخ) قال سم فيه نظر والوجه كونه مفعولا مطلقا أي سبقا نزرا اه ووجه النظر أن جعله حالا من ضمير سبق يقتضي أن النزر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لي وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا سماعي (قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى في صدر البيت وهو أتهجر ليلى بالفراق حبيبها (قوله ضيعت حزمي الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء الانزجار (قوله بما ذكر) أي من الابيات وأجيب بانه ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فان تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا مخل بالغرض مع أنه جائز فتدبر (قوله رددت بمثل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب نهد بفتح النون أي ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أي سريع العدو والثلاثة صفات لمثل والشاهد في ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أي سال (قوله عينا قر) قال في القاموس قرت عينه تقر بالكسر والفتح قرة وقد تضم وقرورا بردت وانقطع بكاؤها أو رأت ما كانت متشوقة اليه اه ومثريا حال أي كثير المال كما في القاموس وتفسير البعض له بعطاء لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو سهو منه الخ) نظر فيه سم بان عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن في التسهيل وقد تغني ابتدائية اسم بعد اذا عن تقدير فعل اه فكان الاولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بان التعبير بالسهو نظرا الى قوله في الخلاصة وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو ما طاب زيد الا نفسا شمني (قوله مبينة للهيآت) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها والا خرج نحو تكلم صادقا ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لانه في معنى جاء مقارنا لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة قاله الدماميني (قوله مبين للذوات) أي أو

بخلاف التمييز * الخامس أن الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح * السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتى التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقدمر * السابع الحال تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فأما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة وأما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح أن زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان أريد به التزود أو مفعول به أريد به الشئ الذى يتزود به من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو باعاء

ففتاة حال مؤكدة والله أعلم

﴿حروف الجر﴾

(هاك حروف الجر وهى) عشرون حرفا (من و(الى) و(حتى) و(خلا) و(حاشا) و(عدا) و(فى) و(عن) و(على) و(مذ) و(منذ) و(رب) و(اللام) و(كى) و(واو وتا * والكاف والبا ولعل ومتى) كلها مشتركة فى جر الاسم على التفصيل الآتى وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا فى الاستثناء وقل من ذكر كى ولعل ومتى فى حروف الجر لغرابة الجر بهن * أما كى فتجر ثلاثة أشياء الاول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشئ نحو كيمه بمعنى لمه * والثانى ما المصدرية مع صلتها كقوله * يراد الفتى كيما يضر وينفع * أى للضر والنفع قاله الاخفش وقيل ما كافة

النسب ليوافق ما مشى عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضا فى الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه (قوله بخلاف التمييز) أى فانه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله لعامله) أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل (قوله فمردودة) لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز (قوله اما مفعول مطلق الخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله فى قول الشاعر نعم الفتاة الخ (قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه (قوله فصار حالا) أى كما هو شأن صفة النكرة اذا تقدمت نحو لمية موحشا طلل

﴿حروف الجر﴾

قدمها على الاضافة لما قيل ان العمل فيها للحرف المقدر وانما سميت حروف الجر اما لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء أى توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال أى توصلها الى الاسماء واما لانها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص كما فى تولهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الاول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لانهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله اليه لان المراد بايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه قاله الدمامينى (قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى هاؤم اقرؤا كتابيه اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من تذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع كالكاف فى رويدك ومع اسم الاشارة وأرأيتك بمعنى أخبرنى ونحو اياك قاله يس وغيره (قوله وهى من الخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الاخبار ويقال فى من منا كالى بل قيل انها الاصل خففت لكثرة الاستعمال بحذف الالف وسكون النون (قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح الاولين وسكون التاء وبتخفيف الباء من هذه السبعة وربتا بالضم وفتح الباء المشددة ورب بالضم فالسكون ورب بالفتح فالسكون فهذه سبع عشرة لغة اه همع (فائدة) ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى اسميتها وأيده الرضى بأنها فى التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية فى التكثير اذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف فى اسمية كم ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجعه وجنح اليه الدمامينى أيضا قال ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل فى كم من تضمنها معنى الانشاء الذى حقه أن يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعا فى بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه (قوله على التفصيل الآتى) أى من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر الى غير ذلك (قوله وقد تقدم الكلام الخ) اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة فى التفصيل الآتى (قوله نحو كيمه) أصله كيما فحذفت ألف ما وجوبا لدخول حرف الجر عليها وجئ بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصرح وغيره (قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الاولى أن يقول المصدر المنسبك من صلة ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد فى تأويل مصدر مجرور بها كذا قال البعض والاوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور محلا بالحرف لانه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح فى تأويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان قرئ بالرفع خبرا ثانيا لقوله فان والفعل فلا ولم يقل على هذا مجروران لان المراد مجموع أن والفعل فتأمل (قوله للضر والنفع) أى ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كافة) أى لكى عن عملها

الثالث أن المصدرية وصلتها نحو جئت كى أكرم زيدا اذا قدرت أن بعدها فان والفعل فى تاويل مصدر مجرور بها و يدل على ان تضمر
بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * اسانك كيما أن تغر وتخدعا والاولى أن تقدر كى مصدرية فتقدر
اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها (١٣٨) نحو لكيلا تأسوا * وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الاول ومحذوفته مفتوحة الآخر
ومكسورته ومنه قوله
لعل الله فضلكم علينا
بشئ ان أمكم شريم
وقوله
لعل أبى المغوار منك قريب
وأما متى فالجر بها لغة
هذيل وهى بمعنى من
الابتدائية سمع من كلامهم
أخرجها متى كمه أى
من كمه وقوله
شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج
وأما الاربعة عشر الباقية
فسيأتى الكلام عليها
(تنبيهان) الاول انما
بدأ بمن لانها أقوى
حروف الجر ولذلك
دخلت على مالم يدخل
عليه غيرها نحو من عندك
الثانى عد بعضهم من
حروف الجر ها التنبيه
وهمزة الاستفهام اذا
جعلت عوضا من حرف
الجر فى القسم قال فى
التسهيل وليس الجر فى
التعويض بالعوض
خلافا للاخفش ومن
وافقه وذهب الزجاج
والرمانى الى أن أيمن فى
القسم حرف جر وشذا فى
ذلك وعد بعضهم منها
الميم مثلثة فى القسم نحو
م الله وجعله فى التسهيل
بقية أيمن قال وليست
بدلا من الواو ولا أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان وقرئ ولات حين مناص وزعم الاخفش
أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيبويه الى أن لولا حرف جر اذا وليها ضمير متصل نحو لولاى ولولاك ولولاه فالضمائر
مجرورة بها عند سيبويه وزعم الاخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء

لا

الجر مثلها فى ربما (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لمانحا واسانك أى حلاوة لسانك المفعول
الثانى كما فى التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع تفسيرى والخدع ارادة المكر بالغير من حيث
لا يعلم (قوله والاولى) أى فى الموضع الثالث (قوله ثابتة الاول الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع
لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح (قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرا
بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان أمكم شريم أى مفضاة بدل من شئ
(قوله وهى بمعنى من الابتدائية) قال فى الهمع وتأتى اسما بمعنى وسط حكى وضعها متى كمه أى وسطه (قوله
شربن) أى السحب وضمن شربن معنى روين فعداه بالباء أو هى بمعنى من وقوله لهن نئيج أى صوت حال من
النون فى شربن وهذا على قول العرب والحكماء ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره قال فى التصريح يقال
ان السحاب فى بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم
مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء و يعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر
حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لانها أقوى حروف الجر) ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله
نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية (قوله ها التنبيه) أى صورة لا معنى اذ هى حرف
قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كما فى سم وقوله اذا جعلت أى كلتاهما (قوله فى التعويض) أى صورة
تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدا وقصرا فاللغات أربع
وآلله بالمد مع الوصل وأالله بالقطع بلا تعويض شئ عن الباء كذا فى الهمع قال الدماميني وأضعف اللغات الاربع
فى ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمى (قوله
بالعوض) أى بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لانها أصل حروف القسم (قوله خلافا للاخفش ومن وافقه)
أى حيث ذهبوا الى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندى بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من
الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب
بهما بل بان المضمرة قياس مع الفارق لان الفاء والواو ليستا فى الحقيقة عوضين عن أن بدليل اضمارها بعدهما
بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم (قوله الى أن أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الافصح و بالكسر فالضم
و بالكسر فالفتح و بفتحتين و يقال ايم بكسر فضم وأيم بفتح فضم وايم بكسرتين وهيم بفتح الهاء المبدلة من
الهمزة فضم قال أبو حيان وهى أغرب لغاتها وام بكسرتين وأم بفتحتين وأم بفتح فضم وأم بفتح فكسر وأم بكسر
فضم وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما وم مثلثا فهذه عشرون لغة كذا فى الهمع (قوله وشذا
فى ذلك) لانها اسم بمعنى البركة (قوله نحو م الله) هو على هذا القول مبنى على احدى الحركات لانه حرف جر وبهذا
يعرف ما فى كلام البعض فانظره وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على النون المحذوفة
تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها
كما فى التاء قاله الدماميني وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها فى الحركة الا أن يقال خالفتها للتخفيف (قوله ولا
أصلها من) أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف فى تسهيله فى مبحث من الجارة مختص
برب مضافا الى الياء نحو من ربى لأفعلن بضم الميم وكسرها مع سكون النون فيهما وانما لم يكن الاصل من هذه
فحذفت نونها لان الاشهر فى من هذه الاختصاص بربى وأما رواية الاخفش من الله فشاذة بخلاف م وأما من
التى هى لغة فى أيمن فمثلثة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه فى مبحث من الجارة وبعضه فى مبحث أيمن (قوله
والصحيح أنها اسم) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم فى المفعول المطلق (قوله أن لولا حرف جر) أى

و وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا فى الظاهر وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

أتطمع فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

وقوله

وكم موطن لولاى طحت كما هوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى

انتهى (بالظاهر اخصص منذ) و (مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتاء) وكى ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سيأتى بيانه (واخصص بمذ ومنذ وقتا) وأما قولهم ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله اياه (تنبيه) ويشترط فى مجرورهما مع كونه وقتا أن يكون معينا لا مبهما ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ولا أراه مذ غد وكذا فى منذ اه (و اخصص (برب * منكرا) نحو رب رجل ولا يجوز رب الرجل (والتاء لله ورب) مضافا للكعبة أو لياء المتكلم نحو تالله لأكيدن أصنامكم وترب الكعبة وتربى لأفعلن وندر تالرحمن وتحياتك (وما رووا من نحو ربه فتى) وقوله وربه عطبا أنقذت من عطبه (نزر) اى قليل (تنبيه) يلزم هذا الضمير المجرور بها الافراد والتذكير

لا يتعلق بشئ كرب ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا فى المغنى وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بان حرف الجر الاصلى لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الاخفش أنها فى موضع رفع أى فقط (قوله و وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أى وان كان غالب نيابة الضمائر فى الضمائر المنفصلة وقد وجدت فى المتصلة كما فى عساه وعساك وعسانى على قول تقدم فى أفعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث ان الضمير فى محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كما فى عجبت من ضربك زيدا واعلم أنك اذا عطفت على مدخول لولا اسما ظاهرا تعين رفعه اجماعا لانها لا تجر الظاهر نبه عليه الدماميني (قوله حسن) قال العينى أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما وروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة ويروى جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير فى محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاى طحت والرابط محذوف اى طحت فيه وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح و يطوح أى هلك وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه على عكس قوله الآتى واخصص بمذ ومنذ وانما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف عملها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضا عن باء القسم لا أصلا فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأديه ادخال الكاف على الضمير الى اجتماع كافين فى نحو كك وطردت الباب المنع (قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا) قال ابن عصفور ربما يسئل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا فتقول منذ كم ومذ متى ومذ أى وقت ولا تقول مذ الآن مما لا تكون ظرفا فان قلت سينص على دخولهما على الافعال كيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجيب بانهما حينئذ ليسا حرفى جر باتفاق والكلام فيما اذا كانا جارين اه يس على أن منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة وعليه لا اشكال (قوله منذ أن الله خلقه) أى على رواية فتح الهمزة أما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة (قوله و يشترط فى مجرورهما) وكذا فى مرفوعهما وبقى شرط رابع وهو أن يكون متصرفا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه و يشترط فى عاملهما أن يكون فعلا ماضيا منفيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولا نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس (قوله واخصص برب منكرا) أى فى الكثير ولا يرد قوله الآتى وما رووا الخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لانه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسى معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف الى ضميره نحو رب رجل وأخيه لانه نكرة تقديرا اذ التقدير وأخ له وانما لم يجز رب أخى الرجل لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع أما رب رجل و زيد مثلا فلا يجوز قال فى التسهيل ولا يلزم وصفه أى المنكر المجرور بها خلافا للمبرد ومن وافقه (قوله والتاء لله ورب) يوهم التسوية فى الدخول عليهما وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجامى هذا الضمير عائد على مبهم فى الذهن يعنى قبل ذكره مؤخرا تمييزا ولا ينافى عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر هذا ما ظهر (قوله وربه عطبا) أى مشرفا على العطب أى الهلاك قاله العينى ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لان المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالانقاذ المشعر بالوقوع مبالغة (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وان كان كثيرا مطردا فى الاستعمال (قوله الافراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة

والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى (١٤٠) فيقال ربه رجلا وربه امرأة قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائبا فاجابوا
وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل (كذا كها ونحوه أتى) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله
وأم أوعال كها أو أقربا * وقوله ولا ترى بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن الا حاظلا وهذا مختص بالضرورة (تنبيه) قوله ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكون اشارة الى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولا كهن * الثانى أن يكون اشارة الى بقية الضمائر مطلقا وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله وإذا الحرب شمرت لم تكن كى * وكقول الحسن أنا كك وأنت كى وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وما أنا كأنت وما أنت كأنا وعلى ضمير النصب نحو ما أنا كاياك وما أنت كاياى فجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل قال المرادى وفيه نظر بل ان لم يكن أكثر فهو مساو والثالث أن يكون اشارة الى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل
كقوله فلا والله لا يلفى أناس * فتى حتاك يا ابن أبى زياد وقوله أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لا تخيب نقل
اه وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف (بعض وبين وابتدئ فى الامكنة بمن) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا

الضمير لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس ولعل الفرق قوة العامل فى باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلا فانه ضعيف واشعار المخصوص بنوع التمييز فى باب نعم وبئس وعدم اشعار شىء به فى رب فتية (قوله دائبا) أى ارثا دائبا أى دائما (قوله وأم أوعال كها أو أقربا) صدره
* خلى الذنابات شمالا كثبا * وضمير خلى لحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى اما شمالا وكثبا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات وأقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلائلا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الاتن الا حاظلا استثناء من بعلا والحاظل المانع من التزوج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم الا باذنهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدا وضرورة ويجاب بان التشبيه فى أصل القلة (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة (قوله وقد شذ الخ) غرضه التورك على المتن اذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى بايهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شمرت) أى تهيئت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدماميني عن سيبويه (قوله وأما دخولها) مقابل لمحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما الخ (قوله فجعله فى التسهيل أقل) يحمل على أن المراد الاقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقليته أنه شذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فان شذوذه من الجهة الاولى فقط فاعرفه فانه فى غاية النفاسة (قوله قال المرادى وفيه نظر الخ) حاصله منع الاقلية بانه ان لم يكن أكثر فى لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أى فى حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى اياك وقال ابن هشام الخضراوى لا تعطف الا الظاهر كالجارة اه فارضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا الثانية تأكيد لا فى جواب القسم على ما قاله العينى وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيدا الثانية دون الاولى فيكون القسم مقحما بين النافى والمنفى الا أن يراد التوكيد اللغوى ولا يلفى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتاك أى اليك أى الى اقبلك والمعنى لا يجدون فتى الى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى هذا ما ظهر لى (قوله فى ذكر معانى الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم فى غير الحرف أو فى الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسا كما فى التصريح والمغنى وان اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم فى الحرف قال فى المغنى وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله بمن) قال فى الهمع الغالب فى نون من اذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال فى من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى الاخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه باختصار (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به الى أن الامر فى كلام المصنف ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما

نقل عن العرب لا طاب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعانى العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الاولى) فقد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلا (قوله التبعيض) ان اريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة فى العبارة وان أريد به مطلق التبعيض كان فى العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف فى غيره وقس على ذلك بقية المعانى الآتية للحروف قال فى المطول والمختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هما باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام اه وكتب سم على قوله معانى الحروف ما نصه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام ما نصه لان الخواص تستلزم العوام اه وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى فى أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما فى أصل المعنى وكذا يقال فى نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف فى كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا ملحوظا للغير وانما اختلفوا فى كون هذا الجزئى هو الموضوع له أولا فذهب الى الاول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فمن مثلا موضوعة لكل فرد من الابتداآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلى يعمها وذهب الى الثانى الاوائل فقالوا هى كليات وضعا جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم فى حاشية المطول ذهب الاوائل الى أنها موضوعة للمعانى الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع فى دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلا هو الابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح فى تصانيفه اه يعنى التفتازانى وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل الا فى معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع انهم ترددوا فى أن المجاز يستلزم الحقيقة أولا مدفوع بان هذا انما يلزم لو كان استعمالها فى الجزئيات من حيث خصوصياتها أما اذا كان من حيث انها أفراد المعانى الكلية فلا اه باختصار وبسط الكلام على ذلك فى رسالتنا البيانية (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا ان كان ما قبلها معرفة فان كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أى هى ذهب ولو قال أن يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر فى محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها فى اعرابه ان كان نكرة (قوله ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقى الذى هو آخر الشئ فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله التجئ اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله الشمنى عن الرضى (قوله فى الامكنة) الاولى أن يراد بها ما عدا الازمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن بمعنى فى كما قاله الرضى قال ومن فى الظروف كثيرا ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب (قوله تخيرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع الى السيوف ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم طيبا وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه ويقال انه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة كذا فى المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ أى أو مفعولا مطلقا على ما جنح اليه ابن هشام ومثل له تبعا لابى البقاء بقوله تعالى ما فرطنا فى الكتاب من شئ أى من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الاربعة عند

على الخمسة الاولى الاول التبعض نحو حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون الثانى بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول الثالث ابتداء الغاية فى الامكنة باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى (وقد تأتى لبدء الغاية فى (الازمنه) أيضا خلافا لاكثر البصريين نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم وقوله تخيرن من أزمان يوم حليمة * الى اليوم قد جربن كل التجارب * الرابع التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهى الزائدة ولها شرطان

(قوله الاوائل الخ) اعلم ان الواضع رأى وضعها للكلى لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال فى الجزئى الذى هو آلة ولا كذلك الاسماء تأمل

أن يسبقها نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام وأن يكون مجرورها نكرة والى ذلك الاشارة بقوله (وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة) ولا تكون هذه النكرة الا مبتدأ (كما لباغ من مفر) أو فاعلا نحو ولا يقم من أحد أو مفعولا به نحو هل ترى من فطور والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي والتي لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كاحد وديار وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم قد كان من مطر وذهب الاخفش الى عدم اشتراط الشرطين معا فاجاز زيادتها في الايجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم * الخامس أن تكون بمعنى بدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وقوله أخذوا المخاض من الفصيل غلبة * ظلما ويكتب للامير أفيلا * السادس الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة * السابع التعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا وقوله * يغضي حياء ويغضى من مهابته * الثامن موافقة عن نحو يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا * التاسع موافقة الباء نحو ينظرون من طرف خفي * العاشر موافقة على نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا (للانتها حتى ولام والى) أي تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان والى أمكن في ذلك من حتى لانك تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها

الجمهور وقيل تزاد قبل الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ببناء نتخذ للمفعول وتقدم في باب الحال عن ابن هشام رده بانه يلزم على الحالية اثبات الملائكة لانفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التي لا تتصرف زائدة كما مر في محله (قوله أن يسبقها نفي أو شبهه) فلا تزاد في الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله التفتازاني عن القوم (قوله والاستفهام) أي بهل وكذا الهمزة على الاوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور (قوله الا مبتدأ) أي ولو في الاصل فدخل فيه أول مفعولي ظن وثاني مفاعيل أعلم كما قاله الدماميني (قوله أو مفعولا به) أي حقيقة فخرج ثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل أعلم لانهما خبران في الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى أولهما اذ المظنون في ظننت زيدا قائما قيام زيد قاله الدماميني (قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي) أي لانها قبل دخول من تحتمل نفي الوحدة بمرجوحية ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها نص على الثاني فيمتنع أن يقال ما جاءني من رجل بل رجلان فان قلت اذا أفادت التنصيص فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمقصود قاله المصرح (قوله مع نكرة تختص به) أي بالنفي أو شبهه وانما كانت لتأكيده لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من تأكيد لذلك (قوله وذهب الكوفيون) أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فوافقا الاخفش في عدم اشتراط الشرطين معا واختاره في التسهيل كذا في الهمع (قوله وجعلوها زائدة الخ) أجيب بان من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطر واعترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما اذا كان الموصوف فاعلا وأجيب أيضا بان الفاعل ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبان زيادتها في ذلك حكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان كذا في الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أجيب بان من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب في الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أي عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة والافيل صغير الابل لا فوله أي غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أي أدى فلان أفيلا (قوله ماذا خلقوا من الارض الخ) كونها للظرفية أو بمعنى عن أو الباء أو على مذهب الكوفيين والمصريين أن يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس وفي يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا للابتداء لافادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد قال الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما في فويل للذين كفروا من النار لكن التعلق في آية يا ويلنا معنوي لا صناعي للفصل اه ملخصا وكذا ينظرون من طرف خفي وفي ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا على تضمين نصرنا معنى نجينا كما قيل بكل ذلك وقال الدماميني والشمني ان أريد كون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهي للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أي لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال في نظائره الآتية ومن التي للمجاوزة على أظهر أوجه في الهمع الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أي باء الاستعانة دماميني (قوله والى أمكن في ذلك) أي أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولانه يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أي هو غايتي وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لافادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودا به التقضي ولا

لان مجرور حتى يلزم أن يكون آخرا أو متصلا بالآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها ونحو سلام هى حتى مطلع الفجر واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو كل يجرى لاجل مسمى وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى فى باب اعراب الفعل * وأما الى فلها ثمانية معان * الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم * الثانى المصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم * الثالث التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن أحب الىّ * الرابع موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية أى منته اليك * الخامس موافقة فى نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وقوله

فلا تتركنى بالوعيد كأننى * الى الناس مطلى به القار أجرب

* السادس موافقة من كقوله

تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمرا

السابع موافقة عند كقوله

أم لا سبيل الى الشباب وذكره * أشهى الىّ من الرحيق السلسل

الثامن التوكيد وهى الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل (تنبيه) ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها أو على عدم دخوله نحو

حتى الكوفة لضعف حتى فى الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره فى المغنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه الى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى أدخلها لانه قد يلتزم أن ما انفردت به الى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بان المضمرة والا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سيأتى قاله الدماميني (قوله لان مجرور حتى الخ) خالفه فى التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقى آخر جزء خلافا لزاعم ذلك (قوله أن يكون آخرا الخ) أى وان يكون ظاهرا لا ضميرا الا ما شذ كما سيأتى قيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما فى الى وعلى ولدى وهى فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لاصله بلا ضرورة (قوله نحو أكلت السمكة الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هى الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هى (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أى فى الزمان والمكان فى الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما (قوله الثانى المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها فى مثل الآية التى ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة الى أموالكم دماميني (قوله نحو ولا تأكلوا الخ) أى من كل تركيب اشتمل على ضم شئ الى آخر فى كونه محكوما به على شئ أو محكوما عليه بشئ أو متعلقا بشئ سواء كان من جنسه أولا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شئ الى آخر فى شئ مما ذكرنا كذا فى المغنى والشمنى (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أى مشتقين من لفظى الحب والبغض كذا قاله الشمنى وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى أن المشتق مما فى معناهما كالمشتق منهما نحو ودّ وكره ويشير اليه قول الشارح بعد ما يفيد حبا أو بغضا فتدبر ثم رأيت فى الدماميني ما يؤيده وسيأتى (قوله موافقة اللام) أى الاختصاصية (قوله نحو ليجمعنكم الخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أى النابغة الذبيانى يخاطب النعمان بن المنذر (قوله مطلى) أى جمل مطلى به القار أى الزفت فيه قلب نكتته الاشارة الى كثرة القار التى تزيد فى النفرة عنه فافهم واعترض جعل الى بمعنى فى بانه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد الى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل الى متعلقة بمحذوف أى مضافا الى الناس وفيه نظر اذ الظاهر جواز زيد الى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذى عدّ هذه المعانى عليه كما علم مما مر (قوله تقول) أى الناقة وقد عاليت أى علوت بالكور كاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أى زال عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل هذا البيت وكل من الى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان (قوله وذكره الخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول فى الحلق ويظهر لى أنه لا مانع من جعل الى فى البيت للتبيين كهى فى زيد أحب الىّ لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فلله الحمد (قوله نحو قرأت القرآن الخ) قال سم كان القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر فى جميعه مفعولا لقرأت اه وفيه اشارة الى أن القرآن قد يستعمل فى القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور ارادة الاستيفاء (قوله ألقى الصحيفة) الضمير فى ألقى يرجع الى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيأ ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا الى عامله بالحيرة وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة انا هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لاعطانا فهلم ندفع الكتابين الى من يقرؤهما فان كان خيرا والا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس الى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم فأعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله فألقاه فى النهر وفر الى الشام وأتى طرفة الى عامل الحيرة بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر لان الكلام فى حتى الجارة كما هو ظاهر وان روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء فى ألقاها للنعل أو على العطف فحتى عاطفة والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء فحتى

ثم أتموا الصيام الى الليل ونحو قوله سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير محدودا عمل بها والا فالصحيح في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور (١٤٤) وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء يفهمان بدلا) أي تأتي من والباء بمعنى بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتي الكلام عليها قريبا ان شاء الله تعالى (واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل قفي وزيد) أي تأتي اللام الجارة لمعان جعلها أحد وعشرون معنى الاول انتهاء الغاية وقد تقدم الثاني الملك نحو المال لزيد الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضا لكنه غاير بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص * الرابع التعدية ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا لكنه قال في شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه التمليك قال في المغني والاولى عندي أن يمثل للتعدية بما أضرب زيدا لعمرو وما أحبه لبكر * الخامس التعليل نحو لتحكم بين الناس وقوله

واني لتعروني لذكراك هزة * السادس الزائدة وهي اما لمجرد التوكيد كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجار التقوية لمسلم ومعاهد واما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره نحو للذين هم لربهم يرهبون ان كنتم للرؤيا تعبرون ونحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد وهذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب * السابع التمليك

ابتدائية والهاء للفعل والقرينة على دخول الفعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء الى النعل أو الثلاثة وورد أن الذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها ما قطعا وأجيب بتأويلهما بالمثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتى (قوله ثم أتموا الصيام الى الليل) القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا انما هو الامساك عن المفطر جميع النهار والى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا باتموا لان الاتمام فعل الجزء الاخير فلا يمتد والمغيا لابد أن يكون ممتدا (قوله سقى الحيا) بالقصر وقد عدا أي المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه وقوله محدودا بالحاء والدال المهملات أي ممنوعا أو بجيم ودال بين مهملتين أو معجمتين أي مقطوعا قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقا) أي سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أولا وهو راجع الى الدخول في حتى وعدمه في الى والمقابل في الاول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بان ما بعدها ان كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر والا فلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالاقوال الثلاثة في كل من الى وحتى على الصحيح خلافا للمرادي في هذا ما تفيده عبارة الفارضي وانظر حكم اللام اذا كانت للغاية والاقرب أنها كالى (قوله للملك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك (قوله نحو الجل للدابة) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به قاموس (قوله وجعلها) أي لام الاستحقاق وعليه فلام شبهه هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين وصاحب مدخولها لا يملك نحو أنت لي وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو ان له أبا فان كان له اخوة فتدبر (قوله وويل للمطففين) التمثيل به مبني على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لانه على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للدابة أو بين ذاتين وصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن كما مر (قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر (قوله الرابع التعدية) أي لمجردها فلا ينافي أنها في بقية المواضع للتعدية لكن مع افادة شيء آخر قاله الحفيد (قوله بما أضرب زيدا لعمرو الخ) أي لان ضرب وحب مثلا متعديان في الاصل وبنيناهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم ينقلا فليست اللام للتعدية وانما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين انه لا يبقى كذا في التصريح واعلم أنه سيأتي في باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون للتعدية المجردة اللهم الا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتي قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عد معاني اللام والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان الاولى أن يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كان الاولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضا اذ الزيادة ليست من معاني اللام فافهم (قوله اما لمجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو لا أبا لك على أحد الاوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت المزيدة لتقوية العامل (قوله وملكت) بتاء الخطاب قاله الشاعر يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصريح (قوله واما لتقوية الخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء أفاده في التصريح (فائدة) قال في المغني قال ابن مالك ولا تزاد لام

التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لانها ان زيدت فى مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت فى أحدهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللازم فى المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ ولكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا وان المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته فقدم المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثانى والضمير فى موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وانما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا فى الهاء من قوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اه بايضاح وبعض تصرف وأجاب الدمامينى عن ابن مالك بحمل كلامه على ما ذكر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازانى فى حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها نقله الشمنى (قوله نحو وهبت لزيد دينارا) فيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل انك لو اسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارا كان الكلام صحيحا دالا على التمليك ولو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان أحسن (قوله شبه التمليك الخ) قد يقال المفيد لشبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال فى النسب بل وفى التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد دينارا كما هو التحقيق فى التمثيل اللهم الا أن يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك من التركيب على اللام نسبت اليها فتأمل (قوله نحو لزيد أب) جعل فى الهمع من أمثلة لام الاختصاص ان له أبا فان كان له اخوة (قوله القسم والتعجب معا) قولهم فى باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا الى اللام كنسبتهم الطلب الى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل الى الجزء اه دنوشرى (قوله لله) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة وفتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة فى قرن الوعل وتمامه * بمشمخر به الظيان والآس * بش ثم خاء معجمتين الجبل العالى والظيان بالظاء المشالة والتحتية المشددة ياسمين البر والآس شجر معروف كذا فى الشمنى والدمامينى وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدرة وبدر وان كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيده قول المصنف فى جمع التكسير ولفعلة فعل والذى فى القاموس أن اسم العقدة فى قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب اه فلعل فى المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه والمعنى أن هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن أن يصاد فيه لان عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا لابد أن يفنى (قوله ياللماء والعشب) بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازا لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى ياماء ويا عشب أقبلا فهذا وقتكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب كما فى نحو يا لزيد لعمرو ومعنى التعجب على خلاف ما سيأتى وبكسرها على أنهما مستغاث لاجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سيأتى (قوله فيالك) الاظهر جعل ما بعدها مستغاثا به مجازا والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته فاضافته الى الفتل للمبالغة وقوله شدت أى ربطت والباء فى بيذبل بمعنى فى ويذبل علم جبل لا ينصرف واعماله لاجل الروى والمعنى كان نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة فى يذبل فلا تسير هذا ما ظهر لى (قوله وثروة) أى غنى (قوله الصيرورة) أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبنى واستعيرت له اللام (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول دمامينى (قوله التبيين على ما سبق فى الى) اعلم أن ما بعد الى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فان قلت زيد أحب الى كنت أنت المحب وزيد المحبوب واذا قلت زيد أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام فى نحو تبا لزيد واللام فى نحو سقيا لعمرو وجعلوا الاولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين

نحو وهبت لزيد دينارا * الثامن شبه التمليك نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا * التاسع النسب نحو لزيد أب ولعمرو عم * العاشر القسم والتعجب معا كقوله

لله يبقى على الايام ذو حيد

ونحو لله لا يؤخر الاجل وتختص باسم الله تعالى * الحادى عشر التعجب المجرد عن القسم ويستعمل فى النداء كقولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله

فيالك من ليل كأن نجومه * بكل مغار الفتل شدت بيذبل

وفى غيره كقولهم لله دره فارسا ولله أنت وقوله

شباب وشيب وافتقار وثروة * فلله هذا الدهر كيف ترددا

* الثانى عشر الصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وتسمى لام العاقبة ولام المآل * الثالث عشر التبليغ وهى الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا وجعله الشارح مثالا للام التعدية * الرابع عشر التبيين على ما سبق فى الى * الخامس عشر موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى

نحو ويخرون للاذقان وقوله * نفر صريعا لليدين وللفم * والمجازى نحو وان أسأتم فلها واشترطى لهم الولاء وأنكره النحاس

* السادس عشر موافقة
بعد نحو أقم الصلاة لدلوك
الشمس * السابع
عشر موافقة عند نحو
كتبته لخمس خلون وجعل
منه ابن جنى قراءة
الجحدرى بل كذبوا
بالحق لما جاءهم بكسر
اللام وتخفيف الميم
* الثامن عشر موافقة
فى نحو ونضع الموازين
القسط ليوم القيامة
لا يجليها لوقتها الا هو
وقولهم مضى لسبيله
* التاسع عشر موافقة
من كقولهم لنا الفضل
فى الدنيا وأنفك راغم
ونحن لكم يوم القيامة
أفضل * المتمم عشرين
موافقة عن نحو وقالت
أخراهم لاولاهم ربنا
هؤلاء أضلونا وقوله
كضرائر الحسناء قلن
لوجهها * حسدا وبغضا
انه لدميم * الحادى
والعشرون موافقة مع
كقوله فلما تفرقنا كأنى
ومالكا * لطول اجتماع
لم نبت ليلة معا
(والظرفية استبن بيا
وفى وقد يبينان السببا
بالبا استعن وعد عوض
الصق * ومثل مع ومن
وعن بها انطق) أى
تأتى كل واحدة من
الباء وفى لمعان أما فى فلها
عشرة معان ذكر منها هنا
معنيين الاول الظرفية
حقيقة ومجازا نحو زيد فى المسجد ونحو ولكم فى القصاص حياة * الثانى السببية نحو لمسكم فيما أخذتم وفى الحديث

المفعول قالوا وهى ومجرورها خبر لمحذوف أى ارادتى لزيد أو متعلق بمحذوف أى لزيد أعنى فالكلام جملتان والاولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل ثم رأيت الدماميني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه نعم يتعين ما قالوه فى نحو سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق اذ لا يجتمع خطابان لشخصين فى جملة واحدة فان جعل نائبا عن سق على أن الخبر بمعنى الطلب كان الاولى فيه أيضا ما قلنا فتدبر (قوله ويخرون للاذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما فى القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها أقرب ما يكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها للاستعلاء مطلقا الاظهر الثانى وعبارة المغنى ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اشترطى لهم الولاء وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم اه (قوله نحو كتبته لخمس خلون) الاظهر ما نقله الدماميني عن بعضهم أنها فى المثال بمعنى بعد كما أنها فى قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى قبل وفى قولك كتبته لغرة كذا بمعنى فى (قوله قراءة الجحدرى) فى القاموس الجحدر القصير ثم قال وجحدر كجعفر رجل (قوله لا يجليها لوقتها الا هو) أى فى وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه أجيب بانه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو المراد لا يجلى ما فيها (قوله موافقة من) أى البيانية على خلاف يأتى فى أفعل التفضيل (قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولولا ذلك لقيل ما سبقتمونا يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بامور أحدها أن يكون فى الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثانى أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا أى وقال الذين كفروا للذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ما سبقونا اليه الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فان زيدا غائب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت شخصا بانت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله الرضى (قوله نحو وقالت أخراهم لاولاهم) يحتمل أن المعنى فى شأن أولادهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما (قوله لدميم) بالدال المهملة من الدمامة وهى القبح أو معناه مطلى بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه (فائدة) كسر لام الجر مع الظاهر الا المستغاث وفتحها مع الضمير الا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرها خزاعة مع الضمير وكسر الباء مطلقا هو المشهور قال أبو حيان وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا فى الهمع (قوله استبن) أى اطلب بيانها والدلالة عليها عاذكر (قوله وقد يبينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة الى الباء وللتقليل بالنسبة الى فى فهى من المشترك المستعمل فى معنييه أو هى للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان السبب بالباء كثير لا قليل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية فى أصل المصاحبة فلا ينافى أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقدمر بيانه (قوله حقيقة) أى بان يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فان فقد انحو فى علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد فى سعة أو التحيز نحو فى صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد فى يوم كذا أفاده يس وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر فان قلت الظرفية فى قوله تعالى ان المتقين فى جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى العيون فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجازا فاوجهه عند مانع ذلك أجيب بانه يجعل من عموم المجاز بجعل فى مستعملة فى ظرفية مجازية تناسبهما وهى مطلق الملابسة ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم فى أصبعى والقلنسوة فى رأسى الا أن فيهما قلبا لانه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما فى القلب عرضت الناقة على الحوض لان المعروض

دخلت امرأة النار فى هرة حبستها رتسمى التعليلية أيضا * الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا فى أمم * الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم فى جذوع النخل وقوله * بطل كان ثيابه فى سرحة * الخامس المقايسة نحو فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل * السادس موافقة الى نحو فردوا أيديهم فى أفواههم * السابع موافقة من كقوله ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * (١٤٧) وهل يعمن من كان فى العصر الخالى وهــل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال أى من ثلاثة أحوال * الثامن موافقة الباء كقوله

ويركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون فى طعن الاباهر والكلى

* التاســع التعويض وهى الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله ولا يؤاتيــك فيما ناب من حــدث * الا أخو ثقــة فانظر بمن تثق

أى فانظر من تثق به * العاشر التوكـيد وهى الزائدة لغــير تعــويض أجاز ذلك الفارسى فى الضرورة كقوله أنا أبو سعد اذا الليل دجا * يخال فى ســواده يرندجا

وأجازه بعضهـم فى قوله تعالى وقال اركبوا فيهـا بسم الله * وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة الاول البدل نحو مايسرنى بها حمـر النعم وقوله فليت لى بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا * الثانى الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر * الثالث السببية نحو فكلا أخــذنا بذنبه * الرابع التعليل نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم * الخامس الاستعانة نحو كتبت بالقلم * السادس

ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب فى واحد منهما من الدمامينى والشمنى (قوله دخلت امرأة الخ) المرأة من بنى اسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة (قوله لاصلبنكم فى جذوع النخل) أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هـذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة فى لمعنى على وهو استعلاء جزئى هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجـذوع بالظروف بجامع التمكن فى كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفى على الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما فى الحواشى من التساهل (قوله فى سرحة) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايسة) أى كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعدها وهى الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما فى المغنى ويظهر لى صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أى التبعيضية وحملها الشمنى على الابتدائية فالمعنى فى البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الاول فى الموصول (قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من فى غير العاقل مجازا (قوله موافقة الباء) أى التى للالصاق حقيقة أو مجازا شمنى (قوله يوم الروع) بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهرى وهما أبهران يخرجان من القلب والكلا جمع كلية أو كلوة بضمهما (قوله قياسا الخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما استفهاما انكاريا بقوله بمن تثق على أن زيادة الباء فى مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره وفى الهمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضا فى الباء وعن وعلى وقاسها فى الى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت والى من أويت وفيمن رغبت وأن أبا حيان منعها فى الجميع (قوله ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك ابدال الهمزة واوا كما قاله الدمامينى أى يساعدك (قوله دجا) أى أظلم يخال بالبناء للمجهول يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلدا أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الارندج ويكسر أوله جلد أسود ثم قال واليرندج السواد يسود به الخف أو هو الزاج اهـ ويحتمل أن تكون فى سببية فلا شاهد فيه (قوله شنوا) أى فرقوا والاغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أى فرقوا الاعداء والاغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الابل (قوله الظرفية) أى زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثالين (قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو لقيت بزيد أسدا أى بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل انها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن ينتزع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة كذا فى الدمامينى والشمنى (قوله الرابع التعليل) ينبغى اسقاطه كما فى المغنى وغيره لان التعليلية والسببية شئ واحد كما قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضا وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بان العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الذهن وهى العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل وبسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو بريت القلم بالسكين قاله

التعـــدية وتسمى باء النقـل وهى المعاقبـة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعـــل القاصر نحـو ذهبت بزيد بمعـنى أذهبته ومنـه ذهب الله بنورهـم وقرئ أذهب الله نورهم • السابع التعويض نحو بعت هــذا بالف وتسمى باء المقابلة أيضا • الثامن الالصاق حقيقة ومجازا نحو أمسكت بزيد ونحـو مررت به وهــذا المعنى لا يفارقها ولهـذا اقتصر عليه سيبويه • التاسع المصاحبـــة نحو اهبط بســلام أى معــه • العاشر التبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله وقوله

شربن بماء البحــر ثم ترفعت

متى لجج خضر لهن نئيج

• الحادى عشر المجاوزة كعن نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم والى هــذه الثلاثة الاشارة بقوله ومثل مع ومن وعن بها انطق

سم (قوله التعدية) أي الخاصة كما يفيده ما بعده (قوله وهى المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشترك بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا فى حكم الزائدة شمنى ودمامينى (قوله فى تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة (قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعديه كما جزم به الدمامينى وقوله الفعل القاصر خبر أكثر وجعل البهوتى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر أكثر محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل قال فى المغنى ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر قال الدمامينى ويرد عليه أنه اذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اه (قوله بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة فى الذهاب بخلاف أذهبت زيدا ومما يرده قوله تعالى ذهب الله بنورهم وان أجيب عن الآية بانه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالمجىء فى قوله تعالى وجاء ربك لانه ظاهر البعد نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اه قال الشمنى ولا يخفى ما فى قول الزمخشرى والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور فى نسبته الى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم أن فى باء التعويض مقابلة شىء بشىء بان يدفع شىء من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شىء فى مقابلته وفى باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره فى الهمع فتكون هى الدالة على اختيار شىء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أولا والاول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد الخ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شىء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيدا لان معناه المنع من الانصراف باى وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مرورى بمكان يقرب منه قاله فى المغنى ونازع الدمامينى فى كون الالصاق فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز بجعل الصاق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازى كان المار بمجاوزته المرور به استعلى عليه (قوله وهــذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج فى بعض الاماكن الى تكلف كما فى ذهب الله بنورهم وبالله لأفعلن (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أى بما حمد الرب به نفسه قاله فى المغنى (قوله العاشر التبعيض) اختلف فى الباء من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فنقل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان عملا بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه هى للالصاق فيجب أيضا الاستيعاب اذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كامامنا الشافعى هى للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله لما فى صحيح مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته وما فى سنن أبى داود وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما فى فتح البارى وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الاول والاصل وامسحوا أيديكم برؤسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة للمسح اه دمامينى ملخصا (قوله نحو عينا الخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى وقال الزمخشرى المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة (قوله المجاوزة) قال بعضهم يختص هــذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين

(قــوله ونازع) رده الشمنى بان اللغة مبنية على الظاهر وان تأملت ما قاله صاحب المغـنى فى معـنى الالصاق عرفت أن الحق مع الدمامينى فراجعه

هذا ماذكره في هذا الكتاب * الثاني عشر موافقة على نحو ومن ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه من قبل * الثالث عشر القسم وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو أقسم بالله

والدخول على الضمير نحو بك لافعلن * الرابع عشر موافقة الى نحو وقد أحسن بي أي الي وقيل ضمن أحسن معنى لطف * الخامس عشر التوكيد وهي الزائدة نحو كفى بالله شهيدا ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة بحسبك درهم ليس زيد بقائم (على للاستعلاء ومعنى في وعن) أي تجيء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة * الاول الاستعلاء وهو الاصل فيها ويكون حقيقة ومجازا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون ونحو فضلنا بعضهم على بعض * الثاني الظرفية كفي نحو على حين غفلة * الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير * الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وقوله * علام تقول الرمح يثقل عاتقي * الخامس المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم * السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون * السابع موافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول وقد قرأ أبي بالباء * الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل أي من يتكل عليه * التاسع الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله أبى الله الا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاه تروق وفيه نظر * العاشر الاستدراك

أيديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة وجوابه مع السؤال على السببية ورد بان الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسؤل عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم في وبأيمانهم ظرفية أي ويكون في أيمانهم لان أصل النور فيها لان بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي بالغمام للاستعانة لان الغمام كالآلة وجعلها البيضاوي سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة اه (قوله هذا ماذكره في هذا الكتاب) اعترض بان المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ماذكره الخ لاقتضائه أن ماذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ماذكره الخ ويمكن دفعه بان المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وانما عد أولا ماذكره المصنف عشرة نظرا الاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا الى اختلافهما عبارة (قوله ولذلك خصت الخ) بقي خاصة ثالثة وهي استعمالها في القسم الاستعطافي وهو ما جوابه انشائي نحو بالله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم وغيره ورد بان اللام كذلك اه دماميني ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة باسألك محذوفا لا باقسم (قوله نحو كفى بالله شهيدا الخ) عدد الامثلة اشارة الى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدا ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر في فصل في ماولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعل في التعجب على قول الجمهور كما سيأتي في بابه وجائزة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفى وواردة في الضرورة نحو

ألم يأتيك والانباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وان كثرت في مفعول كفى نحو كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع كذا في الجنى الداني وقاسها الرضي في مفعول عرف وعلم الذي بمعناه وجهد وسمع وأحسن وكذا مع المبتدا نحو وكيف بك اذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو * ومنعكها بشيء يستطاع * فلا قياس معهما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة دماميني ملخصا (قوله أي تجيء على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجيء كل اسما لبعد تنبيه المصنف الآتي على الاسمية في على وقربه في الكاف وعن (قوله ويكون حقيقة ومجازا) قال الفارضي وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أي أضفت توكلي وأسندته الى الله اذ لا علو على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا اه (قوله ونحو فضلنا الخ) جعل الدماميني الاستعلاء المجازي الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أي هاديا وجعل الاستعلاء المعنوي على نفس المجرور نحو فضلنا الخ ونحو ولهم علي ذنب حقيقيا (قوله كقوله اذا رضيت علي) وقيل ضمن رضي معنى عطف (قوله على حبه) أي مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بني الاسلام على خمس أي منها وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بانه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف (قوله يعتمل) أي يعمل بالاجرة وقيل ان مفعول يجد محذوف أي ان لم يجد شيأ ثم استأنف مستفهما استفهاما انكار يا فقال على من يتكل (قوله أفنان العضاه) جمع فنن وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما في الشمني وغيره جمع عضه كعنب أو عضهة كعنبة أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها كذا في القاموس وتروق أي تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أي أعجبه كما في القاموس وايقاع الاعجاب على الافنان على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالافنان عن بقية النسوة وعليه فالايقاع حقيقي (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة اذ يصح أن يكون بمعنى تزيد

والاضراب كقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد على أن قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس
بذى ود (بعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد تجى) عن (موضع بعد و) موضع (على * كما على موضع عن قد جعلا) كما رأيت وجملة معانى عن عشرة
أيضا اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة * الاول المجاوزة وهى الاصل فيها ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت
عن كذا الثانى البعدية
وهو المشار اليه بقوله
وقد تجى ء موضع بعد نحو
عما قليل ليصبحن نادمين
لتركبن طبقا عن طبق
أى حالا بعد حال * الثالث
الاستعلاء كعلى نحو
فانما يبخل عن نفسه
وقوله لاه ابن عمك لا
أفضلت فى حسب * عنى
ولا أنت ديانى فتخزونى
* الرابع التعليل نحو
وما نحن بتاركى آلهتنا
عن قولك وما كان
استغفار ابراهيم لأبيه
الا عن موعدة وعدها
اياه * الخامس الظرفية
كقوله وآس سراة الحى
حيث لقيتهم
ولا تك عن حمل الرباعة
وانيا * السادس موافقة
من نحو وهو الذى يقبل
التوبة عن عباده أولئك
الذين يتقبل عنهم أحسن
ما عملوا * السابع
موافقة الباء نحو وما
ينطق عن الهوى
والظاهر أنها على حقيقتها
وأن المعنى وما يصدر قوله
عن الهوى * الثامن
الاستعانة قاله الناظم
ومثل له بنحو رميت عن
القوس لانهم يقولون
رميت بالقوس وفيه رد
على الحريرى فى انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية * التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزى
نفس عن نفس شيأ وفى الحديث صومى عن أمك * العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا
التى عن بين جنبيك تدفع (شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى وزائدا التوكيد ورد) أى تجى ء الكاف لمعان استجار

وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما
قيل هنا (قوله والاضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها او هو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالى فان قوله على أن
قرب الدار خير من البعد أبطل به ما توهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على
أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى
يحتمل أن تكون غير متعلقة بشى ء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل
أن الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف أى والتحقيق كائن على أن الخ لان ما قبلها وقع لا على وجه التحقيق
(قوله وقد تجى عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم أن تكون حينئذ ظرفا ولا أعلم أحدا قال انها اسم الا اذا دخل
عليها حرف الجر هـ (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا (قوله كما
رأيت) أى فى قوله اذا رضيت على بنو قشير (قوله المجاوزة) هى بعد شى ء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب
الحدث قبلها فالاول نحو رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمى والثانى نحو رضى الله
عنك أى جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو
أخذت العلم عن عمرو كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الاخذ هذا ملخص ما أفاده سم ومن المجازية
سألت زيدا عن كذا كأنه لما عرف المسؤل بالمسؤل عنه جاوزه المسؤل عنه بسبب السؤال وأنت خبير بان هذا
انما يظهر اذا أفاد المسؤل السؤال عنه لا اذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور وعن الشى ء
لا جعل البعد للشى ء عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك (قوله ولم يذكر البصريون
سواه) وتكلفوا لها فى المحال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه
فى غيرها من الحروف (قوله أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة الى ما بعدها
وقيل غير ذلك قال فى شرح اللباب والأولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق
آخر دونه (قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من
وجهين وحذف المضاف وأناب عنه المضاف اليه ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف أفضلت أى زدت ديانى أى
مالكى فتخزونى أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون الواو اما تخفيفا من فتحة النصب مثل ما تاتينا فتحدثنا
بالنصب واما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لان المعنى ما أنت ديانى فما أنت تخزونى (قوله نحو وما
نحن الخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك الا صادرا عن موعدة (قوله وآس سراة الحى) من آساه بمد
الهمزة أى واساه أى أعط أشرافهم والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أى أقساط ما يتحمله الانسان من دية أو غيرها
فعن بمعنى فى بدليل ولا تنيا فى ذكرى قال فى المغنى والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه
دخل فيه وفتر اهـ أى والمراد فى البيت المعنى الاول فكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباده) ويحتمل أن
المعنى الصادرة عن عباده (قوله بنحو رميت عن القوس) أى ان أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه
(قوله فى انكاره أن يقال ذلك الخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا
يظهر (قوله أتجزع ان نفس) يصح فى أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلة
على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى ان هلكت نفس والحمام الموت وقوله فهلا الخ
الاصل فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدمامينى ظاهر كلام
المغنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفى تفسير الثعلبى أنهم اختلفوا فى قوله تعالى يسألونك عن الانفال
فقيل عن علمها وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال

استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولا بالزيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد في المغني خامسا وهو المبادرة قال وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز والسيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أي سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة (قوله الثاني التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون أي أعجب لعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضي أن ذلك قليل) أي بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة الى التشبيه فلا ينافي كثرته في نفسه (قوله ليس كمثله شئ) أي بناء على رأي عزاه في المغني الى الاكثرين قالوا اذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازاني في حاشية العضد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعي اه ومنع كثيرون زيادتها في الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة في التنزيه فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله وانما كان لازما لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفي مثله ولان مثل الشئ من يكون على أوصافه فاذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ونظيره مثلك لا يبخل فانهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بانه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلا عن استحالة لازمها لان المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقراب) قاله رؤبة يصف خيلا أي ضوامر الاقراب جمع قرب بضمتين وبضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن كما في القاموس والضمير في فيها راجع الى الخيل الموصوفة والمقق الطول الفاحش مع رقة (قوله على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أي بخير وقد قيل في قولهم كن كما أنت ان المعنى كن على الحال الذي أنت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذي هو أنت أي كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسما) فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسما دائما كما في الهمع (قوله عن كالبرد) أي عن مثل البرد أي عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أي الذي ذاب منه شئ فصغر وبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ وبضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع (قوله بكاللقوة) أي بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهي العقاب والشغواء بمعجمتين المعوجة المنقار وجلت من الجولان والكمي الشجاع المتكمي بسلاحه أي المتغطي به والمقنع المغطي رأسه بالبيضة قاله زكريا (قوله في الاختيار) فأجاز وافي زيد كالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة معنى (قوله استعملا اسمين) وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف في اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا في الهمع والقول باعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي والشلوبين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء كبقي يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولان علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لانها ترسم بالالف لان أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ويقتضي هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو انما يظهر اذا كانت من على يعلى أما اذا كانت من على يعلو فكتابتها بالالف لانها حينئذ واوية لكن يكفي في نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسما على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق الحرفية رسما في وجه أصلا فاعرفه ولم يتعرض المصنف لالى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذا عليهما من دخلا) استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من لانها المسموع دخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن بعلى نادرا فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد

وجملتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة * الاول التشبيه وهو الاصل فيها نحو زيد كالاسد * الثاني التعليل نحو واذكروه كما هداكم أي لهدايته لكم وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل لكنه قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة * الثالث التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شئ أي ليس شئ مثله وقوله

لواحق الاقراب فيها كالمقق * أي فيها المقق أي الطول * الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أي على خير وهو قليل أشار الى ذلك في التسهيل بقوله وقد توقف على (واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى مثل كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم أي عن مثل البرد وقوله بكاللقوة الشغواء جلت فلم أكن لاولع الا بالكمي المقنع وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار (وكذا عن وعلى) استعملا اسمين الاول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (من أجل ذا عليهما من دخلا) في قوله

احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتهما (قوله دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقة التى يتعلم عليها الرمى والطعن قاله العينى والمصرح وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى جواز ياء بدل الهمزة (قوله غدت) أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قال الدمامينى القشر الأعلى من البيض وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطى أرض غليظة مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعل أى محل لجهل السائر وتوهانه ٢ قال فى التصريح نقلا عن ابن السيد وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اه ولك أن تجعله بدلا (قوله ومذ ومنذ) وكسر ميمهما لغة هم (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبى قد يحتملان الاسمية والحرفية كما فى ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما ان كسرت فالاسمية متعينة (قوله كما اذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لاقيدا والمراد الفعل الماضى فلا يجوز مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لانه مضاف اليه واستعماله فى الماضى نقله يس عن ابن هشام وينبغى جواز ذلك عند من يجوز اجتماع مجازين فى الكلمة فتدبر (قوله فالاول) أى ما اذا رفعا اسما مفردا (قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين اذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان لفظا ومعنى أو معنى فقط على الخلاف اذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائيتهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك وأجيب بانهما أجروهما مجراهما خافضين فى أنهما لا يدخلان الا على اسم الزمان أفاده بعض ذلك سم وبعضه الدمامينى (قوله والتقدير أمد الخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما فى المغنى الحاضر نحو مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى أكثر العرب على وجوب جرهما الحاضر (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وان كان أى الزمان ماضيا فمعناهما أول المدة فاقتصار البعض على الاعتراض بان ظاهر كلام الشارح يخالف ما فى المغنى تقصير (قوله وقد أشعر الخ) أى لان المبتدأ هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس) قال فى التصريح وهو مذهب الاخفش وأبى اسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان اه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى واللفظ يأبياه ٢ أما الاول فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب وأما الثانى فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبرا ظرفا للمبتدا حتى يكون تقديمه مسوغا اذ لو كان ظرفا لكان زائدا عليه وهو مناف للمراد اذ المراد أنه هو اه وأنا أقول فى كل من توجيهه للاول وتوجيهه للثانى نظر أما النظر فى توجيهه للاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لان كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة غيرهما أيضا لكن يفيده باعتبار العرف اذ لا يقال مثلا بينى وبين لقائه يومان عرفا الا اذا لم يكن الا اليومان فقط وأما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغا بان الظرف المجعول خبرا ليس ظرفا للمبتدا اذ لو كان ظرفا الخ مردود لبطلان الملازمة اذ لا يجب كون ظرف الشئ زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو فى يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعرى كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثانى المجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كائن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع فى اعراب نحو زيد فى الدار بقولهم زيد مبتدأ وفى الدار خبر وأن الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل اذا كان معنى

ولقد أرانى للرماح دريئة
من عن يمينى تارة وأمامى
وكقوله غدت من عليه
بعدما تم ظمؤها ٭ تصل
وعن قيض بزيزاء مجهل
(ومذ ومنذ) يستعملان
أيضا اسمين وحرفين فهما
(اسمان حيث رفعا)
اسما مفردا (أو أوليا) جملة
كما اذا أوليا (الفعل)
مع فاعله وهو الغالب
ولهذا اقتصر على ذكره
أو المبتدأ مع خبره فالاول
نحو ما رأيته مذ يومان أو
منذ يوم الجمعة وهما
حينئذ مبتدآن وما
بعدهما خبر والتقدير
أمد انقطاع الرؤية يومان
وأول انقطاع الرؤية
يوم الجمعة وقد أشعر بذلك
قوله حيث رفعا وقيل
بالعكس

(قوله وتوهانه) كذا بالاصل وصوابه وتيهانه بالياء اه
(قوله كالمثال الخ) يمكن منعه تأمل

والمعنى بينى وبين الرؤية يومان وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان واليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلى والناظم فى التسهيل والثانى (كخئت مذ دعا) وقوله * مازال مذ عقدت يداه ازاره * وقوله * ومازلت أبغى الخير مذ أنا يافع * والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (وان يجرا) فهما حرفا جرثم ان كان ذلك (فى مضى فكمن هما) فى المعنى نحو ما رأيته (١٥٣) مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة (وفى الحضور معنى فى استبن) بهما نحو ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أى فى يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت فان كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من والى معا كما فى المعدود نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين وكونهما اذا جرا حرفى جر هو ما ذهب اليه الاكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما (تنبيهات) الاول أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه كقوله وربع عفت آثاره منذ أزمان * وعلى ترجيح رفع مذ للماضى على جره فمن القليل فيه قوله لمن الديار بقنة الحجر * أقوين مذ حجج ومذ دهر الثانى أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما أصلان لانه لا يتصرف فى الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكأن ولكن ورب وقال المالقى اذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهى أصل * الثالث بقى من الحروف رب وهى للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان

مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين الى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقتان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بانصاف فانه متين قال الدمامينى واعترض على جعل مذ ومنذ خبرا بان المعنى عليه كما قالوه بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشئ ظرفا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اهـ وقد أسلفنا فى أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بينى الخ) أورد عليه عدم اطراده لانه لا يأتى فى نحو قولك يوم الاحد ما رأيته مذ يوم الجمعة الا أن يحمل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكلف (قوله وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافا بيانيا كما فى الدمامينى (قوله مذ كان) أى وقت وجد (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا اذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا أن يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أى واستمر الانتفاء الى الآن فتأمل (قوله والثانى) أى ما اذا وليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أى ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس (قوله وقيل الى زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعى لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قول الذى قبله شمنى (قوله يكون هو الخبر) أى لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فكمن) أى الابتدائية (قوله معنى فى استبن) أى اطلب بيان معنى فى وهو الظرفية والدلالة عليه بهما (قوله نكرة) أى معدودة اذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما فى البيت الآتى ومذ دهر لانه متعدد فى المعنى وبهذا يعلم أن الكاف فى قول الشارح كما فى المعدود استقصائية وفى نسخ فان كان المجرور بهما نكرة معدودا كانا بمعنى من والى معا نحو مذ يومين وهو واضح (قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله وربع عفت آثاره) أى ومنزل اندرست علامته وقوله منذ أزمان قال سم لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من والى معا (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود وأقوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم الذال) أى على الاشهر وجاء كسرها عند ملاقاة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول مذ الخ) قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله فى الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف برى ما نصه المراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف فى الجمود اهـ (قوله ويرده تخفيفهم أن الخ) أى وهذا التخفيف تصرف جرى فى الحرف شذوذا كما ذكره الشارح فى أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل (قوله المالقى) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام (قوله بقى من الحروف رب) أى بقى من معانى الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائما وقيل التقليل دائما وعزى الى الاكثرين وقيل التكثير كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أى مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس ويا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وفى الدنيا ظرف

(قوله أو رداخ) يحتمل أنه مخصوص بما اذا كان يقال فى أول ليلة السبت (قوله الآن الخ) قد يقال المراد وجد كل جزء أو مضى كل جزء من أجزاء اليومين

لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدا الذى هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول البعض كاسية مبتدأ وفى الدنيا صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه أما الاول فلان جعل فى الدنيا ظرفا مستقرا صفة كاسية غير صريح فى كون اكتسائها فى الدنيا الذى هو المراد وأما الثانى فلان المقصود من الحديث الاخبار عن الكاسية فى الدنيا بانها عارية يوم القيامة لا الاخبار عن الكاسية بأنها فى الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض فى عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير فى كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفى الاخير نظر لان صاحب الحال لا يقدر العرى فكيف تكون عارية حالا منتظرة الا أن يجعل المعنى مقدرا عريها بزنة المفعول لا مقدرة عريها بزنة الفاعل وانما كانت رب فى الحديث للتكثير لانه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب (قوله يارب صائمة الخ) استدل به الكسائى على اعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا النصب فى ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير معموله فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بانه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلا وقوله لن يصومه وان يقومه عبر بان الاستقبالية لان المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله ألا رب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وضمير لم يلده الى ذى ولد وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للياء أو بالضم اتباعا للهاء كذا فى التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين (قوله فلم يعق الخ) نقل فى الهمع أن ما تكف بقلة الباء ومن وبدخلان حينئذ على الفعل (قوله نحو مما خطاياهم الخ) نخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها فى القراءة الثانية خطيآتهم ولو مثل بها لكان أظهر ولا يقدح فى هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شئ فيكون ما بعدها بدلا لان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما بان اختصاصها بالاسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسماء فلضعفهما بما ذكر كفاعن العمل بخلافها سم (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع من الابل والمؤبل بالموحدة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل (قوله كما الحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وبفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لانه أكل نباتا بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك من القاموس والعينى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطا (قوله بين بصرى) أى بين جهاتها لحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة (قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاة وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فان الغالب فى العامل بعدها كونه فعلا ماضيا كما فى المغنى وقال فى الهمع والاصح أن رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبر المجرور بها أو عاملا فى موضعه أو مفسرا له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسى وابن عصفور وقال أبو حيان انه المشهور وعند الاكثرين وقيل يأتى حالا أيضا قاله ابن السراج قيل ويأتى مستقبلا أيضا قاله ابن مالك اه مع حذف وترجيحه تعلق رب يجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسرا له فيه نظر اذ الظاهر أن تعلقها فى صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له (قوله على فعل ماض) أى حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضى تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما صنع الشارح (قوله ربما أوفيت فى علم) أى نزلت على جبل (قوله نزل منزلته الخ)

يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه * والثانى كقوله * ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان اه (وبعد من وعن وباء زيد ما * فلم يعق عن عمل قد علما) لعدم ازالتها الاختصاص نحو مما خطاياهم أغرقوا عما قليل فبما رحمة من الله (وزيد بعد رب والكاف فكف) عن الجر غالبا وحينئذ يدخلان على الجمل كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار وكقوله كما الحبطات شر بنى تميم (وقد تليهما وجر لم يكف) كقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وكقوله وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم (تنبيه) الغالب على رب المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماض كقوله * ربما أوفيت فى علم * وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم

حتى قال الفارسى يجب أن تقدر ما اسما مجرورا بمعنى شئ والجاسل خبر الضمير محذوف والجملة صفة ما أى رب شئ هو الجاسل المؤبل (وحذفت رب) لفظا (فجرت) منوية (بعد بل * والفا) لكن على قلة كقوله * بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه وقوله بل بلد ذى صعد وأضباب وقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * وقوله فحور قد لهوت بهن عين * (وبعد الواو شاذا عالعمل) بكثرة كقوله * وليل كموج البحر أرخى سدوله (تنبيهان) الاول قد يجر بها محذوفة بدون هذه الاحرف كقوله رسم دار وقفت فى طلله * كدت أقضى الحياة من جلله وهو نادر وقال فى التسهيل تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثير بالنسبة الى بل * الثانى قال فى التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق وحكى ابن عصفور أيضا الاتفاق لكن فى الارتشاف وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد الى أن الجر بها والصحيح أن الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين (وقد يجر بسوى رب) من الحروف (لدى حذف) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت قال خير عافاك الله التقدير على خير وقوله * أشارت كليب بالاكف الاصابع وقوله * حتى تبذخ فارتقى الاعلام * أى الى كليب والى الاعلام (وبعضه يرى مطردا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا الاول لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو الله لافعلن * الثانى بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالاضافة كما يأتى فى بابها * الثالث فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد فى جواب بمن مررت * الرابع فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار أى وفى اختلاف الليل وقوله أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع للابواب أن يلجا

حاصل ما أشار اليه الشارح أن يود مستقبل حقيقة لانه فى يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضى بجامع التحقق فى كل واعلم أن عبارة الشارح هى عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض أنه لم يعتمد بقيد التنزيل فى التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال الفارسى) غاية لقوله وندر (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أى رب شئ هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وانما قدر الفارسى ضمير المحذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف تصريح (قوله أى رب شئ الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعد بل والفا) قبل و بعد ثم همع (قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين والقتم بفتح فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله لا يشترى كتانه وجهرمه أى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت فى بيت بعده من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله ذى صعد) بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رويا فى هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفن العروض (قوله فمثلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لانهما أزهد النساء فى الرجال وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلا (قوله فحور) جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهى الواسعة العين (قوله وليل كموج البحر) أى فى كثافته وظلمته والسدول الستور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أى من أجله أو من عظيم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحقير وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهده للسيوطى (قوله وهو نادر) أى جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثير بالنسبة الى بل) أى وان كان قليلا بالنسبة الى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لكن فى الارتشاف الخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق (قوله والصحيح أن الجر برب المضمرة) لانه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلا ولا بالواو الا فى القسم (قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب (قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح (قوله حتى تبذخ) أى تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك) أى البعض الذى يرى مطردا من الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله دون عوض) أى من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر فى المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الاصح المعمولان خلق وآيت والعاملان فى والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال فى القاموس الحظوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظاء وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية اه ولم أجد

أى وعدمن * الخامس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله ما المحب جلدا أن هجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا * السادس فى
المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله متى عذتم بنا ولو فئة منا * كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا * السابع فى المقرون بالهمزة بعد ما
تضمن مثل المحذوف نحو أزيد بن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد * الثامن فى المقرون بهلا بعده نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم * التاسع
فى المقرون بان بعده نحو أمرر بايهم أفضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هذه الباء بعد ان أسهل من اضمار رب بعد
الواو فعلم بذلك اطراده
* العاشر فى المقرون بفاء
الجزاء بعده حكى يونس
مررت برجل صالح الا
صالح فطالح أى الا أمر ر
بصالح فقد مررت بطالح
والذى حكاه سيبويه
الا صالحا فطالح والا
صالحا فطالحا وقدره الا
يكن صالحا فهو طالح والا
يكن صالحا يكن طالحا
* الحادى عشر لام
التعليل اذا جرت كى
وصلتها وهذا تسمع
النحويين يجيزون فى
نحو جئت كى تكرمنى
أن تكون كى تعليلية
وأن مضمرة بعدها وأن
تكون مصدرية واللام
مقدرة قبلها * الثانى
عشر مع أن وأن نحو
عجبت أنك قائم وأرقت
على ما ذهب اليه الخليل
والكسائى وقد سبق
فى باب تعدى الفعل
ولزومه * الثالث عشر
المعطوف على خبر ليس
وما الصالح لدخول الجار
أجاز سيبويه فى قوله
بدا لى انى لست مدرك
ماضى * ولا سابق شيأ
اذا كان جائيا الخفض
فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه قوله أحقا عباد الله أن لست صاعدا * ولا هابطا الى
الاعلى رقيب ولا سالك وحدى ولا فى جماعة من الناس الا قيل أنت مريب وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب الا ببين غرابها
وقوله وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولا دين بها أنا طالبه (تنبيه) لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار وقد يفصل
بينهما فى الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله * ان عمرا الاخير فى اليوم عمرو * وقوله * وليس الى منها النزول سبيل * وندر الفصل بينهما فى النثر
بالقسم نحو اشتريته بوالله درهم (خاتمة) يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل

فيه ولا فى غيره حظى متعديا بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله وعدمن أى عديم والولوج
الدخول (قوله أى وعدمن) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذوى وأن يحظى
والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال أن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء الا أن يقال
العامل فى البدل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود (قوله فى المعطوف عليه) أى
على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما المحب جلدا أن هجرا) أى قوة للهجر والشاهد فى قوله ولا حبيب وقوله
فيجبرا بالنصب على اضمار أن (قوله ولو فئة) أى ولو بفئة أى ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف
على بالان لو لا تدخل الا على الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كتوهم ائتنى بدابة ولو حمارا كما فى
الهمع (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير فى نظائره الآتية (قوله أسهل من اضمار رب
الخ) أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكروه وجهه كما فى زكريا أن أن مختصة بالافعال وهى قوية الطلب
للجار (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقادى وقوله الا صالح أى فى نفس الامر فطالح أى فى نفس الامر فلا
تنافى وليس لفظ صالح الاول فى عبارة المرادى والامر عليه ظاهر (قوله الا صالح فطالح) الشاهد فى فطالح وأما
جر صالح فى الموضع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا (قوله أى الا أمرر
بصالح فقد مررت بطالح) قال فى التصريح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه الا أكن مررت بصالح فبطالح
قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا أولت الا أمرر نقضت اخبارك أولا بالمرور فيما مضى لان الا أمرر معناه
الا أمرر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى الا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح
فانا قد مررت بطالح اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى الا أمرر الا أكن مررت
(قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر أما
على ما ذهب اليه سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض (قوله الصالح لدخول الجار) أى بان يكون اسما لم ينتقض
نفيه (قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فاثبته جمهور البصريين
والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافهما
وأما الآية ففى المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه فى أول النعت (قوله
مريب) بفتح الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشؤوم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما فى
المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم (قوله وما زرت ليلى الخ) ينبغى اسقاط هذا البيت اذ
ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون
لان محله جر باللام المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائى نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن انه
مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أى من الجر على التوهم أعم من ان يكون بعد ليس وما أو لا فتنبه
(قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لان الحرف موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم والظرف
لا بد له من شئ يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق أن ذلك المتعلق انما يعمل فى المجرور وانه
الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل وأما
الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق اليه مسامحة أو مرادهم تعلق الايصال لان الحرف يوصل معانى الافعال

أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله فى السموات وفى الارض أى وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى ذلك بنعمة ربك فان لم يكن شئ من هذه الاربعة موجودا فى اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم فى الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة أحرف * الاول الزائد كالباء ومن فى نحو كفى بالله (١٥٧) شهيدا هل من خالق غير الله * الثانى لعل فى لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية * الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة فانها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء * الرابع رب فى نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته لان مجرورها مفعول فى الاول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضا على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا للتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت الفعل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلفظ به فى وقت * الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لما سبق فى باب الاستثناء والله تعالى أعلم

﴿الاضافة﴾

(نونا تلى الاعراب) وهى نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما (أو تنوينا) ظاهرا أو مقدرا (مما تضيف احذف) كتبت يدا أبى لهب فيه ثنتا حنظل وكالمقيمى الصلاة وهذه عشرو زيد و (كطور سيناء) ومفاتح الغيب أما النون التى تليها علامة الاعراب فانها لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الانس (تنبيه) قد تحذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس كقوله

الى الاسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا اذا لم يقع عوضا عن العامل المحذوف والا حكم على محل مجموعهما باعراب العامل رفعا نحو زيد فى الدار أو نصبا نحو خرج زيد بثيابه أو جرا نحو مررت برجل من الكرام أفاده الدمامينى وغيره (قوله أو ما يشبهه) أى فى العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وان لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو مؤول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير الى معناه) أى معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وظاهره أن ما هى المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق باحرف المعانى ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يشير اليه النافى كما فى المغنى (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أى انتفى ذلك) أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه النافى والا لنافى آخر كلامه أوله (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به للتوكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه فى الربط نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لان زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط الحرف والا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول فى المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لا قبل الجار الخ) أى ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب المكفوفة بما كما مر (قوله لان رب لها الصدر) أى صدر جملتها فلا ينافى جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدمامينى (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من أنها معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضا لو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح وقد جاء العطف تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد فى الاعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت دمامينى (قوله فخطأ لانه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بان تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لافادة التبعيض وان كان متعديا بنفسه على أن من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر (قوله ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى) أجاب سم بان ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما فى زيدا ضربته

﴿الاضافة﴾

هى لغة الاسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا قال يس وعينها ياء لانها مشتقة من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه وقال فى شرح الجامع يكفى فى اضافة الشئ الى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى عشية أو ضحاها لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صح اضافة أحدهما الى الآخر (قوله نونا) أى نطق بها أو لم ينطق بها كما فى لبيك وذوى مال (قوله تلى الاعراب) أى حرف الاعراب (قوله أو مقدرا) وذلك فى الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أى تريد اضافته (قوله احذف) أى ان كان فيه ما ذكر والا فلا حذف كما فى لدن زيد الا أن يقدر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن الوجه الا أن يدعى أن الاضافة قبل دخول أل قاله زكريا (قوله التى تليها علامة الاعراب) قال البعض تبعا للمصرح هذا مبنى على أن الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والاصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة الاعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيته له فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الاصح (قوله قد تحذف تاء التأنيث) أى جوازا فلا يرد على المصنف لان كلامه فى

الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس والا لم يجز حذفها كما في ثمرة وخمسة ثم هو سماعي وقيل قياسي كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر

* لا يزالون ضاربين القباب * لما مر أول الكتاب (قوله وفاقا لسيبويه) أي والجمهور وممن أداتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اه وهى تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح (قوله وانو معنى من) أي البيانية كما قاله الاسقاطى عن الجامى أي التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى اشارة الى أن المراد أن الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره واعلم أنه يصح فى الاضافة التى على معنى من اتباع المضاف اليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز قال يس والاتباع أقل الاوجه وفى التى على معنى فى نصب المضاف اليه على الظرفية (قوله اذا لم يصلح الا ذاك) أي بحسب القصد بان أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التى على معنى من أو فى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما سوى ذينك أى بان لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى فى ان أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية قاله يس (قوله فيما اذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول واذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف (قوله بعضا) المراد بالبعض ما يعم الجزئى والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ وغاية ما يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله سم (قوله مع صحة الخ) فان فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الاول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هى فى هذه الامثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الامثلة فى قوله نحو ثوب زيد الخ ومثل بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامى الملك والاختصاص ونقل فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى أنهما لم يشترطا صحة الاخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضا (قوله ظرفا للمضاف) أى زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو مكر الليل يا صاحبى السجن ألد الخصام قاله شارح الجامع (قوله واللام خذا) أى اجعل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليس المراد أن اللام مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ فيه لانه بمعنى فرد الرجل ولا يصلح نظمه لان تقدر فيه اللام وفى الجامى لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفى افادة مدلولها فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح اظهارها فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة اه (قوله لما سوى ذينك) دخل فى عمومه الاضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جنى بانها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدمامينى ومن ثم صدر السيوطى فى جمع الجوامع بانها ليست على معنى حرف وحكى الاول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام فى القطر أيضا وظهور دها فى نحو ومال الماريد لا يدل للاول وان استدل به قائله لان هذه اللام لام التقوية لا اللام التى الاضافة على معناها كما عرف (قوله اذ هى الاصل) قال فى الهمع ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد يعنى اذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه اه (قوله ليست على تقدير حرف) شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد فى المعنى وليس كذلك اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وأجيب بمنع لزوم المساواة لان المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد فى المعنى من كل وجه وتوهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أى من حيث ملاحظة معنى اللام فى كل فقط فرادهم به مجرد تفسير جهة الاضافة فى المثال المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا نيته) عطف تفسير (قوله الى أن الاضافة بمعنى اللام) علل ذلك بان كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام

وأخلفوك عدا الامر الذى وعدوا أى عدة الامر وقراءة بعضهم لأعدوا له عدة أى عدته وجعل الفراء منه وهم من بعد غلبهم سيغلبون واقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون اضافة فى الاقامة قام ولا فى الغلبة غاب انتهى (والثانى) من المتضايفين وهو المضاف اليه (اجرر) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج (وانو) معنى (من أو) معنى (فى اذا لم يصلح الا ذاك) المعنى فانو معنى من فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم فضة التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة وانو معنى فى اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو مكر الليل أى فى الليل (واللام خذا * لما سوى ذينك) اذ هى الاصل نحو ثوب زيد وحصير المسجد ويوم الخميس ويد زيد (تنبيهان) الاول ذهب بعضهم الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته وذهب بعضهم الى أن الاضافة بمعنى اللام

الاختصاصية (قوله على كل حال) أى سواء كان المضاف ظرفا أو بعضا أو غيرهما (قوله لا تعدو) أى لا تجاوز (قوله ومنهم الاضافة بمعنى الخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التى بمعنى فى والتى بمعنى من فلم اعتبر الحمل فى الاولى دون الثانية وأجيب بان التى بمعنى فى قليلة فردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام بخلاف التى بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما مستقلا (قوله توسعا) لا حاجة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهر فى الظرف (قوله فى اضافة الاعداد) أى كعشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أى الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أى بحسب القصد على مامر (قوله والمقادير الى المقدرات) أى كقفيز بر ورطل زيت (قوله نحو ثلثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة بمئات لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) قيل أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضا (قوله واخصص أولا) أى احكم بخصوصه أى قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشئ قسيما له (قوله أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لانها فى تأويل مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر ان كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فان كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة فان قلت وقوع الجمل صفات للنكرات ينافى تعريف المضاف اليها قلت أجاب سم بان وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسما على المختار فاحتيج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل (قوله يعنى أن المضاف الخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعنى الخ وانما ترك المصنف القيدين لشهرتهما (قوله وان يشابه المضاف يفعل) كنى بيفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهى حال لازمة لان المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أى لا بمعنى الماضى أو مطلق الزمن فان اضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما سننقله عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف اذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرا للماضى وكونها لفظية نظرا للحال والاستقبال لان الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ثم رأيت الدمامينى ذكره نقلا عن شرح الكشاف لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضى فقط كانت اضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التى هى العلة فى عمله واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففى اضافته اعتباران اعتبار المضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه اه باختصار ورأيت الشمنى ذكره نقلا عن شرح الكشاف للتفتازانى حيث قال الاستمرار يحتوى على الازمنة الماضى والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الاضافة حقيقية كما فى مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الاخيرين فتجعل الاضافة غير حقيقية كما فى جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البداية ويجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما ذكره فى توجيه التوفيق بين كلامى الزمخشرى فى الآيتين اه باختصار ثم نقل الشمنى عن السيد الجرجانى أنه اختار فى توجيه التوفيق أن الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى وفى جاعل الليل سكنا تجددى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول هذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتى أو صفة مشبهة اذهى ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هى وان كانت كذلك لا تتعرف بالاضافة أصلا كما فى الرضى والتصريح لانها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك اذا

على كل حال وذهب سيبويه والجمهور الى أن الاضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى فى محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا * الثانى اختلف فى اضافة الاعداد الى المعدودات فذهب الفارسى أنها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره فى شرحى التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وقد اتفقتا فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من انتهى (واخصص أولا) من المتضايفين (أو أعطه التعريف بالذى تلا) يعنى أن المضاف يتخصص بالثانى ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد (وان يشابه المضاف يفعل) أى الفعل المضارع بان يكون (وصفا) بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فعن تنكيره لا يعزل) بالاضافة لانه فى قوة المنفصل

(كرب راجينا عظيم الامل * مروّع القلب قليل الحيل) فراجى اسم فاعل ومروّع اسم مفعول وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف الى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب ومثله قوله يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقى مباعدة منكم وحرمانا ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به نحو هديا بالغ الكعبة وانتصابه على الحال نحو ثانى عطفه وقوله فاتت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا مانام ليل الهوجل والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيدا فالاختصاص موجود قبل الاضافة وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف أو رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما فى ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه أو المقدر كما فى ضوارب زيد وحواج بيت الله أو نون التثنية كما فى ضاربا زيد والجمع كما فى ضاربو زيد وأما رفع القبح فى حسن الوجه فان فى رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفى نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود الضمير ونحو الحسن وجه أى بالجر أيضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (وذى الاضافة اسمها لفظيه) وغير محضة ومجازية

أفاد الاستمرار نحو زيد يعطى كذا على غير واحد ويرد عليه أن الاستمرار فى الصفة المشبهة ثبوتى وفى المضارع تجددى كما مر فى كلام السيد فلا تشبه فان اكتفوا بالمشابهة فى أصل الاستمرار أشكل الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن اضافته معنوية وعلى اطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالاولى التعليل بما يأتى عن الرضى أنها دائما عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا أو نصبا واضافة الوصف الى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى اطلاق ما مر عن غير فتأمل وعبارة الرضى كون اضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا أو نصبا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع جائز مطلقا لان أدنى رائحة فعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى فاعلهما بمعنى لفظية دائما نحو ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما فى المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لانهما اذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة فاضافتهما اذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة (قوله فعن تنكيره) أشار باضافة تنكير الى ضمير المضاف الى أن تنكيره حال الاضافة هو الذى كان قبلها فأفاد أن اضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف قاله يس (قوله لانه فى قوة المنفصل) أى عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيد فى قوة ضارب هو زيدا كما يأتى (قوله كرب راجينا) قيل هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدها الى المضى فتكون اضافته محضة وفيه نظر فان المذكور فى همع الهوامع انما هو أن الاكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا أنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وأن ابن السراج يجوّز كونه حالا وابن مالك يجوّز كونه حالا أو مستقبلا وقد قال فى التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما تتعلق به (قوله فاتت به) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده مبطنا بفتح الطاء المشددة كما فى القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود فى المذكور سهدا بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم والهوجل بالجيم الاحمق واسناد نام الى ليل مجاز عقلى من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل فى الليل (قوله التخفيف) أى فى اللفظ بحذف التنوين أو النون كما ذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أى ازالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب (قوله فى حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا واعلم أن ما سموه هنا قبيحا سموه فى باب الصفة المشبهة ضعيفا فلا تنافى بين الموضعين (قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أى لان الكلمة لا ترفع ظاهرا وضميرا معا (قوله اجراء وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدى ٢ أى الفعل المتعدى أى فى نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفى الجر تخلص منهما) أى من الاجراء والخلو المذكورين فلا قبح (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الاضافة فيما ذكر انما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما واعترض بان الاضافة فى الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه وأجيب بان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزأين بال كما عكسوا فى النصب وان كان نصب المشبه فى العكس قبيحا كما علم (قوله لان النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر (قوله وذى الاضافة) أى اضافة الوصف الى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فمن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه اضافة نحو الضارب الرجل

(قوله أشكل الخ) فقد يقال لا يلزم من اتحاد المعنى اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية فانها

وأيضا لاسم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة وأيضا فليسا من واد واحد (قوله ثم قول الخ) فى اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل انه صفة مشبهة وقيل لا فكلام السيد مبنى على الثانى فلا اشكال (قوله مجرى المتعدى) الاولى مجرى وصف المتعدى كما هى عبارة الشارح اه

لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهي في تقدير الانفصال (وتلك) الاضافة الاولى اسمها (محضة ومعنوية) وحقيقية لانها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الاصلي من الاضافة (تنبيهات) الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى أن اضافة المصدر الى مرفوعه أو منصوبه غير محضة والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله ان وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا فيك من عهدت عذولا وذهب ابن السراج والفارسي الى أن اضافة أفعل التفضيل غير محضة والصحيح أنها محضة نص عليه سيبويه لانه ينعت بالمعرفة * الثاني ظاهر كلامه انحصار الاضافة في هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا وهي المشبهة بالمحضة وحصر ذلك في سبع اضافات * الاولى اضافة الاسم الى الصفة نحو مسجد الجامع ومذهب الفارسي أنها غير محضة وعند غيره انها محضة * الثانية اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان * الثالثة اضافة الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامة * الرابعة اضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة كقوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم

فانها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبا وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع (قوله لان فائدتها الخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهي في تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة وأما تسميتها مجازية فعللها في شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الاصلي من الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير اليه تعليله هنا تسمية الاولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الاصلي من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها اضافة في الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال (قوله بتخفيف) أي بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله أو تحسين أي برفع قبح الرفع أو النصب كما مر (قوله وتلك) أي الاضافة المغايرة لاضافة الوصف الى معموله (قوله لانها خالصة الخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لانها خالصة الخ علة لتسميتها حقيقية أيضا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة وان وقع البعض في خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أي من افادتها التخصيص أو التعريف (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه الا حال اضافته لمنصوبه لانها في تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال اضافته لمرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أي اذا أضيف الى معرفة كما في الشاهد (قوله عاذرا) مفعول ثالث مقدم والاول الياء والثاني من عهدت والعائد محذوف أي عهدته وعذولا حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد انه مفعول عهد سهو (قوله ان اضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض لا وجه له لانها ليست في تقدير الانفصال اذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتي اه وفيه عندي نظر لانه لا يتوقف كون الاضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون اضافة أفعل غير محضة بانها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أي انها منفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا القول عن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فان خرجه المخالف على البدل أبطلناه بان البدل بالمشتق قليل اه (قوله لانه ينعت بالمعرفة) أي اذا أضيف الى معرفة (قوله لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا) قال لان للاضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالا من حيث ان الاول غير مفصول بضمير منوي وانفصالا من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروجها عن ظاهرها كذا في الهمع والذي يظهر أنه ليس زائدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجويز البعض تبعا لشيخنا تسميته مشبها بغير المحضة مبني على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه (قوله اضافة الاسم الى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتي واعلم أنه سيأتي عند قول الناظم

ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتي تفصيله وباعتبار التأويل تكون الاضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل (قوله أنها غير محضة) اشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع أصل صلاة الاولى مثلا الصلاة الاولى على النعت فازيل عن حده همع (قوله انها محضة) اختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة اذ لم يحفظ صلاة أولى مثلا همع (قوله اضافة المسمى الى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الاول بالثاني يقال لها الاضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الاول بالثاني وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بان التي للبيان بين جزأيها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأيها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا الخ) المتجه أن

لحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الاضافة * الخامسة اضافة المؤكد الى المؤكد وأكثر ما يكون ذلك في أسماء
الزمان نحو يومئذ
وحينئذ وعامئذ وقد
يكون في غيرها كقوله
فقلت انجوا عنها نجا
الجلد انه
سيرضيكما منها سنام
وغاربه * السادسة اضافة
الملغى الى المعتبر كقوله
الى الحول ثم اسم السلام
عليكما * السابعة اضافة
المعتبر الى الملغى نحو
اضرب أيهم أساء وقوله
أقام ببغداد العراق
وشوقه * لاهل دمشق
الشام شوق مبرح
الثالث أهمل هنا مما لا
يتعرف بالاضافة شيئين
* أحدهما ما وقع موقع
نكرة لا تقبل التعريف
نحو رب رجل وأخيه
وكم ناقة وفصيلها وفعل
ذلك جهده وطاقته لان
رب وكم لا يجران المعارف
والحال لا يكون معرفة
* ثانيهما ما لا يقبل
التعريف لشدة ابهامه
كمثل وغير وشبه قال في
شرح الكافية اضافة
واحد من هذه وما أشبهها
لا تزيل ابهامه الا بأمر
خارج عن الاضافة
كوقوع غير بين ضدين
كقول القائل رأيت
الصعب غير الهين ومررت
بالكريم غير البخيل
وكقوله تعالى صراط
الذين أنعمت عليهم غير
المغضوب عليهم وكقول أبي طالب يارب اما تخرجن طالبي * في مقنب من تلكم المقانب فليكن المغلوب غير الغالب
* وليكن المسلوب غير السالب فبوقوع غير بين ضدين يرتفع ابهامه

مخالب

البيت ونحوه من اضافة الشيء الى ملابسه بعد تنكير العلم واضافته الى الضمير اضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني (قوله في الاضافة) أي الى الضمير وقوله سابقا القائم مقام الصفة أي في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله في أسماء الزمان) أي المبهمة (قوله نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من اضافة العام الى الخاص لتخصيص الظرف الثاني بالجملة المضاف اليها القائم مقامها التنوين وهو انما يصح على اطلاقه اذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفي النهار والا كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فراجعه (قوله فقلت انجوا) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أي سلخته والضمير في عنها يرجع الى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا انها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر والشاهد في نجا الجلد فان النجا بالجيم مقصور الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظهر (قوله اضافة الملغى الى المعتبر) معنى كونه ملغى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه كمن مثله في الظلمات أي كمن هو في الظلمات مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار الآية أي الجنة التي وعد المتقون (قوله الى الحول) أي ابكيا على الى الحول والخطاب لبنتيه (قوله نحو اضرب أيهم أساء) انما كان المضاف اليه ملغى لان تعرف أي انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف ويشكل على هذا ما مر في باب الموصول وسيأتي أيضا من أن لها ابهاما من جهة الجنس وابهاما من جهة الشخص وان اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضي اعتبار المضاف اليه الا أن يقال الغاء المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام وانما لم يجعل الاول هو الملغى لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الاضافة في البيت كالاضافة في نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة (قوله أهمل هنا الخ) قال سم قد يقال لا اهمال لامكان دخولهما في قوله واختص أولا فانه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ما وقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته محضة مفيدة للتخصيص كما في الدماميني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريبا عن سم (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أي حالة كونه جاهدا ومطيقا (قوله لان رب وكم الخ) علة لمحذوف أي وانما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم المعطوف في الاولين معرفة وقال انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله كمثل وغير وشبه) انما كانت شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فاضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيبويه والمبرد وهذا كصنيع الهمع يقتضي أن اضافته لفظية لا تفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواه ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فدلوله شائع شيوعا غير مضبوط وفيه أن اضافة ما ذكر ان كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مرادا به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مرادا به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة الشارح لادخال ند وترب بكسر أولهما وحسب وكاف ونحوها وأما شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالاضافة الا فيما استثنى لا تتعرف بأل أيضا لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بأل اه ونقل الشنواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشاف بان غير لا تدخل عليها أل الا في كلام المولدين (قوله لا تزيل ابهامه) أي ازالة تقتضي التعيين فلا ينافي أنه يتخصص بالاضافة وتسمى اضافة محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتي على ما مر عن سيبويه والمبرد أن اضافته نحو مثل للتخفيف (قوله يارب اما تخرجن الخ) ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن أي الطالب جواب الشرط والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد ويطلق على

لان جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوّها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك وكذا مثل اذا أضيف الى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان الاضافة لا تعرفه ولا تزيل ابهامه فان أضيف الى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرف هذا كلامه وقال أيضا فى شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر ما يكون ذلك فى غير اذا وقع بين متضادين وهذا الذى قاله فى غير هو مذهب ابن السراج والسيرافى ويشكل عليه نحو صالحا غير الذى كنا نعمل فانها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه (ووصل أل بذا المضاف) أى المشابه يفعل (مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر) وقوله وهن الشافيات الحوائم * (أو بالذى له أضيف الثانى * كزيد الضارب رأس الجانى) وقوله * لقد ظفر الزوّار أقفية العدا * أو بما أضيف الى ضميره الثانى كقوله اود أنت المستحقة صفوه * ومنع المبرد هذه (وكونها فى الوصف كاف ان وقع * مثنى أو جمعا سبيله اتبع) أى وكون أل أى وجودها فى الوصف المضاف كاف فى اغتفاره ووقوعه مثنى أو جمعا اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله ان يغنيا عنى المستوطنا عدن * فاننى لست يوما عنهما بغنى وقوله * الشاتمى عرضى ولم أشتمهما وكقوله * والمستقلو كثير ما وهبوا * فان انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بذا المضاف وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا الى المعارف مطلقا نحو الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل وقال المبرد والرمانى فى الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض وقال الاخفش وهشام نصب

مخلب الاسد على الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أى ما به المغايرة (قوله وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهى اشتهار حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة فى ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا فى شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافى) وذهب المبرد الى أن غيرا لا تتعرف أبدا وذهب بعضهم الى انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هى على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا (قوله بذا المضاف أى المشابه يفعل) خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه أل لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة ولو أدخلت عليه أل لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهى ممنوعة (قوله ان وصلت بالثان) قال يس انما اشترطت أل فى المضاف اليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسئلة لان رفع قبح نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وأيضا ليكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الاصل كالمشاكلة واختلف فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز عدم وصله بال نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الاول بانه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قاله الرضى (قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطاش المتشوّف للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم العطاش التى تحوم حول الماء ثم سمى كل عطشان حائما كما فى القاموس (قوله أو بالذى له أضيف الثانى) لقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثانى لكون المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجانى (قوله أقفية العدا) جمع قفا (قوله أو بما أضيف الى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثانى (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والأفصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله مثنى أو جمعا) أى أو ملحقا بهما (قوله أى وجودها) أشار به الى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف اليه (قوله فى اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدا والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر (قوله ان يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى واثبات الالف مع أنه مسند الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث وعدن اسم بلد باليمن (قوله الشاتمى عرضى) قد يبحث فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتى (قوله فان انتفت الشروط) أى وصل أل بالثانى أو بما أضيف اليه الثانى أو بما أضيف الى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا على حده بان لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطا باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها فى دخول أل (قوله ذلك) أى وصل أل (قوله مضافا الى المعارف) حال من الضمير المجرور بفى العائد الى المضاف وهو داخل فى حيز الاجازة بدليل قول التوضيح وجوّز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير فى محل جر اذا أضيف الوصف المحلى بال الى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه فى محل نصب على المفعولية أيضا بخلاف المبرد والرمانى كما يأتى وقوله مطلقا أى سواء كان المضاف اليه علما أو اسم اشارة أو ضميرا أو غيرها (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فانه لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (قوله وقال المبرد والرمانى الخ) أى فيكونان موافقين للفراء فى الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان

وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب فى الضاربك مخفوض فى ضاربك ويجوز فى الضاربك والضاربوك الوجهان لانه يجوز الضارب زيدا والضاربو عمرو بحذف النون فى (١٦٤) النصب كما تحذف فى الاضافة ومنه قوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف وقوله

العارفو الحق للمدل به * والمستقلو كثير ماوهبوا فى رواية من نصب الحق وكثيرنعم الاحسن عند حذف النون الجر بالاضافة لانه المعهود والنصب ليس بضعيف لان الوصف صلة فهو فى قوة الفعل فطلب معه التخفيف واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (تنبيه) قوله أن وقع هو بفتح أن وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولا وقال الشارح هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول يعنى كونها وقال المكودى فى موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل فى الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ويجوز فى همزان الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ (وربما أكسب ثان) من المتضايفين وهو المضاف اليه (أولا) منهما وهو المضاف (تأنيثا) أو تذكيرا (ان كان) الاول (لحذف موهلا) أى صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى فن الاول يوم تجد كل نفس وقوله * جادت عليه كل عين ثرة * وتوهم قطعت بعض أصابعه وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة وقوله * طول الليالى أسرعت فى نقضى * وقوله كما شرقت صدر القناة من الدم   أى

والفراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم (قوله كالظاهر) أى غير المحلى بال بدليل التفريع بعده (قوله فهو منصوب فى الضاربك) أى لانتفاء شرط اضافة الوصف المحلى بال (فائدة) قال فى المغنى مثل هذا الضمير فى النصب قولهم لا عهد لى بألأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربه الا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفض أوضع بالكسرة وعلى هذا فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهى مجرورته اه (قوله مخفوض فى ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بال (قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للاضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه وقال الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة هو فى موضع جر فقط اذ الاصل سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره كما فى قولك هذان الضاربا زيدا قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للاضافة (قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيا منه والوكف بجبل الجور وكأنه لم يقل هنا فى رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان جوزت العربية الجر فتأمل (قوله للمدل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اه ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة فى دل كما فى المصباح والباء بمعنى على (قوله نعم الاحسن الخ) استدراك على قوله ويجوز فى الضاربك لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فان حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله والجملة خبر الاول) أى والرابط محذوف تقديره فى اغتفاره كما مر (قوله وقال المكودى فى موضع نصب الخ) فيه عندى نظر لان وجود أل فى المضاف ليس هو الكافى عن وجود أل فى المضاف اليه وانما الكافى عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لان وجود أل فى المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجود أل فى المضاف اليه أو فيما أضيف اليه المضاف اليه أو كون المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز فى همزان الكسر) أى على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودى فافهم (قوله أو تذكيرا) فى كلام المصنف اكتفاء وخص التأنيث بالذكر لانه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالامور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكالظرفية فى نحو كل حين والمصدرية فى نحو كل الميل ووجوب التصدر فى نحو غلام من عندك والاعراب فى نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه والبناء فى نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم فى نحو بيت الله والتحقير فى نحو بيت العنكبوت والجمع فى نحو

فما حب الديار شغفن قلبى * ولكن حب من سكن الديارا

كذا فى يس ويرد على قوله والاعراب الخ أن الاعراب فى مثاله لمعارضة الاضافة سبب البناء لا لاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشرك كما قاله الدمامينى (قوله أى صالحا للحذف) لما كان معنى الموهل المجعول أهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه فى نفسه أهلا للحذف فسره تفسير مراد بقوله أى صالحا للحذف فهو من اطلاق المسبب وارادة السبب وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف اليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح للحذف فلا يجوز أعجبتنى يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس وجادت عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدمامينى بعد قول التسهيل أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه وزاد الفارسى قسما آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كله كقول عنترة * جادت عليه كل عين ثرة * الى أن قال قال الشارح يعنى المرادى والافصح فى هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق (قوله جادت عليه) أى النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أى كثيرة الماء (قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة

وقوله أتى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل وقوله مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم ومن الثانى قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا وقوله رؤية الفكر ما يؤول له الامر * معين على اجتناب التوانى ويحتمله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور (تنبيه) أفهم قوله وربما أن ذلك قليل ومراده التقليل النسبى أى قليل بالنسبة الى ما ليس كذلك لا أنه قليل فى نفسه فانه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى) كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لان المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف اليه فلا بد أن يكون غيره فى المعنى فلا يقال قمح بر ولا رجل فاضل ولا فاضل رجل (وأول موهما اذا ورد) أى اذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فمما أوهم اضافة الشئ الى مرادفه قولهم جاءنى سعيد كرز وتأويله أن يراد بالاول المسمى وبالثانى الاسم أى جاءنى مسمى هذا الاسم ومما أوهم اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقاء وصلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدر موصوف أى حبة البقلة الحمقاء

أى الرمح (قوله أتى الفواحش) بفتح الهمزة مصدر أتى بمعنى الاتيان (قوله مشين) أى النسوة كما اهتزت أى مشيا كاهتزاز رماح تسفهت أى أمالت أعاليها مر الرياح النواسم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هنا ليس صالحا للحذف فلم يوجد الشرط الا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح أن يقال الفكر معين الخ (قوله ويحتمله) أى اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر بالاحتمال لما فى اطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لانه المضاف اليه لا للذات تعالى حتى يلزم سوء الادب فتأمل ولانه يبعده التذكير حيث لا اضافة فى لعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فعيل وهو وان كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه بمعنى مفعول أى مقربة ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق (قوله أفهم قوله وربما الخ) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا افهام (قوله فانه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم (قوله نعم الثانى) أى اكتساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أى بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الاب فانه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما فى الليث والاسد والتساوى كما فى الانسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اه سم والترادف الاتحاد ماصدقا ومفهوما والتساوى الاتحاد ماصدقا فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسى جواز الاضافة وخرج منه ما غاير معنى وان اتحد لفظا فتجوز فيه الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أى يتخصص به على وجه نسبته اليه وكونه بعضا أو مظروفا أو مملوكا أو مختصا كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى الا اذا تغاير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز اضافته اليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها فى الاعراب فلو أضيف اليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا لم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بان الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الاضافة لا يمكن ذلك وعلل منع اضافة أحد المترادفين أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هى مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا لانا نقول ترك الاضافة بالكلية أخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضا وليس كذلك أفاده سم (قوله أن يراد بالاول الخ) هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز واعلم أن هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة فى نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها أفاده سم وانما أضيف سعيد الى كرز ولم ينعت أسد الى سبع لان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها نقله يس عن ابن الحاجب (قوله ومما أوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال الدمامينى واعلم أن اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكاب تلك الاضافة وانما هو تخريج للمسموع على وجه جائز (قوله حبة الحمقاء) بالمد وهى المسماة بالرجلة وانما وصفت بالحمق مجازا لانها تنبت فى مجارى السيول فتمر بها فتقتلعها وتطؤها الاقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما أوهم جواز اضافة الموصوف الى صفته نظر لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول أما اذا كانت واحدة الحب كما فى القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا والذى فى القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وايهام الاول جواز ما ذكر ظاهر (قوله أن يقدر موصوف) أى يكون الاول مضافا اليه اضافة الشئ الى جنسه كالمثال الاول أو زمنه كالمثال الثانى أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الاضافة فى حبة الحمقاء من اضافة العام الى الخاص

وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع ومما أوهم اضافة الصفة الى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة وتأويله أن يقدر موصوف أيضا واضافة الصفة الى جنسها أى شئ جرد من جنس القطيفة وشئ سحق من جنس العمامة (تنبيه) أجاز الفراء اضافة الشئ الى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله فى النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو ولدار الآخرة وحق اليقين وحبل الوريد وحب الحصيد وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وبعض الاسماء) تمتنع اضافته كالمضمرات والاشارات وكغير أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يضاف أبدا) فلا يستعمل مفردا بحال (وبعض ذا) الذى يضاف أبدا (قد يأت لفظا مفردا) أى يأتى مفردا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو كل وبعض وأى قال الله تعالى وكل فى فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض أياما تدعوا (تنبيه) أشعر قوله وبعض الاسماء وقوله وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا أن الاصل والغالب فى الاسماء أن تكون صالحة للاضافة والافراد وأن الاصل فى كل ملازم للاضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ واعلم أن اللازم للاضافة على نوعين ما يختص بالاضافة الى الجمل وسيأتى وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشئ وحماداه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو قصد أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر واليه الاشارة بقوله (وبعض ما يضاف حتما) أى وجوبا (امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف الى جميع الضمائر (كوحد) نحو جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (لبى ودوالى) و(سعدى) وحنانى وهذاذى

كشعر أراك فلا يحتاج الى التأويل (قوله وصلاة الساعة الاولى) أى من الزوال أو المراد أول ساعة أديت فيها الصلاة المفروضة (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية (قوله أن يقدر موصوف أيضا) أى كما يقدر فيما قبله وان اختلف المحل (قوله واضافة الصفة الى جنسها) أى جنس موصوفها أى فالاضافة حينئذ من اضافة الشئ الى جنسه كخاتم فضة (قوله من جنس القطيفة) صرح بمن لبيان أن الاضافة على معنى من (قوله ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الاضافة من اضافة العام الى الخاص ولعلهم يقولون الاضافة فيما بعده من اضافة العام الى الخاص قال سم تمتنع اضافة الخاص الى العام كأحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الاحد (قوله تمتنع اضافته) أى لانه لا يعرض له ما يحوج الى اضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكغير أى الخ) بخلاف أى فانها ملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا فضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى ما تضاف اليه لتوغلها فى الابهام (قوله نحو كل) أى اذا لم يقع توكيدا أو نعتا والا تعينت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى واعلم أن كلا وبعضا عند قطعهما لفظا عن الاضافة الى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة وقال الفارسى نكرتان كذا فى التصريح ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا ادخال أل عليهما (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فتعينه الاضافة لفظا (قوله وكل فى فلك يسبحون) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف اليه والضمير للشموس والاقمار فان اختلاف الاحوال يوجب تعددا ما فى الذات أو للكواكب فان ذكرهما مشعر بها قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة فى الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلها فعله من السباحة والجرى وأفرد فى فلك مراعاة للفظ كل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال الآية تقتضى اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الاول وفلك الكواكب على الثانى (قوله واعلم أن اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص بالظاهر واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الاضافة وعدمها تسعة ما يجوز اضافته وما تمتنع وما تجب اضافته لجملة فعلية فقط وما تجب اضافته للجملة مطلقا وما تجب اضافته لفظا أو نية للمفرد مطلقا وما تجب اضافته لفظا للمفرد مطلقا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقا أو لضمير المخاطب (قوله كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة (قوله قصارى الشئ) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الالفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله وحماداه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما (قوله وذى وذات) أى وفروعهما وندر انما يصطنع المعروف من الناس ذووه (قوله كوحد) قال فى الهمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الاصمعى وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالابوة والخؤلة وقيل محذوف الزوائد من ايحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بمتوحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذا أو يجر بعلى سمع جلسا على وحديهما وقلنا ذلك وحدينا وجلس على وحده أو اضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعيير مصغرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا

تقول لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة من ألب بالمكان اذا أقام به ودواليك بمعنى تداولا لك (١٦٧) بعد تداول وسعديك بمعنى اسعادا لك

بعد اسعاد ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع (وشذ ايلاء يدى للبى) فى قوله

دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى يدى مسور

كما شذت اضافته الى ضمير الغائب فى قوله

لقلت لبيه لمن يدعونى

(تنبيه) مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر مثناة لفظا ومعناها التكثير وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها الا هذاذيك ولبيك فمن معناها وجوز سيبويه فى هذاذيك فى قوله ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وفى دواليك فى قوله اذا شق

بردشق بالبرد مثله * دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية بتقدير نفعله مداوين وهاذين أى مسرعين وهو ضعيف للتعريف ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا وجوز الاعلم فى هذاذيك فى البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولانه معرفة وضربا نكرة وذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد مقصور أصله لبى

قلبت ألفه ياء للاضافة الى الضمير كما فى على والى ولدى

قصد قلة نظيره فى الخير وأصله فى الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والتربيع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغرا عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبى رجيل وحده اه ببعض اختصار (قوله تقول لبيك) أصله ألب لك الباين أى أقيم لطاعتك البابا كثيرا لان التثنية للتكثير بخو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر اليه كل ذلك ليسرع المجيب الى التفرغ لاستماع الامر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى ومثله فى حذف الزوائد الباقى (قوله بمعنى تداولا لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والامران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى ادالة بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معانى الادالة كالغلبة هنا بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفى الكلام حذف مضاف أى تداولا لطاعتك فاحفظه (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حنانا عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك (قوله دعوت الخ) أى طلبت مسورا للامر الذى أصابنى وهو غرم دية لزمته فلبى أى قال لبيك وقوله فلبى يدى مسور أى اقامة على اجابته بعد اقامة اذا سألنى فى أمر نابه جزاء لصنعه وخص اليدين لان العطاء بهما ففيه اشعار بان مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر اليدين مقحم والفاء الاولى تعقيبية والثانية سببية (قوله لقلت لبيه) كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر اه وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التكثير) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح (قوله من ألفاظها) فيقدر فى دواليك أداول وفى سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أى ساعد وأعان كما فى القاموس وفى حنانيك أتحنن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ أو أحن على ما هو الانسب بلفظ حنانيك (قوله فمن معناها) فيقدر أسرع وأقيم لان فعلها لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لان أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة فى المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكأن الحامل لهم على ذلك أن لبيك تثنية ثلاثى وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كما فى القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر فالمتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فالناصب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه (قوله وخضا) بخاء وضاد معجمتين أى مسرعا للقتل (قوله اذا شق برد الخ) الباء فى بالبرد بدلية قال فى التصريح قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للود بينهما (قوله الحالية) أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد (قوله مداوين) المناسب لتفسيره دواليك بتداولا لك بعد تداول أن يقول متداولين (قوله أى مسرعين) تفسير لهاذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أى وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفا لفظا وان كان منكرا معنى (قوله الوصفية) أى لضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا قال البعض تبعا لشيخنا ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا بل هذا أنسب بما مر فى معنى هذاذيك (قوله بما ذكر) أى من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا (قوله ولانه معرفة) فى الرد بهذا على الاعلم بحث لانه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف فى لبيك وأخواته وحينئذ لا اضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردا ثالثا وهو أن ضربا مفرد وهذاذيك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى (قوله أصله لبى) أى بوزن فعلى بسكون العين كما فى التصريح وقد يؤخذ منه أن الالف للتأنيث فتأمل (قوله كما فى على الخ) أشار به الى أن الالف لا تبدل للاضافة ياء دائما بدليل فتاك وعصاك

(قوله ورد عليه سيبويه الخ) ليونس أن يجيب بان قوله فلبي يدى مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل (قوله وهم) أى بل خلافه فى لبيك فقط (قوله مثلها فى ذلك) أى فى هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقولهم الخ) أى لان قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لان الاسم انما يقوم مقامه مثله وأجاب فى التصريح عن هذا بان لبيه ولبى يدى مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن الثانى بأن النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم فى نفس المسئلة وكما فى اثنى عشر وانما لم يحذف من ذانك للالباس (قوله لاجلها) أى لاجل كاف الخطاب وكذا الضمير فى قوله وبانها (قوله الى الجمل) أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع الى المضاف دماميني (قوله حيث واذ) الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوا بل قال ابن سيده هى الاصل كما فى الدماميني وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان غيرها كما فى المغنى والثانى ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا أضيف اليه ظرف زمان كيومئذ قال جماعة منهم الناظم أو وقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو بدلا منه نحو واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتى وترد للتعليل فتكون حرفا وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى اذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم فى العذاب لظلمكم فى الدنيا ولصاحب هذا القول ان يجعل اذ فى الآية لمجرد الظرفية بدلا من اليوم على معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاها تعليلا على حذف لام العلة فاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الى قولهم ياليت بينى وبينك بعد المشرقين أو الى القرين ويؤيده قراءة بعضهم بكسران على استئناف العلة كما فى المغنى وللمفاجأة بعد بينا وبينما وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال فاذا قلت بينا أو بينما أنا قائم اذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل فى بينا أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا أو بينما وهو الاكثر وعلى القول بانها حرف مفاجأة فالعامل فى بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن الباذش عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا أو بينما محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو فى زمن بين أوقات قيامى وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا أو بينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما أى بين أوقات قيامى حين أقبل عمرو وافقت اقبال عمرو واعلم أن أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فتبين أن بين المضافة الى المفرد تستعمل فى الزمان والمكان فلما قصدوا اضافتها الى الجملة اسمية أو فعلية والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لانها تكف المقتضى عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه حينئذ كالموقوف عليه لان الالف قد يؤتى بها للوقف كما فى انا والظنونا وتعين حينئذ أن لا تكون الا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث واضافة بينما أو بينا فى الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضى وقد يضاف بينا الى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح كذا فى الدماميني والهمع وتقدير أوقات لان بين انما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بان بينا قد تضاف للمفرد المجزئ كالقيام مع انهم لا يحذفون المضاف الى الجملة فى مثل هذا قال فى الهمع وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها قول الجمهور وقيل ما والالف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل ما كافة دون الالف بل هى مجرد اشباع اهـ وعلى عدم اضافتهما عاملهما ما فى الجملة التى تليهما كما فى المغنى (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب فى نحو جلست حيث زيدا أراه كذا فى المغنى قال فى الهمع وتقبح اضافة اذ الى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك اذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ لما مضى والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان وهما فى جملة

وردّ عليه سيبويه بانه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر فى قوله فلبى يدى مسور وقول ابن الناظم ان خلاف يونس فى لبيك وأخواته وهم وزعم الاعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الاعراب مثلها فى ذلك ورد عليه بقولهم لبيه ولبى يدى مسور وبحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذانك وبانها لا تلحق الاسماء التى لا تشبه الحرف اهـ

* النوع الثانى من اللازم للاضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين ما يختص بنوع من الجمل وسيأتى وما لا يختص واليه الاشارة بقوله (وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ) فتشمل اطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس واذكروا اذ انتم قليل والفعلية نحو جلست حيث جلست واجلس حيث أجلس

واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن اه وقال فى التصريح شرط الاسمية بعد اذ أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه اه ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنها فلا ينافى كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافى ما مر عن المغنى أن النصب فى نحو جلست حيث زيدا أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما فى كلام البعض وغيره من الخلل (قوله واذكروا اذ أنتم قليل) اذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور ظرف لمفعول محذوف أى واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم واذ كنتم واذ يمكر اه تصريح وقال الوافى واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت ان اذ انتبذت ظرف لمحذوف أى قصة مريم اذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين فى واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء كون اذ ظرفا للنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع فى الجملة المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام فى المغنى بان اذ قد تستعمل فى المستقبل كما أن اذا قد تستعمل فى الماضى والجواب أن المحوج موافقة الواقع لان نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون مجىء اذ للاستقبال و يجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضى كما فى المغنى (قوله أما ترى) هى بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان مبنى وقيل اذا أضيف الى مفرد يكون معربا كذا فى العينى وقيل مفعولها حيث وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث على معنى طالعا فيه وقيل علمية مفعولاها حيث وطالعا أى طالعا فيه أقول أو طالعا مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد فى اضافة حيث الى مفرد وقيل سهيل مرفوع فحيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعا (قوله حيث لى العمائم) قال شيخنا أى شد العمائم على الرؤس ويؤيده قول العينى أراد به مكان لى العمائم الرؤس (قوله اذ ذاك كذلك) أى أو ثابت أو نحو ذلك (قوله وان ينون الخ) ألحق الكافيجى باذ فى ذلك اذا فيجوز أن تقطع عن الاضافة و يعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون اه نكت (قوله أى وان ينون اذ الخ) أشار الى أن الضمير فى ينون عائد الى اذ وأن فى قوله افراد اذ اقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل فى أكثر على غير بابه وفى بعض النسخ اسقاط قوله وأما الخ (قوله وما كاذ الخ) الاقرب ما أشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جواز استئناف فى موقع الاستدراك كما أشار اليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لاضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لاضف أى اضافة كاضافة اذ فى كونها الى الجملة (قوله ظرفا مبهما) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما فى المغنى وكما يرشد اليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون و يوم ينفع الصادقين صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به فى لينذر يوم التلاق والثانى خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا كما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة و وقت وزمن أو له اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم الا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه فى يوم كما سيأتى لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له الا أن يراد مطلق وقت شمس وفى شرح ابن غازى أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل وممن ذكر عدم جواز الاضافة فى السنة السيوطى وفى العام الدمامينى فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام فى جواز الاضافة الى الجملة ثم رأيت فى المغنى شاهدا على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف اليها الى المضاف فأما قوله * مضت سنة لعام ولدت فيه * فنادر وقد خفى هذا الحكم على أكثر النحاة اه وسبقه الى ذلك الناظم وعلله بأن المضاف الى الجملة مضاف فى التقدير الى مصدر مضاف فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه الى المضاف لا يعود منها قال الدمامينى وقضيته

واذكروا اذ كنتم قليلا واذ يمكر بك الذين كفروا ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ وأما نحو قوله أما ترى حيث سهيل طالعا وقوله حيث لى العمائم فشاذ لا يقاس عليه خلافا للكسائى (تنبيه) قولهم اذ ذاك ليس من الاضافة الى المفرد بل الى الجملة الاسمية والتقدير اذ ذاك كذلك أو اذ كان ذاك (وان ينون يحتمل افراد اذ) أى وان ينون اذ يحتمل افرادها لفظا وأكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها كما فى نحو يومئذ وحينئذ ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف اليها كما تقدم بيانه فى أول الكتاب وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر (وما كاذ معنى) فى كونه ظرفا مبهما ماضيا نحو حين و وقت وزمان

(قوله بدل كل من نعمة) بل بدل اشتمال على ما سبق (قوله موافقة) والتأويل فى الفعل أكثر (قوله مفعولها) على ما ذكر تكون من النادر

ويوم اذا أريد بها الماضى (كاذ) فى الاضافة الى ما تضاف اليه اذ لكن (أضف) هذه (جوازا) لما سبق أن اذ اتضاف اليه وجوبا (نحو حين

جائنذ) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ونحو حين مجيئك نبذ وجاء زيد يوم امرة الحجاج فتضاف للمفرد فان كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة اذ بل يعامل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية بل الى الفعلية كما سيأتى وأما يوم هم على النار يفتنون وقوله فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضى لتحقق وقوعه هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكا بظاهر ما سبق وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى المفرد نحو شهر كذا (وابن أو اعرب ما كاذ قد أجريا) مما سبق أنه يضاف الى الجملة جوازا أما الاعراب فعلى الاصل وأما البناء فحملا على اذ (واختر بنا متلو فعل بنيا) أى أن الارجح والمختار فيما تلاه فعل مبنى البناء للتناسب كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقوله على حين يستصبين كل حليم (وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب) نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وكقوله ألم تعلمى يا عمرك الله أننى * كريم على حين الكرام قليل ولم يجز البصريون حينئذ غير الاعراب وأجاز الكوفيون البناء واليه مال الفارسى والناظم ولذلك قال (ومن بنى فلن يفندا) أى لن يغلط واحتجوا لذلك بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح وقد روى بهما قوله على حين الكرام قليل وقوله تذكر ما تذكر من سليمى * على حين التواصل غير دان (والزموا اذا)

استناع العود لاندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى (قوله ويوم) أى اذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود أفاده سم (فائدة) اذا قلت أتيتك يومئذ لا حر ولا برد جاز لك رفع حر وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل ان وجرهما على أن لا زائدة حكى الاخفش الاوجه الثلاثة كذا نقلوا وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى الا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور فى جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدمامينى ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكان أوضح فتأمل (قوله أضف هذه) أى الالفاظ المشبهة اذ ولو قال هذا أى ما كاذ لكان أحسن (قوله لما سبق) اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل (قوله ونحو حين مجيئك الخ) ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لاضافة ما كاذ الى ما سبق أن اذ تضاف اليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الاولى أن يقول ومثال اضافة ما كاذ الى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) بقى ما اذا كان حالا فانظره (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه اذا كاذ فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه اذ حيث أعطى حكم اذ فى الاضافة (قوله بظاهر ما سبق) أى من الآية والبيت (قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ بعيد الشبه باذ ولانه لم يسمع (قوله ما كاذ قد أجريا) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف فى كافيته جواز بناء ما ذكر بما اذا لم يثن والا وجب اعرابه ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناؤه اذا أضيف الى مفرد مبنى كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لابهامه كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التى تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات اعراب فمثل فى انه لحق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير لحق وبين ودون فى لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك قال سم ويشكل على التعليل بناء يوم فى يومئذ الا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو اذ اهـ وهل مشبه اذا كمشبه اذ فى جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى الجملة على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قال فى النكت وقد صرح به الشاطبى جازما به (قوله حملا على اذ) اعترض بان شرط القياس وجود علة الحكم فى الفرع وعلة بناء اذ مشابهتها الحرف فى الافتقار الى الجملة وهى غير موجودة فى الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك فى القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل (قوله فيما تلاه فعل مبنى) أى بناء أصليا أو عارضا وللتمثيل بمثالين (قوله على حين عاتبت الخ) أى فى حين عاتبت على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتى (قوله على حين يستصبين) أى النسوة من استصبيت فلانا أى عددته صبيا كذا قيل والانسب أنه من استصباه أى طلب أن يصبوا اليه أى يميل (قوله وقبل فعل معرب) صريح فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى اذ وهو انما يتم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضى ولو تنزيلا كما فى اذ اذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا ولا يخفى أن الاقرب فى الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضى تنزيلا أن يجعل بمعنى اذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلا (قوله يا عمرك الله) بالتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله عمرا أى ذكرتك به تذكيرا يعمر قلبك ويحكى رفعه على الفاعلية للمصدر (قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر الهذا اشارة به للمذكور قبله لا لليوم ورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ما تذكر من سلمى) أى الذى تذكره منها وأبهمه تعظيما له وتفخيما والدانى

الظرفية (اضافة الى * جمل الافعال) خاصة نظرا الى ما تضمنته من معنى الشرط غالبا (كمن اذا اعتلى) اذا جاء نصر الله فاذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو اذا السماء انشقت فقيل وان أحد من المشركين استجارك وقوله اذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار كان الشانية

القريب (قوله الظرفية) احترازعن اذا الفجائية لانها حرف على الاصح والحرف لا يضاف ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعا كم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لانها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فاذا زيد خرجت ففي الوقت زيد أي حضوره اذ لا يخبر بالزمان عن الجثة هذا ان قدرت خبرا فان قدرت متعلقة بخبر محذوف أي ففي الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فاذا زيد حاضر فلا اشكال في الاخبار ومقتضاه أن لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه في المضاف وهو خلاف المقرر في اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير فحضور زيدأو فزيد حاضر في زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير في فاذا زيد ففي المكان زيد أو ففي الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كما مر ويجوز فاذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر اذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة الا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين وجوز الاخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هي زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهي في جواب الشرط أقوال واعلم أن اذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى وأوله غيره بجعل اذا ظرفا فالمحذوف هو المفعول أي لاعلم شأنك اذا كنت الخ ومجرورة بحتى نحو حتى اذا جاؤها الآية والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالمعنى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضي عن بعضهم ثم قال ولم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الهمع (قوله الى جمل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام أي الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا في قوله

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

(قوله ما تضمنته الخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها قاله يس وعبارة الهمع ولكون اذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف ان لم تجزم الا في الضرورة (قوله غالبا) سيأتي مقابله في كلام الشارح (قوله كمن اذا اعتلى) أي كن متواضعا هينا اذا تكبر غيرك (قوله فاذا ظرف) أي للحدث المستقبل وقد تجيء للماضي نحو واذا رأوا تجارة الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو والليل اذا يغشى على ما ذكره جماعة لان اذا لو تعلق بفعل القسم وهو انشاء والانشاء حال أو بكائنا حالا من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والاصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ولزمهما كون الاقسام في وقت غشيان الليل قال الرضي وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم اذ لا يقسم بشيء الا لعظمته والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى اه (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء واذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما وأجيب بان الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبان قولهم بعاملية الجواب اذا لم يمنع منها مانع والا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا اضافة لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغني وأن يفرقوا بين اذا واذ وحيث بان اذا تربط بكونها شرطا كما في أين وأنى وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ربط يس بزيادة (قوله اذا باهلي الخ) نسبة الى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرها فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه وقيل بالدال المهملة أي المتاهل للبس الدرع (قوله الشانية) لا حاجة اليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع

كما أضمرت هى واسمها ضمير الشان فى قوله * فهلا نفس ليلى شفيعها * هذا مذهب سيبويه وأجاز الاخفش اضافتها الى الجمل الاسمية تمسكا
بظاهر ما سبق واختاره فى شرح التسهيل والاحتراز بقولى غالبا عن نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون
فاذا فيه ظرف لخبر المبتدا بعدها ولا شرطية فيها والا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء (تنبيه) مثل اذا هذه لما

الظرفية فلا تضاف الى
جملة اسمية وتلزم الاضافة
الى الفعلية نحو ولما
جاءهم كتاب من عند الله
وأما قوله
أقول لعبد الله لما سقاؤنا
ونحن بوادى عبد شمس
وهاشم فثل وان أحد
من المشركين استجارك
لان وها فى البيت فعل
بمعنى سقط وشم أمر من
قولك شمته اذا نظرت
اليه والمعنى لما سقط
سقاؤنا قلت لعبد الله
شمه (لمفهم اثنين معرف
بلا * تفرق أضيف
كلتا وكلا) أى مما يلزم
الاضافة كلا وكلتا ولا
يضافان الا لما استكمل
ثلاثة شروط أحدها
التعريف فلا يجوز كلا
رجلين ولا كلتا امرأتين
خلافا للكوفيين فى
اجازتهم اضافتهما الى
النكرة المختصة نحو كلا
رجلين عندك قائمان
وحكى كلتا جاريتين
عندك مقطوعة يدها أى
تاركة للغزل * الثانى
الدلالة على اثنين اما
بالنص نحو كلاهما وكلتا
الجنتين أو بالاشتراك
كقوله

* كلانا غنى عن أخيه حياته * فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع انما صح قوله ان للخير وللشر مدى لان
* وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر * الثالث
أن يكون كلمة واحدة كما أشار اليه بقوله بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو وأما قوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا * فى النائبات والمام
الملمات

وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) أى لان أداة التحضيض لا يليها الا الفعل (قوله وأجاز الاخفش) أى تبعا للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن أبى الربيع فاجاز وقوع الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب الخ) وقول بعضهم انه على اضمار الفاء رد بان الفاء لا تحذف الا فى ضرورة أو نادر من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك اذا التى بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائى وهو ممتنع اهـ مغنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فانه جوز فى الآيتين كون هم تأكيدا للواو فى غضبوا وللضمير المنصوب فى أصابهم وكون جواب اذا جملة اسمية بغير فاء قال لعدم عراقة اذا فى الشرطية اهـ وقوله تعسف أى لان المقام لا يقتضى تأكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على القول بانها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى اذ واستحسنه فى المغنى لاختصاصها بالماضى وذهب سيبويه الى أنها حرف وجود لوجود (قوله وتلزم الاضافة الى الفعلية) أى الماضوية كما فى التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية نحو فلما نجاكم الى البر أعرضتم فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وخالف كثير فى الثانى والثالث وجعلوا الجواب فى الآيتين محذوفا أى أقبل يجادلنا وانقسموا قسمين فمنهم الخ وتبع الشارح فى كون لما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام فى شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح فى المغنى فى اذا بانها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت (قوله أقول لعبد الله الخ) قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهى بالالف لاجل الالغاز وان كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وان تقديره قلت الخ وهو ما صرح به فى المغنى قال الدمامينى انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنه ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لان الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اهـ وقد يمنع ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لمفهم اثنين) متعلق باضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين والاولى لفال أو اثنتين قاله يس (قوله أى مما يلزم الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام فى واجب الاضافة (قوله الى النكرة المختصة) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم فى التوكيد حيث قال * وان يفد توكيد منكور قبل * فاشتراط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى فى الاول المعنى فثنى الخبر وفى الثانى اللفظ فأفرده (قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما فى الجمع المراد به اثنان نحو كلا رؤس الكبشين والمفرد المراد به اثنان نحو * وكلا ذلك وجه وقبل * والى هذا القسم أشار بقوله وانما صح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحتين الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف اليها (قوله لان ذا مثناة فى المعنى) لان العرب اتسعت فى اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبى (قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو)

وقوله كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل * لدى المنى والامن فى العسر واليسر فن الضرورات النادرة (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) المفردة مطلقة الا انها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف (فاضف) اليه كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن (١٧٣) * أبي وأيك فارس الاحزاب وقوله
ألا تسألون الناس أبي وأيكم * غداة التقينا كان خيرا وأكرما لان المعنى حينئذ أينا (أو تنو) بالمفرد المعرف الجمع بان تنوى (الاجزا) نحو أى زيد أحسن يعنى أى أجزائه أحسن (واخصص بالمعرفه * موصولة أيا) أيا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أى متقدم عليها أى تختص أى الموصولة بانها لا تضاف الا الى معرفة غير ماسبق منعه وهو المفرد نحو أمرر باى الرجلين هو أكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور (وبالعكس) من الموصولة (الصفه) وهى المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف الا الى نكرة كمررت بفارس أى فارس وبزيد أى فتى ومنه قوله فلله عينا حبتر أيما فتى * (وان تكن) أى (شرطا أو استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما) أى تضاف الى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ماسبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو أى رجل
يأتنى فله درهم أيما الرجلين قضيت أيكم يأتينى بعرشها فبأى حديث فظهر أن لاى ثلاثة أحوال (تنبيه) اذا كانت أى نعتا أو حالا وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت موصولة أو شرطا أو استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظا وهو ظاهر (وألزموا اضافة لدن)

لان كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب (قوله الضيفن المشنوء) أى الطفيلى المبغوض (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الاجزاء أخذا مما بعده أيضا (قوله مطلقا) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتا أو حالا (قوله لانها بمعنى بعض) أى حيث أضيفت لمعرف أى والمفرد المعرف شئ واحد ليس له أبعاض بخلاف ما اذا أضيفت للنكرة فانها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كررتها) أى سواء كان المجرور بها أولا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولا الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أى لا بالعموم السابق لان التكرار لا يجىء فى الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أى بالواو كما فى التسهيل (قوله فاضف) أى أجز اضافتها الى ماذكر (قوله لان المعنى حينئذ أينا الخ) أشار به الى أن أيا الثانية مؤكدة للاولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد (قوله أو تنو الاجزا) عطف على كررتها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الا مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فاضف لانه جواب الشرط فليس باجنبى لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أى أو الجنس نحو أى الدينار دينارك أو يعطف عليه بالواو نحو أى زيد وعمرو قام صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد (قوله بالمعرفه) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله فى نظيره الآتى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بدون المستثنى منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أى فى المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الاولى أن يقول وبالضد الصفة لان العكس لغة جعل آخر الشئ أوله وليس مرادا هنا قاله الشاطبى (قوله فلا تضاف الا الى نكرة) لان القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط فى النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى رجل وبرجل أى انسان ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه قاله الدمامينى وغيره (قوله فمطلقا) أى تكميلا مطلقا الخ أو مطلقا حال من ضمير بها وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لان فاء الجواب لا تدخل على أجنبى منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوى به الاجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبنى وهو ما صرح به الدمامينى بل قول المصنف أو تنو الاجزا يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية لان كلامه هناك فى أى مطلقا أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقا جواز اضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد المعرف اذا كررت أو نوى به الاجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف اليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر اذا لم تكرر أو تنو الاجزاء فتأمل (قوله الى النكرة والمعرفة) بيان للاطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح مطلقا أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفردا أو مثنى أو مجموعا بدليل قوله سوى ماسبق الخ (قوله ثلاثة أحوال) الاول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية الثانى لزوم الاضافة الى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك فى الموصولة (قوله اذا كانت أى الخ) بقى قسم ثالث لا تجوز اضافته وهو أى المجعولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو يا أيها الانسان ولم يذكره لان المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمها وسكون النون ويقال فيه لدن بجير ولدن كخفن فعل أمر الاناث من الخوف ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقان فعل أمر من القول ولد كعل ولد كهل ولد كقم ويقال فيها غير

بجر) مابعده بالاضافة لفظا ان كان معربا ومحلا ان كان مبنيا أوجملة فالاول نحو من لدن حكيم عليم وقوله تنتهض الرعدة فى ظهيرى * من لدن الظهر الى العصيرى * والثانى نحو وعلمناه من لدنا علما لينذر بأسا شديدا من لدنه * والثالث كقوله وتذكر نعماه لدن أنت يافع * وقوله صريع غوان راقهن ورقنه * لدن (١٧٤) شب حتى شاب سود الذوائب ولم يضف من ظروف المكان الى الجملة الالدن وحيث وقال ابن برهان حيث فقط هذا هو الاصل الشائع فى لسان العرب (ونصب غدوة بها عنهم ندر) كما فى قوله فمازال مهرى مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب * فلدن حينئذ منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى وغدوة بعدها نصب على التمييز أوعلى التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أوخبرا لكان محذوفة مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة ويجوز جر غدوة بالاضافة على الاصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للاصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الاخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال انه بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقيل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وقيل خبر لمبتدا محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل قال سيبويه ولا ينتصب بعد لدن من الاسماء غير غدوة (تنبيه) لدى بمعنى عند الا مكان أنها تختص بستة أمور * أحدها أنها ملازمة لمبدا الغايات ومن ثم يتعاقبان فى نحو جئت من عنده ومن لدنه وفى التنزيل آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا

ذلك أيضا كما فى الهمع والقاموس وفى باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف اساكن ونهسا وشذ كسرها فى قوله من لدن الظهر الى العصير (قوله بجر) فائدته بعد قوله اضافة بيان أن عامل الجرهو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الامن هذا وقوله فى اعمال المصدر * وبعد جره الذى أضيف له * قاله سم وتبعه غيره أقول ومن قوله فى اعمال اسم الفاعل وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب وجرمع أل فاحفظه (قوله وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد واحتمال أنها فى البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لاحاجة اليه واليافع الشاب (قوله صريع غوان) أى مصروعهن راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه وفى العينى تفسير رقنه باصبنه لاحراك به أى لاحركة به (قوله الالدن وحيث) مقتضاه ان لدن عند اضافتها الى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها دائما ظرف مكان ويمنع الامرين تصريح الرضى بان لدن اسم لمبدا غاية زمان أومكان وعند اضافتها الى الجملة مطلقا تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الاصل) الاشارة الى قول الناظم وألزموا الخ فهو دخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فان جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب باضمار فعل أيضا سم (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمزجورا كان نصبه على الظرفية قياسيا والا ككائنا كان سماعيا كما مرفى محله (قوله نصب على التمييز) أى للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لاول زمان مبهم ففسر بغدوة قال الدماميني (قوله لكن يضعفه) أى الشبه سماع الخ وذلك لانه لو كان المقتضى لنصبها ماذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لان اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضارب عمرا والضاربو بكر الان أل كالعوض من التنوين فى الاول والنون فى الاخيرين (قوله أوخبرا) عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة الى الجملة وعلى الاولين لا اضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه من ابقاء لدن على ماثبت لها من الاضافة (قوله مراعاة للاصل) أى الغالب فى تالى لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير فى الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا فى مكان اسم مجرور غالبا الا كونه فى محل جر حتى يرد اعتراض أبى حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس فى محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ الا فيها الا نا نقول يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل (قوله واستبعد الناظم الخ) أى للزوم نصب غير غدوة بعد لدن (قوله بعيد عن القياس) لان القياس جرما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة الى مفرد منوى وهذا هو الظاهر وان استظهر البعض هنا قطعها عن الاضافة فى هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الاول الذى قبله فمضافة الى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتى فغير مضافة أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال فى التصريح ظاهره أنها مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل فيها (قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما فى الهمع وهى للمكان كثيرا وللزمان قليلا ومنه كما فى الدماميني عن المصنف انما الصبر عند الصدمة الاولى ولا تخرج عن الظرفية الا الى الجر بمن (قوله لمبدا الغايات) أى لاول المسافات فمسماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فانها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما أفاده سم (قوله ومن ثم) أى من أجل أن لدن ملازمة لمبدا الغايات وعند تكون لمبدا الغايات وذلك اذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان فى نحو الخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه (قوله وعلمناه) أى الخضر (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست فى

* ثانيها أن الغالب استعمالها مجرورة بمن * ثالثها أنها مبنية الا فى لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه * رابعها أنه يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق خامسها اجواز افرادها قبل غدوة على ما مر * سادسها أنها لا تقع الافضلة تقول (١٧٥) السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة وأما لدى فهى مثل عند مطلقا الا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضا عند أمكن منها من وجهين * الاول أنها تكون ظرفا للاعيان والمعانى تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك فى لدى قاله ابن الشجرى فى أماليه * الثانى انك تقول عندى مال وان كان غائبا عنك ولا تقول لدىّ مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى (و) ألزموا اضافة أيضا (مع) وهى اسم لمكان الاصطحاب أو وقته والمشهور فيها فتح العين وهو فتح اعراب و (مع) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله فريشى منكم وهواى معكم * وان كانت زيارتكم لماما وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغنم فانها مبنية عندهم على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها اذا اتصل بها متحرك (ونقل) فيها (فتح وكسر لسكون يتصل) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين

مكان قريب منه (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شب ولدن أنت يافع (قوله انها مبنية) أى على السكون فى بعض لغاتها على ما علم مما مر وانما بنيت لشبهها بالحرف فى الجمود للازمتها الظرفية أو شبهها وقيل لان بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه (قوله الا فى لغة قيس) قال المصرح أى فانها معربة عندهم تشبيها بعند اه وخص فى التسهيل والهمع اعرابها عندهم بلغتها المشهورة وهى لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون (قوله وبلغتهم قرئ من لدنه) قال المصرح أى باسكان الدال مع اشمامها الضم وكسر النون وهى قراءة أبى بكر عن عاصم وحكى ابن الشجرى عن الفارسى أن الكسرة فى هذه القراءة ليست اعرابا وانما هى للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما فى القولة السابقة عن التسهيل والهمع الا أن يقال اسكان الدال فى هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد اليه اشمامها الضم فى هذه القراءة تنبيها على أصلها ثم رأيت فى الهمع التصريح بما ذكر من أن الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله جواز افرادها) أى قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله على ما مر) أى على التفصيل الذى مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبر الكان أو مرفوعة خبر المبتدا المحذوف أو فاعلا لفعل محذوف (قوله لا تقع الافضلة) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فاعطى العمدية (قوله فهى مثل عند مطلقا) يقتضى أنها معربة وبه صرح فى المغنى لكن فى شيخ الاسلام أن المصرح به خلافه وفى شرح المغنى للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب (قوله الا أن جرها) أى جر الحرف اياها (قوله تقول هذا القول الخ) اقتصر على التمثيل للمعانى لانها محل الافتراق (قوله ويمتنع ذلك فى لدى) استظهر البعض أنه نادر لا ممتنع وقد يوجه بانهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يبدل القول لدىّ (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهما فى كلا الوجهين السابقين أو فى الثانى فقط الاقرب الاول فتأمل (قوله وألزموا اضافة أيضا مع) أشار بذلك الى أن مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف تصريح بلزومها الاضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتى تفرد مع الخ لان محل اللزوم اذا كانت ظرفا وهى فى الافراد حال على ما سيتضح (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى ان مع العسر يسرا (قوله وهو فتح اعراب) لشبهها بعند فى وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور نحو نجنى ومن معى أو على قرب نحو ان مع العسر يسرا نقله سم عن المصنف (قوله فريشى منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لماما بكسر اللام أى وقتا بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون (قوله فانها مبنية عندهم) قيل لجمودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف وان لم يوضع لها حرف كالاشارة (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لان المعنى فى الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل (قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائها على السكون والا فبناؤها على السكون ثابت لها فى حال اتصالها بساكن أيضا غاية الامر أنه حينئذ مقدر لا ظاهر فالضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف فى الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا فى الساكنة الا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم فى نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة الخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على

(تنبيه) تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله * وأفنى رجالى فبادوا معا * وقوله * اذا حنت الاولى سجعن لها معا * وقد ترادف عند فتجر بمن حكى سيبويه ذهبت من معه وسنه قراءة بعضهم هذا ذكر من معى (واضمم بناء غيرا ان عدمت ما * له أضيف) لفظا (ناويا ما عدما) معنى أى من الكلمات الملازمة للاضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده واذا وقع بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف حينئذ فقال المبرد ضمة بناء لانها كقبل فى الابهام فهى اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه وقال الاخفش اعراب لانها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهى اسم لا خبر وجوزها ابن خروف ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهى خبر والحركة اعراب باتفاق

السكون كسر لالتقاء الساكنين اه وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الاشارة فى قول الشارح هذا راجعا الى ما قدمه المصنف من فتح عين مع فى لغة وسكونها فى لغة وتكون الضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هى وسعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقى فتح العين هذا ايضاح المقام (قوله تفرد مع) أى عن الاضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الاضافة جبرا لما فاتها من الاضافة فاصل معا من قولك جاء الزيدان معا معى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل الى أن الفتحة فتحة اعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الاول تكون ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما وغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام أربعة واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدماميني (قوله وتنصب على الحال) أى دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا مخبرا به (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه فى المغنى وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله وأفنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشمنى وقوله فبادوا أى هلكوا (قوله الاولى) أى الحمامة الاولى وسجعن هدرن شمنى (قوله وقد ترادف) أى مع اللازمة للاضافة (قوله واضمم الخ) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة فى غير كقبل وبعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه (قوله ما له أضيف) أى الاسم الذى أضيف اليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لامن اللبس (قوله معنى) تمييز محول عن ما (قوله أى من الكلمات الخ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب الاضافة نعم لو قال المصنف * وغير واضممه اذا عدمت ما * لكان أصرح لاستفادة لزوم اضافتها صريحا من عطف غير على لدن (قوله الملازمة للاضافة) أى غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما سيأتى (قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به واتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الاولى أيضا أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف اليه على البناء وللتخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف حينئذ) أى حين اذ ضم لفظ غير من غير تنوين (قوله ضمة بناء) خبر مبتدا محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم (قوله لانها كقبل فى الابهام) أى لان معناها غير مختص اذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف ولعله آثر ما علل به لانه أخصر (قوله فهى اسم) أى لليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب لملائم ما قبله وحذف التنوين حينئذ قيل للتخفيف وقال المصرح للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت فى التقدير اه ويرد عليه كما فى المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها (قوله لانها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل وبعض) أى فى جواز القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير منون والمنظر به منونا (قوله وجوزها) أى الاعراب والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف اليه وفى نسخ اسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين (قوله والحركة اعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتى عن السيوطى أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أى لاضافته تقديرا الى المبنى قال وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اه وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لان التنوين اما للتمكين

كالضم مع التنوين (تنبيهان) الاول يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ (١٧٧) المضاف اليه قال فى التوضيح فهى خبر

والحركة اعراب باتفاق وفيما قاله نظر لان المضافة لفظا تضم وتفتح فان ضمت تعينت للاسمية وان فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لاضافتها الى المبنى * الثانى قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير ليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون قال فى القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير مسموع فى قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل وقد احتج ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافى الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اه كلامه وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس والفتحة فى لا غير فتحة بناء كالفتحة فى لا رجل نقله فى شرح اللباب

عن الكوفيين (و) بناء مصدر نصب على الحال أى بانيا أو غير امفعول

بالضم (قبل كغير) و (بعد) و (حسب) و (أول * ودون والجهات) الست (أيضا وعل) فى أنها ملازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا دون معنى

أو التعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الشارح على أنه يحتمل أنه قائل بما سننقله على شرح الاوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والاخفش المختلفين فى الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أى فى كون الحركة اعرابا والا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها (قوله لان المضافة لفظا تضم) أى ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكر حديث الضم غير محتاج اليه فى توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لان المضافة لفظا حيث فتحت لا تتعين الخ (قوله لاضافتها الى المبنى) قال الشارح على الاوضح اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبنى انما تؤثر البناء اذا كان المضاف اليه ملفوظا به أى لا محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة فى لا غير) أى اذا نطق بها مفتوحة فلا ينافى جواز ضمها النية معنى المضاف اليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضمم بناء غيرا الخ (قوله كالفتحة فى لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هى مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير اذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام فى القطر بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ اعراب اذا نونت وقطعت عن الاضافة بالكلية أو لم تنون ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذا لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا جواز كونها عاطفة فى نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين للقطع عن الاضافة أو بالضم لنية معناه ونحو جاء فى عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء مصدر الخ) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لان حالية المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز فى قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع فى كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا انخباط (قوله وحسب) أى المشربة معنى لا غير لانها التى تقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتى (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الاولى وقيل ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وانما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أولا قال فى الهمع الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعده شيأ وقد لا وقيل يستلزم فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثانى اه ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاما أولا فيصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ووصفا بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جارا مجراه على الخلاف وظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذى اذا قطع عن الاضافة بنى على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو اسم للمكان الادنى من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله فى الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم توسع فيه باستعماله فى مطلق تجاوز شئ الى شئ كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله والجهات) أى أسماؤها وهى فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما فى الهمع وغيره وخالف الرضى فلم يجوز قطعهما عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعل) بمعنى فوق على ما سيأتى ومثلها علو كما فى الرضى وقوله فى أنها ملازمة للاضافة أى غالبا فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا تجوز اضافته لفظا على الصحيح وهو عل كما سيأتى لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لانا نقول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من سياقه

فثنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار نحو لله الامر
من قبل ومن بعد فى
قراءة الجماعة ونحو
فمضت عشرة فحسب أى
فحسبى ذلك وحكى أبو
على الفارسى ابدا ابدا
من أول بالضم ومنه قوله
على أينا تعدو المنية
أول وتقول سرت مع
القوم ودون أى ودونهم
وجاء القوم وزيد خلف
أو أمام أى خلفهم أو
أمامهم ومنه قوله لعن
الاله تعلة بن مسافر *
لعنا يشن عليه من قدام
* وقوله أقب من تحت
عريض من عل * أما اذا
نوى ثبوت لفظ المضاف
اليه فانها تعرب من غير
تنوين كما لو تلفظ به
كقوله * ومن قبل نادى
كل مولى قرابة * أى ومن
قبل ذلك وقرئ لله الامر
من قبل ومن بعد بالجر
من غير تنوين أى من
قبل الغلب ومن بعده
وحكى أبو على ابدا ابدا من
أول بالجر من غير تنوين
أيضا فان قطعت عن
الاضافة لفظا ومعنى أى
لم ينو لفظ المضاف اليه
ولا معناه أعربت منونة
ونصبت مالم يدخل
عليها جار كما أشار اليه
بقوله (وأعربوا نصبا اذا
ما نكرا * قبلا وما من بعده
قد ذكرا) كقوله فساغ
لى الشراب وكنت قبلا *
أكاد أغص بالماء الفرات وكقوله * فما شربوا بعدا على لذة خمرا * وكقوله * كجلمود صخر حطه السيل من عل
وكذا قراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وحكى أبو على ابدا ابدا من أول

(قوله لفظا دون معنى) أى فينوى معنى المضاف اليه والذى يظهر لى أن معنى نية المضاف اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبرا عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب اضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبنى على الضم) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة وقوله أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيها وقوله كما لو تلفظ به اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة فى الاعراب وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى وأى (قوله فى الجمود) أى لزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر فى يمين وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل فى الهمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط فتدبر (قوله والافتقار) أى الى المضاف اليه فان قلت الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذلك فى المقتضى للبناء الاصلى أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لى ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا بظهور ها لم يؤثر البناء حالتها وانما بنيت حيث واذ حال اضافتهما لفظا لان الاضافة الى الجمل كلا اضافة لانها فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكأن المضاف اليه محذوف ولما أبدل التنوين فى كل وبعض عن المضاف اليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وانما اختاروا فى هذه الظروف البناء دون التعويض لانها غير متصرفة فناسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابى قاله الرضى (قوله فى قراءة الجماعة) أى السبعة (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفى قول الشارح فحسبى ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان حسب بمعنى اسم الفاعل أى كافى فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالاضافة أفاده المصرح (قوله من أول) أى من أول الامر (قوله تعدو) بالعين المهملة أى تسطو ويروى بالمعجمة أى تصبح (قوله تعلة بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أى يصب (قوله أقب من تحت) خبر لمحذوف كما يفيده كلام العينى أى هو أى الفرس على ما فى المغنى وشواهد العينى لكن نقل السيوطى عن الزمخشرى أن البيت فى وصف بعير أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما فى القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العينى وقوله عريض من عل أى واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم عل فى البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطى انه مجرور لان قوافى الارجوزة مجرورة كما علمت من الابيات التى ذكرناها منها (قوله كل مولى) أى ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف اليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصبا) أى أو جرا بمن واقتصر على النصب لانه الاصل فى الظروف (قوله اذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكرا عائد الى قبل وما ذكر بعده لانه وان تأخر لفظا متقدم رتبة لانه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا (قوله وما من بعده قد ذكرا) اعترض بان هذا يخرج غير الانها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم وأجيب بان المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وان أقره شيخنا والبعض انما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالاولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعل كما سيتضح (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء فى لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته كذا فى المصباح فعلى الثانى تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب ويروى الحميم أى البارد من أسماء الاضداد (قوله كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما فى العينى وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد فى من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن

بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف (تنبيهات) الاول اقتضى كلامه أن حسب مع الاضافة أى لفظا أو نوى معناها أو لفظها معرفة ونكرة اذا قطعت عن الاضافة أى لفظا ومعنى اذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مرادا به الحال فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فان العوامل اللفظية لاتدخل على أسماء الافعال وتقطع عن الاضافة فيتجدد لها اشرابها معنى دالا على النفى ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب قال الجوهرى كأنك قلت حسبى أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه وتقول فى الابتداء قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك * الثانى اقتضى كلامه أيضا أن علُ تجوز اضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية وتوافق فوق فى معناها وتخالفها فى أمرين أنها لاتستعمل الا مجرورة بمن وأنها لاتستعمل مضافة فلا يقال أخذته

الاضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظر لان قوله من عل آخر البيت فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الاضافة لفظا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لاجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لان يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه وأن يكون لاجل وقف الروى فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لانه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه الاول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين (قوله اقتضى كلامه) أى منطوقا ومفهوما فان كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الاضافة رأسا كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير اليه الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع الا بالنسبة الى حسب فيفيد أن تعريف ماعداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسنا (قوله اذ هى بمعنى كافيك) تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلما اذ هى الخ وكان ينبغى التصريح به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظرا الى كونها بمعنى كافى والاستعمال الثانى نظرا الى لفظها الجامد (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن (قوله وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة) فتقع مبتدأ وخبرا حالا أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الاولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الاسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر ويتعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصرح (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثالين الاخيرين وكذا الاول ان جعل حسبهم خبرا لا ان جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حينئذ ويصح رجوع اسم الاشارة الى ما يعم مثالى استعمال حسب استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية لاتدخل الخ) أى باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الاصح من أقوال تأتى فى بابها (قوله وتقطع عن الاضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية والحالية واستعمال الاسماء الجامدة فى الابتداء (قوله اشرابها معنى دالا على النفى) يعنى معنى لاغير ولو قال معنى النفى لكان أخصر وأحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أى وملازمتها للبناء على الضم فلا تنصب مقطوعة عن الاضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كأنك قلت حسبى أو حسبك) أى فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله فأضمرت ذلك) أى حذفته ونويت معناه (قوله اقتضى كلامه أيضا) أى منطوقا ومفهوما فاقتضاؤه الامر الاول بقوله قبل كغير والثانى بقوله وأعربوا نصبا الخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى الا النصب وأما كونه على احدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقبله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحا قال شيخنا والذى فى النسخ الصحيحة التى منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوانى التى بهوامشها خطه (تنبيه) قال فى شرح الكافية الخ وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على المحرر اه (قوله وأنها لاتستعمل مضافة) أى لفظا بل انما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف اليه أو منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وقدم الاستشهاد فى الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعمالها فى البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف اليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر * كجلمود صخر حطه السيل من عل * كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل (قوله لا أظلله) أى لا أظلل فيه أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح يفرح فرحا أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحى من
من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك وأما قوله يارب يوم لى لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه

لو كان مضافا انتهى * الثالث قال (١٨٠) في شرح الكافية وقد ذهب بعض العلماء الى أن نبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا

أنه أعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فهو مثل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندي حسن (وما يلي المضاف) وهو المضاف اليه (يأتي خلفا عنه في الاعراب) غالبا (اذا ما حذفا) لقيام قرينة تدل عليه نحو وجاء ربك أي أمر ربك واسأل القرية أي أهل القرية (تنبيهان) الاول كما قام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء لكنه أراد ماء بردى وفي التأنيث كقوله مرت بنا في نسوة خولة والمسك من أردانها نافحة أي رائحة المسك وفي حكمه نحو ان هذين حرام على ذكور أمتي أي استعمال هذين وتلك القرى أهلكناهم أي أهل القرى وفي

الحالية نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثل أيادي سبا لان الحال لا تكون معرفة * الثاني قد يكون الاول مضافا الى مضاف كما فيحذف الاول والثاني ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم

عله أي يصيبني حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضي يرضى وسعى يسعى أي برز للشمس فاصابه حرها (قوله لو كان مضافا) لان الاضافة من خواص الاسماء تقتضي الاعراب لا البناء لا يقال الاضافة الى المبني مما يجوز البناء لانا نقول البناء الجائز بالاضافة الى المبني هو البناء على الفتح والكلام في البناء على الضم (قوله معرفة بنية الاضافة) أي نية معنى المضاف اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله الا أنه أعرب الخ وهذا القول مقابل لما في النظم الا أن يراد بالتنكير فيه التنكير بحسب اللفظ فقط (قوله وهذا القول عندي حسن) لاقتضاء القياس على النظير المذكور اياه (قوله وهو المضاف اليه) أي الصالح لاعراب المضاف فلو كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا اذا كان محلى بال والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أي يا مثل الخليفة والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما يأتي في التنبيه الثاني على أن الاصح أن الحذف تدريجي كما يأتي وحينئذ لا حاجة الى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده (قوله اذا ما حذفا) اعلم أن المضاف اذا حذف للقرينة فتارة يكون مطرحا وتارة يكون ملتفتا اليه ويعلم هذا بعود الضمير اليه وقد اجتمعا في قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون فارجع الضمير أولا الى القرية طرحا للمضاف وثانيا الى المضاف التفاتا اليه قاله يس ولا تناقض لاختلاف الوقت (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فان لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه في نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وان اعترض بذلك الدماميني لان باب التوهم واسع لا يقتضي جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولان عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت عليه (قوله نحو وجاء ربك الخ) ونحو الحج أشهر معلومات ولكن البر من اتقى أي حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الاول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لان الحذف أليق بالاواخر ولان التقدير مع الآخر في وقت الحاجة اليه (قوله كما قام المضاف اليه الخ) قال سم وانما اقتصر المصنف على الاعراب لانه المقصود بالذات في هذا الفن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الاكثر (قوله من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم وادي بردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما في الهمع والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض ويصفق حال من بردى وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ أي بماء كالرحيق السلسل في اللذة (قوله لكنه أراد ماء بردى) أي فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما في القاموس نافحة بالحاء المهملة أي فائحة (قوله وفي حكمه) أي الحكم عليه بشيء كالحرمة في المثال الاول والهلاك في المثال الثاني (قوله أي أهل القرى) كان الاحسن أي أهل تلك القرى لان المضاف اليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك اشارة الى القرى تسمح في التعبير قال في المغني وأما وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الاولين لان القرية تهلك ووافقهم في فجاء لاجل أوهم قائلون اه هذا وذهب كثير الى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل لان القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله وفي الحالية) مثلها الصفة نحو مررت بقوم أيادي سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشملهما ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لان الحال لا تكون معرفة أي الحال بالاصالة (قوله أيادي سبا) أي أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الابناء بالايادي بجامع المعاونة (قوله قد يكون الاول الخ) وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو فكان قاب قوسين أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج في الخبر الى تقدير مضاف ثان أي مثل قدر قاب وعليه قيل في الآية قلب والاصل قابي قوس (قوله فيحذف الاول والثاني) أي تدريجا على الراجح

وتدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ومنه قوله فادرك ارقال العرادة ظلعها * وقد جعلتني من خزيمة أصبعا أي ذامسافة أصبع (وربما جروا الذي أبقوا) وهو المضاف اليه (كما قد كان قبل حذف ما تقدما) وهو المضاف (لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا أي وكل نار وقوله ولم أر مثل الخير يتركه الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع أي ولا مثل الشر لئلا لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين بان تجعل قوله نار بالجر معطوفا على امرئ والعامل فيه كل ونارا الثاني معطوفا على امرأ والعامل فيه تحسبين (تنبيه) الجر والحالة هذه مقيس وليس ذلك مشروطا بتقديم نفي أو استفهام كما ظن بعضهم والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه كالجر بدون عطف في قوله رأيت التيمي تيم عدى أي أحد تيم عدى ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة أي عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجماعة وقيل التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة وبه قدره ابن أبي الربيع في شرحه للايضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف بل مقابلا له انتهى (ويحذف الثاني) وهو المضاف اليه وينوي ثبوت لفظه (فيبقى الاول) وهو المضاف (كحاله اذا به يتصل) فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثنى أو مجموعا لكن لا يكون ذلك في الغالب الا (بشرط عطف واضافة الى * مثل الذي له أضفت الأولا) لان بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به وذلك كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف اليه رجل عليه وكقوله يامن رأى عارضا أسر به * بين ذراعي وجبهة الاسد أي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد وقوله سقى الارضين الغيث سهل وحزنها أي

كما في الدماميني وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يميل الى أنه دفعي (قوله فادرك ارقال الخ) الارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم ٢ والعرادة بكسر العين المهملة اسم فرس الشاعر وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها في مشيها وهو فاعل مؤخر وجملة وقد جعلتني الخ حال من العرادة وخزيمة بفتح الخاء المهملة وكسر الزاي اسم رجل أغار على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر خزيمة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة أصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته خزيمة (قوله وربما جروا) أي استداموا جر (قوله كما قد كان) أي كالجر الذي قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله مماثلا) أي لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هي له (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لئلا يلزم الخ) علة لمحذوف أي وانما جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ أو الخير لئلا الخ (قوله العطف على معمولي الخ) أي وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان في البيت الثاني أر ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتى يأتيه امرؤ (قوله من الشروط) أي العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال الا بلا وبه يعلم أن الاضافة في قول المصنف بشرط الخ للجنس (قوله كالجر بدون عطف) قاسه الكوفيون (قوله أي أحد تيم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمي نفس القبيلة اذ هو واحد منهم (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقيس عند الاكثرين (قوله كقراءة ابن جماز) قال في التوضيح هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف (قوله أي عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة ما عرض وحدث وان كان باقيا وايثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف (قوله فيبقى الاول) أي حال الاول وقوله كحاله في المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف (قوله اذا به يتصل) أي اذا يتصل الاول بالثاني أو العكس (قوله بشرط عطف) أي على ذلك الاول ولو بغير الواو وستعرف له وجها آخر (قوله واضافة) أي اضافة المعطوف ومثل الاضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف اليه الاول كقوله بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل) أي لفظا ومعنى (قوله لان بذلك) اسم ان ضمير الشان (قوله يامن رأى) المنادى محذوف أي ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف اه دماميني وقوله عارضا أي سحابا معترضا وقوله أسر به أي لوثوقي بمطره وقوله بين ذراعي صفة ثانية لعارضا والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضا القمر قال السيوطي قال ابن يعيش يصف الشاعر سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وأنواؤه أحمد الانواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في الاسد وفي التسمية كقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من أحدهما اه ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل أن قصده وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدا وقلبه بالسماحة حيث سماه سحابا (قوله وحزنها) ضد السهل

(قوله والعراده) بكسر العين أي وبالدال المهملة أيضا في القاموس أنه كسحابة اه

سبيلها او حزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله * ومن قبل نادى كل مولى قرابة * وقد قرئ شذوذا فلا خوف عليهم أى فلا خوف شئ عليهم (تنبيهان) الاول (١٨٢) ماذكره الناظم هو مذهب المبرد وذهب سيبويه الى أن الاصل فى قطع الله يد ورجل من قالها قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف اليه الذى هو من قالها قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء الاسمان مضافان الى من قالها ولا حذف فى الكلام * الثانى قد يفعل ماذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبى برزة الاسلمى رضى الله تعالى عنه غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانى بفتح الياء دون تنوين والاصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى (فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا أو ظرفا أجز) فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته فى موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولا أو ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولا أو ظرفا والاشارة بذلك الى أن من المفصول الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا فالجائز فى السعة ثلاث مسائل * الاولى أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر

(قوله ومن قبل) أى من قبل ذلك وقيل الاصل ومن قبلى فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلا عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليها جائز كثير بدون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد أيضا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فاعمل الثانى لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة فهى جائزة قياسا اه وقد ينافيه قول الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلهما من باب التنازع يقتضى ان الاصل قطع الله يد ورجل من قالها مع أنه يشترط فى عاملى التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيبويه الخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثوانى لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر

بنو وبناتنا كرام فمن نوى * مصاهرة فليناأن لم يكن كفأ

وقول الآخر * بمثل أو أحسن من شمس الضحى * اذ لا يفصل بين المتضايفين اذا كان الثانى ضميرا ولان مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا فى الدماميني وأما تضعيفه بانه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر فى الثلاثة ولك أن تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضا بان تجعل معنى قوله واضافة الى مثل الخ أى الى مضاف اليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم أقحم الخ) قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب اه مغنى وانما احتيج الى ذلك لان تمام الاسم الذى ليس بال بالتنوين أو الاضافة ولعدم المحوج الى الاعتراض بين المبتدا والخبر فى نحو زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الاول اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيره لعدم القبح فى زيد قائم وعمرو (قوله وعند الفراء الاسمان الخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف وقبل وبعد لانهما كالشئ الواحد فكأن المضاف العاملين فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام (قوله وهو عكس الاول) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه (قوله فصل مضاف) أى من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا اه يس (قوله شبه فعل) أى مصدرا واسم فاعل (قوله ما نصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لانه متمكن فى موضعه بخلاف المنصوب فانه فى نية التأخير فالفصل به كلا فصل (قوله مفعولا الخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التى جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم فى قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع الا أن يفرق وأنا أقول مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشئ الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله فى موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لان الموضع للموصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزمخشرى مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك بالامور الثلاثة أو بغيرها (قوله مصدرا) أى مقدرا بان والفعل شاطبى (قوله والمضاف اليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهواها أى تركك يوما نفسك وجعله الشارح من

قتل أولادهم شركائهم وقول الشاعر * فسقناهم سوق البغاث الاجادل * وقوله فداسهم دوس الحصيد الدائس وقوله * فزججتها بمزجه * زج القلوص أبي مزاده واما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقول الشاعر * وسواك مانع فضله المحتاج * أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام * هل أنتم تاركولي صاحبي وقوله * كناحت يوما صخرة بعسيل وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك * الثالثة أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله (ولم يعب فصل يمين) نحو هذا غلام والله زيد حكى ذلك الكسائي وحكى أبو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها (تنبيه) زاد في الكافية الفصل باما كقوله * هما خطتا اما أسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر اه

وما سوى ذلك فمختص بالشعر وقد أشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرارا وجدا) أي الفصل والالف للاطلاق (باجنبي أو بنعت أو ندا) أي الاولى من هذه الثلاث الفصل باجنبي والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا أي أنجب والداه به أيام اذ نجلاه أو مفعولا كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها * أي تسقى ندى ريقتها المسواك أو ظرفا كقوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودي يقارب أو يزيل الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله ولئن حلفت على يديك لاحلفن * بيمين أصدق من يمينك مقسم أي بيمين مقسم أصدق من يمينك وقوله من ابن أبي شيخ الاباطح طالب

المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها (قوله قتل أولادهم شركائهم) أي برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بتثليث الموحدة وغين معجمة وثاء مثلثة طائر ضعيف لا يصاد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهو الصقر (قوله فزججتها) أي طعنتها والمزجة بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة الشابة (قوله وصفا) أي اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول (قوله أما مفعوله الاول) الصواب تأخير أما عند قوله الفاصل لان التنويع انما هو في الفاصل (قوله هل أنتم تاركولي صاحبي) قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة بان تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون (قوله هما) أي الخطتان المعلومتان من السياق والخطة بالضم الخصلة والاسار بالكسر الاسر وعد الاسر والمنة بعده بالاطلاق خطة واحدة لتلازمهما في الجملة (قوله باجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصولا باجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق باجنبي به على رأى من أجاز اعمال ضمير المصدر لان ضميره الذي أجيز اعماله على هذا الرأي بارز وهذا مستتر أفاده الشاطبي (قوله معمول غير المضاف) يدخل في الاجنبي على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام باو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار اليه بقوله فاعلا كان الخ (قوله فاعلا) أي لغير المضاف اذ فاعل المضاف ليس أجنبيا وان كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره الشارح (قوله أنجب أيام والداه به) أي ولدا ولدا نجيبا ونجلاه ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الاجنبية في الضرورة (قوله تسقى امتياحا) أي وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح الاستياك (قوله كما خط) ما مصدرية يهودي يقارب أي بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أي يباعد بينها والجملة صفة ليهودي كما في العيني والتصريح فالضمير في الفعلين له وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ وخص اليهودي لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب (قوله من ابن الخ) صدره نجوت وقد بل المرادي سيفه * قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فسلم الاولان وقتل علي قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادي بفتح الميم ٢ نسبة الى مراد قبيلة قاله يس ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كان برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب بجير الخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه الى الاسلام الى أن أسلم وكعب منادى حذف منه حرف النداء (قوله نرى) بالنون كما قاله الدماميني تصمى من أصميته اذا رميته فقتلته بحيث تراه ولا تنمى من

أي من ابن أبي طالب شيخ الاباطح * الثالثة الفصل بالنداء كقوله كان برذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام أي كان برذون زيد يا أبا عصام وقوله وفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد في سقرا أي وفاق بجير يا كعب (تنبيه) من المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف كقوله نرى أسهما للموت تصمي ولا تنمي * ولا نرعوي عن نقض أهواؤنا العزم وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب والامر في هذا أسهل منه في الفاعل الاجنبي كما في قوله * أنجب أيام والداه به البيت ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول * قوله فان نكاحها مطر حرام * بدليل انه روى أيضا بنصب مطر ورفعه والتقدير

(قوله المرادي) بفتح الميم مخالف لقول القاموس ومراد كغراب أبو قبيلة لانه تردد كسحاب وكتاب العنق اه

فان نكاح مطر اباها أوهى ومنه الفصل بالفعل الملغى كقوله باى تراهم الارضين حلوا أى باى الارضين زاده فى التسهيل و زاد غيره الفصل بالمفعول لاجله كقوله معاود جرأة وقت الهوادى * أشم كانه رجل عبوس أراد معاود وقت الهوادى جرأة وحكى ابن الانبارى هذا غلام ان شاء الله أخيك ففصل بان شاء الله اه (خاتمة) قال فى شرح الكافية المضاف الى الشئ يتكمل بما أضيف اليه تكمل الموصول بصلته والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما (١٨٤) قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فلا يجوز فى نحو أنا مثل ضارب زيدا أن يتقدم زيدا على مثل وان كان المضاف غيرا وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفى بلا فاجازوا أنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا لا أضرب ومنه قوله

ان امرأ خصنى عمدا مودته
على التنائى لعندى غير مكفور

فقدم عندى وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة على نفى فكأنه قال لعندى لا يكفر ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه فلا يجوز فى قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب لعدم قصد النفى بغير هذا كلامه والله أعلم

(المضاف الى ياء المتكلم) انما أفرده بالذكر لان فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله أشار الى ذلك بقوله * (آخر ما أضيف لليا اكسر) أى وجوبا (اذا * لم يك معتلا) منقوصا أو مقصورا (كرام وقذى أو يك) مثنى أو مجموعا على حده (كابنين وزيدين فذى) الاربعة (جميعها) آخرها واجب السكون لاجل (اليا) بعد (أى بعدها (فتحها احتذى) أى اتبع (وتدغم اليا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده فى حالتى جرهما ونصبهما (فيه) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه فتقول هذا رامى و رأيت رامى ومررت برامى و رأيت ابنى و زيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى والاصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لى و زيدين لى

أغيثه اذا رسته فغاب عنك ثم مات والمعنى ترى أسهم الموت تقتل ولا تبطئ والارعواء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها مطر حرام) أى فى رواية خفض مطر باضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد النيابة الا فى الضمائر المنفصلة و بهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض و يعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع جر بالاضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بان المضاف لا يضاف لشيئين ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح أحل شئ (قوله بالفعل الملغى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح لانك ترى فى البيت عاملا فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى (قوله معاود جرأة وقت الهوادى) فى شواهد العينى أن صدره أشم كأنه رجل عبوس * وكذا فى الهمع وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزا والاشم من الشمم وهو التكبر يصف الشاعر رجلا بانه يظهر الكبر و يعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد أى أعناق الخيل لاجل جرأته فى الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل الخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا أفاده الدماميني (قوله وقصد بها النفى) بان صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها (قوله معمول ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافى والزمخشرى وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع تقدمه مطلقا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جارا ومجرورا قاله الدماميني (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير و يصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيدا) أى الاشخاص ضارب زيدا (قوله لعدم قصد النفى بغير) أى لانه لا يصح وضع حرف النفى والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور اذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فى المثال حالا

﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾

(قوله لان فيه أحكاما الخ) وذلك ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا ولا مثنى ولا جمعا على حده (قوله أشار الى ذلك) أى الى أن فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله (قوله اذا لم يك معتلا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دلو وظبى كما أشار اليه الشارح بقوله منقوصا أو مقصورا (قوله أو يك) أى ولم يك (قوله فذى) مبتدأ وجميعها تأكيد واليا مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدا الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الاربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيا (قوله آخرها واجب السكون) انما أتى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم اليا فيه والواو وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء باخذه من قوله وان ما قبل واو الخ (قوله فتقول هذا رامى) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب

فحذفت النون واللام للاضافة ثم أدغمت الياء في الياء والاصل في الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أومخرجيّ هم وقول الشاعر أودى بنيّ وأعقبوني حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تقلع هذا اذا كان ماقبل الواو مضموما كما رأيت واليه أشار بقوله (وان * ماقبل واو ضم فاكسره يهن) فان لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفيّ (وألفا سلم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداي أو للمحمول على التثنية نحو ثنتاي بالاتفاق أو آخر المقصور نحو عصاي على المشهور (وفي المقصور عن * هذيل انقلابها ياء (١٨٥) حسن) نحو عصيّ ومنه قوله سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع وحكى هذه اللغة عيسى ابن عمر عن قريش وقرأ الحسن يا بشريّ (تنبيهان) الاول يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو لديه وعليه ولدينا وعلينا * الثاني يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ماسوى الاربع المستثنيات وذلك أربعة أشياء المفرد الصحيح نحو غلامي وفرسي والمعل الجاري مجراه نحو ظبي ودلوي وجمع التكسير نحو رجالي وهنودي وجمع السلامة لمؤنث نحو مسلماتي واختلف في الاصل منهما فقيل الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بان الاسكان أصل أول اذ هو الاصل في كل مبني والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفا وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها فالاول كقوله خليل أملك مني للذي كسبت * يدي ومالي فيما يقتني طمع والثاني كقوله * أطوف ما أطوف ثم آوي * الى أما ويرويني النقيع * أراد الى أمي والثالث كقوله ولست بمدرك مافات مني * بلهف ولا بليت ولا لواني وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب وبها قرأ حمزة ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ وكسر ياء عصاي الحسن وأبو عمرو في شاذه

لاجل الادغام لا الاستثقال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون في هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الادغام (قوله فحذفت النون واللام للاضافة) هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لمن جعل في كلام الشارح مسامحة كالبعض (قوله والاصل في الجمع) أى بعد الاضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جني العكس (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة اليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب (قوله أودى بني) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي (قوله انقلابها ياء) أى عوضا عما يستحقه ماقبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الاعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أعني أودى بني الخ وقوله وأعنقوا لهواهم أى تبع بعضهم بعضا في الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنيا للمجهول أى اخترمتهم المنية كذا في العيني فمراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أى من اطلاق قوله وألفا سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه الامور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والا فالحرفية أيضا تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ماقاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصرح بان بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادي في شرح التسهيل (قوله وهو ماسوى الاربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو في وأبي وأخي على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذي هو أحد الاربع المذكورة وقول البعض تبعا لسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها لغير ياء المتكلم ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه أن هذا الحمل لا داعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجاري الخ) كذا في بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذي في أكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أى ان لم تكن الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الحالي أو الاستقبالي والا فلا حذف ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به (قوله فتقلب ألفا) أى لتحركها وانفتاح ماقبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم فهي مضاف اليه في موضع جر بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الامر أن صفتها تغيرت (قوله بلهف) أى بقولي يالهف الخ فالاصل يالهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء اذا سكن ماقبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو

وهو أضعف من الكسر مع التشديد (خاتمة) فى المضاف الى ياء المتكلم أربعة مذاهب * أحدها أنه معرب بحركات مقدرة فى الاحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور * والثانى أنه (١٨٦) معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة وفى الجر بكسرة ظاهرة واختاره فى التسهيل والثالث أنه مبنى واليه ذهب الجرجانى وابن الخشاب * والرابع أنه لا معرب ولا مبنى واليه ذهب ابن جنى وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله أعلم

(اعمال المصدر)

(بفعل المصدر ألحق فى العمل) تعديا ولزوما فان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم وان كان متعديا فهو متعد الى ما تعدى اليه بنفسه أو بحرف جر (تنبيه) يخالف المصدر فعله فى أمرين * الاول أن فى رفعه النائب عن الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه واليه ذهب فى التسهيل * الثانى ان فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل واذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا لبعضهم واعلم أنه لا فرق فى اعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مضافا أو مجردا أومع أل) لكن اعمال الاول أكثر نحو ولولا دفع الله الناس والثانى أقيس نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما وقوله * بضرب بالسيوف رؤس قوم * واعمال الثالث قليل كقوله * ضعيف النكاية أعداءه * وقوله لقد علمت أولى المغيرة أننى * كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا وقوله فانك والتأبين والثالث
عروة بعدما * دعاك وأيدينا اليه شوارع وقد أشار الى ذلك فى النظم بالترتيب (تنبيه) لا خلاف فى اعمال المضاف وفى كلام بعضهم

وطى (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة فى عصاى تالية للالف وهى لا تناسب الكسرة وفى مصرخى تالية للياء وهى تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أى خلفت كسرة المناسبة ورد بان الاصل بقاء ما كان قاله الدمامينى (قوله مبنى) رد بانه لا مقتضى للبناء والاضافة للمبنى انما تجوز البناء اذا توغل المضاف فى الابهام قاله يس (قوله لا معرب ولا مبنى) وعلى هذا اذا قلت غلامى حاضر فغلام مبتدأ فى محل رفع اذ ليس الاعراب المحلى مخصوصا بالمبنى هذا هو الظاهر وان توقف فيه البهوتى وسكت عليه البعض

﴿ اعمال المصدر ﴾

(قوله بفعله المصدر ألحق فى العمل) اعترض بانه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق لكون الاصل فى العمل للفعل فهو من الحاق الفرع فى العمل بالاصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدمامينى صرح بان عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضى أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض ورده شيخ الاسلام بانه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالاولى التمثيل بنحو ظرف وشرف ورد أيضا بانه يقال ظرف فى أخلاقه وشرف فى قومه وتقتضى أيضا أن المتعدى بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع أن المتعدى بالاطلاق انما ينصرف الى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدى بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه (قوله أن فى رفعه النائب عن الفاعل خلافا) وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الالباس لانك اذا قلت مثلا عجبت من ضرب عمرو تبادر الى الذهن المبنى للفاعل وقال أبو حيان يجوز اذا كان فعله ملازما للبناء للمجهول كزكم لعدم الالباس حينئذ فيجوز أعجبنى زكام زيد فالاقوال ثلاثة حكاها فى الهمع زاد الدمامينى قولا رابعا عن ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع لبس نحو أعجبنى قراءة فى الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء ويضاف المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه فى قولهم عجبت من ايقاع أنيابه بعضها فوق بعض أن التقدير من أن أوقعت أنيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أى فانه لا يجوز حذفه الا فى مسائل مرت فى باب الفاعل (قوله واذا حذف الخ) استئناف مسئلة لأنه من جملة الفرق الثانى بين المصدر والفعل لان الفعل أيضا اذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لان ضمير الفاعل الذى يتحمله الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل ضميره) أى فى غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتى (قوله أو مجردا) أى من أل والاضافة (قوله أقيس) أى أوفق بالقياس على الفعل فى العمل لانه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الاضافة وأل اللتان هما من خصائص الاسماء (قوله ذى مسغبة) أى مجاعة (قوله بضرب الخ) تمامه كما فى بعض النسخ * أزلنا هامهن عن المقيل * والهام جمع هامة وهى الرأس فاضافته الى ضمير الرؤس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء الى الكل وأراد بالمقيل العنق لانها مقيل الرأس أى مستقره (قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة أى ركابها أنكل أى أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول كذا فى القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل (قوله فانك والتأبين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعا لبعض نسخ شواهد العينى بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الانسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفى بعض نسخ شواهد العينى رسمه بالنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر قال البعض وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبر ان فى البيت اللاحق ويروى البيت فالك والتأنب عروة بعدما الخ ويروى رعاك بالواو أى حفظك بدل دعاك وشوارع ممتدة (قوله وقد أشار الى ذلك) أى الى كون الاول أكثر والثانى كثيرا

مايشعر بالخلاف والثانى أجازه البصريون ومنعه الكوفيون فان وقع بعده مرفوع أومنصوب فهو عندهم بفعل مضمر وأما الثالث فاجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (ان كان فعل مع أن أوما يحل محله) أى المصدر انما يعمل فى موضعين الاول أن يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وقوله * فندلا زريق المال ندل الثعالب * وقوله ياقابل التوب غفرانا مآثم قد * أسلفتها أنا منها خائف وجل فزيدا والمال ومآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الاصح والثانى أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بان يكون مقدرا بان والفعل أوبما والفعل وهو المراد هنا فيقدر بان اذا أريد المضى أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أوغدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أومن أن تضربه غدا ويقدر بما اذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن أى مما تضربه (تنبيهات) الاول ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو علمت ضربك زيدا فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية * الثانى ظاهر قوله ان كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالبا وقال فى شرحه وليس تقديره باحد الثلاثة شرطا فى عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر باحدها قول العرب سمع أذنى أخاك يقول ذلك * الثالث لاعمال المصدر شروط ذكرها فى غير هذا الكتاب أحدها أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرمانى اعماله فى المجرور وقياسه فى الظرف ثانيها أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل ثالثها أن يكون

والثالث قليلا لا الى ذلك مع كون الثانى أقيس حتى يرد اعتراض البعض بان كلام المصنف لا يشير الى الاقيسية (قوله أى المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى أن الاول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره فى حيز تفسيرها (قوله فى موضعين) أى لا فى غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الامثلة لان المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدا ضرب عمرو بكرا (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس فى الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمدا لله والوعد نحو * قالت نعم وبلوغا بغية ومنى * والتوبيخ نحو وفاقا بنى الاهواء والغى والهوى (قوله وجل) أى خائف فهو توكيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف فى ناصب المصدر ففى الايضاح أنه مفعول به عند سيبويه أى الزم ضربا وغيره يراه منصوبا باضرب اه دماميني ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير سيبويه (قوله ويقدر بما الخ) انما خص تقديرما بارادة الحال مع صحة تقديرها عند ارادة الماضى والاستقبال أيضا ايثارا للادل على المضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لانها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها صالحة للازمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع فاندفع اعتراض الدمامينى وتبعه البعض بان مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقديرها سائغ بعد أفعال العلم (قوله نحو علمت ضربك زيدا) اما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد واما أن تكون المتعدية الى مفعولين فيكون الثانى محذوفا تقديره حاصلا مثلا أو يقال المصدر المقدر بان المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أى لانها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اه سم (قوله وقد جعله فى التسهيل غالبا) عبارته فيه والغالب ان لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية أوما أختها اه (قوله وليس تقديره الخ) أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك فى نحو ضربى زيدا قائما وان اكرامك زيدا حسن وكان تعظيمك زيدا حسنا ولا اعراض عن أحد الا أن يقال التقدير سائغ فى الاصل وان امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لانهم كما قاله الدمامينى لا يقولون أن أضرب زيدا قائما ولا يوقعون أن وصلتها بعد ان الا مفصولة بالخبر ونحو وان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ومثل ان كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدمامينى وشارح الجامع (قوله سمع أذنى أخاك يقول ذلك) حال كالحال فى ضربى العبد مسيأ فالتقدير سمع أذنى أخاك حاصل اذ كان أو اذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شىء ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بان المصدرية لان المراد الاخبار بان سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر (قوله فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الاصح مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف فى ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكرا جاهل أو يعمل اتفاقا أولا يعمل اتفاقا وقول الدمامينى لم أر أحدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الاول ويقوى الثالث (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا

غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل * وأما قوله * يحايي به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب * فشاذ * رابعها أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح زيدا لان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر فلو نعت بعد تمامه لم يمتنع والاولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت فى ذلك * خامسها ان يكون مفردا وأما قوله * قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا * فشاذ وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لانه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالا أو مستقبلا لانهما مدلولا المضارع (ولاسم مصدر عمل) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما فى فعله كذا عرفه فى التسهيل فخرج نحو قتال فانه خلا من ألف قاتل لفظا لا تقديرا ولذلك نطق بها فى بعض المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب ضيرابا لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ونحو عدة فانه خلا من واو وعد لفظا وتقديرا ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء والكلام من توضأ وتكلم فانهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما فى فعلهما وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤا أو بزيادة نحو أعلم اعلاما * ثم اعلم ان اسم المصدر على ثلاثة أنواع علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وذى

(قوله غير محدود) أى دال على المرة (قوله فلو حد بالتاء) أى تاء الوحدة لم يعمل لان صيغته حينئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودا (قوله يحايي) أى يحيى به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل والحازم الضابط والملا مقصور وهو التراب والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحايي يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا (قوله أن يكون غير منعوت الخ) أى لان النعت من خصائص الاسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أى بذكر سائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) انما قال بمنزلة نظرا الى حال التصريح بالمصدر لان المعمول فى حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بان أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الاولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما) أى بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالاولى لاجنبي ولهذا لا يصح أن يكون يوم فى قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولا لرجعه للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح فى الخاتمة (قوله أن يكون مفردا) أى لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الاصلية التى هى أصل الفعل وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقى من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبني زيدا ضرب عمرو نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح وبقى منها أيضا ذكره فلا يعمل محذوفا على الاصح كما فى الهمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء (قوله ولاسم مصدر عمل) أى مضافا أو مجردا أو مع أل كما أفاده سم (قوله فى الدلالة على معناه) أى معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضم أولهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذى يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلوه (قوله ما فى فعله) أى من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أى ونحو تعليما وتسليما فان التاء عوض عن احدى اللامين وأما المدة التى قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها فى المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرا وقد يكون أولا (قوله لخلوهما لفظا وتقديرا) أى من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من بعض ما فى فعلهما) أى وهو التاء وأحد حرفى التضعيف والمد فيهما ليست عوضا لما علمت (قوله بمساواة الخ) فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر والا فاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال فى الهمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الاول علم لليسر مقابل العسر والثانى علم للفجور والثالث علم للبر واعترض البعض جعل الاخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو انما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذى يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر أما اذا كان فعلهما أفجره وأبره أى صيره ذا فجور وذا بر فلا (قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) أى وان كان ظاهر اطلاقه تبعا لغيره صحة عمله الا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح فى موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه ان مصابكم رجلا لان ما بعد ان لا يقدر بالحرف المصدرى وانفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ فى الاصل وان عرض منعه بوقوع المصدر اسم ان أو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه (قوله وذى

ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فانها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم (١٨٩) فيه خلاف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله أكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله بعشرتك الكرام تعد منهم * وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا * وقوله لان ثواب الله كل موحد * جنانا من الفردوس فيها يخلد * وقول عائشة رضي الله تعالى عنها من قبلة الرجل زوجته الوضوء (تنبيه) اعمال اسم المصدر قليل وقال الصيمري اعماله شاذ وقد أشار الناظم الى قلته بتنكير عمل (وبعد جره الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله) اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال * الاول أن يضاف الى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو ولولا دفع الله الناس * الثاني عكسه نحو أعجبني شرب العسل زيد ومنه قوله قرع القواقيز أفواه الاباريق وقوله * نفي الدراهيم تنقاد الصياريف * وليس مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم ففي الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا أي وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل * الثالث أن يضاف الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم ربنا وتقبل دعاء * الرابع عكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير * الخامس أن يضاف الى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو أعجبني انتظار يوم الجمعة زيد عمرا (تنبيه) قوله كمل بنصب الى آخره يعني ان أردت لما عرفت من أنه غير لازم

ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتي في كلامه أيضا في آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يقتضيه التعريف السابق (قوله والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح وسيأتي في آخر أبنية المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظلوم) الهمزة للنداء مصابكم مصدر ميمي بمعنى اصابتكم مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبران (قوله وغير هذين) أي العلم وذي الميم المزيدة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل اذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراده له فتدبر (قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أي الراتعة من الابل (قوله جنانا) مفعول ثان لثواب (قوله قليل) أي وان كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة (قوله كمل بنصب أو برفع عمله) أي ان أردت التكميل كما يذكره الشارح فالامر للاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب في باب ظن اذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا وأو مانعة خلو فتجوز الجمع فتدخل صورة اضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة أحوال) هذه الاحوال التي ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدي لواحد أما مصدر المتعدي لاثنين أو ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه وأما مصدر اللازم فتجوز اضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك اعلاما بالمقايسة (قوله قرع القواقيز الخ) صدره * أفني تلادي وما جمعت من نشب * التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتليد كالتالد المال القديم وضده الطارف والطريف والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقافين وزاي معجمة جمع قاقوزة هي القدح التي يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل قرع (قوله نفي الدراهيم) صدره

* تنفي يداها الحصى في كل هاجرة * الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفي مفعول مطلق والدراهيم جمع درهام لغة في الدرهم فالياء ليست للاشباع بل هي منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى تنقد وهو مرفوع فاعل نفي (قوله ففي الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بآية ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أي من استطاع منهم وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ أو أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي فعليه أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا وأجيب عنه بأن الفساد مبني على كون أل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكري لان حج مبتدأ ورتبة المبتدإ مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المغني والدماميني عليه (قوله وما كان استغفار ابراهيم) أي ربه (قوله ربنا وتقبل دعائي) أي اياك (قوله فيرفع وينصب) أي مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما (قوله لما عرفت) أي من بيان الاحوال الخمسة اذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل قال الدماميني لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يفضي الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبني كون قائم بحذف المرفوع اه

(وجر ما يتبع ما جر) مراعاة للفظه وهو الاحسن (ومن راعى في الاتباع المحل فحسن) فالمضاف اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع ان قدر بان وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر وان شئت قلت الظريف بالرفع ومنه قوله * حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظلوم * فرفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب وقوله * السالك الثغرة اليقظان سالكها * مشي الهلوك (١٩٠) عليها الخيعل الفضل * الفضل اللابسة ثوب الخلوة وهو نعت للهلوك على الموضع لانها فاعل المشي وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا ولو قلت واللحم بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم (تنبيه) ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة الى أنه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل أبو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر (خاتمة) قد تقدمت الاشارة الى أن المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه ان ورد ما يوهم ذلك أول فمما يوهم التقدم قوله * وبعض الحلم عند الجهـ ـل للذلة اذعان * فليست اللام من قوله للذلة متعلقة باذعان الفصل
المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحلم عند الجهل اذعان للذلة اذعان وهذا التقدير نظير ما في نحو وكانوا الزاهدين ومما يوهم الفصل باجنبي قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فليس يوم منصوبا برجعه كما زعم الزمخشري والا لزم الفصل فيه من باجنبي بين مصدر ومعموله

(قوله وجر ما يتبع ما جر) أي جر تابع المجرور الذي هو ما أضيف اليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل قال الدماميني كما في أعجبني اكرامك وزيد فان جر التابع يؤدي الى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى أنه انما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله فحسن) أي فهو يعني ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غائية وتهجر سار في الهاجرة وضميره للحمار الوحشي والرواح ما بين الزوال والليل وهاجها أثارها في طلب الماء والضمير للأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب في الامر اذا طلبه مجدا وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لانت في بيت قبله والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت سببي للثغرة ففيه أيضا الوجهان ومشي الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أي يمشي مشي الهلوك كما قاله العيني وتبعه البعض ولك أن تجعل عامله السالك على حد قعدت جلوسا والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة وجملة عليها الخيعل حال والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له وقيل قميص قصير والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما في الشرح نعت للهلوك على محله وفي شرح الهذليات انه الخيعل ليس تحته ازار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد (قوله قد كنت داينت بها الخ) الضمير للقينة أي أخذتها في دين لي على حسان والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المطل (قوله انه لا يجوز الاتباع على المحل) أي اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصبا الا اذا كان محلى بال أو منونا أو مضافا الى غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمني (قوله فاجاز في العطف والبدل الخ) لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما (قوله والتأويل) أي بجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر لان الاصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدري والفعل) سيأتي مقابله في قوله آخر الباب أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي أنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشيء حكمه حكم ما قدر به اه ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر (قوله باجنبي) هو ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متمما له كالمبتدا والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الاجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربي حسن زيدا في الدار ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن وكغير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم أجروها مجرى غير الاجنبي (قوله نظير ما في نحو الخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو الخ اذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين فيه (قوله انه) أي الخالق المفهوم من خلق اذ من المعلوم أن لا خالق سواه (قوله على رجعه) في الهاء وجهان أحدهما انه ضمير الانسان أي على بعثه بعد موته والثاني أنه ضمير الماء أي رجع المني في الاحليل أو الصلب اه شمني (قوله الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن الحاجب بان

والاخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه يوم تبلى السرائر ومنه أيضا قوله المن للذم داع بالعطاء فلا * تمنن فتلفى بلا حمد ولا مال فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن لكون التقدير المن بالعطاء داع للذم وان كان المعنى عليه لفساد الاعراب لانه يستلزم المحذورين المذكورين فالخلاص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كأنه قيل (١٩١) المن للذم داع المن بالعطاء فالمن الثانى بدل من المن الاول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه أما المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعل فالاصح أنه مساو لاسم الفاعل فى تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته والله أعلم

(اعمال اسم الفاعل) (كفعله اسم فاعل فى العمل) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى كذا عرفه فى التسهيل فالصفة جنس والدالة على فاعل لاخراج اسم المفعول وما بمعناه وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لاخراج الجارية على الماضى نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وفى التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهيف فانه لا يجرى على المضارع الا فى التذكير ولمعناه أو معنى الماضى لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى واللزوم (ان كان عن مضيه بمعزل) بان كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع وهو كذلك (وولى) ما يقربه من الفعلية بان ولى (استفهاما) ملفوظا به نحو أضارب زيد عمرا وقوله أمنجز أنتم وعدا وثقت به * أو مقدرا نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه (أو حرف ندا) نحو يا طالعا جبلا

الفصل مغتفر اذا كان المعمول ظرفا كالآية لاتساعهم فيه (قوله والاخبار عن موصول الخ) المراد الاخبار معنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول أى عن متضمن موصول وهو المصدر لانه فى تاويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى بالظرف (قوله يرجعه) بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما فى قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم (قوله لفساد الاعراب) علة لقوله فليست الخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبى والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله فى تحمل الضمير) أى على القول بان العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بان العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير فى المصدر (قوله وجواز الخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بان العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه فى المعنى فقط أو على القول بانه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملا أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدماميني لان ضربا حينئذ بمعنى أن تضرب

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

(قوله فى العمل) أى عمل التعدى ان كان فعله متعديا وعمل اللزوم ان كان فعله لازما وانما قال فى العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل فى جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفى أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى أو وصفا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو هذان ضارب زيدا ومكرمه وجاء رجلان ضارب زيدا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل كما مر بيانه فى باب حروف الجر (قوله على فاعل) أى فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أى فى مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الاصل كما فى يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها فى الدالة وقوله فى التذكير والتأنيث أى فى حالتيهما (قوله لمعناه) أى مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددى كما تقدم فى باب الاضافة (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذى بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الامير أى مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذى هو فرع عن الدخول لانه صفة تأويلا فيكون داخلا فى الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أى مضحوك عليه فان فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أى ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة قال الكرمانى فى شرحه على البخارى وهذه قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) أى على شئ من الافعال (قوله نحو كريم) أى ونحو ضراب وضروب ومضراب (قوله الا فى التذكير) أى لان مؤنثه هيفاء (قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) أى لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى (قوله من الصفة المشبهة) أى الجارية على المضارع فى الحركات والسكنات والافرح وكريم وأهيف أيضا صفات مشبهة ولا تنافى بين ما هنا من اخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتى فى أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا (قوله ان كان عن مضيه) أى مضى حدثه بمعزل أى فى مكان عزل أى ابعاد والمكان هنا مجازى بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لانه يكتفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلك الى الدار فبطل منع البعض تبعا لابن سحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بان كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهين) أى أمهين بدليل أم وفى نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصها استفهاما نحو أضارب زيد عمرا وقوله * أمنجز أنتم وعدا وثقت به * أو حرف نداء اهـ وهذا أولى لسلامته من التكرار

والصواب أن النداء ليس من ذلك (١٩٢) والمسوغ انما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يارجلا طالعا جبلا (أونفيا) نحو ما ضارب زيد عمرا (أوجا صفة) لما لمذكور نحو مررت برجل قائد بعيرا ومنه الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا أو محذوف وسيأتى (أومسندا) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا وان زيدا مكرم عمرا فان تخلف شرط من هذين لم يعمل بان كان بمعنى الماضى خلافا للكسائى ولا حجة له فى وكلبهم باسط ذراعيه فانه على حكاية الحال والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ماقبله وهو ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم أولم يعتمد على شئ مما سبق خلافا للكوفيين والاخفش فلا يجوز ضارب زيدا أمس (تنبيهان) الاول هذا الخلاف فى عمل الماضى دون أل بالنسبة الى المفعول به وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم الى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوبين وذهب قوم الى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد * الثانى من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائى فيهما لانهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن ترقرق
الفعلية ولا حجة له فى قول بعضهم أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا * لان فرسخا ظرف يكتفى برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر

سم التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وان يكن صلة أل الخ (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أى من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وأجيب بان المصنف لم يدع أنه مسوغ بل أن الوصف اذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافى كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل اذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله أونفيا) أى أداة نفى ولو تأويلا نحو انما قائم الزيدان أى ماقائم الا الزيدان سم (قوله ومنه الحال) أى لانه صفة فى المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بان كان بمعنى الماضى) فلا تقول أنا ضارب زيدا أمس اذ لا يقال أنا أضرب زيدا أمس حتى قال بعضهم لا شئ على من قال أنا قاتل زيد أمس لانه لا ينصب ماضيا اه فارضى ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا فى نحو كان زيد آكلا طعامك لان الاصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن اياز اه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أى فلما دخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال) فى حكاية الحال الماضية طريقتان الاولى وهى المشهورة أن يقدر الفعل الماضى واقعا فى زمن التكلم الثانية وهى طريقة الاندلسى أن يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بالحال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ فى باسط الحال فيكون عاملا وفى كلامهم ما يؤيده (تنبيه) فى النكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم (قوله بدليل ماقبله) وبدليل ان الواو فى وكلبهم حالية اذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك (قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس) أى لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضى فهو تفريع على قوله فان تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفى نسخ اسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعنى قوله أولم يعتمد على شئ مما سبق وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الاولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لانه مبنى على أن قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس تفريع على قوله أولم يعتمد على شئ وقد علمت أن الامر ليس كذلك فتفطن وعبارة الهمع ضارب زيدا عندنا (قوله هذا الخلاف) أى الذى بين الجمهور والكسائى (قوله دون أل) حال من الماضى أما الماضى المقرون بأل فلا خلاف فى عمله كما سيأتى فى كلام الناظم (قوله الى أنه يرفعه) قال السيوطى وهو الاصح لكن بشرط اعتماده على نفى أو استفهام أو موصوف أو مسند اليه وحينئذ فشرط عمل الرفع فى الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب يعنى به اشتراطهم مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل فى المرفوع أيضا كذا قال الدمامينى والشمنى (قوله وأما المضمر) أى البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما فى التصريح (قوله المجرد) أى من أل أما المقرون بها فليس ماذكر شرطا فيه (قوله ولا موصوفا) أى لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدمامينى وسيذكر الشارح قولين آخرين والصحيح كما فى المغنى التفصيل (قوله خلافا للكسائى فيهما) محل الخلاف انما هو فى عمله فى المفعول به كما أفاده الدمامينى فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عبيرها لانه ليس من عمله فى المفعول به مع أن فى كون كميت اسم فاعل مصغرا نظرا ظاهرا فاعرفه ونسب فى الهمع اعمال المصغر الى الكوفيين الا الفراء وعبارته وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل فى المعنى لا الصورة قال ابن مالك فى التحفة وهو قوى بدليل اعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكسير اه (قوله لانهما يختصان بالاسم) عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهما لا يمنعان العمل وما أجيب به من انهما جاآ بعد استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت تحكم محض (قوله يكتفى برائحة الفعل) أى بما فيه من معنى الفعل فى الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضى فيه (قوله

جاز كما فى قوله * ترقرق فى الايدى كميت عصيرها * حيث رفع عصيرها بكميت ولا حجة له أيضا (١٩٣) على اعمال الموصوف فى قوله اذا فاقد

خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى فى الخليط المزايل * اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين لان فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث فلا يعمل اذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب قال فى شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى اعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائى وباقى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا (وقد يكون اسم الفاعل (نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذى وصف) مع المنعوت الملفوظ به نحو مختلف ألوانه أى صنف مختلف ألوانه وقوله كناطح صخرة يوما ليوهنها * أى كوعل ناطح ومنه يا طالعا جبلا أى يا راجلا طالعا جبلا (تنبيه) الاستفهام المقدر أيضا كالملفوظ نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أى أمهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة أل ففى المضى * وغيره اعماله قد ارتضى) قال فى شرح الكافية بلا خلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالمضى خلافا للمازنى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به

ترقرق فى الايدى الخ) صدره * فما طعم راح فى الزجاج مدامة * الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أى تتلألأ فى الايدى صفة مدامة وكميت بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد فى البيت عليه لان كميت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت الذى يخالط حمرته سواد قاله العينى مع زيادة ويلزم على جعله كميت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته بين الصفتين تحكم وترقرق بفتح التاء مضارع ترقرق الشئ أى تلألأ ولمع حذف منه احدى التاءين هذا هو الموافق لما فى كتب اللغة وفى الاستشهاد ما مر (قوله اذا فاقد الخ) فاقد فاعل لمحذوف يفسره المذكور أى اذا رجعت فاقد أى امرأة فاقد خطباء بالمد أى بينة الخطب أى الكرب فرخين اى ولدين مفعول لفاقد فصل بينهما بالنعت ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون والخليط المخالط والمزايل المباين (قوله اذ فرخين) علة للنفى فى قوله ولا حجة (قوله لان فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث) علة لمحذوف تقديره لا يفاقد لانه الخ قال شيخنا فى شرح الجامع للعلوى فى باب الصفة المشبهة ان المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة فى عدة الحروف والسكنات والحركات والا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى أن الصفة المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشارح فى التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اه فعلم ما فى كلام البعض وقوله فلا يعمل اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث وما ليس جاريا على فعله فى التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه أن يجعله نظيرا بان يقول كما لا يقال الخ لا استدلالا على عدم عمل فاقد بما أشار اليه من القياس المنطقى لما بينا فعلم ما فى كلام البعض وقوله لانه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله فى التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال الخ أى لان مرضعا بمعنى النسب أى ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أى ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله فى التأنيث عدم موافقته اياه فى لحوق تاء التأنيث لانه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبى وعلله بانه ليس على معنى الفعل العلاجى فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجى كخائفة وجميلة ثم يظهر ان فاقدا ومرضعا يستعملان أيضا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والارضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذى أراده الشارح فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة فى الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدا عاقل ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر فى المصدر وشمل اطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معا نحو هذا زيدا ضارب أى ضارب والذى فى الهمع أن المخالف فى منعه الكسائى وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الاصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقالية أو حالية (قوله أى كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعنى * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل * وهو ككتف وذهب التيس الجبلى (قوله اعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتماد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بال) أى لا يقيد كونه ماضيا كما يفيده ما بعده فالاقوال الاربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا للمازنى ومن وافقه) أى حيث خصوا النصب بالمضى أخذا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بال بالذى فعل كذا وأجيب بان عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت

خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك والحاصل أربعة مذاهب المشهور وأنه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل (فعال أو مفعال أو فعول * في كثرة عن فاعل بديل) أي كثيرا ما يحول اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة والتكثير (فيستحق ما) كان (له من عمل) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله أخا الحرب لباسا اليها جلالها * وحكى سيبويه أما العسل فانا شراب وكقول بعض العرب انه لمنحار بوائكها حكاه أيضا سيبويه وكقوله * ضروب بنصل السيف سوق سمانها * وكقوله عشية سعدى لو تراءت لراهب * بدومة تجر دونه وحجيج قلى دينه واهتاج للشوق انها * على الشوق اخوان العزاء هيوج (وفي فعيل قل ذا وفعل) كقوله فتاتان أما منهما فشبيهة * هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا وكقوله * أتاني أنهم مزقون عرضي * وقوله حذر أمورا لا تضير وآمن * ماليس منجيه من الاقدار أنشده سيبويه والقدح فيه من وضع الحاسدين ومما استدل به سيبويه أيضا على اعمال فعل قول لبيد أو مسحل شنج عضادة سمحج * بسراته ندب لها وكلوم (تنبيه) أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الامثلة

العمل له مجردا فيعمل مع أل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أي حيث ذهب الى ما ذكر قال الدماميني واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية (قوله في كثرة) أي في التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أي كثيرا ما يحول الخ) أخذ الكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله * وفي فعيل قل ذا وفعل * وفي كلامه اشارة الى أن الابدال بمعنى التحويل وان في بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الامثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح اه شاطبي وفي التصريح اعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب اه وقوله ولمعناه أي لافادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا في الهمع وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بان تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا لم أر في ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعيل وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أي في اسم الفاعل (قوله أخا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب والى بمعنى اللام وأراد بجلالها دروعها والاضافة لادنى ملابسة (قوله بوائكها) جمع بائكة وهي الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أي شفرته سوق سمانها الضمير للابل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لاضعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على الظرفية مضاف الى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذي في شواهد العيني عنده بدل دونه وحجيج جمع حاج قلى أي أبغض جواب الشرط واهتاج أي ثار ونصب اخوان العزاء أي الصبر على المفعولية لهيوج قاله العيني وما ذكره من أن تجرا وحجيجا جمعا تاجر وحاج وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لان الصحيح أن فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجمع وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدي يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله في المصباح (قوله وفي فعيل قل ذا) أي الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه في فعيل وفعل المحولين لا في نحو خبير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الامر على فعيل وفعل ولم يكن محولا عن شيء فانه من الصفة المشبهة (تنبيه) في الفارضي ما نصه زاد ابن خروف اعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان وشريب من المبالغة سماعا ومثله كبار وعجاب بمعنى عجيب وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لان المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك وفي الكشاف المبالغة في التواب على كثرة من يتوب عليه والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلي لانه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانباري ان الرحيم أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى أنهما سواء اه بحروفه وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسملة الكبرى (قوله أما منهما) أي واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه) لعل المعنى وآمن أشياء ليس منجيه من الاقدار بل موقعه في مصائبها كما هو شأن المفرط (قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين) قال العيني زعم أبو يحيى اللاحقي أن سيبويه سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته الى العرب وأثبته سيبويه في كتابه اه (قوله أو مسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشي شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أي منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال في المصباح العضادة

لاتبنى من غير الثلاثى وهو كذلك الاماندر قال فى التسهيل وربما بنى فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل يشير الى قولهم دراك وسآر من أدرك وأسار اذا أبقى فى الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان ومسميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهق اه (وماسوى المفرد) وهو المثنى والمجموع (مثله جعل) أى جعل مثل المفرد (فى الحكم والشروط حيثما عمل) فمن اعمال المثنى قوله والشاتمى عرضى ولم أشتمهما * والناذرين اذالم القهمادمى ومن اعمال المجموع قوله ثم زادوا أنهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر وقوله أوالف مكة من ورق الحمى * وقوله ممن حملن به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل * ومنه والذاكرين الله كثيرا والذاكرات هل هن كاشفات ضره (وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض) بالاضافة وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (وهو لنصب ما سواه) أى ماسوى التلو (مقتضى) نحو وجاعل الليل سكنا على تقدير حكاية الحال انى جاعل فى الأرض خليفة وهذا معطى زيد درهما ومعلم بكر عمرا قائما

(تنبيهات) الاول يتعين فى تلو غير العامل الجر بالاضافة كما أفهمه كلامه وأما غير التلو فلابد من نصبه مطلقا نحو وهذا معطى زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس خالدا قائما والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما

بالكسر جانب العتبة من الباب اه والمراد بها هنا الجانب سحج بسين مهملة مفتوحة فحاء مهملة مفتوحة فجيم أى آثار طويلة ظاهر ولايقال الذكر بسراته بفتح السين المهملة أى ظهره ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كما فى القاموس أثر الجرح الباقى على الجلد قال والجمع ندب وأنداب وندوب اه وكلوم جمع كلم وهو الجرح (قوله لاتبنى من غير الثلاثى) لان اسم فاعل غير الثلاثى لايكون على فاعل مع (قوله الاماندر) منه شبيهة فى البيت السابق لانه من أشبه (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد وانما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لانه أقرب الى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فانه لايدل على الزمان الالزوما كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به فى تعريفهم مطلق الاسم بانه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعا بزمان وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والشاتمى عرضى الخ) أراد بهما حصينا ومرة ابنى ضمضم كانا يشتمانه وينذران على أنفسهما قتله اذالقياه يقولان ذلك فى الخلاء فاذا القياه أمسكا عن ذلك هيبة له وشتم من بابى ضرب ونصر ودمى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفك دمى (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى غير كاذبين والاضافة فى ذنبهم لادنى ملابسة (قوله من ورق الحمى) الورق جمع ورقاء وهى التى يضرب بياض لونها الى سواد والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة ثم قلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وضمن حمل معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها وحبك النطاق أطرافه جمع حباك جمع حبيكة والنطاق كما فى المصباح شبه ازار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الاعلى على الاسفل والمهبل بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم اذا كثر عليه يعنى أن الممدوح حملت به أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب تزعم أن المرأة اذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم اذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيبا فاغضبها عند الجماع وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لابيه فيكون للولد تمام الرجولية اه دماميني مع بعض زيادة من العيني (فائدة) يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب الا ان جر بمضاف أو حرف غير زائد فيمتنع نحو هذا زيد غلام قاتل ومررت زيدا بضارب دون امس زيد عمرا بضارب ومنع بعضهم الاخير واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الاضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدا هذا ضارب كذا فى الهمع (قوله وانصب بذى الاعمال) أى بالوصف ذى عمل النصب ويؤخذ منه أنه لايضاف للفاعل وانما يضاف للمعمول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخفض) أى بذى الاعمال تلوا فحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله بالاضافة) أى بسببها الجرى على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو لنصب ماسواه مقتضى) أى ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين والا جاز خفض ماسوى التلو كهذا معطى درهما زيد ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله ماسواه) أى وان لم يكن التلو مضافا اليه ولهذا مثل الشارح بانى جاعل فى الارض خليفة (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بان الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولايحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح مايؤيده (قوله الجر بالاضافة) أى ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال بذى الاعمال (قوله وأما غير التلو فلابد من نصبه مطلقا) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق عدم تقييد غير التلو بان

فعل مضمر وأجاز السيرافى النصب باسم الفاعل لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام وبالمنون ويقوى ماذهب اليه قولهم هو ظان زيد أمس قائما فقائما يتعين نصبه بظان لان ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان وذلك ممتنع اذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى ظن وأيضا فهو مقتض له فلابد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لان الاضافة الى الاول منعت الاضافة الى الثانى فتعين النصب للضرورة * الثانى ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر أما المضمر المتصل فيتعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى أنه فى محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيدا معطيكه وقد سبق بيانه فى باب الاضافة * الثالث فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لانه الاصل وقال الكسائى هما سواء وقيل الاضافة أولى للخفة (واجرر أو انصب تابع الذى انخفض) باضافة الوصف العامل اليه (كمبتغى جاه ومالا) ومال (من نهض) فالجر مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة لمحله ومنه قوله * هل أنت باعث دينار لحاجتنا * او عبد رب أخا عون بن مخراق فعبد نصب عطفا على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيبويه وعلى قوله فهل يقدر فعل لانه الاصل فى العمل أو وصف منون لاجل المطابقة قولان ولو جر عبد رب لجاز فان كان على الوصف غير عامل تعين اضمار فعل للمنصوب نحو وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حسبانا (وكل ماقرر لاسم فاعل) من الشروط (يعطى اسم مفعول) وهو مادل على الحدث ومفعوله

يكون واحدا أو أكثر بقرينة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لانه بمعنى المذكور وهو غير عامل (قوله شبها بمصحوب الالف واللام) أى من حيث امتناع التنوين فى كل أى ومصحوب الالف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضى وقوله وبالمنون أى من حيث انه لا يضاف وكان الصواب اسقاط هذا لان اسم الفاعل المنون اذا كان بمعنى المضى لا ينصب المفعول بل تجب ازالة التنوين منه واضافته الى ما بعده فمشابهته لا تؤثر عمل النصب (قوله أول مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضمر (قوله اذ لا يجوز الاقتصار الخ) اعترض بان الحذف هنا اختصارى لا اقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولى الآخر على أن ابن هشام صرح فى نحو زيدا ظننته قائما بانه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر (قوله وأيضا فهو مقتض له) أى طالب له فى المعنى وضعف بان الاقتضاء لا يكفى الا مع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا قال سم ولك دفعه بانه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضا من الجر لا بالاصالة (قوله فيتعين جره) أى كونه فى محل جر باضافة الوصف اليه وان كان فى محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا فى المعنى فالمراد بتعين الجر كونه ليس فى محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف (قوله كالهاء من نحو الخ) يفرق بان الهاء فى المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف فى نحو مكرمك (قوله واجرر أو انصب الخ) أى فى غير نحو الضارب الرجل وزيد فيتعين فى نحو هذا نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال اليه كما سبق هذا ما مشى عليه فى التسهيل ومذهب سيبويه الجواز وأيد بانه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كرب شاة وسخلتها وخرج بتابع الذى انخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة والاصل فى الوصف المستوفى شروط العمل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر الى أرجحيته (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدر فى نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل وما قاله البعض لا يستقيم فانظره (قوله وان كان التقدير قول سيبويه) لان شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منونا أو بال أو مضافا الى أحد مفعوليه أو مفاعيله فضارب فى قولك ضارب زيد وعمرا ليس طالبا النصب زيد بل لجره (قوله لاجل المطابقة) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولان حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان) أرجحهما الثانى كما قاله يس لما علمت (قوله لجاز) بل هو الارجح (قوله اذا لم يرد حكاية الحال) فان أريدت جاز النصب بالعطف على محل المجرور لان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضمار ناصب الا على قول سيبويه المتقدم (قوله أى وجعل الشمس الخ) انما سكت عن نصب سكنا لعلمه من قوله سابقا وأما غير التالو فلابد من نصبه الخ ولك أن تقول تقدير ناصب سكنا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكنا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكنا المقدر والعامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه (قوله وكل ما قرر الخ) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز فى قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثانى أى يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ورجح الاول أن النائب عليه المفعول الاول ورجح الثانى عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب

(بلا تفاضل) فان كان بال عمل مطلقا والا اشترط الاعتماد وان كان للحال أو الاستقبال فاذا استوفى ذلك (فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه) وعمله فان كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وان كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا (١٩٧) بالنيابة ونصب ماسواه فالاول نحو زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة والثانى (كالمعطى كفافا يكتفى) فالمعطى مبتدأ وال فيه موصول صلته معطى وفيه ضمير يعود الى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الاول وكفافا المفعول الثانى ويكتفى خبر المبتدا • والثالث نحو زيد معلم أبوه عمرا قائما فزيد مبتدأ ومعلم خبره وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الاول وعمرا المفعول الثانى وقائما الثالث (وقد يضاف ذا) أى اسم المفعول (الى اسم مرتفع) به (معنى) بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كمحمود المقاصد الورع) أصله الورع محمودة مقاصده فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة فحول الى الورع محمود المقاصد بالنصب على ماذكر ثم حول الى محمود المقاصد بالجر (تنبيه) اقتضى كلامه شيئين • الاول انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الاضافة الى مرفوعه كما أشار اليه بقوله وقد يضاف ذا وفى ذلك تفصيل وهو انه اذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته الى مرفوعه فتقول زيد قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره على حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسى والجمهور

على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق بمعطى وأفاد به أنه لا يشترط فى عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل الخ فليس توكيدا له كما زعم (قوله والا اشترط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف فى اسم الفاعل والا فيشترط أيضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو كفعل الخ) لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلمة السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه الا أن يقال المفرع مطلق العمل وفيه ما فيه والاولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير الى ذلك قول الشارح فاذا استوفى ذلك الخ والفاء فى قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أى اذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله فى معناه) ليس المراد المعنى المطابقى لاختلافهما فيه فان المعنى المطابقى لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضمنى وهو الحدث الواقع على الذات بقى أن الكلام فى العمل لا فى المعنى وأجيب بان الناظم تجوز باطلاق السبب وارادة المسبب لضيق النظم عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا فقول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز الى ذلك التفريع بقوله فان كان الخ وحينئذ فاراد تضامن معناه المعنى التضمنى لا الذات بل للتوسل الى ارادة العمل فتدبر (قوله كفافا) بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما فى القاموس (قوله وقد يضاف ذا الخ) أى اجراء له مجرى الصفة المشبهة وانما خص الاضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو هذا مضروب الاب أو أبا وهذا قائم الاب أو أبا لانها أكثر أو لكونهما متلازمين فحيث جاز أحدهما جاز الآخر أفاده الشاطبى قال فى التصريح اذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببى كان رفعه اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ثم تعقبه فقال هلا قيل بان الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول اه ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا أريد به معنى الحدوث أما اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجره بالاضافة اه ملخصا (قوله معنى) أى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الاضافة (قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ) أى لان الوصف عين مرفوعه فى المعنى فلو أضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشئ الى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين ذكره المصرح (تنبيه) قال الفارضى تحويل الاسناد مجاز أى عقلى لانه أسند الشئ الى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محمودا وكذا نحو زيد حسن الوجه (قوله وفى ذلك) أى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أى وليس على اطلاقه وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الاضافة الى مرفوعه اتفاقا واسم الفاعل المتعدى لاكثر من واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقا وفى اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لا حدوثه (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بان مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما فى التوضيح ويمكن أن يجاب بان المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل (قوله وساغت اضافته الخ) أى بعد تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناه ويعامل الخ (قوله بشرط أمن اللبس) أى التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم

على المنع وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماع يوافقه كقوله
ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * (١٩٨) ولا الكريم بمناع وان حرما وان كان متعديا لاكثر لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم بلا
خلاف الثاني اختصاص
ذلك باسم المفعول
القاصر وهو المصوغ
من المتعدى لواحد كما
أشار اليه بتمثيله وصرح
به في غير هذا الكتاب
وفي المتعدى ماسبق في
اسم الفاعل المتعدى
(خاتمة) انما يجوز
الحاق اسم المفعول
بالصفة المشبهة اذا كان
على وزنه الاصلي وهو
أن يكون من الثلاثي
على وزن مفعول ومن
غيره على وزن المضارع
المبني للمفعول فان حول
عن ذلك الى فعيل ونحوه
مما سيأتي بيانه لم يجز فلا
يقال مررت برجل كحيل
عينه ولا قتيل أبيه
وقد أجازه ابن عصفور
ويحتاج الى السماع
والله أعلم (أبنية
المصادر) (فعل) بفتح
الفاء واسكان العين
(قياس مصدر المعدى
* من ذي ثلاثة) سواء
كان مفتوح العين (كرد
ردا) وأكل أكلا وضرب
ضربا أو مكسورها
كفهم فهما وأمن أمنا
وشرب شربا ولقم لقما
والمراد بالقياس هنا أنه
اذا ورد شيء ولم يعلم كيف
تكلموا بمصدره فانك
تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش (تنبيه) اشترط في التسهيل لكون
أى
فعل قياسا في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملا بالفم كالمثالين الاخيرين ولم يشترط ذلك سيبويه والاخفش بل أطلقا كما هنا (وفعل)
المكسور العين (اللازم بابه فعل) بفتح الفاء والعين قياسا سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا

الابناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز
لدلالة المقام على أن الاضافة للفاعل والا لم يجز وظاهر اطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الاضافة
الى المرفوع مع ذكر المنصوب كان يقال زيد راحم الابناء الناس ولا ينافيه ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة
لا يزيد على واحد وان زعمه شيخنا والبعض اذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد
سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الاضافة ولا داعي اليه فتدبر (قوله جاز) لانه يصير
بذلك كاللازم (قوله والسماع يوافقه) مقتضى كون الضمير يرجع الى أقرب مذكور رجوع الضمير الى
تفصيل قوم بين الحذف اقتصارا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالاولى رجوعه
الى الجواز على القولين (قوله لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة) أى لبعد المشابهة حينئذ لان منصوبها لا يزيد على
واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا (قوله
اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به الا ثبوت
الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لزم ان لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي
ثم قال فان قلت فانت تقول على مذهبه أى المصنف هذا معطى الاب ومكسو الاخ وهما مما يتعدى الى اثنين
وكذلك معلم الاب وهو مما يتعدى الى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لان المتعدى الى أكثر طالب بمعناه للمنصوب
فمعنى العلاج باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرا عليه فرفع به عند
بنائه للمجهول فلو كان عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذى أشار اليه فهو المحترز عنه اه وقوله تناسي
العلاج عبارة الهمع وغيره تناسي الحدوث فلعله المراد من العلاج (قوله انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ)
أى قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مر في قوله وعومل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوابا (قوله لم يجز) أى لكراهة
كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه) أى يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت
برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي
يجوز فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيأتي

﴿أبنية المصادر﴾

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذي ثلاثة أى من فعل ذي ثلاثة حال من
الضمير في المعدى ومن تبعيضية أى حال كونه بعض الافعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية
والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقا من مصدر فعل ذي ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلا عن سم يستثنى منه
ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه أى فان مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفي كونه صناعة نظر
والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجامة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أى وسواء كان مفتوح
العين منه صحيحا كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفا كرد أو مهموزا كأكل
(قوله أو مكسورها) أى وسواء كان مكسورها صحيحا كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطئ أو العين كخاف أو
اللام كفنى بفتح الفاء وكسر النون أى لزم خباءه أو مضاعفا كمس أو مهموزا كأمن وفي التصريح أن الغالب على
فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمومها فلا يكون الا لازما كما سيأتي (قوله قال ذلك
سيبويه والاخفش) وذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه وان سمع غيره اه دماميني وحكى في الهمع عن
بعضهم انه قال لا تدرك مصادر الافعال الثلاثية الا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل)
أى قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا)

(كفرح وكحوى وكشالل) مصادر فرح زيد وجوى عمرو وشلت يده والاصل شللت ويستثنى من ذلك مادل على لون فان الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمرة وشهب شهبة وكهب كهبة والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى فى التوضيح مادل على حرفة أو ولاية قال فقياسه الفعالة ومثل للثانى فقال كولى عليهم ولاية ولم يمثل للاول وفيما قاله نظر فان ذلك انما هو معروف فى فعل (١٩٩) المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فنادر (وفعل) المفتوح العين (اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد) معتلا كان (كغدا) غدوا وسما سموا أو صحيحا كقعد قعودا وجلس جلوسا (مالم يكن مستوجبا فعالا) بكسر الفاء (أوفعلانا) بفتح الفاء والعين (فادر أو فعالا) بضم الفاء أوفعيلا (فاول) من هذه الاربعة وهو فعال بكسر الفاء (لذى امتناع) أى يقيس فيما دل على امتناع (كأبى) اباء ونفر نفارا وجمح جماحا وشرد شرادا وأبق اباقا (والثان) منها وهو فعلان بتحريك العين (للذى اقتضى تقلبا) نحو جال جولانا وطاف طوفانا وغلت القدر غليانا (للدا فعال أو لصوت) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء فى نوعين الاول مادل على داء أى مرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ومشى بطنه مشاء والثانى مادل على صوت نحو صرخ صراخا ونبح نباحا وعوى عواء (وشمل * سيرا وصوتا) الوزن الرابع وهو (الفعيل كصهل) صهيلا ونهق نهيقا ورحل رحيلا وذمل ذميلا (تنبيهان) الاول قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعيبا ونعابا ونعق الراعى نعيقا ونعاقا وأزت القدر أزيزا وأزازا وقد ينفرد فعيل نحو صهل الفرس صهيلا وصخد الصرد صخيدا وقد ينفرد فعال نحو بغم الظبى بغاما وضبح الثعلب ضباحا كما انفرد الاول فى السير والثانى فى الداء * الثانى يستثنى أيضا منه مادل على حرفة أو ولاية فان الغالب فى مصدره فعالة نحو تجر

أى باقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى (قوله وكحوى) هو الحرقة من عشق أو حزن (قوله فان الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب الى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتى وأقره (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرها فى القاموس بالقهبة بضم القاف وهى بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهى السواد وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ماذكره الشارح فى معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل ان صح كان ذكر التصريح ذلك فى غير هذا الباب اذ لم يذكره فيه (قوله واستثنى فى التوضيح الخ) واستثنى ابن الحاج أيضا مافيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعالة) أى بكسر الفاء (قوله كولى عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى قاله المصرح (قوله ولم يمثل للاول) أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فان الولايات فى معنى الحرف (قوله فان ذلك) أى كون المصدر القياسى فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة وقوله فى فعل أى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معانى النقيب عريف القوم مانصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا معطوف عليه باسقاط العاطف اذ لاوجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به الى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير فى معتل العين الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء فى الاخيرين كصام صوما وصياما وقام قياما وناح نياحة وقل الفعول كغابت الشمس غيوبا بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر وقوله باطراد حال من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أى مستحقا (قوله أوفعيلا) أخذه من قول الناظم * وشمل سيرا وصوتا الفعيل (قوله كأبى) أى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لان الكلام فى اللازم وان جاء مصدر المتعدى أيضا على فعال ففى القاموس أبى الشئ يأباه ويأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اه (قوله وجمح) أى شرد (قوله للذى اقتضى تقلبا) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل يفيد أن مادل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فاذا ورد الفعل دال على صوت كان كل منهما مصدرا قياسياله وان ورد أحدهما اقتصر عليه على ماذهب اليه سيبويه والاخفش وان لم يرد واحد منهما كنت مخيرا فى مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز ولا بعد فى ذلك بل هو قياس الباب فاندفع مانقله البعض عن سم وأقره (قوله وزكم) هو من الافعال الملازمة لبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر الى أصله المقدر قاله زكريا ولا يرد أن أصله متعد والالم يصح بناؤه للمفعول لان المبنى للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه أفاده سم أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملا على النظائر وايثارا للاخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالاصل حيث قال زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم اه وحينئذ فلا يتم ماذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا أنسب بصهل (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كما فى القاموس (قوله وذمل ذميلا) أى سار سيرا لينا (قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخا وصريخا خلافا لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط (قوله وصخد الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما فى القاموس وصخد كالذى قبله وبعده بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أى من فعل المفتوح

تجارة وخاط خياطة وسفر بينهم سفارة وأمر إمارة وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع (فعولة فعالة لفعلا) بضم العين قياسا
(كسهل الامر) سهولة وعذب الشئ عذوبة وملح ملوحة (وزيد جزلا) جزالة وفصح فصاحة وظرف ظرافة (وما أتى) من أبنية مصادر الثلاثى
(مخالفا لما مضى * فبابه النقل) لا القياس (كسخط ورضا) بضم السين وكسر الراء وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل
بفتحتين وكجحود وشكور
وركوب بضمتين مما
قياسه فعل بفتح الفاء
وسكون العين وكموت
وفوز وشى بفتح الفاء
وسكون العين مما قياسه
فعول بضمتين وكعظم
وكبر مما قياسه فعولة
وكحسن وقبح مما قياسه
فعالة (تنبيه) ذكر
الزجاج وابن عصفور أن
الفعل كالحسن قياس
فى مصدر فعل بضم العين
كحسن وهو خلاف ما
قاله سيبويه (وغير ذى
ثلاثة مقيس مصدره)
أى لابد لكل فعل غير
ثلاثى من مصدر مقيس
فقياس فعل بالتشديد اذا
كان صحيحا للام التفعيل
(كقدس التقديس)
وتحذف ياؤه ويعوض
عنها التاء فيصير وزنه
تفعلة قليلا فى نحو جرب
تجربة وغالبا فيما لامه
همزة نحو جزأ تجزئة
ووطأ توطئة ونبأ تنبئة
وجاء أيضا على الأصل
ووجوبا فى المعتل نحو
غطه تغطية (وزكه
تزكية) وهى تنزى دلوها
تنزية وأما قوله باتت
تنزى دلوها تنزيا فضرورة
وأشار بقوله (وأجملا *
اجمال من تجملا تجملا واستعذ استعاذة ثم أقم إقامة وغالبا ذا التا لزم وما يلى الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثانى لا لتقائها
مما افتتحا بهمز وصل كاصطفى) الى أن قياس أفعل اذا كان صحيح العين الافعال نحو أجمل اجمالا وأكرم اكراما وأحسن احسانا وان كان
معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها الى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الالف الثانية ويعوض عنها التاء كما فى أقام اقامة وأعان اعانة وأبان ابانة

العين اللازم وحينئذ كان ينبغى اسقاط خاط خياطة لانه متعد واللام فى اللازم ويمكن ارجاع ضمير منه الى فعل المفتوح العين الاعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الهمع (قوله وسفر) أى أصلح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمارة القياس (قوله فعولة فعالة لفعلا) أى كل منهما مصدر قياسى لفعل مضموم العين فاذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أولم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد فى ذلك كما مر فاندفع ما للسم هنا أيضا قال المصرح ولا يكون فعل مضموم العين الا لازما ولا يتعدى الا بتضمين أو تحويل (قوله وزيد جزلا) أى عظم (قوله لما مضى) أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثى متعديا أولازما فليس هذا فى اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من استشكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع باسقاط الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه اه على أن تعديه الفعل بنفسه على التوسع لا تنافى اللزوم كما أسلفه الشارح (قوله فبابه النقل) أى طريقه النقل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بضمتين) ظاهر فى غير مشى اذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل (قوله وكبر) أى مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل فى غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى وأما مكسورها فيستعمل فى كبر السن فقط تقول كبر زيد بالضم أى ضخم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أى طعن فى السن (قوله مما قياسه فعولة) أى أو فعالة وقوله مما قياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله فعولة فعالة لفعلا واندفع توقف البعض (قوله وغير ذى ثلاثة) أى وكل غير فعل ذى ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير (قوله كقدس التقديس) من انابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل (قوله قليلا) أى فى قليل من الاستعمال أو حذفا قليلا (قوله وغالبا الخ) أى ومن غير الغالب تخطئا وتهنئا وتجزيا وتنبيا (قوله ووجوبا فى المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصله التفعيل وهذا لا يناسب تقييده آنفا بقوله اذا كان صحيح اللام فكان الاولى ترك التقييد وبراد التفعيل ولو بحسب الاصل أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بأن يقال فان كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الامر لا أنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل عند الضرورة (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة فزاى مشددة أى تحرك (قوله من تجملا) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر (قوله وغالبا ذا) أى نحو اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال فى الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو اقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التا لزم ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو اقامة ولم يذكر أنه أيضا أشار اليه بقوله وغالبا الخ والاولى ارجاع اسم الاشارة الى المذكور من استعاذة واقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالبا ولكنه ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل فى قوله وما يلى الآخر الخ كما سيشير اليه الشارح (قوله التا لزم) أى صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافى الغلبة وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمليه (قوله وما يلى الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل يلى أى والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح (قوله وافتحا) ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء (قوله الى أن قياس أفعل) أى قياس مصدره (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الافعال وقوله حركتها أى العين وقوله فتقلب هى أى العين ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وقوله ثم تحذف الالف الثانية أى

والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف نحو وأقام الصلاة ومنه ما حكاه الاخفش من قولهم أراه اراء وأجاب اجابا وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أى ثالثه وأن يمد مفتوحا ما يليه الآخر أى ماقبل آخره كما أشار اليه بقوله وما يلى الآخر الخ أى وما يليه الآخر نحو اصطفى اصطفاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا فان كان استفعل معتل العين فعل به مافعل بمصدر أفعل المعتل العين نحو استعاذ استعاذة واستقام استقامة ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو اطاير واطير أصلهما تطاير وتطير فان مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف وقياس ما كان على تفعل التفعل نحو تجمل تجملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما (وضم ما يربع) أى يقع رابعا (فى أمثال قد تلملما) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها سواء كان من باب تفعل كما مر أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلا وتخاصم تخاصما أو من باب تفعلل نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا أو ملحقا به نحو تبيطر تبيطرا وتجلبب تجلببا فان لم يكن صحيح اللام وجب ابدال الضمة كسرة اذا كانت اللام ياء نحو تدلى تدليا وتدانى تدانيا وتسلقى تسلقيا (فعلال أو فعللة لفعللا) وما ألحق به نحو دحرج دحراجا ودحرجة وحوقل حيقالا وحوقلة ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (واجعل مقيسا) من فعلال وفعللة (ثانيا الأولا) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل

لالتقائها مع الالف المنقلبة العين اليها وكلامه صريح فى أن قلب العين ألفا سابق على حذف الالف وهو موافق التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا تحرك التالى وأجاب سم بأن هذا الشرط فى غير افعال واستفعال مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال فى انفعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح فان قلت هلا قيل انهم لما نقلوا حذفوا الالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو الخ قلت ماز عمته تكلف لابد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ماقلته وأيضا فان الراجح أن المحذوف الزائد وهو الالف الثانية لكونه زائدا وأقرب من الطرف وعلى قولك انما حذف الاصل (قوله وقد تحذف) أى شذوذا كما صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراء) أصله أرآيا على وزن أفعال نقلت حركة عينه الى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى فى قول الناظم * فابدل الهمزة من واو وياء آخرا اثر ألف زيد وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بان الهمزة من حروف العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر فى تصريفه وتصريف نحو اقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر (قوله وقياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) أى ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل (قوله فعل به مافعل الخ) أى من النقل والقلب والحذف والتعويض وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الاصل نحو استحوذ استحواذا وأغيمت السماء اغياما (قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل الخ) قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل اصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء قاله الدماميني (قوله أصلهما تطاير وتطير) أى فادغمت التاء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن (قوله لا يكسر ثالثه الخ) أى بل يضم ما يليه الآخر نظرا الى الاصل فيقال اطاير يطاير اطايرا واطير يطير اطيرا كما فى التصريح فهو داخل فى قوله وضم ما يربع الخ (قوله ما يربع) من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع (قوله فى أمثال قد تلملما) أى فى أمثال مصدر قد تلملم أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الامثلة وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتفاعل وتفعلل وتفيعل وتفعلى كتندلى وبقى تمفعل كتمسكن وتفوعل كتجورب وتفعنل كتقلنس وتفعول كترهوك وتفعلت كتعفرت (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحا لامه أى اللام بعده فافهم (قوله وشبهها) كالتاء فى نحو تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا (قوله سواء كان من باب تفعل كما مر) فيه اشارة الى ماقاله الشاطبى من أن قول المصنف تجمل تجملا حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ما يربع الخ وأجاب سم بان المصنف لم يقصد بقوله تجملا تجملا بيان مصدر تفعل وانما ذكره تتميما للمعنى أجلالا جمالا وأجاب يس بان ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو ملحقا به) أى بتفعلل (قوله نحو تبيطر) من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء (قوله وتجلبب) أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب ابدال الضمة كسرة) أى لمناسبة الياء (قوله اذا كانت اللام) أى الثانية ياء أى أصلية كما فى الترامى أو منقلبة عن واو كما فى التسامى ولا حاجة الى هذا الشرط لعلمه من قوله فان لم يكن صحيح اللام اذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه الا ياء (قوله وتسلقى تسلقيا) أى استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته قال فى القاموس سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره (قوله فعلال) أى بكسر الفاء (قوله وما ألحق به) أى بفعلل كفوعل نحو حوقل وفيعل نحو بيطر ففى مثالى الشارح نشر على ترتيب اللف فعلم مما قررنا أن فى قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورا (قوله نحو دحرج دحراجا) نقل فى التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحراجا لم يسمع فى دحرج وسمع سرهفت الصبى سرهافا اذا أحسنت غذاءه (قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس) ظاهره فى المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقيسا

(تنبيه) يجوز فى المضاعف من فعلال نحو الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره وليس فى العربية فعلال بالفتح الا فى المضاعف والكسر هو الاصل
وانما فتح تشبيها بالتفعال كما جاء فى (٢٠٢) التفعال التبيان والتلقاء بالكسر والتفعال كله بالفتح الا هذين على أنهما عند سيبويه اسمان
وضع كل منهما موضع
المصدر وذهب الكسائى
والفراء وصاحب
الكشاف الى أن الزلزال
بالكسر المصدر وبالفتح
الاسم وكذلك القعقاع
بالفتح الذى يتقعقع
وبالكسر المصدر
والوسواس بالفتح اسم
لما وسوس به الشيطان
وبالكسر المصدر وأجاز
قوم أن يكونا مصدرين
(لفاعل الفعال والمفاعله)
نحو خاصم خصاما
ومخاصمة وعاقب عقابا
ومعاقبة لكن يمتنع
الفعال ويتعين المفاعلة
فيما فاؤه ياء نحو ياسر
مياسرة وبامن ميامنة
وشذ ياومه يواما لا مياومة
(وغير مامر السماع عادله)
أى كان له عديلا فلا
يقدم عليه الا بسماع نحو
كذب كذابا وهى تنزى
دلوها تنزيا وأجاب اجابا
وتحمل تحمالا واطمأن
طمأنينة وتراموا رميا
وقهقر قهقرى وقرفص
قرفصاء وقاتل قيتالا
(تنبيه) يجى المصدر
على زنة اسم المفعول فى
الثلاثى قليلا نحو جلد
جلدا ومجلودا وقوله
لم يتركوا لعظامه * لحما
ولا لفؤاده معقولا
وفى غيره كثيرا ومنه قوله
وعلم بيان المرء عند المجرب * أى عند التجربة وقوله * أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا * أى قتالا وقوله أظلوم ان مصابكم
رجلا أهدى السلام تحية ظلم أى اصابتكم وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل (قوله

فى المضاعف كزلزال (قوله يجوز فى المضاعف) هو ما فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله فتح أوله وكسره) أى وان كان الاكثر كما فى التوضيح والدمامينى أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل نحو من شر الوسواس أى الموسوس والصلصال بمعنى المصلصل وفى الاشباه والنظائر النحوية للسيوطى نقلا عن الناظم أن المطرد فى المصدر من فعلال هو الكسر وان الفتح ندر فى قولهم وسوس الشيطان وسواسا ووعوع الكلب وعواعا وغطغط السهم فى مروره غطغاطا اذا التوى وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وان تجويز الزمخشرى الفتح فى المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بان النادر لا يقاس عليه (قوله والتفعال كله بالفتح) الواو للحال ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جى به كذلك للتكثير وقال الفراء وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دمامينى باختصار (قوله على أنهما) أرجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الاول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض الى التبيان والتلقاء ويؤيد الاول السياق بعد (قوله وبالفتح الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى التنظير بعده خلافه فان التنظير بالقعقاع يقتضى أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أنه اسم لما تزلزل به فتدبر (قوله اسم لما وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدمامينى (قوله وأجاز قوم أن يكونا) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره فى أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا (قوله لفاعل الفعال والمفاعله) قال الدمامينى والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا (قوله فيما فاؤه ياء) أى فى مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل (قوله وشذ ياومه يواما) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لا مياومة أى فليست شاذة وفى بعض النسخ يواما وبياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط والمياومة المعاملة بالايام كما فى القاموس (قوله وغير مامر) أى وغير المصادر التى مرت لافعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فان أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير مامر كان فى العبارة قلب وان عكس فلا (قوله نحو كذب كذابا) بالتشديد فيه مامع كسر الكاف فى الثانى (قوله تحمالا) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدمامينى (قوله واطمأن طمأنينة) والقياس اطمئنانا لان أصل اطمأن اطمأنن كاستخرج فادغمت احدى النونين فى الاخرى قال الدمامينى وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران (قوله رميا) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم (قوله قيتالا) لا ينافى شذوذه كونه الاصل اذ كثيرا ما يهجر الاصل حتى يعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا (قوله يجى المصدر) أى عند غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيبويه ينكر مجى المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك (قوله قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع (قوله نحو جلد جلدا ومجلودا) فى القاموس جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى (قوله لم يتركوا لعظامه الخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذا ان لم يكن سقط والاصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه الخ (قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطقه الفصيح (قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى الى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر

(قوله نحو فلج فالجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف وظفر بما طلب ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقى البدن لانصباب خلط بلغمى تنسد منه مسالك الروح كذا فى القاموس وغيره ولم أر فيه ولا فى الصحاح ولا فى المصباح ولا فى المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدر الفلج باى معنى لفلج والاقرب أنه لفلج المبنى للمجهول وقد مثل فى المصباح لمجىء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما (قوله بالنأى) بفتح النون وسكون الهمزة أى البعد (قوله وفعلة لمرة كجلسه) مقتضى ما مر فى باب اعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حد بالتاء لم يعمل أن فعلة التى للمرة كجلسة من المصادر فيكون الجلس مثلا مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثانى لا دلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق فى بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أو لا كخرجة من خروج كما فى الهمع ثم فعلة التى للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا لما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله وفعلة لهيئة) أى الهيئة الحدث والحدث وان استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما قاله سم وفسر الجاربردى الهيئة بالنوع (قوله محل ما ذكر) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة اذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالى عن ارادة الهيئة ودخل فى قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وان نقل عن بعضهم خلافه (قوله نحو ذربة) هى الحدة فى الشئ يقال رجل ذرب أى حاد (قوله الا بقرينة) أى حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فان خصت بالحالية فالعطف مغاير (قوله فى غير ذى الثلاث بالتا المرة) أى من غير تغيير صيغة المصدر وانما تلحق التاء من المصادر الاغلب استعمالا فاذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الاغلب أو قياسى وسماعى لحقت القياسى قاله الشاطبى وانظر ما اذا كان السماعى أغلب استعمالا من القياسى وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعى الاغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسى غير الاغلب (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف (قوله وشذ فيه هيئة) أى شذ فى غير ذى الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أى غطت رأسها بالخمار (قوله من انتقب) أى غطى وجهه بالنقاب (قوله خاتمة) حاصل المقام أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالاول يجب فتح عين مفعل منه مطلقا والثانى ان كان صحيحا وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وان كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر وان كان معتل الفاء فقط فان كسرت عين مضارعه ولو بحسب الاصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد يعد وثق يثق ونحو وهب يهب ووطئ يطأ فان فتحت عين مضارعه فتحا أصليا نحو وجل يوجل فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره هذا عند غير طيئ وأما طيئ فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح فى تفصيله السابق هذا كله فى الثلاثى وأما غيره فالمصدر واسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغى تقرير هذا المقام وبه يعرف ما فى كلام شيخنا والبعض من الخلل فى غير موضع كما لا يخفى على متأمله ومما ذكراه فى هذا المقام أن معتل الفاء اذا فتحت عين مضارعه أى ونقلت فتحتها الى فائه التى هى الواو كود يود وجب فتح عين مفعل منه كالمودة ويرده ما فى القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثى مفعل) أى يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى موازن مفعل أى ان كان متصرفا وقد تلحق مفعلا هاء التأنيث كالمودة (قوله ان اعتلت لامه مطلقا) أى سواء كسرت عين مضارعه أو لا فهو فى مقابلة التقييد اللاحق (قوله نحو مرمى ومغزى وموفى) بواو بعد الميم على ما فى بعض النسخ وهو الذى فى خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالاشارة بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كرمى وما لامه واو كغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين

نحو فلج فالجا وقوله كفى بالنأى من أسماء كاف أى كفاية ونحو فأهلكوا بالطاغية أى بالطغيان فهل ترى لهم من باقية أى بقاء (وفعلة بالفتح (لمرة كجلسة) ومشية وضربة (وفعلة بالكسر (لهيئة كجلسة ومشية) وضربة (تنبيه) محل ما ذكر اذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو رحمة أو فعلة بالكسر نحو ذربة فان كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة الا بقرينة أو بوصف نحو رحمة واحدة وذربة عظيمة (فى غير ذى الثلاث بالتا المره) نحو انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة فان كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كاقامة واحدة واستقامة واحدة (وشذ فيه هيئة كالخمره) من اختمر والعمة من تعمم والنقبة من انتقب (خاتمة) يصاغ من الثلاثى مفعل وتفتح عينه مرادا به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى وموفى أو صحت

ومعتلها كموفى وفى أكثر النسخ ومرفى براء بعد الميم وعليه فالاشارة بالتعداد الى أنه لافرق بين مالامه ياء أو واو ولا بين ماعين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة الاولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن (قوله ولم تكسر عين مضارعه) بان ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين (قوله فان كسرت الخ) منه ماعين مضارعه ياء مكسورة فى الاصل فيقال مبات فى المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت فى الزمان والمكان وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ماسمع فلا يقال فى معاش معيش ولا محيض محاض قال فى التسهيل وهو الاولى (قوله وتكسر مطلقا) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله عند غير طيئ) وأما طيئ فيجرونه مجرى مافاؤه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر (قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعه اصالة فان فتحت كيوجل فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره كما علمت (قوله وموئل) الموئل الملجأ (قوله وشذ من جميع ذلك) أى جميع الاقسام المتقدمة ألفاظ معروفة تذكرها فى التسهيل مما شذ من معتل اللام فى المصدر من عصى وحمى أى أنف وأوى له أى رق ورزاه أى أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط فى الجميع وفى المكان مأوى الابل بكسر الواو فقط كما صرح به فى لامية الافعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما مأوى غير الابل فبالفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه فى المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر وفتح الثانى الحجازيون على القياس وفى المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد قال الدمامينى وهو البيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لاغير اه ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط فى الجميع ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه فى المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس وفى المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذى كسرت عين مضارعه فى المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفى المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس ومما شذ من معتل الفاء فى المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح فى الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أى مفازة ومقدرة ومأربة أى حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أى موضع التعود فى الشمس ومزرعة ولم يجئ مفعل بضم العين الا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمز أى رسالة وميسر قرئ فى الشواذ فنظرة الى ميسرة بالضم والاضافة وقد صاغوا مفعلة من الثلاثى اللفظ أو الاصل لسبب كثرة مسماه أو محله امثلها السبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أى سبب الكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل والمحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقثاة ومفعاة أى محل لكثرة الاسد والسبع والقثاء والافعى وقد أفردت مسئلة مفعل برسالة فمن أراد اشباع الكلام فيه فعليه بها (قوله فى ذلك) أى فى صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الاشارة غير موف بذلك لايهامه الرجوع الى التفصيل المتقدم فى مفعل مع أنه ليس عراد عقبه بقوله فمن أراد الخ (قوله كما مر) أى فى قوله * وعلم بيان المرء عند المجرب * وقوله * أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا * على مافيه وقوله * أظلوم ان مصابكم رجلا * (قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بازاء المقصود من الثلاثة فمجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما فى البيضاوى وان قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان وممزق مصدر وممسانا ومصبحنا اسما زمان (فائدة) اطرد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين فى الثلاثة كمجدح لما يجدح به السويق أى يلت ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدهن بضم الاول والثالث فى الثلاثة وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما فى القاموس وكمشط بتثليث الميم وبوزن كتف وعنق وقفل ٢ وجاء ممشط على القياس قال فى الهمع وكارات آلة تأريث النار أى اضرامها وسراد مايسرد به أى يخرز اه وفى القاموس أن الاراث ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها وأن السراد الخرز فى الاديم كالسرد اه

ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت فى المراد به المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد به الزمان أو المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا عند غير طيئ فيما صحت لامه وفاؤه واو نحو موعد وموقف وموئل وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها فى التسهيل ويعامل غير الثلاثى معاملة الثلاثى فى ذلك فمن أراد ذلك بنى منه اسم مفعول وجعله بازاء ماقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان ومنه بسم الله مجراها ومرساها ومزقناهم كل ممزق وقوله الحمد لله ممسانا ومصبحنا

(قوله وغفل) الذى فى القاموس وعقل اه

(كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون) لازما (كغدا) الوادي بمعجمتين مفتوح الغين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب (وهو قليل في فعلت) بضم العين كطهر فهو طاهر ونعم فهو ناعم وفره فهو فاره (و) في (فعل) بكسرها (غير معدى) نحو سلم فهو سالم (بل قياسه) أى قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل) بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض (وأفعل) في الالوان والخلق و(فعلان) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نحو أشر) وبطر وفرح (ونحو صديان) وريان وعطشان (ونحو الاجهر) والاحمر ومما شذ فيه مريض وكهل (وفعل) بفتح الفاء وسكون العين (أولى وفعيل بفعل) مضموم العين (كالضخم) والشهم (والجميل) والظريف (والفعل) لهذه ضخم وشهم و(جمل) وظرف (وأفعل فيه قليل وفعل) بفتحتين وفعال

وهو أيضا ككتاب

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

اضافة أبنية الى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع الى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير الى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف فتأمل (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أى صوغا كصوغ فاعل في الهيئة أو حالة كون اسم فاعل كفاعل في الهيئة قال في التسهيل وربما استغنى عن فاعل بفعل نحو حب فهو محب وعن مفعل بفاعل نحو أيفع الغلام فهو يافع وأورق الشجر فهو وارق اه بزيادة الامثلة من الدماميني (قوله من ذي ثلاثة) أى من مصدر فعل ذي ثلاثة ليجرى على الصحيح ولما كان هذا باطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجىء اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الابهام بقوله وهو قليل الخ (قوله مفتوح العين) أى عين الكلمة واحترز به من غذى كرضى بمعنى تغذى وكلام المصنف وان لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بانه لا حاجة اليه على أنه ساقط في بعض النسخ (قوله فيقال غذا الماء الخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف في النسخ فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا الوادي بالمعجمتين أى سال فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اه ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعديا نحو غذا الصبي باللبن أى رباه فهو غاذ وضرب الخ لكان فيه اشارة الى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم فيكون رمزا من المصنف الى التعميم وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد الخ ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة الى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا الى قوله فيقال غذا الماء وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديا بهما بمعنى ربى فيقال غذا طفله باللبن فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بانه كان الاحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديا أو جعل الواو بمعنى أو فتفطن (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أى نشط وخف ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء (قوله وهو) أى صوغ فاعل قليل أى شاذ (قوله أى قياس فعل) أى قياس الوصف من فعل (قوله في الاعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الالوان والخلق (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة والمراد بها الحال الظاهرى في البدن كالعور والحور والجهر (قوله وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو (قوله نحو أشر وبطر وفرح) بتنوين الثلاثة لانها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان والاشر والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة والصديان العطشان والاجهر الذى لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الاجهر لاختلاف النوع وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء واعترض بان الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شئ أصلا الا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما (قوله ومما شذ فيه) أى في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لانهما من الاعراض (قوله أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى أن فعيلا قياس دون فعل (قوله والشهم) هو ذكى الفؤاد (قوله والفعل جمل) احترازا عن جميل من جملت الشحم بالفتح أى أذبته فجمل هو بالبناء للمجهول أى أذيب

(قوله للبيان) يحتمل أنها من اضافة المسمى الى الاسم هذا ان أريد بالابنية المواد وأما ان أريد بها الاوزان دون المواد فهى على معنى اللام

(قوله وأورق الشجر الخ) قد سمع مورق في كلام العرب كثيرا وأما وارق فهو من ورق كضرب كما في القاموس اه

بالفتح وفعال بالضم وفعل بضمتين وفعل بكسر الفاء أو ضمها وفعال وفعول وفعل بكسرتين كحرش فهو أحرش وخطب فهو أخطب إذا احمر إلى الكدرة ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن ونحو جبن فهو جبان وشجع فهو شجاع ونحو جنب فهو جنب ونحو عفر فهو عفر أي شجاع ماكر ونحو غمر فهو غمر أي لم يجرب الأمور ونحو وضؤ فهو وضاء أي وضيء ونحو حصرت فهي حصور أي ضاق مجرى لبنها ونحو خشن فهو خشن (تنبيه) جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلا كضارب وقائم فإنه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه وذلك فيما إذا دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار أي بعيدها فهو صفة مشبهة أيضا (وبسوى الفاعل قد يغني فعل) أي وقد يستغني عن وزن فاعل من فعل بالفتح غيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف (وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا) أي يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير مطلقا أي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم

فهو مجهول وجميل لأن فعيلا فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه قاله الشاطبي وأقره غير واحد كالبعض ويرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله وفعل أولى وفعيل بفعل حيث فرض الكلام في فعل بالضم ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو في قوله والفعل الخ استئنافية لا حالية فلا يكون تقييدا بل مستأنفا لبيان الواقع لكنه غير محتاج إليه فتدبر (قوله بالفتح) أي فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم (قوله وفعال) أي بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعول أي بفتح الفاء وتخفيف العين (قوله كحرش) بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أي خشن وتمثيله من النشر على ترتيب اللف (قوله وخطب) بالخاء والظاء المعجمتين على ماذكره المصرح وتبعه غيره والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفرة أو غبرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أخطب ولم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح وقوله إلى الكدرة أي مائلا إلى الكدرة (قوله ونحو عفر) بالعين المهملة فالفاء (قوله ونحو غمر) بالغين المعجمة فالميم (قوله ونحو حصرت) بمهملات مبنيا للمجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبني للمجهول متعد والمضموم العين الذي الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبني للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين (قوله فهو خشن) بكسرتين وفي القاموس أنه ككتف وفاعل فيه اللغتين (قوله جميع هذه الصفات الخ) دفع لما قد يقال إن المصنف ترجم لأبنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال إنه ذكرها في الباب الآتي لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لأن ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا إلى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثي المجرد (قوله صفات مشبهة) أي إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضف إلى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الإسقاطي وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حولت إلى فاعل وفي التصريح عن الشاطبي وغيره أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل حاسن لا حسن وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أي أو نصبه على ماذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه على ماذكر والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله في الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فمشترك في الأصل بين الحدوث والثبوت فاكتفي في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت (قوله إذا دل على الثبوت) أي الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة (قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الياء مضارع غني من باب فرح أي استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أي قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله وزنة) أي موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذي الثلاث أي من مصدر فعل غير ذي الثلاث نعت لاسم فاعل (قوله مع كسر متلو الأخير) أي ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي فاعل وأما متن بضم التاء اتباعا فشاذ وشذ فتح ما قبل الآخر في ألفاظ كاسم الفاعل من أحصن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أي تكلم بما لا يعقل فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس ٢ وألفح بالفاء والحاء المهملة أي افتقر وصار مفلسا وأجأشت الإبل بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أي سمنت وشذ أيضا مجيء اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلا وأمحل البلد إذا قحط فهو ماحل (قوله وضم ميم زائد)

٢ (قوله وألفح الخ) هو بالجيم لا بالمهملة كما في القاموس والصحاح اه

واما

ومتدحرج (وان فتحت منه) أى من هذا (ما كان انكسر) وهو ما قبل الاخير (صار (٢٠٧) اسم مفعول كمثل المنتظر) والمسحرج

(وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد) بقصد فانه مقصود وآت من ضرب مضروب ومن مر ممرور به ومنه مبيع ومقول ومرمى الا أنها غيرت (تنبيه) مراده بالثلاثى المتصرف (وناب نقلا عنه) أى عن مفعول (ذو فعيل) مستويا فيه المذكر والمؤنث (نحو فتاة أو فتى كحيل) أو جريح أو قتيل (تنبيه) مراده أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط قال فى التسهيل وينوب فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح وفعل كقنص وفعلة كغرفة وبكثرة فعيل اه (خاتمة) قال الشارح ومجىء فعيل بمعنى مفعول كثير فى لسان العرب وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع وفى التسهيل ليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفى شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم والله أعلم

وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعا فشاذ (قوله وان فتحت الخ) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فانه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكمه الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشئ وأحم قدر فالتزامهم فى اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعل اه دماميني ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفى موضع آخر من التسهيل انه قد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثى له أيضا ومثله الدماميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا رق العبد قلت انما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى أرق اه وقد يجىء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو انه كان وعده مأتيا أى مرضية وآتيا وقيل الاول مجاز عقلى أى راض صاحبها والثانى من قولهم أتيت الامر أى فعلته (قوله الا أنها غيرت) أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموى فنقلت حركة ياء الاول الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ونقلت حركة واو الثانى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء فى الياء (قوله مراده بالثلاثى) أى فى قوله وفى اسم مفعول الثلاثى وكذا قوله فيما مر اذا من ذى ثلاثة يكون وان تبادر من الشرح قصد الاول فقط (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلا) أى لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو (قوله أى عن مفعول) وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أى معل وأعقدت العسل فهو عقيد أى معقد كذا فى التسهيل وشرحه (قوله ذو فعيل) أى صاحب هذا الوزن أى موازنه (قوله فى الدلالة لا العمل) قال الدماميني فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه وفى مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى للمفعول اه كلام ابن عصفور فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا الجزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه ولقائل أن يقول شروط العمل انما هى للعمل فى المنصوب لا فى المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل فى الضمير والظاهر اه وفى الهمع ما نصه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافا لابن عصفور حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج فى منع ذلك واجازته الى نقل صحيح عن العرب اه اذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل فى المرفوع الظاهر الى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل (قوله فعل) أى بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول (قوله وفعل) أى بفتحتين كما فى الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أى وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال أى ونقض وعد وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولان اطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازا كثير مطرد (قوله وفعلة) أى بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة (قوله لم يقس عليه) فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم (قوله خلافا لبعضهم) أى فى نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه فى شرح التسهيل الذى نقله الشارح (قوله وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له الخ) أى لانه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل (قوله نحو قدر ورحم) تمثيل للمنفى وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم الخ تعليل لمحذوف أى وانما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم الخ

﴿تم الجزء الثانى ويليه الجزء الثالث وأوله الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

(قوله والقائل) انظر على أى شئ يرد وسبق ان اسم المفعول ليس له شروط زائدة على شروط اسم الفاعل ثم ظهر أنه جواب عن قوله والمصنف الخ ويلزمه موافقة المصنف لابن عصفور تأمل

﴿فهرست الجزء الثانى من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الاشمونى﴾

﴿تمت﴾